



مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية

الرقم الدولي: X-558-1999

برامج الاصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية

م.د جليل كامل غيدان
جامعة واسط

أ.د سعد عبد نجم العبدلي
جامعة بغداد

2010

العدد الثاني

المجلد الاول

برامج الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية

د. جليل كامل غيدان

جامعة واسط

أ.د. سعد عبد نجم العبدلي

جامعة بغداد

تمهيد:

لعل من الأهمية إيضاح ظروف تطبيق سياسات التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي (الإصلاح الاقتصادي) في الدول النامية، لأن تلك الدول تختلف في خصائصها عن الدول المتقدمة إضافة إلى إن معظم الدول النامية كانت قد تجاهلت تلك السياسات في السبعينيات ولم يتزايد الاهتمام بها إلا مع بداية الثمانينيات وتصادت بدرجة أكبر في النصف الأول من التسعينيات، ويرجع السبب في ذلك إلى تزايد الصدمات الاقتصادية الداخلية والخارجية والتي توافقت مع صعود أزمة المديونية في بداية الثمانينيات، ومن ثم استيقظت كثيراً من الدول النامية على ضرورة تركيز الاهتمام بسياسات الإصلاح الاقتصادي

مشكلة البحث:

باتت مشكلة تحقيق الأمن الغذائي من المشاكل الكبرى التي تشغل تفكير الاقتصاديين والمنظمات الدولية وحكومات الدول المختلفة، وبخاصة حكومات الدول النامية، وتبرز أهمية هذه المشكلة كونها تتعلق بحياة الإنسان وقابليه وطاقته الإنتاجية، كما أنها ترتبط بظروف داخلية وخارجية.

أهداف البحث :

يهدف لبحث إلى التعرف على التأثيرات الراهنة والمحتملة لسياسات وبرامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات الدولية على مجهودات التنمية الاقتصادية بصورة عامة والتنمية الزراعية بصورة خاصة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي والمتمثل بالفجوة الغذائية، واستبيان الآثار الناجمة عن تطبيق هذه البرامج على الفجوة الغذائية.

فرضية البحث:

تظهر الحاجة إلى الإصلاح الاقتصادي نتيجة الاختلالات والتشوهات في أداء المتغيرات الاقتصادية في الوطن العربي والتي تتراكم خلال مدة من الزمن سواء بفعل السياسات الداخلية أو الصدمات الخارجية وتنسحب التشوهات على النسب والعلاقات للصورة الكلية لخصائص هذه الاقتصادات ونوعيتها، لذلك ينطلق البحث من فرضية مفادها (إن برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في هذه البلدان قد تساعد على تجاوز مشاكل الإنتاج والاستهلاك وبالتالي التقليل من حجم الفجوة الغذائية أو ردمها)، ولمعرفة آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية سوف يتم تقسيم البحث إلى :-

أولاً : مفهوم الإصلاح الاقتصادي وسياساته

١ : مفهوم الإصلاح الاقتصادي (Economic Reform)

الإصلاح في اللغة هو التعديل في الاتجاه المرغوب فيه على ان لفظة الإصلاح بحد ذاتها لا تنطوي على دلالة قاطعة بشأن مضمونها بالرغم مما تحمله من مضمون ايجابي وخاصة في اللغة العربية ، فإصلاح الشيء يعني جعله صالحاً اي مناسباً ومتناسباً مع أداء غرضه ^(١).

الإصلاح هو العمل في سبيل الصلاح والخير وعكس الصلاح والخير هو الخبث والشر، والإصلاح يهتدي بنظرية أصلحية ولكنه كعمل مستمر يقاس ويقوم بنتائج ومعايير محددة لايمكن ان يتجمد في أطر معينة نظرية وتطبيقية بل يخضع للمراجعة المستمرة استبعاداً لأسباب التعثر والإخفاق وتحقيقاً لأفضل النتائج الممكنة^(٢)، أما من الناحية الاقتصادية فان الأصل التاريخي للإصلاح يعود الى أوائل الثمانينيات وبالتحديد عام ١٩٨٢ حينما تفجرت أزمة المديونية، ونتيجة لعجز المكسيك التي كانت من كبريات الدول المدينة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه تسديد الدين ونتج عن ذلك لجوئها الى البنك الدولي ثم الى صندوق النقد الدولي ومن ثم الوصول الى اتفاق يتضمن بتعهد الحكومة المكسيكية بتطبيق مجموعة من الإجراءات عرفت بإجراءات التثبيت او التكيف الهيكلي ، ومنذ ذلك العام ولحد الآن فان إجراءات التثبيت أو التكيف الهيكلي تتم غالباً باتفاق رسمي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأحياناً بدون اتفاق رسمي^(٣).

وقد ينظر الى الإصلاح الاقتصادي على انه تعبير عن السياسات التي تعمل على جعل النفقات المحلية متناغمة مع ما هو متاح من موارد وذلك من خلال ايجاد توليفة من السياسات المالية والنقدية والتجارية وسعر الصرف لضمان وجود طلب كلي يتلائم وتركيبية العرض الكلي، وباعتماد اجراءات تعمل على تحفيز قطاعات السلع والخدمات فضلاً عن اعتماد سياسات اقتصاد جزئي تستهدف تحسين الكفاءة في استخدام الموارد من خلال إزالة تشوهات الأسعار ، تعزيز المنافسة وتحقيق السيطرة الإدارية^(٤) وبموجب ذلك يتم استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي والحد من الضغوط التضخمية وإزالتها وتقوية وضع ميزان المدفوعات واستعادة الجدارة الائتمانية التي تتطلب اجراءات لضمان النمو القابل للاستمرار بتخفيض البطالة ، فضلاً عن سياسات الاستقرار والإصلاحات الرامية لتحسين تخصيص الموارد ورفع كفاءتها على المدى المتوسط والطويل^(٥).

وترى الأمم المتحدة ان الإصلاح الاقتصادي هو عملية تستهدف تحسين اسلوب تعبئة الموارد وتخصيصها بغية تلبية الاحتياجات الانية والمستقبلية الاقتصادية منها والاجتماعية على وجه أفضل وقد تتراوح معالمه بين الفلسفة والأهداف العامة للسياسات الإنمائية (الاستراتيجية) وبين المؤسسات الاقتصادية والمبادئ التوجيهية المنتخبة للسلوك الاقتصادي (النموذج الاقتصادي)^(٦).

ومن الأهداف الحقيقية للإصلاح الاقتصادي تحسين المناخ الكلي ، و زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية اي توسيع دائرة المستفيدين من النمو الاقتصادي لتشمل كل أفراد المجتمع بصورة او بأخرى او تحقيق الاستقرار في الأسعار او في الموازين الداخلية

و الخارجية لحماية عمليات الانتكاس في الأجل الطويل او لحماية دخول الفئات الاجتماعية المحدودة الدخل من التدهور بفعل معدلات التضخم المرتفعة^(٧)

٢: رؤية في سياسات الإصلاح الاقتصادي

عادة ما تصنف سياسات الإصلاح الاقتصادي طبقاً لبرامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى نوعين، الأول يعرف بالإصلاح او التصحيح الدوري ويركز على سياسات التثبيت والاستقرار stabilization policies التي ترمي الى استعادة التوازن في الاقتصاد الكلي عن طريق سياسات مالية ونقدية تهدف الى تخفيض الإنفاق القومي وتوجيهه الى القطاعات التي تحقق وفراً في النقد الأجنبي، والثاني يعرف بالإصلاح والتصحيح الهيكلي (سياسات التكيف الهيكلي) structural Adjustment policies ويهدف إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية ومواصلة النمو بمعدلات معقولة، في حقيقة الأمر ان معظم الحالات التي تستوجب تبني تدابير تصحيحية لمعالجة اختلالات داخلية وخارجية عميقة تنطوي على إجراءات من النوعين كليهما في وقت واحد^(٨).

وعلى الرغم من عدم التماثل بين محتويات برامج الإصلاح الاقتصادي من دولة إلى أخرى من حيث درجة التركيز على بعض الإجراءات أكثر من غيرها، فان الوصفة التي تتضمنها برامج الصندوق والبنك الدوليين بصفة عامة هي شبه ثابتة، وتمثل هذه الحقيقة احد الانتقادات الرئيسة التي توجه للصندوق والبنك على اعتبار ان طبيعة المشاكل الاقتصادية وحجمها يختلف من بلد إلى آخر الأمر الذي يستدعي اختلاف نوعية العلاج لحل هذه المشاكل.

ويرى صندوق النقد الدولي ان الاختلالات في الاقتصادات النامية ما هي إلا محصلة تراكمات لسياسات اقتصادية واجتماعية خاطئة أصلاً، ويكمن خطأ تلك السياسات (طبقاً لرؤية الصندوق) في انها قيدت المبادرات الخاصة وضيقت المجالات المفتوحة أمام القطاع الخاص وحالت بين الاستثمار الأجنبي والاقتصاد الوطني وأطلقت العنان للقطاع العام فدخل مجالات لا تتفق مع طبيعته، وعزلت الاقتصاد عن الرأسمالي، من خلال التدخل في تحديد مستويات الأسعار والأجور وإقامة أسوار حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية^(٩).

مما يعني ان نظرة صندوق النقد الدولي هي نظرة لا تعترف بخطورة العوامل الخارجية التي ساهمت بشكل رئيسي في تفاقم الاختلالات الاقتصادية للبلدان النامية ومنها ارتفاع أسعار النفط وأسعار الواردات الغذائية والصناعية، وارتفاع قيمة الدولار، ونمو نزعة الحماية في البلدان الرأسمالية الصناعية، وزيادة أسعار الفائدة، وتقلب أسعار الصرف.... الخ

وكذا الحال للبنك الدولي، فهاتان المؤسستان عندما تتعرضان لتشخيص المشكلة الاقتصادية في الدول النامية فانهما تهملان تماماً العوامل الخارجية وتعدانها غير موجودة أصلاً وتشخصان المشكلة على انها مجرد أخطاء ارتكبتها هذه البلدان النامية ولذا تنصب برامج الاستقرار والتكيف على المشاكل الداخلية فقط.

وبعد التعرف على رؤية الصندوق والبنك الدوليين في سياسات البلدان النامية والاختلالات الناجمة عنها، سيتم التطرق إلى الإجراءات التي تحتويها غالبية برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي في الدول النامية وآليات عملها.

أ- سياسات التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي (Stabilization policies)

تهدف هذه السياسات إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق معالجة أسباب الخلل الرئيسية على مستوى الاقتصاد الكلي (توازن العرض والطلب) وهي من اختصاص صندوق النقد الدولي وتهدف إلى تحقيق توازن في المدى القصير (١ - ٣ سنوات) من خلال مجموعة من الإجراءات تسهم في معالجة الاختلالات الاقتصادية (العجز في ميزان المدفوعات، عجز الموازنة العامة، تدهور العملة الوطنية، التضخم المحلي) من خلال خفض الطلب الكلي (سواء أكان استثمارياً أم استهلاكياً) وجعله متوازناً مع إجمالي الناتج المحلي، وتسمى هذه السياسات بسياسات إدارة الطلب (demand management policies) كونها تعنى بإدارة الطلب المحلي الإجمالي بحيث يتوافق مع الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الموارد من الخارج^(١٠).

وتفسر نظرية صندوق النقد الدولي العجز في ميزان المدفوعات بالزيادة في الطلب الكلي مقابل العرض الكلي، وان عدم الكفاءة في إدارة الطلب هي التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار أو زيادة عجز الموازنة العامة واتجاه الموارد الاقتصادية لاستخدامات غير منتجة، واثّر كل ذلك على حوافز الإنتاج، وبالتالي اضعف من القدرة الإنتاجية، وزاد من حجم الاقتراض الخارجي^(١١).

وتستند سياسات التثبيت على السياسات المالية والنقدية اللازمة لتخفيض مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد والزائد عن مستوى العرض الكلي تمهيداً لإعادة الاقتصاد إلى وضع التوازن وتخفيض التضخم الاقتصادي، وتهدف السياسة المالية المتبعة إلى إصلاح عجز الموازنة العامة للدولة بتخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة الإيرادات العامة، أما الإصلاح النقدي فيتضمن تحرير لأسعار الفائدة ووضع سقف عليا للانتمان المحلي لغرض تقييد حجم الطلب وتخفيض سعر صرف العملة المحلية^(١٢).

ويمكن تلخيص الإجراءات التي تتضمنها غالبية برامج الاستقرار الاقتصادي بما يلي:-

١- السياسات المالية

تشكل السياسة المالية أحد المحاور الرئيسية لسياسة إدارة الطلب الكلي، إذ إن وجود عجز في الموازنة العامة وتفاقمه على مدى الزمن يعد سبباً أساسياً لعجز ميزان المدفوعات، ولما كان الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي، فإن تخفيض عجز الموازنة العامة يتطلب من وجهة نظر الصندوق كبح الإنفاق العام (الحكومي) وترشيده، وإن تعمل الحكومة في الوقت نفسه على زيادة مواردها العامة، ويتم ذلك عن طريق إزالة الدعم عن السلع والخدمات الأساسية وتثبيت بند الأجور والمرتبات في الموازنة العامة وإلغاء التحويلات لمنشآت وحدات القطاع العام وتقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال إتباع نظام تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وعدم الدخول في أية مشروعات إنتاجية جديدة إلا بحدود ضيقة وبما لا

يؤثر على نشاط القطاع الخاص ومنافسته، إذ يرى خبراء الصندوق أن تخفيض عجز الموازنة سيؤدي إلى تخفيض الضغط على الحساب الجاري لميزان المدفوعات ومن ثم تخفيض العجز فيه^(١٣).

ويعد تخفيض النفقات العامة وكذلك تخفيض نسبة عجز الموازنة إلى إجمالي الناتج المحلي من أهم مؤشرات النجاح في الجانب المالي من وجهة نظر خبراء الصندوق والبنك الدولي، كذلك يرون أن إجراءات تخفيض النفقات العامة لا بد أن تشمل تخفيض النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي والتي لا تعد ضرورية وخاصة ما يتعلق منها بتخفيض الدعم التمويني وزيادة أسعار المحروقات، وتجميد الزيادات في الأجور والمرتبات في القطاع الحكومي (القطاع العام) وتخلي الدولة عن التزاماتها بتوظيف الخريجين الجدد وترك هذه المهمة لقوى العرض والطلب في سوق العمل حتى لو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في بداية تطبيق البرنامج، فضلا عن ضغط الإنفاق الاستثماري العام بالكف عن الدخول في مجالات الاستثمار التي يمكن للقطاع الخاص (وبالذات الاستثمار الأجنبي) أن يقوم بها واقتصارها على مشروعات البنية الأساسية مع توزيع هذه الاستثمارات على فترات أطول، وأخيرا تخفيض التحويلات من الموازنة العامة إلى مؤسسات القطاع العام إلى أدنى حد ممكن^(١٤).

وفيما يتعلق بزيادة الإيرادات فيوصي الصندوق والبنك، بعدة أساليب أفضلها من وجهة نظرهما يمكن أن تتم من خلال زيادة أسعار موارد الطاقة أو الاقتراب بها مما يسمى ب(الأسعار العالمية) فضلا عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والخدمات الطبية^(١٥).

ب- السياسات النقدية

تؤدي السياسات النقدية دورا أساسيا في برامج الاستقرار الاقتصادي كون الإجراءات الخاصة بالسياسات النقدية تمثل الأساس النقدي لسياسة الإصلاح الاقتصادي، وتستمد هذه السياسة أهميتها من اعتماد برامج التثبيت على أدواتها ومفاهيمها، وهناك من يرى أن إجراءات السياسة المالية داعمة لإجراءات السياسة النقدية، إذ تهدف السياسة النقدية إلى المساهمة في الحد من الطلب المحلي وذلك من خلال تقييد الائتمان المحلي لغرض التأثير الإيجابي على كل من وضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات ومستوى التضخم والطلب على النقد الأجنبي، ويتطلب هذا الأمر انتهاز سياسة نقدية تقييدية تستهدف عدم تجاوز الائتمان المحلي في الاقتصاد الحدود اللازمة لتمويل الإنتاج الحقيقي والحيلولة دون وجود تمويل زائد يؤدي إلى أحداث ضغوط تضخمية، وتتضمن هذه السياسات النقدية في البرنامج التحكم في حجم الائتمان والسعي لتوجيهه إلى القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص قطاع التصدير، وكذلك ضبط الطلب على النقد الأجنبي، أي أن السياسة النقدية التقييدية تخفض من عوامل التضخم الاقتصادي، ولا تترك لعرض النقد مجالا من الزيادة حتى لا يخلق طلبا زائدا في الاقتصاد^(١٦).

وكذلك فإن هذه البرامج تتضمن سياسة نقدية متشددة فيما يتعلق بوضع سقف لنمو الإقراض المحلي من طرف الجهاز المصرفي، وعادة ما يستخدم النموذج النقدي لميزان المدفوعات لشرح وتحديد قنوات تأثير السياسة النقدية على الطلب الكلي وبالتالي على ميزان المدفوعات، فارتفاع أسعار الفائدة يشجع الادخار ويقلص الإنفاق ويسهم بالتالي في تخفيض الواردات مما يؤدي بدوره إلى تحسين

الميزان التجاري، كما ان ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال وبالتالي إلى حدوث فائض في ميزان المدفوعات، لكن عندما تكون أسعار الصرف في تلك الدولة مثبتة وهناك حرية في انتقال رؤوس الأموال فان صافي الأرصدة الأجنبية تؤدي إلى زيادة عرض النقد بحيث تصبح السياسة النقدية عديمة الأثر في الأجل الطويل، لكن في الأجل القصير فان انخفاض مستوى الطلب يؤدي إلى انخفاض استغلال الطاقات وارتفاع معدلات البطالة ويعتمد الأثر الانكماشى للسياسة النقدية المتشددة على الكثير من العوامل منها^(١٧):

١- سرعة إلغاء اثر تخفيض الإقراض بارتفاع المخزون من العملات الأجنبية الذي يعتمد على درجة حركية رأس المال.

٢- سرعة استجابة التضخم المحلي لفائض الطلب على الموازنات الحقيقية الناجمة عن تقييد سياسة الإقراض الذي يعتمد على :-

أ. مدى قدرة فائض الطلب على تخفيض الطلب المحلي

ب. الأثر على الاستثمار المحلي نتيجة تقليص الإقراض ورفع تكاليفه

ونتيجة لتشابك هذه العوامل فان أثرها الصافي على الأداء الاقتصادي للدول التي تطبق برامج الإصلاح يكون ذات اثر سلبي، إذ تدل بعض الدراسات على ان السياسة النقدية المتشددة تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الإنتاج في الأجل القصير، إذ ان انخفاض الكتلة النقدية بنسبة (١٠%) يؤدي إلى انخفاض الإنتاج بمقدار (١%) بالنسبة لمستواه الاتجاهي في الأجل القصير أي بين (٢-٣ سنوات) لكن الدراسات تؤكد انه لا توجد آثار لتخفيض الكتلة النقدية على النمو في الأجل الطويل^(١٨).

أي ان السياسات النقدية تهدف إلى تخفيض العرض النقدي كوسيلة لضغط الطلب المحلي وتخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات والمستوى العام للأسعار فضلاً عن تحقيق تعبئة أفضل للمدخرات عن طريق تقييد الائتمان المحلي بصفة عامة و المقدم للحكومة بصفة خاصة باعتباره المصدر الرئيس للتوسع في عرض النقد، بالإضافة إلى تقييد الائتمان المحلي الذي يؤدي بدوره إلى تخفيض الإنفاق (الطلب) الكلي فضلاً عن انه سوف يدعم سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية بتقليله من مخاطر تآكل تأثير التخفيض على الأسعار النسبية بفعل التضخم^(١٩) هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان رفع أسعار الفائدة بهدف الوصول الى أسعار فائدة حقيقية تشجع الادخارات ومن ثم الاستثمارات والنمو في الأجل الطويل، بالإضافة الى امتصاص فائض السيولة لدى الأفراد والمؤسسات ومن ثم الحد من الطلب المحلي في الأجل القصير .

ج- سياسات أسعار الصرف

بالإضافة إلى الإجراءات المالية والنقدية تلعب الإجراءات الخاصة بسياسة سعر الصرف في البرنامج دوراً مهماً في إعادة التوازن الاقتصادي الكلي، وبالأخص بالنسبة للدول التي تعاني من آثار التضخم وما يصاحبه من ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد، ويعتبر تعديل سعر الصرف عنصراً مكملاً للسياسات النقدية والمالية، إذ يساهم في تخفيض الطلب الكلي وإحداث تغيرات في الأسعار النسبية، يشجع على حدوث تحولات في هيكل الإنفاق من السلع الأجنبية للسلع المحلية وعلى إعادة توزيع

الموارد باتجاه قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري دولياً مما يترتب عليه تعزيز الصادرات والحد من الواردات^(٢٠).

إذ أن تخفيض قيمة العملة المحلية (Devaluation) مقابل العملات الأخرى وإلغاء العمل بتعدد أسعار الصرف يؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات عن طريق تغير الأسعار النسبية إذ تزداد الصادرات نتيجة لانخفاض أسعارها وبالمثل تقل الاستيرادات نتيجة لارتفاع أسعارها مقومة بالعملة المحلية ، أي إن التغير في الأسعار النسبية يؤدي الى تحويل الإنفاق المحلي على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية فضلاً عن تحويل الإنتاج نحو التوسع في السلع القابلة للتصدير وتلك البديلة للاستيرادات وبافتراض توفر مرونة الانتقال لعناصر الإنتاج بين القطاعات والأنشطة المختلفة.

ونظراً لعدم مرونة الواردات والصادرات في البلدان النامية - الواردات هي إنتاجية أو استهلاكية لا غنى عنها ، والصادرات لا يمكن ان تزيد بحسب الطلب ومعظمها صادرات أولية (مواد خام) - فان تخفيض قيمة العملة في البلدان النامية سيؤدي الى زيادة حقوق العالم الخارجي على البلدان النامية وبالتالي تعميق تبعيتها الاقتصادية والسياسية ، وكذلك فان العديد من البلدان النامية التي طبقت هذه الإجراءات قد صعب عليها التحكم في كمية النقود التي هي مصدر عجز الموازنة العامة وذلك بسبب اتساع فجوة الموارد وهو ما يدفع السلطات النقدية في الدولة الى اللجوء للتمويل التضخمي للتعويض عن النقص في التمويل الخارجي.

٢- سياسات التكيف الهيكلي (structural adjustment policies)

تهدف هذه السياسات إلى معالجة الأختلالات الاقتصادية الأكثر عمقاً في الاقتصاد على المدى المتوسط والطويل ولإعادة هيكلته في اتجاه إطلاق قوى السوق عن طريق تحرير المعاملات الاقتصادية الداخلية والخارجية من القيود المفروضة عليها وإزالة التشوهات في الأسعار فضلاً عن توفير الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لتحقيق ذلك و تسمى أيضاً بسياسات إدارة العرض supply management policies ، وهي مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى زيادة حجم السلع والخدمات التي يؤمنها الاقتصاد القومي عند مستوى معين للطلب الكلي^(٢١).

وتعرف سياسات العرض بوجه عام بأنها مجموعة من التدابير الاقتصادية الهادفة إلى زيادة حوافز وقدرة القطاع الإنتاجي على توفير وعرض سلع وخدمات محلية عند مستوى الطلب الكلي السائد ويتكون هذا البرنامج من حزمة من التدابير والسياسات الاقتصادية التي تسعى إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد ، إذ يضع الصندوق والبنك أهدافاً نهائية لسياسات وبرامج التكيف الهيكلي تتمثل في عملية تخصيص الموارد وزيادة الكفاءة الاقتصادية وإمكانية النمو ورفع درجة مرونة الاقتصاد في مقاومة الصدمات الخارجية ، إنها تركز على جانب العرض ، وكذلك تتضمن تخفيض التشوهات التي تسببها صلابة الأسعار ، والاحتكار ، والضرائب ، والدعم ، والقيود على التجارة ، كما تشتمل على إجراءات تهدف إلى رفع الطاقة الإنتاجية وتحقيق معدلات نمو مرتفعة ، ويتم ذلك بواسطة سياسات ترويج الادخار والاستثمار وكذلك سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والديون والمساعدات الخارجية^(٢٢).

وتشمل سياسات التكيف الهيكلي عدداً من الإجراءات هي :

أ- تحرير الأسعار : وتعني تحرير أسعار كافة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج في عموم الأسواق وإخضاعها لقوى العرض والطلب بحيث تعكس هذه الأسعار التكاليف والندرة النسبية ، وتستند عملية تحرير الأسعار على إن مسألة الكفاءة في استخدام الموارد ترتبط بالتسعير الملائم لكل من عناصر الإنتاج والسلع والخدمات ، ذلك إن البنك الدولي يرى إن تدخل الدولة في جهاز الأسعار من شأنه أن يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية و يكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل وتميل هذه التشوهات بطبيعتها إلى أن تكون متعلقة بنواح من الاقتصاد الجزئي وأن تختص بقطر معين ، مع ذلك فهناك مصدران لعدم الكفاءة لهما دلالة في الاقتصاد الكلي هما: (٢٣)

المصدر الأول : هناك نواحي عدم كفاءة تتعلق بسياسات تسعير الطاقة ، وكثيراً ما اقترنت الزيادات في الأسعار العالمية للطاقة خلال العقود الماضية بمحاولات من قبل سلطات القطر المعني للحد من الزيادات المناظرة لذلك في الأسعار المحلية للطاقة مما ينبغي على الأقطار أن تمرر الزيادات في أسعار البترول والمنتجات البترولية الى المستهلكين النهائيين بانتظام ، والا ستضطر الحكومة الى ان تتحمل تكاليف الدعم، وعلاوة على ذلك تميل سياسة دعم الطاقة إلى الإبطاء في التحول نحو أساليب إنتاج فنية تستخدم الطاقة بكثافة اقل والى أنماط أخرى من الاستهلاك ، وهكذا توضح تجربة تحركات سعر الطاقة الآثار المعاكسة على تخصيص الموارد التي قد تنتج من عدم تحديد الأسعار المحلية عند تكلفة فرصتها البديلة الدولية .

المصدر الثاني: ينتج المصدر الثاني لعدم الكفاءة وخاصة في الأقطار المنتجة للمواد الأولية من التشوهات المرتبطة بسياسات التسعير الزراعي والتي كثيراً ما تسبب انحراف أسعار السلع الزراعية عن الأسعار في السوق التنافسية لذلك يعتقد البنك والصندوق ان تحرير أسعار هذه المنتجات من شأنه ان يقود الى زيادة الإنتاج الزراعي وتحسين الدخل الريفي والاقتصاد بالطاقة وبدائل الطاقة الأخرى بسبب ان ارتفاع سعر نوع من أنواع الطاقة لابد ان ينعكس في أسعار بدائلها من خلال زيادة الطلب عليها وارتفاع أسعارها.

ب- نقل الملكية العامة الى القطاع الخاص (الخصخصة): يرى خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ان المدخل الضروري لتعزيز الاقتصاد الوطني ، لاسيما الذي يعاني من اختلالات كبيرة ، هو تقليص الأهمية النسبية للقطاع العام ، وتعزيز القطاع الخاص بصفة ان القطاع الخاص أكثر كفاءة في تخصيص وإعادة تخصيص الموارد من القطاع العام ، كما ان خسارة مؤسسات القطاع العام في كثير من البلدان النامية مسؤولة الى حد كبير عن اختلالات الموازنات الحكومية (٢٤) .

ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة لان المساعدات الضخمة التي تقدمها الحكومة للمؤسسات العامة (في صورة دعم لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات) قد زادت من وطأة العبء على الميزانية العامة ، كما ان المساعدات المستمرة التي تقدم للمنتجين تتسبب في إحداث تشوهات في الأسعار وسوء توزيع الموارد وتدهور الإنتاج المحلي للسلع المدعومة من حيث الجودة والكمية ، ولمعالجة وضع

المؤسسات العامة في البرنامج التصحيحي ، فان الخيارات المتاحة تقتصر على اعادة تأهيل هذه المؤسسات او تخصيصها او تصفيتها بحيث تشمل عمليات الخصخصة السماح للقطاع الخاص بتنفيذ الخدمات العامة من قبله^(٢٥) .

ج- تحرير التجارة والمبادلات مع العالم الخارجي : وذلك لإعطاء دفعة لقطاعات الإنتاج المحلية عن طريق التنافس مع السلع والخدمات المستوردة ، فالبك يرى ان الرقابة على التجارة الخارجية (وبالذات تجارة الواردات) من شأنها ان تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية ، كما انها تؤدي الى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية والى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد^(٢٦) .

ويعتقد البنك ان البلدان المنفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية ، حيث ان الانفتاح يقود الى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي كما ان الأداء سيكون أفضل حيثما تنخفض الرسوم الكمركية على الواردات ويتم التخلي عن مبدأ حماية الصناعات المحلية حتى لو ادى ذلك الى اندثار الصناعات المحلية وزيادة الطاقات العاطلة ومعدلات البطالة .

وتتضمن عملية تحرير التجارة عدداً من الإجراءات منها :

- تخفيض التعريفات الكمركية عن الاستيرادات وتقديم الحوافز للصادرات من خلال إزالة القيود على استيراد مدخلات إنتاج الصناعات التصديرية وإزالة ضرائب الصادرات ان وجدت^(٢٧) وفي هذا الإجراء يظهر تناقض يتعلق بتحقيق أهداف إجراءات التكيف الاقتصادي كحزمة متكاملة ، فتخفيض التعريفات الكمركية يعني انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب الكمركية التي تمثل نسبة مرتفعة من الإيرادات في كثير من البلدان النامية وبالتالي حدوث عجز في الموازنة العامة وهو عجز تهدف برامج الاستقرار إلى تخفيضه .

- تعويم سعر صرف العملة المحلية وذلك باخضاعه لقوى السوق والمقصود بالتعويم هنا هو التعويم المدار ، أي اقتران تعويم سعر الصرف بنظام فعال للتدخل المرن في السوق من جانب السلطات النقدية استناداً الى التغيير في بعض المؤشرات مثل حجم الاحتياطات الأجنبية، وموقف الحساب الجاري لميزان المدفوعات ، غير إن تدخل السلطات النقدية يستلزم وجود احتياطات كافية من العملات الأجنبية ، ونقص هذه الاحتياطات عادة ما يكون ملازماً لكثير من البلدان النامية التي تلجأ الى الصندوق والبنك ، وبذلك تكون قدرة السلطات النقدية على التدخل في سعر الصرف بعد التعويم محدداً جداً ، والمحصلة النهائية لذلك هي استمرار التدهور في سعر الصرف لاسيما في ظل اتساع نشاط المضاربة على العملات الأجنبية^(٢٨) .

ثانيا: رؤية في الفجوة الغذائية (المفهوم والمؤشرات)

تعد الفجوة الغذائية إحدى أهم المؤشرات التي يتم من خلالها معرفة وقياس الأمن الغذائي ، ولكون مفهوم الفجوة الغذائية يرتبط بمفهوم الأمن الغذائي فلا بد من التعرف على هذا المفهوم

١: الأمن الغذائي

يمثل الأمن الغذائي نقطة الالتقاء بين مفصلي الأمن من جهة والغذاء من جهة أخرى ، فالأمن يراد به الاطمئنان والوقاية، ويعد الأمن أول الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان إلى تحقيقها ، وينظر إليه من وجهات نظر مختلفة حيث ينظر له على مستوى الفرد أو مستوى المجتمع أو الدولة أو على مستوى المنظمات الدولية .

وقد عرف الأمن الغذائي من وجهة نظر المنظمة العربية للتنمية الزراعية التابعة لمنظمة الدول العربية على انه يعني أن تنتج الدول أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازنة بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها وان تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية إذا لزم الأمر ، وان يتوفر لها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنين معا بحيث توفر لها ما تحتاجه من العملة الصعبة لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوفر فيها الميزة النسبية لإنتاجها محليا ، وان توفر لكل مواطن من الغذاء بالكم والنوعية اللازمة للنشاط والصحة وتحقق في نفس الوقت مخزونا من الغذاء يكفيها على الأقل لمدة ثلاثة أشهر كاملة لتلجأ إليه في الظروف غير الطبيعية أو الاضطرارية مثل ظروف التوتر السياسي أو العسكري^(٢٩).

وهناك مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها معرفة مدى توافر الأمن الغذائي من عدمه وتماشيا مع متطلبات البحث سوف يتم التركيز على واحد من مؤشرات الأمن الغذائي وهو الفجوة الغذائية .

٢: الفجوة الغذائية ومؤشراتها

تعبر الفجوة الغذائية عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الاستهلاك على المستوى المحلي وتقاس بمقدار الفرق بين إجمالي المنتج المحلي وبين إجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة^(٣٠).

الفجوة الغذائية = إجمالي الإنتاج المحلي - إجمالي الاستهلاك المحلي

وكلما زاد الفرق بين الإنتاج والاستهلاك كبرت الفجوة الغذائية ودل ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الوفاء باحتياجات الغذاء ، وتلجأ الدول إلى سد هذه الفجوة عن طريق الاستيراد.

اثر برامج الإصلاح الاقتصادي على الفجوة الغذائية

أولاً: الآثار النظرية لسياسات التثبيت على الفجوة الغذائية

سبقت الإشارة إلى إن سياسات التثبيت الاقتصادي تعد في مقدمة اهتمامات صندوق النقد الدولي في المدى القصير، هي تهدف إلى خفض الطلب الكلي من خلال السياسات المالية والنقدية، وتؤدي في المحصلة إلى خفض عجز الميزانية وتراجع معدلات الإنفاق الاستثماري في إطار تحديد أسعار الفائدة وارتفاعها مقارنة بمستوياتها الاسمية فضلاً عن زيادة الضرائب غير المباشرة.

ولبيان اثر هذه السياسات على الفجوة الغذائية سيتم التركيز على أهم الفقرات من السياستين المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف التي ركز عليها صندوق النقد الدولي.

١. السياسة المالية

تعد السياسة المالية إحدى الأدوات الرئيسية لبرنامج سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي، وتركز الأدوات المستخدمة على زيادة الإيرادات العامة وتخفيض الإنفاق العام لتخفيض عجز الموازنة إلى المستوى الذي يتفق والقضاء على الضغوط التضخمية وتمويله بأدوات غير تضخمية عن طريق استخدام الأداة الضريبية أو رفع أسعار السلع والخدمات العامة وغيرها، وكذلك يتم تخفيض الإنفاق العام بتخفيض إعانات الدعم بشكل كبير وتخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي والعمل على تخفيض العمالة في القطاع الحكومي لتقليل نفقات الأجور والمرتبات^(٣١)، وتهدف السياسة المالية إلى تقليص الإنفاق مع ترشيده بهدف إزالة فائض الاستهلاك ويكون الهدف المعلن، طبقاً لرؤية صندوق النقد الدولي، هو إزالة العجز في الموازنة العامة عن طريق التعجيل بتخفيض الطلب الكلي للدولة وتقلصه خلال مدة زمنية تتراوح ما بين (١٢-١٨) شهر ويتم ذلك من خلال:

أ- إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي وخصوصاً ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية، وهنا يوصي البنك بأساليب عدة أفضلها من وجهة نظره الإلغاء الكلي لهذا الدعم مدة واحدة من خلال زيادة أسعار هذه السلع حتى تتساوى مع تكلفتها، أما إذا حالت الأوضاع الاجتماعية والسياسية دون ذلك نتيجة الاضطرابات التي قد تنشأ في حالة إلغاء الدعم فجأة فيتم إتباع سياسة الخطوة خطوة ويكون ذلك من خلال الرفع التدريجي لأسعار هذه السلع^(٣٢) إلا إن هذه الرؤيا تحمل في طياتها آثاراً سلبية، فمن جهة تؤدي هذه السياسة إلى انخفاض الاستهلاك بدرجة شديدة بصورة عامة، وانخفاض استهلاك الطبقات المنخفضة الدخل بصورة خاصة الأمر الذي يؤدي إلى اضطرابات سياسية وحيث إن البلدان النامية تمتاز بوجود تفاوت كبير في توزيع الدخل، وإن نسبة ضئيلة من السكان تستحوذ على النصيب الأكبر من الدخل القومي، لذلك فإن دعم السلع الأساسية من قبل الحكومة يساعد على زيادة الدخل الحقيقي للفئات الفقيرة، الأمر الذي يقلل وبشكل نسبي من التفاوت في توزيع الدخل، لذلك فإن إلغاء الدعم يفاقم كثيراً من سوء أحوال هذه الفئات، فضلاً عن ذلك تنشأ مشكلة أخرى من جراء تخفيض الإنفاق العام وهي ذات طبيعة طويلة الأجل إذ أنه- وبسبب

صعوبة الاقتطاع من الإنفاق الجاري - تلجأ الحكومة إلى خفض الإنفاق الاستثماري وبالتالي عرقلة مسيرة النمو الاقتصادي^(٣٣)، أما فيما يخص جانب المنتجين فإنه - وعلى الرغم من إن إلغاء معونات الدعم المقدمة للمنتجين - يتمثل في خفض الإنفاق الحكومي وترشيده، وهي فكرة تبنتها برامج الإصلاح الاقتصادي المعدة من قبل خبراء الصندوق بحجة إن دعم مستلزمات الإنتاج من أسمدة وبذور محسنة والائتمان المقدم للمنتجين تعتبر من أهم بنود الإنفاق الحكومي في الميزانيات العامة للدولة، وبذلك فإن برامج الإصلاح الاقتصادي يكون مسببا أساسيا للعجز المالي الذي تعاني منه هذه الميزانيات، إذ إن الدعم المفرط لبعض المستلزمات الإنتاجية يؤدي إلى التبذير وسوء الاستخدام وسوء التوزيع للموارد الاقتصادية وإلى هدرها، فقد يجعل دعم المنتجين الزراعيين استيراد السلعة من الخارج أفضل من إنتاجها محليا، إلا إن الحكومات تحاول رفض إلغاء معونات الدعم التي يحصل عليها المنتجون بالنسبة لمستلزمات الإنتاج المهمة لاسيما الأسمدة والمياه والائتمان، وحجتهم في ذلك أنه نظرا لعجز الأسعار والحوافز الأخرى عن زيادة الإنتاجية الزراعية وتوسيع نطاق العرض في الكثير من البلدان النامية، فهناك من المبررات ما يدفع إلى تشجيع استخدام أحد هذه المستلزمات (مثل الأسمدة) إذ إنها ضرورية لتجاوز القيود التي تفرضها طبيعة الأرض، فالأثر العام للزيادة في أسعار الأسمدة نتيجة لإلغاء الدعم أو تخفيضه هو تحول معدلات التبادل التجاري في غير صالح المنتجين الزراعيين، وقد يؤدي إلى الحد كثيرا من استخدام الأسمدة لاسيما في وقت تتعرض فيه التسهيلات الائتمانية عموما للقيود، وربما تكون النتيجة تضاربا مع أهداف الإصلاح الاقتصادي بين تصحيح الأسعار النسبية وزيادة الناتج الزراعي والصادرات الزراعية وعلى الأقل قد يكون من اللازم إلغاء الدعم على مراحل مع تخصيص اعتمادات ائتمانية للمحافظة على استخدام المستلزمات وخصوصا الأسمدة التي تعد مفيدة للبيئة وبالتالي تشجيع المزارعين على استخدامها .

ب- رفع الدعم عن المشتقات النفطية، إذ تحتل قضية رفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية مكانة خاصة في جملة قضايا الإصلاح الاقتصادي إذ إن الدعم يؤدي إلى خسائر كبيرة تتحملها الدولة ومن ثم الأفراد فهو يؤثر بشكل كبير على زيادة النفقات العامة من جهة وانخفاض الإيرادات العامة من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة، إذ إن عجز الموازنة العامة المتزايد والذي يشكل الدعم جزءاً منه ينعكس في قضية تمويل هذا العجز، والتمويل سواء كان خارجياً أم داخلياً ذو آثار ضارة على الاقتصاد، فالاقتراض الخارجي يجابه بمشكلة رد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه وهذا ما يشكل عبأ على ميزان المدفوعات ويضغط على الموارد الحقيقية في الاقتصاد، أما الاقتراض الداخلي وخاصة الاقتراض من السلطة النقدية بإصدار نقدي جديد فإنه يجابه بضغط تضخمية وخاصة في ظل عدم توفر مرونة في الجهاز الإنتاجي، إلا أن هنالك وجهتي نظر متعارضتين حول موضوع الدعم وآثاره، هي^(٣٤) :-

وجهة النظر الأولى : ترى إن الأمد القصير سيكون مصحوبا بآثار تضخمية واضحة جراء رفع الدعم، وينطلق أصحاب هذا الرأي من منطلقات نظرية ترى إن التضخم الذي سيحدث هو من نوع سحب التكاليف بحيث إن رفع أسعار المشتقات النفطية سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار باعتبار إن أسعار المشتقات ستشكل إضافة إلى تكاليف السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار، وهم يستندون على الحجج الآتية:

- ١- هنالك طلب متواصل على المشتقات النفطية وذلك للأغراض المنزلية والصناعية، وزيادة أسعارها سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة الوقود والإضاءة ومن ثم التأثير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- ٢- إن الطلب على المشتقات النفطية هو طلب مشتق من الطلب على السيارات ومن ثم قطاع النقل، وإن الارتفاع في أسعار هذه المنتجات سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة النقل والمواصلات ومن ثم سيرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- ٣- هنالك علاقة طردية بين أسعار المشتقات النفطية وارتفاع أسعار الفواكه والخضر وذلك لأن الأخيرة تأخذ بنظر الاعتبار أجور النقل كأحد مكوناتها وهكذا سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية ومن ثم ارتفاع الرقم القياسي للأسعار.

وجهة النظر الثانية: ترى إن الآثار السابقة ستمتد للأجل القصير فقط، في حين أن رفع الدعم سيقضي على تلك الآثار بحيث يمكن أن يصفى التضخم نفسه في الأمد المتوسط والطويل، ويستند هذا الفريق على الحجج الآتية:

- ١- إن التضخم الذي سيحدث هو تضخم تكاليف، وإن هذه الزيادة في التكاليف ستكون من قبل سلعة تنتجها الدولة، وهذا يعني إن الدولة ستقوم عن طريق رفع الأسعار، بإجراء تخفيض كمية المعروض النقدي في التداول وذلك من خلال زيادة الإيرادات العامة التي ستحدث نتيجة رفع الأسعار هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن المتوقع تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك (وذلك من زاوية إن رفع السعر سيقاقل الاستهلاك والتهريب)، هذا يعني إن تقليص الفجوة سيلغي عملية الاستيراد وبالتالي حصول انخفاض في النفقات العامة للدولة، وإن زيادة الإيرادات وتقليص النفقات يعني تخفيضاً في الطلب الكلي وهو ما يعني تقليص الفجوة التضخمية بين الطلب والعرض الكليين.
- ٢- إن تحسن وضع الموازنة يمكن أن يحدث نتيجة زيادة الإيرادات العامة وتقليل الإنفاق على المشتقات النفطية وهو إنفاق استهلاكي في أغلبه، سيوفر فوائض مالية مهمة للدولة وهذه الفوائض يمكن أن تستغل في مجالات زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والكهرباء وتطوير البنى التحتية، والخدمات العامة، وهذه المجالات هي نفقات استثمارية وكل ذلك سيدعم وبشكل دائم وعلى المدى الطويل مستوى الدخل الحقيقية للأفراد مما سيلغي الآثار التضخمية.

ج- خفض النفقات العسكرية^(٣٥)، إذ إن النفقات العسكرية تمثل عبءاً اقتصادياً متزايداً على الموازنة العامة في الكثير من الدول، ويرى الفكر المالي التقليدي إن النفقات العسكرية تمثل نفقات استهلاكية غير منتجة، في حين يميل الفكر المعاصر للمالية العامة إلى التمييز بين أنواع النفقات حيث يرى إن ثمة ما يعد نافعاً وآخر ضاراً بحسب الظروف الدولية التي يتم فيها الإنفاق العسكري ويميز بين نوعين من الآثار التي تصيب الإنتاج القومي من جراء هذا الإنفاق، آثار انكماشية وهذه تحدث عند ما توجه عناصر الإنتاج المدني المخصص لإشباع الحاجات الخاصة إلى عمليات عسكرية، وآثار توسعية تحدث عندما تستخدم الدولة هذه النفقات في تأسيس صناعات معينة أو منشآت حيوية: مطارات، موانئ، طرق وجسور، سدود، الخ.

٢. السياسة النقدية

ان سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي تجعل من السياسة النقدية ضابط إيقاع هيكل السياسة الاقتصادية الكلية في خدمة السياسات التي يتضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يطرحه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخاصة- في علاج التضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وان الأدوات التي تستخدمها السياسة النقدية نتيجة للتثبيت الذي يمتلك القدرة على تكيف عرض النقد للطلب عليه وذلك لمنع الاضطرابات النقدية عن التأثير في الإنتاج الحقيقي، وبالتالي تركز الأدوات على وضع حدود في التوسع النقدي في البداية مثل استخدام السقوف الائتمانية وتغيير هيكل الائتمان والقضاء على الضغوط التضخمية بخفض معدل التضخم واستخدام سياسة تحرير سعر الفائدة وضبط سقوف معدلات الفائدة وتكييف مستويات أسعار الودائع، وكل هذه الأدوات المستخدمة هي أدوات انكماشية في الأجل القصير^(٣٦)، ومن خلال السياسة النقدية يعطي برنامج الإصلاح الاقتصادي أهمية إرتكازية لضبط نمو عرض النقد لان فائض الطلب المسبب للتضخم يقابله إفراط في السيولة المحلية، ولهذا فان برامج التثبيت الاقتصادي تتضمن سياسات نقدية أهمها :

أ- سياسة أسعار الفائدة

يشير سعر الفائدة إلى العائد على رأس المال المستثمر ومن ثم فانه يعد أكثر مؤشرات الفرصة البديلة لاستخدام هذا المورد ويمكن أن تحدد قيمته بالمفاضلة بينه وبين العائد الحدي لمورد رأس المال في استخداماته المختلفة ولذلك يعد إحدى أدوات توجيه الاستثمار نحو أنماط إنتاجية تستهدف تعظيم معدلات نموها وكذلك يعكس سعر الفائدة خيارات البعد الزمني لملكية رأس المال بين استخدامه في الاستهلاك الراهن او توظيفاته الادخارية^(٣٧).

يدعو صندوق النقد الدولي إلى رفع أسعار الفائدة بغية الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية تشجع على الادخار ومن ثم الاستثمار والنمو في الأجل الطويل، إذ يرى خبراء صندوق النقد الدولي إن معدلات الفائدة الحقيقية السالبة ولاسيما في البلدان النامية من شأنها إن تحفز على الاستهلاك وتزيد الطلب على الاستثمار في المشروعات التي لا تكون مربحة، إلا إن رفع أسعار الفائدة في الاقتصادات النامية سوف يؤدي إلى رفع كلفة الاستثمار لأنها تعد احد بنود تكاليف الاستثمار، ولكون البلدان النامية تعتمد على التمويل بالعجز لذلك فان رفع أسعار الفائدة سوف يرفع من جانبه كلفة اقتراض الدولة من المصادر الداخلية وبالتالي زيادة العبء الضريبي على المجتمع^(٣٨).

وتواجه سياسات سعر الفائدة الكثير من العوائق التي تفقدها فاعليتها في ظل وجود نظام مصرفي ضعيف ومثقل بالأعباء، وكذلك نمط الأطر التشريعية والمؤسسية المالية والمصرفية، فضلاً عن صغر حجم المصارف في الدول النامية بالمقارنة مع مثيلاتها في الدول المتقدمة ولاشك في أن هذه القيود تحفز رأس المال إلى التسرب خارج دائرة النشاط الاقتصادي لهذه البلدان، وان تحرير أسعار الفائدة وتركها تعمل بفعالية يمكن أن تحافظ على المدخرات المحلية من الهروب إلى الخارج وكذلك يمكن أن تشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل حيث المنافسة بين أسعار الفائدة المحلية وأسعار الفائدة الدولية .

ب- سياسة الائتمان المحلي

يعد إجراء تقييد حجم الائتمان المحلي لتخفيض الطلب ومن ثم معالجة ميزان المدفوعات وتخفيض المعدلات المرتفعة للتضخم والطلب على النقد الأجنبي من أدوات السياسة النقدية المستخدمة في برامج الإصلاح الاقتصادي ويتم ذلك عن طريق إتباع سياسة نقدية انكماشية تعمل على الموازنة والتنسيق بين حجم الائتمان المحلي المتوفر والطاقة الإنتاجية الحقيقية في الاقتصاد وعدم اللجوء إلى زيادة حجم الائتمان المحلي بما يؤدي إلى ضغوط تضخمية في الاقتصاد^(٣٩).

٣. سياسة سعر الصرف

وتعد أسعار الصرف في مقدمة الاهتمامات للعديد من الدراسات التي تدعو إلى تبني سياسة سعر صرف واقعية تقيم سعر صرف العملة بقيمته الحقيقية ولا تكون أكبر بكثير مثلما كان الوضع في الدول العربية قبل تبني برامج الإصلاح الاقتصادي وذلك بوصفه جزءاً من متغيرات سياسة إدارة الطلب الكلي والذي ينطلق من إن تخفيض سعر العملة المحلية يعد جزءاً من جهود التكيف الخارجي ، أي أن تغيير قيمة العملة من أسعار مغالى بها والاقتراب بهذه الأسعار من قيمتها الحقيقية يعد محفزا لتزايد الصادرات والاتجاه نحو خفض العجز في الحساب الجاري لتحقيق حالة التوازن في ميزان المدفوعات ، حيث أن تخفيض سعر الصرف من شأنه أن يحسن القدرة التنافسية والاتجاه للمزيد من الصادرات التي تتوقف على مجموعة من العوامل^(٤٠) :-

- مستوى الطلب العالمي على السلع المصدرة.
 - مدى المرونة التي يتمتع بها العرض المحلي لسلع التصدير.
 - استقرار أسعار السلع المصدرة.
- وتؤثر سياسة تخفيض قيمة العملة على القدرة التنافسية في عدة اتجاهات :

١. إن الطلب الأجنبي على صادرات الدولة سيزداد لأن سعرها سيكون أرخص للمواطنين الأجانب أما الاستيرادات ستتناقص لأن السلع المحلية ستكون أرخص من السلع الأجنبية مع افتراض مرونة الطلب على الاستيرادات والصادرات ومرونة الجهاز الإنتاجي للدولة .

٢. ارتفاع الأسعار الناتج عن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض الثروة الخاصة الحقيقية وبالتالي يقل الاستهلاك نسبة للدخل فضلاً عن زيادة الادخار العام إذا كانت عوائد السلع التجارية أكبر من الاستهلاك العام ، إلا إن هذه السياسة ستؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة كلفة خدمة الدين الخارجي للدولة^(٤١).

٣. ستؤدي إلى تخفيض الأجور الحقيقية إذ أن ارتفاع الأسعار يعني زيادة الأرباح على حساب العمال ، أما إذا كانت الأسعار ثابتة فإن تخفيض قيمة العملة سيحول سعر الصرف الحقيقي لصالح الصناعات المصدرة لتمكنها من المنافسة الدولية .

ويؤكد الاقتصاديون المؤيدون لسياسات صندوق النقد الدولي على إن الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات العربية تعود إلى التشوهات الحاصلة في أسعار الصرف الناجمة عن التباين في سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي، أي إن الاقتصادات العربية في ظل آلية السوق تعد أكثر استجابة لتغيرات أسعار الصرف الحقيقية وليست الاسمية ، وعليه فإن الاتجاه نحو أسعار صرف حقيقية هي وسيلة أكثر فاعلية لتحقيق معدلات أفضل من الأداء والنمو الاقتصادي ، إلا إن السياسات

النقدية في الدول العربية والتي ما زالت تعتمد على أسعار صرف لعملاتها المحلية تزيد عن قيمتها الحقيقية، فإن سياساتها الاقتصادية ستترتب عليها^(٤٢) مجموعة من الآثار منها :-

- تزايد الطلب على الاستيرادات السلعية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة هذه السلع عن السلع المحلية وبالتالي سينعدم الحافز لدى المنتجين وإلى تراجع العرض المحلي من السلع .
- تحصل تشوهات في استخدام الموارد الاقتصادية بسبب ابتعادها عن استخداماتها البديلة التي تؤدي إلى تحقيق التوازن بين قيمة الناتج الحدي للمورد وأسعاره السوقية الأمر الذي يبعد هذا الاستخدام عن تنظيم حجم الناتج المحلي الإجمالي .
- تحيز معدل التبادل التجاري الداخلي للحضر مقارنة بالريف ويؤدي بدوره إلى التباين في توزيع الدخل الذي يترتب عليه تراجع القوة الشرائية لأفراد المجتمع الريفي مقارنة بالحضري وقرب العديد منهم ولاسيما ذوو الدخل المنخفض من ظاهرة الفقر وذلك بسبب انخفاض معدل نمو الإنتاج الزراعي وضالة الربحية في القطاع الزراعي .

٢: الآثار النظرية لسياسات التكيف الهيكلي على الفجوة الغذائية

إن سياسات التكيف الهيكلي التي يختص بها البنك الدولي تعطي الدور الأكبر لآليات السوق وتدنية دور الدولة في النشاط الاقتصادي وترتبط بالمديات الزمنية المتوسطة والطويلة، وتركز على جوانب العرض وبضرورة استخدام الموارد المحدودة والقابلة للاستثمار بصورة كفوءة من خلال انتقاء فرص الاستثمار التي تتمتع بارتفاع عائدها في الاقتصادات النامية الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تسريع النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية المختلفة .

هناك ثلاثة محاور أساسية في قروض التكيف الهيكلي تؤثر في تنمية البلدان النامية هي :

أ: تحرير الأسعار

هناك تباين واختلاف بين الاقتصادات التي تعتمد على التخطيط وتلك التي تعتمد آليات السوق في نمط تحديد الأسعار الجزئية، إذ تتحدد أسعار المواد والسلع النهائية والعلاقات النسبية لهذه الأسعار من خلال تدخل الدولة في الاقتصادات المخططة، أما في الاقتصادات التنافسية فإن هذا النمط من الأسعار وعلاقاتها فتحدده قوى السوق، ويسود الاعتقاد إن النمط الأول يؤدي إلى تشوهات في العلاقات النسبية السعرية ويحرفها عن نظيرتها العالمية الأمر الذي يؤدي إلى تدني الكفاءة الإنتاجية وتخفيض مرونة الجهاز الإنتاجي في حين إن النمط الثاني يؤدي إلى اقتراب العلاقات السعرية النسبية الداخلية مع نظيراتها الخارجية وبذلك تتحقق الكفاءة التنافسية للسلع المحلية مع نظيرتها العالمية^(٤٣).

ووفقا لهذه الاعتقادات فإن قروض التكيف الهيكلي للبنك الدولي تعطي أهمية كبيرة لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب، إذ يرى البنك الدولي أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل وهو في هذا الخصوص ضد سياسة الحد الأدنى للأجور وضد الدعم السلعي، ودعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة .

ويؤكد البنك إن الأسعار لا تعكس الكلفة الحقيقية وبالتالي حصول اختلافات في هيكل الأسعار والتكاليف لذلك فإن تحديد الأسعار سوف يؤدي إلى استخدام أفضل للموارد، وكذلك فإن إعطاء السلعة سعرها الحقيقي يشجع المنتجين على التوسع في الاستثمار والإنتاج^(٤٤).

ويأتي تركيز البنك الدولي على إصلاح السياسات السعرية كونها تؤثر بشكل سريع وفعال في الاقتصاد، كما إن مراقبة تنفيذها من قبل المؤسسات المالية المانحة للقروض سوف يتم بسهولة وبما إن معظم البلدان النامية تعاني من تشوهات في الأسعار وخصوصاً أسعار السلع الزراعية فقد تضمنت برامج الإصلاح الاقتصادي تعديل التشوهات وإصلاحها بالأسعار الزراعية بزيادتها باتجاه الأسعار العالمية، أي أن تكون الأسعار العالمية هي الحالة المثلى وإن نتجه الأسعار الداخلية لمواكبتها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الاختلالات التي يعاني منها القطاع الزراعي في هذه البلدان وخاصة الزراعية التي تجلت مظاهرها في التشوهات السعرية والتدخلات السوقية وضعف أداء المؤسسات الحكومية والفقراء في الريف وهجرة الأيدي العاملة من الريف إلى الحضر وغيرها أدت إلى الاستنتاج بان برامج الإصلاح الاقتصادي سيكون لها وقعا إيجابيا على القطاع الزراعي إذا ما ترتب على تطبيقها زيادة الطلب على المنتجات الزراعية وتحسين شروط التبادل بين السلع القابلة للتبادل التجاري في مقابل السلع غير القابلة للتبادل التجاري وزيادة حصة النقد الأجنبي وتحسين المناخ الاقتصادي في اتجاه الاستقرار وذلك في إطار توجيهات الإصلاح الاقتصادي الشامل^(٤٥).

وعلى الرغم من أن تحرير الأسعار سيؤدي إلى زيادة عوائد المنتجين الزراعيين وتحسين مستويات دخولهم نتيجة لارتفاع أسعار منتجاتهم وبالتالي تنمية القطاع الزراعي بما في ذلك تحديد الأراضي وخلق سوق للأرض تتحدد فيه الإيجارات بناءً على علاقات العرض والطلب، وكذلك فإنه يرفع من مستوى الإنتاج والإنتاجية ويحسن توزيع الدخل لصالح الفقراء وصغار الملاك، هذا من الناحية النظرية، إلا أنه من الناحية العملية فإن الحوافز السعرية التي سيحصل عليها المنتجون ستتآكل من جراء تخفيض الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج الزراعي التي سترتفع أسعارها علماً إن تخفيض الإنفاق الحكومي وإلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج يعد من البنود الأساسية في سياسات البنك الدولي وما يمكن أن يؤدي ذلك بالمنتجين الزراعيين إلى التقليل من استخدامها أو تركها، وما ينعكس ذلك سلباً على إنتاج وإنتاجية المحاصيل الزراعية إضافة إلى أن الحوافز السعرية التي يحصل عليها المنتجون والتي من وجهة نظر سياسات الإصلاح ستؤدي إلى تنمية القطاع الزراعي نتيجة لرفع أسعار منتجاتهم لا يمكن أن تعطي ثمارها إلا في ظل بيئة اقتصادية زراعية تتسم باستخدام التقنيات الحديثة وبتوفر البنى التحتية الأساسية الكافية.

٢: حرية التجارة والتحول نحو التصدير

تهدف سياسة تحديد التجارة الخارجية إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق زيادة المعروض من الصرف الأجنبي أي تعظيم الصادرات والموارد من النقد الأجنبي وتقليل الطلب على الصرف الأجنبي من خلال ترشيد الواردات، وكذلك إلى حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية عن طريق عزل المؤثرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر تأثيراً ضاراً على الإنتاج المحلي في بعض

المجالات، وكذلك تشجيع الاستثمار من أجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في الاقتصاد القومي^(٤٦).

إن سياسة تحرير التجارة الخارجية لها آثار مباشرة على القطاع الزراعي فهي تهدف إلى إزالة الاختلالات للتجارة الخارجية، وتعد تنمية الصادرات وتحرير الإستيرادات وإصلاح أسعار الصرف المغالى فيها من أهم مكوناتها، فتنمية الصادرات تتم عن طريق تخفيض رسوم التصدير أو إلغاؤها ومنح إعانات تصدير وبالتالي سوف يؤدي هذا الإجراء إلى تحسين الأسعار النسبية للسلع الزراعية التصديرية نتيجة لانخفاض أسعارها وبالتالي زيادة الصادرات منها، أما تحرير الاستيرادات فيتم خلال إجراءات إلغاء نظام الحصص والقيود على إجازات الاستيراد وبالتالي يمكن استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي من بذور محسنة وأسمدة وآلات ومعدات بما يخدم القطاع الزراعي، وأخيراً فيما يخص أسعار الصرف المقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية فإن إجراءات برامج الإصلاح الاقتصادي تضمنت تصحيح أسعار صرفها باتجاه تخفيضها لأجل إجراء تغييرات في الأسعار المحلية لصالح سلع التصدير الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات.

الاستنتاجات

- ١- مع اندلاع أزمة المديونية عام ١٩٨٢ انبثقت المشروطة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وأصبحت الدول النامية لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض أو إعادة جدولة ديونها إلا باتباع سياسة معينة للإصلاح الاقتصادي تفرضها كل من المؤسسات
- ٢- تتضمن السياسة المالية وفق برامج الإصلاح الاقتصادي التقليل من الإنفاق الحكومي وترشيده وذلك عن طريق إزالة الدعم عن السلع والخدمات الأساسية وتثبيت بند الأجور في الموازنة العامة وإلغاء التحويلات لمنشات القطاع العام وتقليص دور الدولة في الاقتصاد من خلال تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص وعدم الدخول في أية مشروعات إنتاجية جديدة
- ٣- أن أغلب السياسات النقدية في أغلب البلدان النامية مازالت تعتمد على أسعار صرف لعملاتها المحلية تزيد عن قيمتها الحقيقية وبالتالي سوف يؤدي إلى تزايد الطلب على الاستيرادات السلعية أو تباطؤ إنتاج السلع المعدة للتصدير بسبب ارتفاع تكاليفها إضافة إلى تفضيل العملات الأجنبية على العملة المحلية وبالتالي تسرب العملة إلى الخارج
- ٤- يترتب على تحرير التجارة آثار إيجابية على القطاع الزراعي بشكل مباشر وغير مباشر، فتخفيض أو إلغاء الضرائب على التجارة سيؤدي إلى تحسن في الأسعار النسبية للسلع التصديرية ومن ثم يؤدي إلى زيادة الصادرات، إضافة إلى أن تخفيض مستويات الحماية التجارية للسلع المصنعة سيترتب عليه تحسن شروط التبادل بين قطاع الزراعة وقطاع التصنيع مما سيوفر فرصة لزيادة الإنتاج الزراعي

التوصيات

١. عندما تتخذ حكومات البلدان النامية قراراً برفع أسعار الخدمات لمستوى الأسعار العالمية ينبغي ضرورة مقارنة المتغيرات الأخرى مثل متوسط دخل الفرد إذ ان دخل الفرد في معظم البلدان النامية اقل كثيراً مما هو عليه عند مواطني البلدان المتقدمة ، أو أن يكون هذا الرفع في الأسعار بصورة تدريجية ويكون إلغاء الدعم على شكل مراحل .
٢. ان مسألة الأمن الغذائي تعد من وظائف الدولة الأساسية مما يستلزم ان تتبنى سياسة قادرة على تلبية احتياجات المجتمع وتوفير الامكانيات المالية التي تسمح للدولة باللجوء الى الخارج في حالة عدم تحقق الأمن الغذائي ، ويتطلب سياسات قادرة على التكيف للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك أشكال العلاقات مع الخارجي بحيث يجعلها في مأمن من كل خطر ينجم عن الخارج .
٣. تبني سياسة سعرية زراعية مجزية لمنتجات السلع الغذائية والاستراتيجية وربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية لكي يتمكن قطاع الزراعة من تحقيق التطور الذي يمكنه من المنافسة العالمية وتحقيق دخل اكبر للمزارعين وبالتالي تشجيع المنتجين الزراعيين على زيادة الإنتاج .
٤. تبني استراتيجيات لتنمية زراعية مستدامة تهدف إلى تحقيق أعلى نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية الغذائية والاستراتيجية ، وذلك من خلال وضع السياسات التي تؤدي الى زيادة الإنتاج وتوفير الغذاء كهدف استراتيجي درءا لمخاطر استخدام الغذاء كأداة لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية من قبل الدول المصدرة ، او لمواجهة الارتفاع الحاد في أسعار السلع الغذائية المستوردة .
٥. يتطلب تقليص الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي زيادة إنتاج الغذاء محلياً كماً ونوعاً، من جانب ، وترشيد الاستهلاك بالشكل الذي يحد من معدل نموه السنوي ، من جانب آخر ، للحد من الاتساع غير الحقيقي للفجوة الغذائية من جانب الطلب.
٦. ضرورة التعاون مع المؤسسات الدولية المعنية بالأمن الغذائي ، مثل منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمم المتحدة ، وصندوق التنمية الزراعية ، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ، للاستفادة من امكانياتها وخبراتها في إجراء دراسات بشأن تقدير أوضاع الأمن الغذائي ، والتنبؤات المستقبلية في حالة الغذاء.

المصادر

- ١- محمد السيد سعيد ، تحليل مقارنة لتجارب الإصلاح في العالم الشيوعي ، السياسة الدولية ، العدد ٨٩ ، مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسة بالأهرام ، القاهرة، يوليو ١٩٨٧، ص ١٢٠ .
- ٢- عارف دليله ، ملامح الإصلاح الاقتصادي في سورية ، محاوره واتجاهاته ، عمل دائم على طريق الإصلاح الاجتماعي، ٢٠٠٢، ص ١ ، على العنوان www.mafhoum.com .
- ٣- جودة عبد الخالق ، الإصلاح الاقتصادي الفريضة الغائبة ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد السابع ١٩٩٧، ص ١٣٦ .
- 4-Manual Guition Edited by saidel -nagger, financial policies capital market in Arab countries , united Arab Emirates ,Papers presented at a seminar held in Abu Dhabi
IMF Washington 1994 , 26/1994, January 25 , p 6 .
- ٥- الأمانة العامة لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، سياسات التصحيح الاقتصادي والإصلاح الكلي ، مجلة أوراق اقتصادية ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٣٠ .
- ٦- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، دراسة الحالة الاقتصادية للعالم ، رقم الوثيقة ٥٠ نيويورك ، حزيران ١٩٨٨ ، ص ٥٠ .
- ٧- مختار عبد المنعم خطاب ، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة (التجربة المصرية)، التعاون الاقتصادي العربي بين القطرية والعولمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٠، ص ١١١ .
- ٨- برفيز حسن، التصحيحات الهيكلية في بعض البلدان العربية، الحاجة والتحديات والمدخل في تصحيح التنمية، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، ١٩٨٧ تحرير سعيد النجار، القاهرة، دار الهلال، ١٩٨٧، ص ٧٠-٧١ .
- ٩- مصطفى محمد العبد الله وآخرون، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية في ندوة الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٩، ص ٣٩-٤٠ .
- 10- Mohsin.S.khan and Malcolm. Knight some theoretical and empirical issues relating to economic stabilization in developing countries world
development vol10.No9.1982.p⁷⁰⁹
- ١١- هدى السيد، آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على مستوى المعيشة في مصر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد (٩) الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٨ .
- ١٢- مارجريت كيني، عجز المالية العامة والبرامج التي يدعمها الصندوق، مجلة التمويل والتنمية، المجلد (٢) العدد (٣)، سبتمبر ١٩٨٣، ص ٣٧ .

١٣- رمزي زكي، أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائد في الوطن العربي، وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية، ندوة التنمية البشرية في الوطن العربي، ندوة عقدت بأشراف الأمانة ألعامه لجامعة الدول العربية واللجنة الاقتصادية والصناعية لغرب أسيا الاسكوا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، شباط، ١٩٩٥، ص٢١٤.

١٤- نبيل حشاد، الإصلاح النقدي والمصرفي في الدول العربية، تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية، ط٣، بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٩، ص٣٤.

١٥- جمال داوود سلمان، جميل حميد احمد، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد والبنك الدوليين (١٩٧٠ - ١٩٩٠)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (٣٢)، ت١، ٢٠٠٠، ص١٥.

١٦- بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد (٣١)، السنة الثالثة، أيار، ٢٠٠٤، ص٣-٤.

١٧- عيسى احمد الحنوم، ملامح وآثار عملية التكيف الاقتصادي، مصدر سابق، ص١٣.
(18) Mohsin S.Khan and Malcolm D.Knight fund –supported Adjustment programs and economic Growth، International Monetary fund Occasional paper No.41، IMF Washington ، 1985 ، P⁴

١٩- عيسى أحمد الحنوم، ملامح وآثار عملية التكيف الاقتصادي في الجمهورية اليمنية ، مصدر سابق، ص١٥.

٢٠- بالقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي ، مصدر سابق ص٦ .

٢١- طليعة كوركيس توما ، فاعلية سياسات التكيف الاقتصادي لصندوق النقد الدولي في أقطار عربية مختارة ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٢، ص٣٦ .

(22) Mohsin S.Khan and Molcolm D.Knight .، Fund – supported Adjustment program، op.cit، p³⁴

٢٣- مصطفى مهدي حسين ، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكيف الاقتصادي للبلدان النامية، مجلة آفاق عربية، السنة (١٨) العدد(٣) ، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، آذار ١٩٩٣، ص٣٩

٢٤- احمد محمد يونس، دور سياسات التكيف الاقتصادي في تصحيح الاختلالات في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ١٩٩٨، ص٥٢ .

٢٥- عبد الصاحب العلوان، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتأثيراتها على مجهودات التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الأقطار العربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المؤتمر الرابع، القاهرة، ك١، ١٩٩٧، ص٢ .

* للمزيد من المعلومات حول المؤشرات ، ينظر : خالد قحطان عبود ، الأمن الغذائي العربي وفاق تحققة في ظل العولمة رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥ ص^{٢٩}

٢٦- عبد الغفور إبراهيم احمد ، الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية ، بيت الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٩ ، ص^{١٧} .

٢٧- منى قاسم، السياسات المالية في الدول العربية، قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، السنة الثالثة، العدد ١٨، سوريا ١٩٩٨ ، ص^{١٢} .

٢٨- رمزي زكي ، أنماط الإنتاج والاستهلاك ، مصدر سابق ، ص^{٢١٣} .

٢٩- محمد رشراس ، وآخرون ، التمويل والزراعة ، المكتب الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حزيران ١٩٩٥ ، ص^{٢٠}

٣٠- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، حالة الأغذية والزراعة، استعراض الحالة في العالم والأقاليم ، الزراعة والأزمة الاقتصادية والتكيف الهيكلي ، ١٩٩١ ، ص^{١٠٢} .

٣١- جعفر طالب احمد و ميثم لعبيبي إسماعيل، رفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطية وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقبول للنشر، مجلة جامعة ذي قار ، بتاريخ ٨ / ٣ / ٢٠٠٧ ، ص^{١٠٥-١٦}

٣٢- محمد جمال ذنبيات ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار العلمية الدولية ودور الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٣ ، ص^{١١٠} .

(33) Timmer. P ، P.Falcon، R.pearson، food policy Analysis ، a world Book publication ، the Johans Hopkins university press ، London ، 19٨٤ ، P²³²

٣٤- أكرام عبد العزيز ، الإصلاح المالي بين منهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص^{٢٩} .

٣٥- رمزي زكي ، أنماط الإنتاج والاستهلاك، مصدر سابق، ص^{٢١٥} .

٣٦- صندوق النقد العربي ، مسيرة التصحيح الاقتصادي في الدول العربية ودور صندوق النقد الدولي، الدائرة الاقتصادية (قسم القروض والبرامج)، ١٩٩٢ ، ص^{٢٣} .

٣٧- سالم توفيق ألنجمي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص^{٥٦} .

٣٨- رمزي زكي ، أزمة المديونية الخارجية ، رؤية من العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص^{٥٧٢} .

(39) Bijan b.Aghevli and others ،the role of National saving in the world Economy .Paper 67 .IMF.March 1990 .P⁴⁶.

(40) Thour valdur Gylfason،the real exchange rate always floats ، Australian and Ravis a pathy ، International Marketing the Dryden press – eight edition ، USA،1997 .P⁴.

٤١- رمزي زكي ، سياسات التثبيت الاقتصادي ،مصدر سابق ،ص^{٢٢} .

٤٢- ندوة هلال جودة ، تقييم فاعلية آليتي التخطيط والسوق ، في تحقيق التنمية الاقتصادية،حالة مصر والأردن،رسالة ماجستير (غير منشورة)،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة البصرة،٢٠٠٠ ، ص^{٣٧} .

٤٣- جودة عبد الخالق ،الإصلاح الاقتصادي ،الفريضة الغائبة،مصدر سابق، ص^{١٤٥} .

٤٤-عباس عبد الرحمن أبو عوف،التكيف الاقتصادي الشامل والسياسات الزراعية،مجلة الزراعة والتنمية في الوطن العربي ،المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،السنة ١٣ ، العدد ٣ ،الخرطوم، ١٩٩٤ ، ص٣٦ .

٤٥- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،سياسات التثبيت والتكيف ،مصدر سابق، ص^{١٢} .

٤٦- منظمة الأغذية والزراعة،التكيف الهيكلي والزراعة ،حالة الأغذية والزراعة ،١٩٩٠ ،الأمم المتحدة ، روما ، ١٩٩١ ، ص^{٩٧} .

٤٧- مصطفى عبد الغني عثمان ،سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي وانعكاساتها على إدارة القطاع الزراعي ،بيروت ،١٩٩٦ ، ص^{٨٠} .



مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية

الرقم الدولي: 1999-558X

النظام المصرفي العربي : التحديات وخيارات
الاندماج في ظل الازمة المالية العالمية

أ.د عبد الكريم جابر شنجار العيساوي

جامعة القادسية

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

2010

العدد الثاني

المجلد الاول

النظام المصرفي العربي : التحديات وخيارات الاندماج في ظل الأزمة المالية العالمية

أ.د عبد الكريم جابر شنجار العيساوي

جامعة القادسية - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

الخلاصة :

تواجه المصارف العربية حزمه من التحديات مع بدأ القرن الحالي بعد أن تنوعت المخاطر التي تواجه عملها وفق تصنيف بازال (II) واشتداد الضغوط لتطبيق تقنيات العمل المصرفي والمالي الحديث ، بما يتناغم وقواعد العولمة المالية خصوصا على صعيد الخدمات والمنتجات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى جانب اشتداد المنافسة من قبل المصارف الأجنبية التي تعمل في السوق العربية التي انتهجت سياسة الانفتاح والإصلاح ، مترافقة مع تزايد موجه الاندماج والتملك محليا " ودوليا " .

تأسيسا " على ذلك يتوجب على المصارف العربية بلورة وتنفيذ روى استراتيجية مناسبة لتحويل هذه التحديات الى فرص للازدهار، ومن ثم توفير المناخ اللازم لتفعيل النشاطات الاقتصادية العربية المختلفة ، في نفس الوقت ضروره تنشيط عمليات الاندماج بين المصارف العربية ، لتكوين تكتلات قوية تستطيع المنافسة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية المتطورة للمقيمين ، وفي مرحله أخيره توفير الاجواء المناسبة في سبيل عودة الأموال العربية المستثمرة في الخارج ، بعد أن تعرضت لخسائر كبيرة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية الراهنة .

ويتصدى البحث إلى المشكلة المتمثلة في ملامح النظام المصرفي العربي التي تتسم بصغر حجم الوحدات المصرفية مع تركيز مصرفي واضح ، أذ تتركز الموجودات ورأس المال في المصارف العشرة الاولى العربية بنسبة ٣٧% بالاضافة الى الملامح الاخرى تجعل من المنظومة المصرفية العربية أمام تحديا صعبا " في مواجهة الأزمات المالية العالمية .

المقدمة :

في نهاية القرن المنصرم شهد العالم الإعلان عن صفقة امتلاك (Acquisition) تخطت التريليون دولار ، وقد ساعد على انجاز العمليات الضخمة في هذه المدة الاستقرار النقدي العالمي ، وزيادة كفاءة الاتصالات والقضاء على صعوبة اللغة المالية الموحدة باستخدام اللغة الانكليزية وهو ما دفع إلى مثل هذه العمليات مع تخطي الحدود الإقليمية والقارية لاسيما بين الدول المتقدمة نفسها . وأطلق على حالات الاندماج والتملك (Merger And Acquisition) (M&A) التي حصلت عبر الحدود الموجة الخامسة من مراحل الاندماجات التي عاشها العالم منذ الموجة الأولى في المدة (١٨٠٣ - ١٩٠٤) المرتبطة بالثورة الصناعية عندما ظهرت الكارتلات الدولية خلال الستينات حتى الثمانينات من القرن التاسع عشر ، وما رافق ذلك من الذعر المالي عام ١٨٩٣ واختفاء أكثر من ٤٠١ مؤسسة خلال هذه الموجة ^(١) .

إن كثيراً من المصارف العملاقة في الوقت الحاضر تمت في ظل حالات الازدهار والنمو في مختلف الصناعات، وحصل ذلك في ظل تكرار الأزمات المالية كل عشر سنوات، وهو يجعلها تعيش ظروفاً صعبة، ويكشف تاريخ الصيرفة وصعوبات الإقراض أنها من الأسباب الأساسية التي تقف وراء حالات إفلاس المصارف، عند هذا الحد تكون عمليات الاندماج والتملك هي وسيلة الإنقاذ في كل سنوات الأزمات^(٢). وبعبارة أخرى إن تدهور صحة الجهاز المصرفي يكون كافياً لحصول أزمة مالية^(٣)

تاريخياً إن أول أزمة مالية جاءت بعبارة الفقاعة (Bubble) حصلت عام ١٧٢٠ وشاعت حتى يومنا هذا ، وذلك عندما حصل هبوط عظيم في أسعار أسهم شركة بحر الجنوب (تم إنشاؤها من قبل المحافظين كمنافسة إلى بنك انكلترا) من ١٠٠٠ دولار إلى ١٣٥ دولار عندها سرى ما أطلق على هذه المغامرة المالية الفاشلة او فقاعة بحر الجنوب (Soath Sea Bubble) ، ثم جاءت أزمة المصارف الفرنسية عام ١٨٨٢ والتي تكررت عام ١٩٠٧ وصولاً إلى الأزمة الاقتصادية عام ١٩٢٩ والتي كانت أكثر مأساوية بعد أن انخفضت أسعار الأسهم لكثير من البنوك الأمريكية ، وعلى اثر ذلك أفلس ٤٨٣٥ بنكاً في المدة من ١٩٢٩/١٠/١ إلى ١٩٣٢ / ٨ / ٣١ ، بل حدث الأسوأ من ذلك إذ كان على حملة الأسهم مقابلتها بأموالهم ، وعلى اثر ذلك بلغت خسائرهم نحو ٧٥ مليار دولار ، وكان ذلك الحجم يعادل ثلاثة أضعاف ما أنفق في الحرب العالمية الأولى وبخسارة أيضاً تقدر بمبلغ ٦١٦ دولار لكل مواطن أمريكي ، إن هذه الصورة المأساوية لم تحصل في أي دولة في التاريخ المالي .

أما الأزمة المالية الراهنة فالمخيف فيها تلك التداعيات التي مازال العالم يسمي ويصبح عليها مع المزيد من الخوف والشك في القدرات الاقتصادية لأكبر دول العالم ضخامة وسلطة على الاقتصاد العالمي ، وما يميز هذه الأزمة عن سابقتها ، أنه في السابق كانت الأزمات تصطبغ بصبغة ألشحه في العرض السلعي ؛ ولكن هذه المرة كانت مفترقة عما سبقتها من أزمات ، إذ اتصفت بتوافر العرض السلعي مع هامشية الطلب عليه ، وهو ما سجل حدثاً جديداً لعلماء الاقتصاد ، وأرجع بهم الأحداث إلى أزمة (١٩٢٩-١٩٣٢) وهو ما تسبب بالذعر المالي الذي حصل على نطاق جعل من المعالجات أشبه

بالخيال للحد من أثارها وإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، وفي الوقت نفسه بدا واضحاً بأنه لا يمكن التكهّن متى تبدأ عوارض الشفاء بشكل يبعث الثقة مرة أخرى في آليات النظام المالي والمصرفي العالمي .

من دون شك إن المصارف العربية هي جزء من منظومة المصارف في العالم ، وهي بذلك أمام تحديات عديدة بدأ مع القرن الحالي ، بعد تنوعت مخاطر العمل وفق تصنيف لجنة بازل ، مع اشتداد الضغوط عليها لتطبيق تقنيات العمل المصرفي والمالي الحديث بما يتناغم وقواعد العولمة المالية خصوصاً على صعيد الخدمات والمنتجات الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى جانب اشتداد المنافسة من قبل المصارف الأجنبية التي تعمل في السوق العربية التي انتهجت سياسة الانفتاح والإصلاح ، مترافقة مع تزايد موجة الاندماج والتملك على الصعيد الإقليمي والعالمي .

تأسيساً على ذلك يتوجب على المصارف العربية بلورة وتنفيذ رؤى إستراتيجية مناسبة لتحويل هذه التحديات إلى فرص للنمو والتقدم ، ومن ثم توفير المناخ اللازم لتفعيل النشاطات الاقتصادية العربية المختلفة ، وفي الوقت نفسه ضرورة تنشيط عمليات الاندماج بين المصارف العربية ، لتكوين كتلات قوية تستطيع المنافسة في تقديم أفضل الخدمات المصرفية المتطورة للمقيمين فهي ، أمام مشكلة تتمثل في ملامحها المتسمة بصغر حجم الوحدات المصرفية مع حالة تركيز مصرفي واضح ، إذ تتركز الموجودات ورأس المال في المصارف العشرة الأولى عربياً بنسبة ٣٧ % . هذا الحال يجعل المنظومة المصرفية العربية أمام تحديات صعبة في مواجهة الأزمة المالية الراهنة أو في المستقبل . وفي مرحلة أخيرة توفير الأجواء المناسبة في سبيل عودة الأموال العربية المستثمرة في الخارج ، بعد أن تعرضت لخسائر كبيرة في ظل تداعيات الأزمة المالية العالمية .

فرضية البحث : تمثل الأزمة المالية العالمية فرصه مناسبة للمنظومة المصرفية العربية لإعادة تصحيح أوضاعها مستغلة التأثير النسبي القليل لهذه الأزمة لتصبح القاعدة التمويلية الرصينة لتمويل النشاطات الاستثمارية والتجارية للدول العربية .

منهجية البحث : تم استخدام النهج الوصفي في تحليل الكتابات عن واقع حال المصارف العربية إلى جانب اعتماد المنهج الاستقرائي في بعض جوانبه .

تقسيم البحث

لتحقيق أهداف البحث جرى تقسيم البحث كالآتي .:

المبحث الأول : الأزمة المالية وتداعياتها على القطاع المصرفي .

قليل الكثير في الأزمة المالية العالمية وعن الأسباب الحقيقية لها ، ولكن تبقى السياسات النقدية المتساهلة في بواكير القرن الحالي وسهولة الاقتراض في قطاع العقارات وسهولة التوريق (التسنيد) للديون والرغبات الجامحة للمواطن الأمريكي بامتلاك دار للسكن سهل الأمر للمضاربة داخل هذا القطاع ، وشجع ذلك تحسين مستوى الأجور والدخول مع سهولة تسنيد الأقساط المتقلبة تبعاً لسعر الفائدة.

أولاً- أسباب الأزمة:

١. من أبرز تلك الأسباب ما يأتي :
٢. مهد لحصول الأزمة المالية تخفيض سعر الفائدة (٤) على الدولار بعد أحداث سبتمبر / ٢٠٠١ ، فأحدث ذلك حالة من الإقبال الشديد على السيولة حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها عام ٢٠٠٢ إذ بلغ سعر الخصم ٠.٧٥ % ثم ارتفع ليبلغ هذا السعر نحو ١ % عام ٢٠٠٣ وبعدها وفجأة ارتفع سعر الفائدة ليبلغ في نيسان ٢٠٠٤ نحو ٤.٧٥ % ليجعل الفارق قليلاً بين سعر الفائدة في الأجل القصير وسعر الفائدة في الأجل الطويل الذي يتراوح بين (٣.٧٥%- ٤.٧٥ %) وتسبب هذا العجز ثلاثة ملايين مقترض عن سداد ما بذمتهم للمصارف وبحجم أموال تقدر ب(٦٠٠) مليار دولار (٥) .
٣. الدين العام الأمريكي البالغ حالياً نحو ٤.٦ تريليون دولار وان نسبة منه تبلغ ٤٥ % بحوزة الحكومات الأجنبية والشركات وغير المقيمين (٦) .
٤. الفساد الإداري في القيادات الإدارية العليا للمصارف والمؤسسات المالية ، وفي مقدمة تلك المؤسسات الهيئة الوطنية الاتحادية للرهن العقاري المعروفة باسم (فاني باني) وتتمثل مهمتها في خلق سوق ثانوي للرهن العقاري ، وأنشأت عام ١٩٣٨ والشركة الوطنية الاتحادية للرهن العقاري المعروفة باسم (فريدي مارك) وأنشأت عام ١٩٧٠ للقيام أولاً ، بتوريق الرهونات العقارية التقليدية وثانياً توفير المنافسة لـ (فاني باني) .
- ومن الجدير بالذكر إن هاتين المؤسستين ترعاهما الحكومة الأمريكية وقد أتهمتها بارتكاب أخطاء جسيمة فيما يتعلق بعدم التقيد بالقواعد المحاسبية الجديدة للمشتقات ، ويقف وراء عدم المبالاة هذه استغلال السياسيين للمناصب الإدارية فيهما ، من خلال منح المكافآت لأصدقائهم لمواقف سياسية معينة ، فعلى سبيل المثال فضيحة طرد رئيس مجلس إدارة (فاني باني) من منصبه بعد ثبوت تلاعبه بالصلاحيات المحددة له عندما كان مديراً لإدارة موازنة مكتب الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) إلى جانب كونهما من أكبر المساهمين لحملات الكونغرس (٧) .
- وتشير الإحصاءات إلى امتلاكهما في عام ٢٠٠٦ نحو ٤٣ % من الإصدارات المضمونة برهونات عقارية وأصول ، والباقي ٥٧ % مصدرها شركات مشهورة مثل (ويلز فارغو ، وليهمان براذرز ، وجي بي مورغان ، وجولدن ساكس وبنك أوف أمريكا) (٨) .
٥. الممارسات غير الأخلاقية مثل البيع الصوري (Wash Sales) واستغلال ثقة العملاء واتفاقيات التلاعب التي كانت تقوم بها الهيئات المصدرة للرهونات العقارية غير المنظمة ، فقد كانت تعمل برأس مال أقل مما يجب ، وتقدم تمويلات قصيرة الأجل لتمويل تلك الرهونات ، فعندما فشلت في بيعها إلى الشركات حولتها إلى سندات مالية ، على اثر ذلك فقدت السيولة الكافية المطلوبة لمواجهة زيادة تقلبات الأسعار ، عندها توقفت عن التعامل بعد أن أصبحت غير جديرة بالثقة وهو ما سبب ابتعاد المشترين عنها .
٦. في إطار ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب زاد الإقراض الحكومي من خلال بيع الأوراق المالية الحكومية وتمويل العجز في الحساب الجاري الأمريكي الذي تخطى عتبة ٨٠٥ مليار دولار في عام ٢٠٠٥ وبات يشكل نسبة ٧ % من الناتج المحلي الإجمالي (G.D.P) ، كذلك تمويل الإنفاق العسكري الذي بلغ في عام ٢٠٠٧ نحو ٤١٠ مليار دولار وبما يعادل ٢.٩ % من (G.D.P) (٩) .
- وفي هذا الصدد يشير الجدول (١) إلى التكاليف التي تتكبدها الولايات المتحدة في العراق ، وكان من المفترض أن تهدف إلى تشغيل العاطلين عن العمل وليس إلى تمويل العمليات الحربية ،

وحتى التعامل مع الضرائب التي تجبى من المواطن الأمريكي فانها تستخدم كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلا من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي.

جدول (١)

(الإنفاق العسكري للولايات المتحدة في العراق)

السنة	التكاليف لكل دقيقة / دولار
٢٠٠٣	٩٣٠٠٠
٢٠٠٤	١١١٠٠٠
٢٠٠٥	١٦٤
٢٠٠٦	١٨٨
٢٠٠٧	٢٤٥
٢٠٠٨	٣٧١

المصدر: سامر مظهر قنطججي ، ضوابط الاقتصاد الإسلامي في معالجة الأزمات المالية العالمية ، دار النهضة ، ٢٠٠٨ ، ص ٦٢ .

٧. تقصير مؤسسات التصنيف الدولية في عملها ومنحها تصنيفات مرتفعة للبنوك والشركات الأمريكية اعتماداً على السمعة دون مراعاة لمحافظ الأصول ، رافق ذلك تصنيف السندات العقارية تصنيفاً مرتفعاً لأنها صادرة عن بنوك قوية .

٨. نعدام قدرة المؤسسات المالية الدولية وبشكل خاص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على تحذير وتنبيه الأسواق من المخاطر في ظل غياب الرقابة الحكومية الكافية على القطاع المصرفي وشركات التأمين والرهن العقاري .

أخيراً لابد من القول أن الأزمة الحالية لا تقتصر في الولايات المتحدة على قيم الأسهم والسندات بل تشمل الاقتصاد الحقيقي بكل مفاصله، ويرى ذلك بوضوح عند النظر إلى حجم التداول بالمشتقات المالية التي تقدر بـ (٧٦٠) تريليون دولار حتى شهر تشرين الأول ٢٠٠٨ وهو ما يعادل (١١) مرة حجم الناتج العالمي ^(١٠) ، ناهيك عن أن النظام المالي الأمريكي يتعامل في ٥٧ تريليون دولار في خضم الاضطراب المالي والمصرفي ^(١١) في حين إن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي ^(١٢) يبلغ قرابة ١٣ تريليون دولار في عام ٢٠٠٦ أي النسبة بينهما تعادل ٤,٤ مرة .

ثانياً : . صور من الأزمة في القطاع المصرفي والمؤسسات المالية .

- إن قطاع المصارف ليس القطاع الوحيد الذي لحقت به تداعيات ألامره المالية العالمية ، ولكنها تعد الأمثلة الظاهرة التي تبين هذه الكارثة ، فالجميع تلقى نصيبه من الخسائر ، فهناك شركات التأمين والأخرى العاملة في الصناعات الالكترونية والطيران وسكك الحديد والفنادق والأندية الرياضية والقائمة طويلة ، عليه نورد(١٣)
- بعض الصور التي انتزعت من القطاع المصرفي وكالاتي :

في آذار عام ٢٠٠٨ أعلن مصرف J.P.Morgan Chase عن شراء بنك الأعمال الأمريكي Bear Stearns بمساعدة من البنك الاحتياطي الفيدرالي .

- الحكومة البريطانية تؤمم بنك Northern Rock Bank للتسليف العقاري في مطلع عام ٢٠٠٨، وفي ٢٩ / ٩ / ٢٠٠٨ أمت أيضا الحكومة بنك Brad Ford And Bingley مع القيام بتصفيته .
- أشهر في ١٥ سبتمبر بنك الأعمال Lehman Brothers إفلاسه وهو رابع مصرف في الولايات المتحدة، ونفذت عملية الأنشطة الأمريكية من قبل البنك البريطاني Bank Leaner وأعلن Bank of America شراء بنك الأعمال Merrill Lunch، وهناك صفقات أخرى من عمليات (M&A) فمثلا (Cite Group) يشتري منافسة بنك Wachovia Bank بمساعدة السلطات الفدرالية ، وفي بريطانيا استحوذ بنك Lloyds TSb على منافسة Scottis Banking Group وتمت الصفقة بتشجيع من الحكومة البريطانية .
- في ولاية جورجيا تم تنصيب مؤسسة تأمين الودائع الفدرالية Federal Deposit Insurance Group (FDIG) حارساً على بنك Integrity Bank الذي أعلن عن انهياره .
- تملك البنك الاسباني (Standard) البنك البريطاني Alliance and Leister
- ذكرت مؤسسة (١٤) (FDIG) إن عدد المؤسسات المالية المعروضة في لائحة المصارف المتعثرة ارتفع من ٩٠ مؤسسة في الربع الأول إلى ١٣٧ في الربع الثاني في عام ٢٠٠٨
- أما حالات الاندماج فشهدت عملية دمج (واشنطن يوتشوال) مع (جاي بي مورجان تشايش) فضلاً عن اندماج (ناشونال سيتي) مع (بي أن سي) هذا ما حصل في الولايات المتحدة، أما في أوروبا فحدثت عمليات اندماج بين المصارف الأوروبية لتفادي الانهيار بسبب الأزمة المالية فقد اندمج (دريسندر بنك) مع (كومرز بنك) ، وادمج (واتش بي اواس) مع (تي اس بي) ، كما تم دمج (واليانس اند ليشتر) بمصرف (سانتاندر)

ثالثاً : شروط لجنة بازل.

شهد العالم خلال المدة (١٩٧٤-١٩٨٠) إفلاس العديد من المصارف وإغلاقها وحصل هذا في ألمانيا عندما تم إغلاق (مصرف هيرشتات) وفي الولايات المتحدة أفلس كل من المصارف (فرانكلين ناشيونال) و (فيرست بنسلفانيا) حينها بحث العالم عن أسلوب ملائم لتقدير كفاية رأس المال لقياس حجم الأصول الخطرة (Risk Assets) ونسبتها إلى رأس المال، وتم ذلك من خلال تأسيس لجنة بازل عام ١٩٧٤ . وفي بداية انبثاق مقررات لجنة بازل (١) اعتمد معيار موحد لكفاية رأس المال في ظل الأزمة العالمية للديون ، بهدف تقوية النظام المصرفي عن طريق ما يأتي :

١. تبادل المعلومات بين السلطات النقدية دولياً .

٢. تحسين الأساليب الفنية لتقويم أعمال المصارف .
وتعد مسألة وضع الحدود الدنيا لكفاية رأس المال في المصارف الهدف الأساسي للاتفاق لمعالجة الهبوط في رأس المال للمصارف وأيضاً لتسوية الأوضاع بين المصارف الدولية ، وبموجبها صنفت جميع الأصول في المصارف إلى أربع فئات لترجيح المخاطرة تتراوح (من صفر في المائة إلى ١٠٠ %) طبقاً لمخاطر الائتمان بالنسبة إلى المقترضين ، وهذا يعني إن كل الأصول التابعة للمصرف تضرب في معدل المخاطر المحتملة بنسبة ٨ %

لقد كانت نتائج تطبيق معيار بازل (١) في التسعينيات من القرن المنصرم فعاله في وقف الهبوط في معدلات رأس المال للمصارف في دول مجموعة العشرة وسويسرا ولوكسمبورغ^(١٥) .

وفي خضم التطورات النقدية والمصرفية اعتمدت لجنة بازل اتفاقية عام ١٩٨٨ والتي أطلق عليها بازل (٢) بهدف الحد من المنافسة في تقديم المصارف للقروض وتحسين نوعية القروض الممنوحة للمقترضين بعد إجراء الجدوى الاقتصادية لتحديد المخاطر المترتبة على القروض في ظل اشتراطات الحد الأدنى للملائمة المصرفية البالغة ٨ % والتي لم تتغير عن سابقتها^(١٦) .

ومن الجدير بالذكر إن حقيقة إقرار قواعد لجنة بازل كانت تدخل في إطار المنافسة بين أجزاء رأس المال الدولي وتحديد الصراع بين رأس المال الياباني من جهة، ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من جهة أخرى، إذ كانت معايير بازل محاولة للتصدي للمصارف اليابانية التي استطاعت إقراض المستفيدين بفوائد قليلة وفي الوقت نفسه أنها لا تمتلك رؤوس أموال الكافية وبمعدل ملائمة يبلغ ٣ %^(١٧) .

إن معايير لجنة بازل وضعت ضوابط مصرفية على مستوى السلطات النقدية والرقابية أو على أصعدة الرسملة أو التصنيف الائتماني الذي تجربته وكالات التقييم العالمية للمصارف ، وهذا يعني إن جميع مخاطر الإقراض بما فيها القروض للدولة والمصرف المركزي تكون مرتبطة بالتصنيف السيادي من قبل مؤسسات التصنيف العالمية .

رابعاً : الحلول المطروحة لمعالجة الأزمة .

كانت النتائج والتداعيات التي أفرزتها الأزمة المالية تفوق قدرة الاقتصادات منفردة ، وابتعدت عن معالجة نفسها بنفسها من خلال آليات قوى السوق دون تدخل ومساندة من قبل المؤسسات الحكومية والدولية ، بعد أن شاع ما ينذر بحصول كساد كبير ما لم تقم الحكومات بالتعويض عن تدني الإنفاق الخاص ، وما أفرزته الأزمة من فقدان للوظائف وانتشار ظاهرة البطالة والمزيد من التوقعات حول اعدادها في السنوات القادمة ، وسريان القناعة الدولية بأن استقرار النظام المالي والنقدي الأمريكي لم يعد ممكناً إذا ما استمر في الاعتماد على عملة احتياطية واحدة .

إن الغريب في الموضوع إن الدول المتقدمة صناعياً انصرفت إلى معالجة قضاياها المحلية دون اكتراث لمعالجة النظام المالي العالمي ، وفي هذا السياق نرى كيف سعت الولايات المتحدة لمعالجة

الأزمة التي كانت السبب الرئيسي في انفجارها فانتهجت السياسة المالية الجديدة في ظل قانون الاستقرار الاقتصادي الطارئ الذي خول وزير الخزانة العمل ضمن نطاق ٧٠٠ مليار دولار من أجل إتاحة الإمكانية للبنوك لمواصلة تقديم القروض للمستهلكين^(١٨).

في الاتحاد الأوروبي تم تأسيس المجلس الأوروبي^(١٩) لمراقبة الأخطار ليعمل كأداة لتنبيه حاجة المؤسسات المصرفية والمالية عند بلوغ مرحلة الخطر في التعاملات الاقتصادية من مثل المضاربة والاستثمار في الأوراق المالية في أسواق المال، أي بعبارة أخرى أن المجلس الأوروبي هو عبارة عن جهاز الإنذار المبكر للأخطار التي ربما تواجه الأنشطة المصرفية في الاتحاد الأوروبي بشكل جماعي أو للعضو منفرداً وعند وصول هذه المرحلة تقدم التوصيات والنصائح لاتخاذ الإجراءات التشريعية اللازمة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولي ، وعلى الصعيد العملي وافق زعماء أوربا على إطلاق خطة قيمتها ثلاثة تريليونات من الدولارات (٢.٢ تريليون يورو) لإنقاذ البنوك الأوروبية العملاقة التي أصابها أزمة الائتمان^(٢٠).

وعلى الصعيد العالمي وجدت مجموعة العشرين نفسها في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية بعد انتقالها من مركز انفجارها في الولايات المتحدة إلى شركاء الولايات المتحدة الرئيسيين (الاتحاد الأوروبي واليابان والصين) ومن ثم إلى بقية العالم ، كذلك انتقالها من قطاع إلى آخر ، وعلى هذه الخلفية عقد في لندن اجتماع لقادة المجموعة في ٢٠٠٩/٤/٢ وكان من أبرز الحاضرين الرئيس الأمريكي الجديد اوباما والملك السعودي.

ويمكن تلخيص ما توصل اليه المؤتمر ووكالاتي(٢١) :

١. التنسيق على مستوى تطوير الاقتصادات الكلية لإنعاش الاقتصاد العالمي .
٢. الجانب الإجرائي ، حيث تعهدت دول المجموعة ببذل كل ما هو ضروري بهدف تحقيق الآتي :
 - أ- استعادة الثقة والنمو في الوظائف.
 - ج- إصلاح النظام المالي لاستعادة عملية الإقراض. تعزيز النظام المالي لبناء الثقة .
 - د- تمويل وإصلاح المؤسسات المالية الدولية للتغلب على الأزمة الراهنة ومنع وقوع أزمات مستقبلاً .
٣. تعزيز التجارة العالمية والاستثمار ومحاربة السياسات الحمائية .

المبحث الثاني : (النظام المصرفي العربي وخيارات الاندماج)

شهد النظام المصرفي العربي تطوراً ملحوظاً في السبعينات من القرن المنصرم بعد تصحيح أسعار النفط في السنوات ١٩٧٣ و ١٩٧٩ ، قبل ذلك كان يتكون من مجموعة من المصارف الأجنبية التي هي عبارة عن فروع لمصارف أجنبية تعود إلى مراكزها الرئيسية في دولها الأم ، ولكن الحال تغير على اثر التطورات الاقتصادية التاريخية بفعل الفوائض المالية التي تراكمت بشكل احتياطيّات متنوعة من العملات الصعبة والذهب في خزائن المصارف وترتب على هذا الحال الجديد تطور نوعي وكمي في الأجهزة المصرفية العربية . ويشير الجدول (٢) إلى إن إجمالي المصارف العربية (٤٧٠) مصرفاً عام ٢٠٠٧ وسجلت موجوداتها نحو ١.٧ تريليون دولار هي تعمل بقاعدة رأس مالية تبلغ ١٦١ مليار دولار ويعمل في هذا القطاع أكثر من ٣٧٠ ألف موظف^(٢٢) .

جدول (٢) تطور الجهاز المصرفي العربي (١٩٩٦ - ٢٠٠٧)

نوع المصرف السنة	المصارف التجارية			المصارف الاستثمارية	إجمالي المصارف
	محلية	أجنبية	مجموع المصارف التجارية		
١٩٩٦	-	-	٣٢٥	٩٦	٤٢١
١٩٩٧	٢٤٣	٩٧	٣٤٠	٩٣	٤٣٣
١٩٩٨	٢٤٨	١٠٨	٣٥٦	٩١	٤٤٧
٢٠٠٣	-	-	-	-	٤٦٤
٢٠٠٧	٢١٠	٥٧	٢٦٧	٢٠٣	٤٧٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أيلول ، ٢٠٠٨ .

وفي ظل التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم في التسعينيات من القرن المنصرم ، وجدت المصارف العربية نفسها أمام تحديات جديدة بدأت مع سرعة التحولات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم خلال الخمسة والعشرين عاماً الماضية ، عندما انهارت النماذج الاشتراكية مع سرعة التحول نحو آليات السوق ، وإقرار اتفاقية منظمة التجارة العالمية (التي تناولت أول مرة قطاع الخدمات الذي يضم الخدمات المالية والمصرفية) كما تزايدت التوجهات نحو اقامت التكتلات التجارية ومناطق التجارة الحرة ، وتصاعد دور الشركات المتعددة الجنسية في المجالات كافة ، وهو ما جعل الاقتصاد العالمي يتسم بسمة تحرير التجارة والاستثمار والاتجاه نحو العولمة ، ولعل أبرز تجلياتها تمثلت بالعولمة المالية والمصرفية التي عكست أداء الفعاليات الاقتصادية ، إذ أصبحت بفعلا معدلات نمو رؤوس الأموال الدولية تزيد على معدلات نمو التجارة والدخل العالميين ، وغدت حركة رؤوس الأموال وليست التجارة هي القوة الدافعة للاقتصاد العالمي .

ثم أعقبت تلك التحولات الأزمة المالية المعاصرة التي انتقلت أثارها إلى الدول العربية ليس بالمعنى الإقليمي أو الجغرافي بل بسبب الاستثمارات العربية الكبيرة في الأسواق المالية سواء أكانت

عائدة إلى القطاع الخاص أو الحكومي، وصحيح القول إن الخسائر تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً إلى درجة انكشافها المالي فكما هو معروف إن جزءاً من الاحتياطات الحكومية والثروات الشخصية موظفة في استثمارات وأصول عقارية قد يصعب وضع ميزان لحساب الأرباح والخسائر لها ، أما عن حجم الخسائر الإجمالية للبنوك العربية نتيجة الأزمة فيشير المسؤولون إلى محدودية الآثار ويقدرها بعضهم بنحو ٢ مليار دولار وهو ما يوازي ١% من إجمالي ميزانيات هذه البنوك^(٢٣) .

وباختصار ليس المعنى عدم الخسائر في النظام المصرفي العربي أو إن الخسائر لم تصل إلى أسواق المودعين ، أو عدم حاجة هذه البنوك لأي دعم حكومي ولكن هناك المزيد من الخسائر اليومية في أسواق المال العربية بلغت أكثر من نصف تريليون دولار^(٢٤) إلى جانب مطالبة دول مجلس التعاون الخليجي في قمة العشرين الأخيرة بمساعدة مالية منها

مقدارها (٢٥٠) مليار دولار إلى صندوق النقد الدولي ليقوم بإقراضها إلى الدول التي تأثرت بالأزمة المالية^(٢٥) .

ومن ناحية أخرى إن الدول العربية السابقة عانت من الأزمة المالية من زاوية أخرى^(٢٦) تمثلت في هبوط أسعار نفوطها من متوسط بلغ (١٤٧) دولار للبرميل في شهر يونيو من عام ٢٠٠٨ إلى (٥٠) دولار في الربع الأول من العام (٢٠٠٩). وهو ما ترك أثراً على موازنات دول المجلس ، فعلى سبيل المثال تبنت دولة قطر متوسط سعر قدره (٤٠) دولاراً

لبرميل النفط الخام عند إعداد ميزانية (٢٠٠٩-٢٠١٠) فيما كان السعر المعتمد للموازنة (٥٥) دولاراً في ميزانية (٢٠٠٩-٢٠٠٨) .

إذن هنالك تحديات واقعية حالياً وفي المستقبل ستكون حتماً ، عندها يكون من الضروري الاتجاه نحو الاندماج باعتباره أحد الوسائل الفاعلة لتكوين مصارف قوية وبالشكل الذي يجعلها قادرة على توفير الخدمات المصرفية المتطورة ، ولعل محاولة إنشاء الوحدة النقدية الخليجية الخطوة الأولى الصحيحة في حال انبثاقها لهذه المجموعة العربية التي تضررت من الأزمة المالية .

أولاً : . الدوافع النظرية للاندماج المصرفي:

تتنوع الدوافع التي تقف وراء الاندماج وتتصدر مزايا الحجم الكبير للكيان الجديد تلك الدوافع أو الأسباب بما يوحى بالثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين لاسيماً في القطاع المصرفي، وفيما يأتي أبرز الدوافع الرئيسية:

١- إقتصاديات الحجم الكبير:

إن الاندماج يؤدي عادة إلى تجميع الموارد والإمكانات في مؤسستين حتى تكون العوائد الكلية الناجمة من الجمع تتجاوز العوائد الكلية للمشاركين قبل الاندماج. وتأسيساً على ذلك أصبح التركيز حالياً ينصب على إمكانية استخدام الاندماج بوصفه إحدى الوسائل الأساسية لخلق تكتلات مصرفية قادرة على الوفاء بمتطلبات العمل المصرفي الشامل، وبالشكل الذي أخذ ينظر إلى عمليات الاندماج

من زاوية اعتبارها أداة أو وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف الكبيرة التي تتجاوز بكثير خلق وتطوير كيان مصرفي جديد وقوى ثم تفعيل هذا الإطار من خلال اكتساب قوة دفع ذاتية توفر له مقومات النمو المطرد في الفاعلية والكفاءة وكآلية لتوليد الفرص الكفيلة بتعزيز القدرات التنافسية وتحقيق الاستقرار المالي للسوق المصرفية. (٢٧)

ويمكن أن نلخص المزايا التي تحصل عليها البنوك الكبيرة بالآتي:

أ- إن من مزايا الحجم الكبير القدرة على تقديم الخدمة المصرفية بمستوى عال بسبب زيادة قدرة البنوك المندمجة على الاستفادة من خدمات المتخصصين في الأعمال المصرفية فضلاً عن أن المصرف الكبير أكثر قدرة على اتباع نظم متكاملة من المراقبة والمراجعة الداخلية والقيام بحملات إعلانية واسعة النطاق بتكاليف قليلة.

ب- تستطيع المنافسة عالمياً ومن ثم سهولة حصولها على اعتمادات وتحويلات من الخارج ليس بإمكان المصارف الصغيرة الحصول عليها فضلاً عن أن الاندماج يمكن أن يسهم في رفع رؤوس الأموال للمصارف بموجب اتفاقية "بازل" وذلك لتعدد المخاطر التي تواجه المصارف في الوقت الحاضر وهي بذلك عرضة للخسارة عندها يجب ألا تسحب المصارف من أموال المودعين وإنما يجب أن يتحملها رأس المال. (٢٨)

ج- حماية أموال المودعين. تدفع ظروف معينة السلطات النقدية إلى التشجيع أو التدخل في عمليات الاندماج بهدف حماية أموال المودعين ولا يعني ذلك بالضرورة تشجيع الاحتكار وإلغاء المنافسة وإنما تأخذ تلك السلطات من عمليات الاندماج أحد الحلول لمواجهة حالة التمرص الزائد **Over Banking** ومن ثم التخفيض في عدد المصارف وهو ما يساهم في تقليص الطاقة الفائضة **Over Capacity**.

د- أن العلاقات الاقتصادية الدولية اليوم هي أكثر تماسكاً وتشابكاً من الأمس، وهذه الحالة تجعل من السهولة انتقال الاضطرابات والأزمات المالية عبر الحدود بين الأسواق والمصارف الدوليين عليه ويُعد الاندماج المصرفي أحد أهم الأساليب التي يمكن أن تلجأ إليها البنوك المتعثرة حتى لا تتعرض للتصفية وما يترتب عليها من مشكلات وبسبب من عدم قدرتها على تدبير الزيادة الجديدة في رأس المال التي تحددها السلطات النقدية. (٢٩)

هـ- أن المصارف الضخمة توحى بالثقة والأمان لدى العملاء والمتعاملين معهم ومن ثم تعزيز قدرات المصرف على تسويق الخدمات المصرفية الكثيرة التنوع والشمول وتقديمها بأسعار مغرية، كذلك امتلاك القدرة على اقتحام بعض المجالات التي كانت مختصرة على المؤسسات المالية غير المصرفية، كالوساطة في الأسواق المالية وخدمات التأمين.

٢- الدوافع الإدارية والتنظيمية: ترتبط هذه الدوافع بنشاط الاندماج بعملية خفض الإنتاج وتنويعه والتخلص من الإدارات غير الكفوءة، فمثلاً هناك أشياء لا تقسم في الإنتاج فهي أيضاً لا تقسم في الإدارة، ويتسع الحديث عن الدوافع الإدارية والتنظيمية، ولكن بصورة مختصرة إن لدى

السلطات النقدية والحكومية أهدافاً تنظيمية قد تكون السبب الرئيس للحصول على الاندماج المصرفي أو التشجيع عليه، وذلك عندما تقرر السلطات السابقة إدماج بعض المصارف بهدف تنظيم الجهاز المصرفي ليتواءم مع النهج الذي يسير عليه الاقتصاد القومي في مرحلة التحول التي تجتازها الدولة، فضلاً عن أن هناك رغبة في تقليل عدد المصارف عن طريق التخلص من المصارف المتعثرة، فالجهاز المصرفي هو عصب النشاطات الاقتصادية المختلفة وتكون مسألة الحفاظ على سلامته وكفاءته مسؤولية وطنية. (٣٠)

٣- الدوافع الإستراتيجية: جرت العادة أن تقف وراء عمليات الاندماج دوافع تقليدية بدلا من تصفية الشركات أو المصارف المتعثرة إلا أن ما يحصل اليوم هو أن تلك العمليات تجري بين الكيانات الاقتصادية الكبيرة والناجحة وبنسبة تصل إلى ٧٥% من تلك الأنشطة الاندماجية تحصل بين المصارف الناجحة (٣١)، ومثال على ذلك الاندماج الذي حصل بين Manufacture's Commercial bank و Hanover وهما من المصارف الكبيرة التي تعمل في نيويورك وهما في الوقت نفسه متماثلين في الفكر والأسلوب المصرفي مع ذلك قررا الاندماج، وقد ترتب عليه توفير في التكاليف الثابتة بنسبه تصل إلى ٣٠% من مجموع التكاليف. (٣٢)

ولم يقتصر ذلك على الكيانات المحلية بل تعداها ليحصل عبر الحدود من أجل زيادة القدرات التنافسية العالمية وحصل مثل هذا الاندماج بين بنك Deutsche الألماني وبنك Bankers Trust الأمريكي وكان يتوقع حصول زيادة في العوائد على الأسهم بنسبة (١٠-١٥%) مع توفير ٥٥٠٠ فرصة عمل جديدة (٣٣)، وأصبح هذا النهج إحدى الركائز الأساسية خلال عقد التسعينيات لاستعادة القدرة التنافسية أو آلية للنفاذ إلى الأسواق العالمية.

ثانياً : ملامح النظام المصرفي العربي .

هنالك مجموعة من السمات للمصارف العربية وكالاتي :

١. صغر حجم الوحدات المصرفية :يتفق الجميع على إن المصارف العربية صغيرة الحجم بالمقارنة مع المصارف الأخرى في الأسواق المحلية والدولية ، فنشير الأرقام الى إن حجم موجودات المصارف العربية عام ٢٠٠٦ تساوي ١.٢٦ تريليون دولار^(٣٤) وبالمقارنة مع رأس المال للمصرف العالمي Citi group وبالعالم نفسه نجد إن موجوداته تبلغ ١.٨٨ تريليون دولار ، ومقارنة أخرى لأكبر عشرين مصرفاً عربياً من ناحية حجم رأس المال الذي يقدر نحو ٢٨.٥ مليار دولار ، وهذا الحجم يمثل أقل من ١.٤٧% من رأس المال الإجمالي لأكبر (١٠٠٠) مصرف في العالم^(٣٥) .

٢. التركيز المصرفي : وهي خاصية تنتشر في معظم الدول العربية وتتلخص في ارتفاع نصيب عدد قليل من المصارف من إجمالي الأصول العربية ، وحسب النظرية الاقتصادية يعني ذلك الحد من المنافسة والركون على عدم تطوير الأداء والخدمات المصرفية المقدمة إلى الزبائن أو التي يحتاجها بالفعل . فعلى سبيل المثال^(٣٦) إن حصة أول مائه مصرف عربي من الأصول تبلغ ٩٣.٥ % ، وهناك العديد من الصور المماثلة لهذه الظاهرة على صعيد الدول العربية فرادى ، فمثلا تستحوذ (١٠) مصارف

سعودية على ٢٧.١ ٪ من إجمالي رأس المال ، وفي الأردن يستحوذ المصرف العربي على نحو ٦٠ ٪ من أصول المصارف التجارية في الأردن .

٣. من ضمن قائمة (٣٧) أكبر ألف مصرف في العالم بحسب قائمة The banker لعام ٢٠٠٧ ؛ أنها ضمت (٨١) مصرفاً عربياً ، إن حصة موجودات المصارف العربية المذكورة من مجموع الأصول لهذه القائمة لا تتعدى ١,٢ ٪ ومن إجمالي الأرباح (٤ ٪) .

٤. الكثافة المصرفية : جاءت هذه السمة من خلال انتشار المصارف الصغيرة في مناطق واسعة جغرافياً ، وهذا ما يكسب الجهاز المصرفي العربي ظاهرة الكثافة المصرفية Over Banking . ويشير الجدول (٣) إلى عدد المصارف والفروع لكل ١٠٠٠٠ نسمة للقطاع المصرفي العربي ، فعلى سبيل المثال في لبنان إن عدد المصارف (٦٧) مقابل ٤.٦ ألف نسمة لكل فرع مصرفي وهكذا الحال مع بقية الدول العربية .

جدول (٣)

عدد المصارف والفروع لكل ١٠٠٠٠ نسمة للقطاع المصرفي العربي

البلدان	عدد المصارف	عدد الفروع	الكثافة المصرفية (ألف نسمة لكل فرع مصرفي)
الأردن	٢٧	٥١٥	١٠,٩
الإمارات	٤٦	٥٨٢	٧,٣
البحرين	٢٥	١٢٨	٥,٨
تونس	٢٠	٩٨٧	١٠.٣
الجزائر	٢٤	١٢٧٨	٢٦,٢
جيبوتي	٣	١٣	٦٢.٨
السعودية	١٦	١٢٨٩	١٨,٤
السودان	٣٠	٥٢١	٦٩,٧
سوريا	١٣	٣٠٦	٦١,١
العراق			
عمان	١٧	٣٦٦	٧,٠
فلسطين	٢٢	١٥٣	٢٥,٨
قطر	١٦	١٦٦	٥,٠
الكويت	١٥	٢٤٤	١٢,٥
لبنان	٦٧	٨٤٤	٤,٦
ليبيا	١٦	٤٢٨	١٦,٠
مصر	٤٣	١٩٠.٨	٣٧,٤
المغرب	١٧	٢٤٥١	١٢,٩
موريتانيا	٩	٦٦	٤٦,٣
اليمن	١٦	١٩٥	١١٦,٢
المجموع	٤٨٢	١٢٤٤٠	٢٢,٧٦١٥٥٩٥

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، أيلول ، ٢٠٠٨ .

٥. غياب النصوص القانونية المتعلقة بالإفصاح .
ينعكس هذا الأمر على الثقة في التعامل مع المصارف ، فالثقة تأتي من الإفصاح عن المعلومة المصرفية ، من ثم المصداقية في إصدار الأسهم ، فالمصارف العربية تتفاوت في شمولية الإفصاح في نشر البيانات المصرفية ودقتها ، وبالتالي يجعل من الصعوبة إجراء مقارنة بينها وبين المصارف الأجنبية ، إذ إن المنافسة الدولية تتطلب وجود بيانات قابلة للمقارنة وفق معايير موحدة . وإن وجود حالات من الشفافية والإفصاح المالي ولاسيما في الأنشطة المصرفية يعد عاملاً مشجعاً لدخول مجالات الاستثمار والوساطة في الأوراق المالية .
٦. غياب روح العمل الجماعي : هناك الكثير من الوقائع تشير إلى إن العقلية العربية لا تحبذ العمل فريقاً في المجال المصرفي تحديداً وتفضل العمل بشكل منفرد وإن هذه الحالة ناجمة عن التركيز الكبير للثروة في دول عربية معينة وأحياناً الأفراد قلة ، فمثلاً حسب إحصائيات عام ١٩٩٩ يمتلك احد عشر فرداً عربياً من بين أغنى ٢٠٠ فرد في العالم نحو ٧٨ مليار دولار وهو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لكل من مصر والمغرب مجموع سكانهما ٨٨ مليون نسمة^(٣٨) .
٧. معظم الدول العربية لا تسمح بفتح فروع للمصارف العربية لديها وتعاملها كمصارف أجنبية ، وتقع هذه الدول ضمن فئتين الأولى تشترط وجود مساهمة كلية في حدود نصف رأس المال كحد أدنى وتضم السعودية وعمان وتونس، والثانية لا تسمح بأي مساهمة خارجية في مصارفها ، لأنها تعتمد في موازنة أنشطتها التقليدية على الدعم وإجراءات الحماية بالاستناد إلى فلسفة سيطرة القطاع العام على رأسمال العديد من المصارف وبالطبع جرت العديد من الإجراءات الإصلاحية ضمن برامج الخصخصة في عدد لا بأس به من الدول العربية ، لكن لا يزال القطاع العام يمسك بالحصصة الكبيرة من النظام المصرفي القطري كما هو الحال في العراق وسوريا والجزائر .

ثالثاً: خيارات الاندماج المصرف العربي.

ربما صحيح ما يقال إن المصارف العربية لم تتأثر بسبب الأزمه بالشكل الذي شهدته المصارف الأمريكية والأوروبية ، ويعود ذلك إلى إن الأسواق العربية هي صغيرة أصلاً ، وهي تحقق إرباحاً سهلة وهو ما أعطاها حافزاً للمقاومة على الرغم من أنها تعمل في الأسواق العالمية ، وهذا الحال ينطبق على البنوك التي تسيطر عليها الحكومة أو البنوك العائلية ، فالأثنان غير مستعدين للتنازل عن نفوذهما . ولكن لا ننسى ما طلب من الصناديق السيادية العربية في بداية الأزمة للتدخل وضخ السيولة في المصارف الأمريكية المتعثرة وهو ما فعله المستثمرون السعوديون أولاً بضخ ١٠٠ مليون ريال للمضاربة في أسواق العملات والمعادن العالمية .^(٣٩) ؟ ، كذلك بعض مصارف الدول العربية توظف ما بين ٢٠-٤٠ % من موجوداتها في أسواق المال التي تشهد الأزمة^(٤٠) ، إن هذا المشهد تقف وراءه تلك التطورات الاقتصادية التي شهدتها العالم في السنوات المنصرمة وفي مقدمتها إقرار الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (الجاتس) بشقيها المصرفي والمالي وبالتالي وضع التزام على الدول العربية التي دخلت أو على طريق الدخول في منظمة التجارة العالمية (W.T.O) العمل تدريجياً على فتح السوق المحلية للموردين الأجانب للخدمات المصرفية والمالية انسجاماً مع الحاجة إلى التمويل اللازم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويشير الجدول (٤) إلى إن معظم المصارف العربية باستثناء مصارف اليمن تتفق مع متطلبات لجنة بازل بالنسبة لمعدل كفاية رأس المال (CAR) أو معدل رأس المال المرجح بالمخاطر (CRWR) .

جدول (٤) مؤشرات الرقابة المصرفية لمعدل كفاية رأس المال في الدول العربية

الدولة	معدل كفاية رأس المال (CRWR/CAR)	نسبة القروض غير العاملة	استقلالية البنك المركزي
الأردن	CRWR=%12	%20.7	نعم
الإمارات	CRWR=%20 , CAR=%10	%11.2	نعم
البحرين	CRWR=%13 , CAR=%12	%13	نعم
تونس	CAR=%8	%19.5	لا
الجزائر	CRWR=%8	-	إلى حد ما
جيبوتي	CAR=%8	%20	نعم
السعودية	CAR=%20	%9.6	نعم
السودان	**CAR=%8	%15	إلى حد ما
سوريا	-	-	لا
عمان	CAR=%16.5	%12.8	إلى حد ما
قطر	CAR=%12.3-%53	10.7	نعم
الكويت	CRWR=%22	%10.3	نعم
لبنان	CAR=%12	%17	نعم
ليبيا	CAR=%15.2	%29	لا
مصر	%10	%17.7	لا
المغرب	**CAR=%14.5	%14.1	إلى حد ما
موريتانيا	CAR=%8	(1996)%80	لا
اليمن	CRWR=%2.4	%13	إلى حد ما

المصدر: احمد طلفاح ، المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ابريل ٢٠٠٥ ، ص ١٠-١١ .

وهذا حتماً سوف يضع الدول العربية إمام تبني الفكر المصرفي الشامل والمتنوع الذي يقوم على الانتشار وكسر حواجز التخصص الوظيفي والقطاعي وهو ما تعمل به المصارف العالمية التي سوف تدخل بقوة الى السوق العربية بفعل الإمكانيات التكنولوجية والمالية والإنتاجية الكبيرة لهذه المصارف.

وتأسيساً على ذلك هناك من الدوافع والأسباب التي تجعل من خيارات الاندماج الملاذ المطلوب في ضوء مؤشرات القطاع المصرفي العربي ، أبرزها الآتي :

١. إن المصارف العربية الصغيرة لن تجد مكاناً لها في ظل المنافسة الشديدة للبنوك الأجنبية التي تعمل في المنطقة العربية وهذا يحتم على المصارف العربية التفكير في إقامة تحالفات إستراتيجية قائمة على عمليات الاندماجات ، إذ إن صغر هذه المصارف يؤثر سلباً في تكاليف الإنتاج ، وفي القدرة على زيادة الخيارات المتاحة للمدخرين و المستثمرين على حد سواء ، فضلاً عن التأثير سلباً على الهوامش الربحية ، كما يؤثر صغر الحجم على الخدمات والمنتجات المصرفية التي تبلغ نحو (٤٦٥) في المصارف العالمية في حين تبلغ (٤٠) خدمة عربياً^(٤١) .

٢. إن جميع الدول العربية وافقت على تطبيق معيار كفاية رأس المال للمصارف ، وهذا يجعلها تتعرض إلى ضغوط شديدة عند التوسع في عملياتها المصرفية ولا سيما عند الدخول في تقديم الائتمانات الكبيرة لتمويل المشاريع العملاقة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة جنباً إلى جنب مع صناديق ومؤسسات التنمية العربية ، فالمصارف كبيرة الحجم تكون قادرة على تمويل المشروعات العربية المشتركة والتي من المتوقع أن يزداد عددها في ظل التوجه العربي التجاري والاقتصادي المشترك على أثر المؤتمرات العربية الاقتصادية على كافة الأصعدة .

٣. إن المصارف العربية في ظل الأزمة المالية العالمية عليها واجبات كبيرة في مقدمتها الاستعداد لاستقطاب رؤوس أموال العربية الضخمة ، بعد عودتها من المصارف وأسواق المال العالمية ، ونعتقد أن صغر حجم الوحدات المصرفية هو السبب في هروب رؤوس الأموال العربية إلى الخارج ، فالاستقرار الاقتصادي في دولنا العربية لابد أن يستغل لتحقيق الاستقرار النهائي لأموالنا . وفي هذا المجال بدأت دول عربية بسحب أموالها من الخارج وهذا ما قامت به الهيئة العامة للاستثمار الكويتية إذ قامت بسحب (٤) مليار دولار من أسواق المال الغربية لتوظيفها في سوقها المالي^(٤٢) .

٤. يعطي الاندماج المصرفي العربي وسائل لمواجهة المصارف المتعثرة حتى لا تتعرض للتصفية وما يترتب عليها من مشكلات فلا تستطيع تدبير الزيادة الجديدة في رأس المال ، وهذا يمكن أن يحصل لكثير من مصارفنا العربية في ظل عملية تدويل الأعمال وتكامل الأسواق وافتتاحها على بعضها البعض وإن تشابك العلاقات بين أطراف التعامل في الأسواق وأدواتها جعل من السهل انتقال الأزمات من دولة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر وهذا ما حصل فعلاً في الأزمة المالية .

٥. يعد الاتجاه نحو المزيد من عمليات الاندماج خياراً ضرورياً بعد البدء في سريان اتفاقية تحرير الخدمات المالية وما تفرضه من فتح أسواق الخدمات المالية والمصرفية في الدول الموقعة على هذه الاتفاقية المستحوذة على ٩٥% من سوق الخدمات المالية على مستوى العالم ، وهذا يجعلنا نتوقع المزيد من المنافسة الأجنبية في ظل تدويل الخدمات المصرفية والمالية وتوسيع نطاقها عبر الحدود عن طريق الشركات التابعة في الخارج أو عن طريق فروع المؤسسات المالية المقيمة في الدولة الأم^(٤٣) .

٦. دفعت الأزمة المالية الراهنة الجميع الى البحث عن ملاذات أمنة للأصول والموجودات المالية والمصرفية ، بعد القناعة بفشل الاستثمارات في المجالات غير الانتاجية والتي تستند على سرعة الحصول على السيولة Liauity ورافق ذلك تغيير في اتجاهات الاستثمارات .

وفي هذا المجال أمام المصارف العربية فرص لتجميع إمكاناتها المالية ومن خلال الاندماجات ومن ثم القيام بالاستثمارات الإنتاجية التي تقوم على تنمية العوائد وفي مقدمة ذلك تشجيع وتطوير الاستثمارات (العربية - العربية) وتغيير الاتجاه في الاستثمارات الخارجية نحو قارات آسيا وإفريقيا التي تمتلك إمكانات كبيرة وواعدة في مجال الاستثمار في مجال الثروات الطبيعية .

رابعاً : ما العمل

إن الأزمة الاقتصادية والمالية هي من صنع الإنسان وليس من صنع الطبيعة ، بعد أن كشفت عيوب العولمة بكل صورها حيث الجشع والغباء في عدم توقع انفجار الفقاعة المالية في الأسواق الرئيسية للمال والأعمال في العالم التي تتعامل بالآلاف المليارات يومياً من خلال الأضرار والشاشات الالكترونية غير مكتثرة بالإطراف الأقل في الإمكانيات الاقتصادية ، بعد أن خسر العالم ما لا يقل عن (٥٠) تريليون دولار في سنة واحدة فقط^(٤٤) ، والغريب أنها تطلب من الآخرين المساهمة في معالجة تداعيات الأزمة في حين أنها لم تحرك ساكناً في مشكلات الدول النامية، التي كان آخرها والى حد قريب أزمة الغذاء وتزايد المجاعة في الدول الأخيرة التي حصلت قبل حدوث الأزمة بأقل من ثلاث شهور ، ناهيك عن التلوث الذي تحدثه صناعاتها على البيئة والإنسان .

إن الدول العربية أمام العديد من الاستحقاقات الوطنية والقومية في مواجهة الأزمة لمالية العالمية والتي من غير المتوقع أن تتلاشى ، وحتى وإن تعافى العالم من أثارها ، فإنه عالم يطلق عليه عالم ما بعد الأزمة مثلما هو حال العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وليس ببعيد أن تظهر بازل (٣) من خلال ما نشاهده من تدهور متواصل في المصارف والأسواق في صور الإفلاس وحالات التأمين وطلب المساعدة من الحكومات والتي وجدت نفسها أمام الإحراج والغضب الشعبي المتزايد بعد أن أهملت هموم مواطنيها في الحصول على التأمين صحي والتعليم والأمن.

والسؤال المطروح ماذا نعمل على الصعيد العربي ، صحيح إن العديد مما نذكره من تحليل وتوصيات لمعالجة قضايانا في مختلف الأصعدة من خلال العديد من ألقاءات والمؤتمرات سواء أكانت الرسمية والشعبية أو على صعيد مؤسسات التعليم في الوطن العربي نافع؛ ولكن تداعيات الأزمة المالية الراهنة تحتم على المصارف العربية باعتبارها تملك المال - ومن يملكه يملك القوة - تدارك الإخطار قبل استفحالها وليس صحيح القول إن مصارفنا لم تتأثر بعد ، فهل ننتظر حتى يأتي الإعصار ، بل العكس لو نظرنا بواقعية نجد أنفسنا قد خسرنا الكثير من الأموال التي كان ينظر بعضهم لها على أنها صناديق الأجيال المستقبلية من جراء الاستثمارات في النظام المالي والمصرفي الأمريكي والغربي .

ومن الجدير بالذكر إن أصول هذه الصناديق تمثل أكثر من ٥٠% من قيم أصول الصناديق السيادية مجتمعة في العالم ، يتوجه منها نحو ٩٤% للاستثمار في الأسواق الأمريكية والأوروبية ، وتشير بعض التقديرات إلى أن هذه الصناديق فقدت أكثر ٥٠٠ تريليون دولار نتيجة حدوث الأزمة المالية^(٤٥) .

وعليه لابد من مراعاة ما يأتي لمواجهة الأزمة:

أولاً : إعادة صياغة إطار عمل السلطات النقدية ودور المصارف المركزية كملاذ أخير للاقتراض والإنقاذ ، وفي الوقت نفسه مراجعة معايير المحاسبة المالية والإفصاح وتطويرها مع إعادة تحديد دور وإجراءات وكالات التصنيف الائتماني .

ثانياً : تفعيل المبادرات العربية في مجال انتقال رؤوس الأموال والعمل المصرفي العربي المشترك .

ثالثاً : بالإمكان الاستفادة من آليات العمل المصرفي الإسلامي في تجنب آثار الأزمة المالية الراهنة ، فكما هو معروف إن المصارف الإسلامية لا تتعامل بالمشتقات بل لتمويل السلع والخدمات ولا تتعامل بعمليات تمويل الديون ، ناهيك عن امتلاكها نحو ٧٠٠ مليار دولار كأصول إلى جانب حجم عمليات تمويلية تقدر بنحو ٤٠٠ مليار دولار^(٤٦) .

رابعاً : تشكيل أجهزة تنسيقية لمواجهة الأزمات الطارئة على غرار المجلس الأوروبي ، تعمل على إعطاء تحذيرات مؤكدة إلى المستثمرين والمصرفيين العرب وحملة الأسهم والسندات .

خامساً: تمويل التجارة العربية البينية ضمن منطقة التجارة العربية الحرة، التي ما تزال تتراوح ما بين (٨-١٠) % في أفضل حالاتها

سادساً: وضع الألواح والتشريعات التي تساعد على ضمان وتشجيع الاستثمارات العربية، وتعد المصارف العربية المكان الملائم للحفاظ على الودائع وضمان استثمارها عربياً.

سابعاً: من الأهمية بمكان المشاركة المصرفية العربية في قضايا وهمومها الصناعة المصرفية العالمية من خلال المنديات العالمية كالمؤسسة المالية الدولية (IIF) ومؤسسة المصارف العالمية (IIB) في نيويورك ، فضلاً عن الاجتماعات الدولية في إطار بنك التسويات الدولية (BIS) وصندوق النقد الدولي (IMF) ، وهنا تمثل مشاركة السعودية في اجتماعات لجنة العشرين خطوة فاعلة في تعزيز مشاركة العرب في رسم ملامح النظام المالي العالمي بعد الأزمة .

فرضية البحث :- تمثل الازمة المالية العالمية والتي هي من أفرزات العولمة المالية فرصه مناسبة للمنظومة المصرفية العربية لتصبح قاعدة لتمويل النشاطات الاستثمارية والتجارية للدول العربية .

منهجية البحث: في ضوء مشكلة البحث وأهدافه والأهمية تم استخدام المنهج الاستقرائي بعد

دراسة الكتابات المتعلقة بالموضوع الى جانب التحليل الوصفي بأستعراض نتائج البحث .

الاستنتاجات:- هناك جملة من الاستنتاجات أبرزها.

- ١- لم تسلم المصارف العربية من تأثيرات الازمة المالية العالمية وفقدت الكثير من السيولة النقدية بعد انتقال تلك الاثار الى الاستثمارات في قطاعات البناء والعقار والخدمات .
- ٢- غياب الاستخدام الفعلي لأدوات السياسة النقدية بما يتلاءم مع توسع العمل المصرفي للأنشطة الاقتصادية غير التقليدية ، إذ تسيطر الصيرفة التقليدية أو التجارية . فإيرادات المصارف العربية من الفوائد تشكل حوالي ٨٥% إلى جانب وجود فجوة في تقديم الخدمات المصرفية بالمقارنة مع مثيلاتها في المصارف الدولية فهي تبلغ (٤٠) خدمة مقابل (٤٦٥).

٣ - تتسم القوانين التي تحكم الجهاز المصرفي العربي بالجمود ولا تساعد على سهوله تطبيق الخدمات ، فضلا" عن انتشار الفساد في الجهاز المصرفي .

٤ - ضآلة رؤوس الأموال المودعة لدى المصارف العربية مقارنة مع حجم الاستثمارات العربية في الولايات المتحدة وأوربا .

٥ - انعكاس العوامل السياسية على عمليات الاندماج والتملك المصرفيين عربيا.

٦ - تتباين بين الدول العربية في تقديم الخدمات المصرفية المتكامله ،فمثلا" تعد كل من دول الخليج العربي والاردن ولبنان وتونس والمغرب في طليعة الدول العربية المتطورة في هذا المجال ، في حين هناك دول عربية لاتزال تفرض بعض القيود على شراء المقيمين للعملاء .

التوصيات :- إهمها ما يأتي .

١- توحيد اللوائح المصرفية بين المصارف العربية مع أستخدام المعايير المحاسبية والرقابية الدولية في الاعداد والافصاح والقياس لكشف المركز المالي للمشاريع الممولة .

٢- تفعل المبادرات العربية في مجال انتقال رؤوس الأموال والعمل المصرفي العربي المشترك . عن طريق تفعيل الاتفاقيات العربية الاقتصادية ومقررات قمة الكويت الاقتصادية

٣- بالإمكان الاستفادة من أليات العمل المصرفي الاسلامي في تجنب آثار الازمة المالية الحالية .

٤- توحيد اللوائح والتشريعات بين المصارف العربية ،لتشجيع الاستثمارات العربية البينية وضمن استحصالها.

٥- التركيز على العوائد Rent بدلا من السيولة Liquidity بما يضمن تعزيز الاصول والموجودات الاجنبية للمصارف العربية.

الهوامش

1. Stanley Foster Reed , Alexander Reed Lajoux , The Art of M&A, Third Edition (New york , Ny: McGraw –Hill , 1999,p.905.

2. Ibid ,pp.17-20

٣. دافيد أ. شافون ، الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة الاقتصادية العظمى ، ترجمة صلاح احمد سليمان ،الدار القومية للطباعة والنشر ، مصر ، ١٥٧ شارع عبيد – روض الفرج، بدون تاريخ ، ص ص ٧٢-٧٣.

4. IMF,IFS,2007.

5. أ. محمد بن يوسف ، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها والمخاطر،الملتقى الاقتصادي (<http://www.aleqtisadi.net>) .

6. Cavalla , m , Government Consumption Expenditures. and Current Account , FRBSF Working paper ,N0.3 , 2005

٧. ريتشاد دبلو ، ران ، أزمة الرهن العقاري وأسبابها ، (الشبكة الدولية) .

٨. راندال دود ، الرهونات العقارية الثانوية مجسات أزمة ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٥-١٩ .

٩. د. مظهر محمد صالح . ، تقييم حدود التفاوت الاقتصادي بين منطقتي العجز التجاري الأمريكي والفائض التجاري الصيني ، البنك المركزي العراقي (بحث غير منشور) .

١٠. د. سمير صارم ، الشبكة الدولية . ([www. Alaswaq.net](http://www.Alaswaq.net)) .

١١. راندال دود ، مصدر سبق ذكره .

١٢. د. مظهر محمد صالح ، مصدر سبق ذكره .

١٣. جريدة الاقتصادية الالكترونية ، ٢٠٠٨ ، عام كارثي على المصارف ولأسوء منذ الكساد الكبير ، العدد ٥٥٥٦ ، ديسمبر ٢٠٠٨ ، [http\\www.aleqt.com](http://www.aleqt.com)

كذلك : متابعة تطورات الأزمة المالية العالمية (الباحث).

١٤. علي إسماعيل شاكر ، التطور التاريخي لكفاية رأس المال من البدايات إلى بازل (٢) ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢٠٣ / أيار / مايو ، ٢٠٠٣ ، ص ٧١.

١٥. سيم كارا كادج ومايكل تيلور ، نحو معيار مصرفي عالمي جديد ، مقترحات لجنة بازل ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد ٤ المجلد ٣٧ ، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٠ ، ص ٥٠ .

١٦. مجلة المصارف العربية ، اتفاق بازل ٢ ينجز نهاية العام لكنه غير ملزم ، العدد ٢٧٥ ، تشرين الأول، ٢٠٠٣ ، ص ٧١ .

١٧. التقرير الاستراتيجي العربي، ٢٠٠٠ ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٨٤ .

١٨. الشبكة الدولية. www.aljazeera.net

١٩. اتحاد وكالات الأنباء العربية . <http://www.fananews.com>

٢٠. جريدة الحياة ، زعماء الاتحاد الأوروبي إلى أقامت نظام مالي دولي جديد ، العدد ٢١١٧٠ في ٣١ وأكتوبر ٢٠٠٨ (الشبكة الدولية)

٢١. خضير الندوي ، دور مجموعة العشرين في مواجهة الأزمة المالية العالمية ، مجلة آراء ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد ٥٧ ، يونيو، ٢٠٠٩ ، ص

٢٢. عدنان أحمد يوسف ، مجلة المصارف العربية ، العدد ٣٣٣ ، اب، ٢٠٠٨ ، ص ٥١ .

٢٣. الخليج في الأعلام ، تقارير ، (الشبكة الدولية) ٩ أكتوبر ، ٢٠٠٨ .

٢٤. بنك الكويت الوطني ، النشرة الاقتصادية لدول الخليج ٢٠٠٨ . <http://www.nbk.com>

٢٥. عبد العزيز بن عثمان بن صقر ، قمة العشرين ، الأجندة الخليجية، مجلة آراء ، مركز الخليج للأبحاث العدد ٥١ ، ديسمبر ٢٠٠٨ ، ص ٤-٥

٢٦. د. حسين جاسم ، تداعيات الأزمة المالية على الاقتصادات الخليجية ، مجلة آراء ، مركز الخليج للأبحاث ، العدد ٥٧ ، يونيو، ٢٠٠٩ ، ص ٣٠

٢٧. سعيد عبد الخالق محمود ، القطاع المصرفي العربي في مواجهة التكتل والاندماج ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١١٢ ، القاهرة، ٢٠٠٢ ، ص ١٥٦-١٥٧ .

٢٨. غالب أبو مصلح ، التطورات الحديثة في بنية وأدوات السوق المالي العالمية ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ١٨٦ ، المجلد ١٦ ، حزيران ، ١٩٩٦ ، ص ٤٩-٥٦ .

٢٩. عبد الله المالكي ، المعركة بين الدولار واليورو ، مجلة الاقتصاد المعاصر ، الدار الاقتصادية للنشر ، العدد ٥٧ ، مجلد ٦ ، شباط، ٢٠٠٣ ، ص ٣٨ .

٣٠. عبد المطلب عبد المجيد ، العولمة واقتصادات البنوك ، الدار الجامعية ، مصر ، (٢٠٠٢-٢٠٠٣)، ص ٥٧ .

31. Arturo Cuillen , Foreign direct Investment in north Americd under Nafta , 2002-p.10([http www.ceim-uqam](http://www.ceim-uqam)) .

٣٢. عدنان الهندي ، الدمج والتملك في القطاع المصرفي العربي ، المبررات والمكاسب والاتجاهات ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد ٢٢٦ ، المجلد ١٩ ، تشرين الأول ، ١٩٩٩ ، ص ٢٦ .

٣٣. اتحاد المصارف العربية ، الدمج المصرفي، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف العربية ببيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٨١ .

٣٤. فؤاد شاكر إصلاح القطاع المالي في سوريا وأثره في تفعيل الأسواق المالية وتعزيز المصارف في ضوء التجارب العربية ، اتحاد المصارف العربية ، أيلول ، ٢٠٠٧ ، ص ٣ .

٣٥. أحمد طلفاح ، المؤشرات الكمية لتقييم أداء القطاع المالي العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ابريل ، ٢٠٠٥ ، ص ١٣ .

٣٦. المصدر السابق ، ص ص ١٠ - ١١

٣٧. التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، ٢٠٠٨ .

٣٨. عبد الكريم جابر شنجار ، الاقتصاد العربي مراجعة إلى الذات ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، مصر ، العدد ٢١ ، ٢٠٠٠ ، (الصفحة ١٠٧-١٠٨) .

٣٩. الخليج في الإعلام ، الوطن السعودية ، ٣٠ سبتمبر ، ٢٠٠٨ . (الشبكة الدولية)

٤٠. سمير العطية ، الطريق ، الأزمة المالية العالمية وأثارها على العالم العربي ، ٢٠٠٩/٦/٢١ . (الشبكة الدولية)

٤١. مغاوري شلبي ، المصارف العربية ، محلك سر ، ٢٠٠١ ([http :\\www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)) .

٤٢. عبد الرحمن المصري ، إجراءات عربية لتفادي الأزمة المالية ([http :\\www.islamonline.net](http://www.islamonline.net)) .

٤٣. النشرة الاقتصادية للبنك الأهلي ، الدمج المصرفي ، البنك الأهلي المصري ، العدد الثاني ، المجلد الثالث والخمسون ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٠ .

٤٤. الخليج في الإعلام ، الشبكة الدولية ، ٢ يونيو ، ٢٠٠٩ . (www.qulfinthemediamedia.com) .

٤٥. بنك الكويت الوطني ، النشرة الاقتصادية لدول الخليج ، ٢٠٠٨ ، الشبكة الدولية (مصدر سبق ذكره) .

٤٦. سمير صارم ، مصدر سبق ذكره .



مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية

الرقم الدولي: 1999-558X

بناء انموذج رياضي لمنضومة صناعية متكاملة

أ.م.د فاتن فاروق صالح محمد سعد ابراهيم

جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد

2010

العدد الثاني

المجلد الاول

بناء أنموذج رياضي منظومة صناعية متكاملة

أ.م.د. فائق فاروق صالح البديري

جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد

محمد سعد إبراهيم

جامعة بغداد - كلية الإدارة والاقتصاد

صنع القرار عند وجود معايير متعددة

Multiply Criteria Decision Making (MCDM)

1- المقدمة

تعد عملية صنع القرار عند وجود معايير متعددة من الموضوعات المهمة والحيوية في مجال بحوث العمليات والهندسة وعلم الاقتصاد والانتاج وعلم الإدارة وعلم القرار وهي عبارة عن مفهوم بديل لتحقيق الامثلية ولاسيما خلال الثلاثين سنة الاخيرة إذ أدى كبر حجم المنشآت وتزايد اتساع دائرة اعمالها إلى ظهور صعوبة كبيرة في التنسيق بين الوحدات المختلفة فقد ظهر تضارب في أهداف الوحدات المقصودة في المنشأة الواحدة بل ظهر التضارب في الأهداف الفرعية للوحدة الواحدة مما نتج عنه تضارب في القرارات التي يتخذها المدير وتعارض في النتائج ومن ثم ضياع فرص كثيرة وضياع أموال المستثمرين ودعا ذلك كله إلى الاهتمام بتطوير النظريات وطرائق الحساب والتطبيقات العملية الخاصة بصنع القرار عند وجود معايير متعددة إذ لم يعد صنع القرار في العصر الحديث ضربا من ضروب الحدس والتخمين يعتمد على التجربة والخطا وانما أصبح يرتكز على أساس علمي دعامة الطريقة العلمية في البحث أساسه استخدام الأسلوب الكمي للتوصل إلى صنع قرارات أكثر دقة واصالة علمية إذ ادرك العلماء والممارسون أن غالبية مشاكل صنع القرار في الحياة الحقيقية يتطلب الأخذ بالحسبان وجود المعايير المتعددة والتي تكون في اغلب الاحيان متضاربة فيما بينهما .

1-2 مشكلة البحث

إن مشكلة البحث هي في كيفية توزيع المنتجات النفطية البيضاء (كالبزين وزيت الغاز والنفط الابيض) بطريقة مثلى من مصافي التكرير ومحطات الضخ إلى مستودعات الخزن ومناطق الطلب لتلبية احتياجات جميع محافظات القطر من هذه المنتجات نظرا لأهمية هذه المنتجات في الحياة اليومية والطلب المستمر والمتزايد عليها .

1-3 هدف البحث

أن الهدف من البحث هو بناء انموذج رياضي لمنظومة شبكة توزيع المنتجات النفطية البيضاء (كالبزين وزيت الغاز والنفط الابيض) من مصافي التكرير ومحطات الضخ إلى مستودعات الخزن ومناطق الطلب وذلك من خلال استخدام أساليب صنع القرار عند وجود معايير متعددة .

1-4 الاستعراض المرجعي

أن أساليب صنع القرار عند وجود معايير متعددة تعد من المواضيع المهمة والاساسية للحد من مشاكل تحقيق الامثلية كانت بدايات هذا الموضوع في عام ١٨٨١ عندما قدم *Edgeworth* [35] أول مقترح حول الفكرة الأساسية لتحقيق الامثلة متعددة الأهداف حيث غير هذا المقترح المفاهيم التقليدية للامثلية فبدلا من تحقيق الامثلية لهدف واحد أصبح تحقيق الامثلية لأكثر من هدف من خلال ايجاد أفضل المبادلات بين الأهداف المتعددة .

في عام ١٩٦١ قدم كل من *Charnes & Cooper* [42] أول مقترح حول البرمجة الهدفية كأول طريقة يتم من خلالها تحديد الأهداف الواجب انجازها واذا تم انجازها يجب أن تكون نتائجها مرضية لصنع القرار واذا كانت عكس ذلك يتم البحث عن حلول بديلة تكون قريبة بشكل كبير من الأهداف الواجب انجازها .

وفي عام ١٩٧٠ قام كل من *Bellman & Zadeh* [23] بنشر أول مقترح حول تطبيق نظرية المجموعات الضبابية لحل مشكلات تحقيق الامثلية ووضع المفاهيم الأساسية لصنع القرار في البيئة الضبابية .

وفي عام ١٩٧٥ نشر *Zeleny* [8] كتابا" يحتوي على خمسين بحثا حول صنع القرار عند وجود معايير متعددة ضمن البرمجة متعددة الأهداف والبرمجة الهدفية ونظرية تحقيق الاراحة المثلى والحلول التقريبية لمشاكل صنع القرار عند وجود معايير متعددة والطريقة التفاعلية للأهداف المتعددة باستخدام البرمجة الهدفية اللاخطية وتضمن أيضا التطبيقات الخاصة بمشكلات صنع القرار للمعايير المتعددة في مجال التخطيط وإدارة مصادر المياه وإدارة عملية صنع القرار .

وفي عام ١٩٨٢ نشر *Zelwny* [24] بحثاً أثبت فيه أن المعايير المتعددة تحتوي على أهداف متعددة وصفات متعددة إذ تضمن هذا البحث نظريتين أساسيتين حول البرمجة الخطية متعددة الأهداف والمنفعة متعددة الصفات إذ أصبحت هاتان النظريتان قاعدة أساسية للعديد من الاختلافات النظرية . وفي عام ١٩٨٣ قام كل من *Carlsson & Kochetkov* [3] بنشر كتابا حول النظرية والممارسة لصنع القرار عند وجود معايير متعددة تضمن المفاهيم الأساسية لتحقيق الامثلية متعددة المعايير في البيئة الضبابية ونظام البحث التفاعلي للمعايير المتعددة ومشاكل صنع القرار عند وجود مصادر وفيرة وللبرمجة الخطية متعددة الأهداف وأسلوب الأنظمة الضبابية وحل المشكلات الإدارية المعقدة باستخدام البرمجة الخطية متعددة الأهداف .

وفي عام ١٩٨٩ نشر *Yu* [36] بحثاً حول خمسة مفاهيم أساسية لصنع القرار عند وجود معايير متعددة وضع فيه العلاقات الثنائية المفضلة والحلول المرضية لصناع القرار والحلول المتوازية والبرمجة الهدفية .

وفي عام ١٩٩٠ قد *Vanderpooten* [11] هذا المفهوم من خلال المقارنة بين المدرسة الاوربية والمدرسة الامريكية إذ ركزت المدرسة الاوربية على مرحلة التعلم حيث لا فرضيات يتم وضعها حول تفضيل صناع القرار بينما ركزت المدرسة الامريكية على مرحلة البحث عن الفرضيات الأساسية التي تكون أكثر تفضيلاً لدى صناع القرار .

وفي عام ١٩٩٧ قام الباحثان *Kaliszewski & Michalowski* [15] بنشر بحث حول الاستقرار النفسي لحلول مشاكل صنع القرار عند وجود معايير متعددة إذ تم في هذا البحث إقتراح الأسلوب التفاعلي لكي يسمح لصانع القرار بالاعتماد على مبادئ البحث المختلفة لإدراك قيمة المبادلات والأهداف التي تم انجازها .

وفي عام ١٩٩٩ قام كل من *Szidarovsky & Eskandri* [17] بنشر بحث حول استخدام أساليب المحاكاة في المشكلات الخاصة بصنع القرار عند وجود معايير متعددة وعمل مقارنة بين النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام المحاكاة مع النتائج التي تم الحصول عليها باستخدام الطرق الشائعة لحل مشكلات صنع القرار عند وجود معايير متعددة .

وفي عام ٢٠٠٠ قام الباحث *Jawad* [5] بتطبيق انموذج النقل على المنتجات النفطية إلا انه اهمل القيود الخاصة بطاقات الانابيب إذ قام بحساب الكميات المطلوبة للمستودعات من خلال استخدام أسلوب النقل وجدولة هذه الكميات من خلال شبكة الانابيب بطريقة مثلى واستخدم الباحث برنامج حاسبة خاص لهذا الغرض .

وفي عام ٢٠٠١ قام Wu [20] بنشر بحث حول استخدام انموذج التسوية في حل المشاكل الخاصة بالبرمجة الخطية الضبابية متعددة الأهداف إذ اثبت في هذا البحث أن انموذج التسوية مع الأسلوب الثنائي مع عملية المعدل يعطي حل ضبابي متوازن وكفوء.

وفي عام ٢٠٠٢ قام الباحث السعدي [2] بتطبيق ستراتيجية القرار المتعدد عند وجود معايير متعددة واعتمد في هذا البحث على مجموعتين لاتخاذ القرار عند وجود معايير متعددة الأولى منها اتخاذ القرار عند وجود أهداف متعددة وقام بتطبيق المجموعتين على مشكلة نقل المنتجات النفطية بواسطة الانابيب من المصافي إلى المستودعات وقام الباحث ببناء انموذج رياضي احادي الهدف ومتعدد الأهداف واستخدم البرنامج الجاهز (WinQSB-98) لحل النماذج ومن ثم تطبيق طريقة لاتخاذ القرار عند صفات متعددة باستخدام طريقة الكتر من خلال برنامج خاص بلغة (Q.BASIC).

وفي عام ٢٠٠٣ قدم Tzeng [9] بحثا مهما يتعلق بحل المشاكل الخاصة بصنع القرار عند وجود معايير متعددة في الحياة الحقيقية بشكل علمي وكفوء معتمدا بذلك على تطوير النظريات وطرق الحساب والتطبيقات المتعلقة بصنع القرار عند وجود معايير متعددة مع الأخذ بنظر الاعتبار السرعة والدقة في الحل بحيث تكون جميع الحلول مرضية بشكل كبير لجميع صناعات القرار.

وفي عام ٢٠٠٤ قدم Ogryczak [37] مقترحا حول تحقيق الامثلية متعددة المعايير من خلال أفضل تجميع لدوال الانجاز الفردية إذ تضمن هذا المقترح كيفية تحقيق الامثلية متعددة المعايير وطريقة النقطة المرجعية وطريقة (Max-Min) المعجمية.

وفي عام ٢٠٠٥ قام Zeleny [22] بنشر بحث حول تطوير الامثلية لمشاكل صنع القرار عند وجود معايير متعددة لخص فيه ثمانية مفاهيم لتحقيق الامثلية إذ تضمن هذا البحث مشكلة واقعية للبرمجة الخطية احادية الهدف ومتعددة الأهداف تكون فيها المصادر والتي تمثل الجهة اليمنى للقيوم غير معطاة بشكل مسبق أي عبارة عن متغيرات ولتحقيق الامثلية لهذا النوع من المشاكل يتم استخدام برمجة (De-Novo) إذ يتم بواسطة هذه البرمجة إعادة تصميم مجموعة الحلول الممكنة.

وفي عام ٢٠٠٦ قام كل من Jimenz, Arenas, Bilbao & Rodriguez [18] بنشر بحث حول المشاكل الخاصة بالبرمجة الخطية الضبابية متعددة الأهداف مع وجود الاعداد الضبابية إذ تضمن هذا البحث كيفية استخدام الأساليب المثلى لحل المشاكل المرنة للبرمجة الخطية متعددة الأهداف مع وجود المعلمات الضبابية بحيث تعطي أفضل الحلول مرضية لصناعة القرار.

وفي عام ٢٠٠٧ قام *Mustajoki* [14] بنشر بحث حول الطريقة التفاعلية لدعم القرار عند وجود معايير متعددة من خلال استخدام الاجراءات والادوات الجديدة للتطبيقات العملية إذ تضمن هذا البحث تحليلات القرار عند وجود معايير متعددة الصفات ودعم أنظمة القرار مع المعايير المتعددة .

1- الجانب النظري

2-1 المقدمة

أن عملية صنع القرار للامثلية احادية الهدف تعد حالة دراسية خاصة حيث غالبا ما يواجه الباحثون مسائل تحتوي على أكثر من هدف وقد تكون هذه الدوال متضاربة مع بعضها (أي انه في الوقت الذي تتحسن فيه قيمة إحدى هذه الدوال قد تتردى قيمة الدوال الأخرى) أن مسائل من هذا النوع تسمى مسائل الامثلية متعددة الأهداف [34]. أن عملية صنع القرار عند وجود معايير متعددة (*MSDM*) يمكن تقسيمها إلى عملية صنع القرار عند وجود خصائص متعددة (*MODM*) .

1-2-1- الانموذج الرياضي للبرمجة الخطية متعددة الأهداف

MultiObjective Mathematical Linear Programming Model

أن صنع القرار هو عملية اختيار البديل الأمثل من بين البدائل المتاحة في اغلب الاحيان بسبب تعدد الأهداف أو المعايير تظهر مشكلة في الحكم على البديل وبذلك تصبح لدينا مشكلة الامثلية متعددة الأهداف والتي يمكن تعريفها بانها ايجاد متجه متغيرات القرار x الذي يحقق الامثلية لمتجه دوال الهدف ويمكن صياغة الانموذج الرياضي العام للبرمجة الخطية متعددة الأهداف بالشكل الآتي [24]:

$$\text{Max } F(x) = \{f_1(x), f_2(x), \dots, f_k(x)\}$$

Subject to:(1)

$$x = (x_1, x_2, \dots, x_n) \in X, x \geq 0.$$

حيث أن:

- $\{f_i: X \rightarrow \mathbb{R}\}$ عبارة عن k من دوال الهدف
- $x \in \mathbb{R}^n$ عبارة عن n من متغيرات القرار
- $X \subset \mathbb{R}^n$, $Ax \leq b$ عبارة عن مجموعة الحلول الممكنة

هنالك عدد من الطرق المستخدمة في حل المشاكل الخاصة بالامثلية متعددة الأهداف ومن هذه

الطرائق [9]:

- طريقة الاوزون (Weighting)
- طريقة القيد
- الطريقة البديلة للمنفعة المتبادلة (Sarrogate Worth Trade-off Method SWT).

2-2- الامثلية متعددة الأهداف Multi Objective Optimality

أن الحل الأمثل هو الحل الذي يعظم جميع دوال الهدف في أن واحد إلا أن هنالك مشكلة تظهر في التضارب الحاصل بين دوال الهدف والذي يجعل الحصول على مثل هذا الحل غير ممكن في كثير من الاحيان حيث انه في الوقت الذي تكون فيه دوال الهدف في اقصى تعظيم ($Max f$) تكون دالة الهدف الأخرى في اقصى تخفيض ($Min f$) [15]. أن تحقيق اقصى تعظيم لجميع دوال الهدف سوية يكون صعبا لذلك نقوم بتجزئة متجه الامثلية

$$(Max f_1(x), Max f_2(x), \dots, Max f_k(x))$$

إلى دوال هدف فردية إذ تكون كل دالة مستقلة عن الدوال الأخرى وهذا يشبه تشكيل وتعظيم دالة

$$(u\{f_1(x), f_2(x), \dots, f_k(x)\})$$

إذ تمثل هذه الدالة القيمة العددية لصانع القرار وبذلك نستطيع من خلال هذا الأسلوب تحقيق الامثلية متعددة الأهداف [4].

إذا كان لدينا مجموعة من البدائل المختلفة X ولدينا k من دوال الهدف (f_1, f_2, \dots, f_k) فإن X

تكون ممثلة من مجموعة الاعداد الحقيقية \mathbb{R} أي بمعنى آخر $\{f_i: X \rightarrow \mathbb{R} \forall i\}$

$$F(x) = \{f_1(x), f_2(x), \dots, f_k(x)\} \text{ وان } (F: X \rightarrow \mathbb{R}^k)$$

إذا كان لدينا مجموعة جزئية X^* من X حيث أن جميع $x^* \in X^*$ وجميع $x \in X - X^*$ فإن الشرط

الآتي يكون صحيحا $F(x)^* > F(x)_B$ حيث أن B تمثل علامات موازية الطلب إلى \mathbb{R}^k و X^* تمثل مجموعة الحلول المثلى.

مشكلة البرمجة الخطية متعددة الأهداف:

$$\text{Max } F=Cx$$

Subject to:

$$\dots\dots(2)$$

$$Ax \leq b,$$

$$x \geq 0.$$

حيث أن :

• $C \in \mathbb{R}^{k \times n}$ $k \times n$ البعد C يمثل مصفوفة المعاملات

• $A \in \mathbb{R}^{m \times n}$ $m \times n$ البعد A تمثل مصفوفة المعاملات

• $b \in \mathbb{R}^m$ $m \times 1$ البعد b يمثل متجه المصادر

• $x \in \mathbb{R}^n$ $n \times 1$ البعد x يمثل متجه متغيرات القرار

إذا كانت لدينا متغيرات القرار $(x_j, j = 1, 2)$ فان دوال الهدف (f_1, f_2, \dots, f_k) تكون عبارة عن خطوط مستقيم $(f_k = c_{k1}x_1 + c_{k2}x_2, k = 1, 2)$ ولكي تكون هذه الدوال f_k في أقصى تعظيم يتم ذلك من خلال مجموعة الحلول الممكنة X للمتباينات الخطية

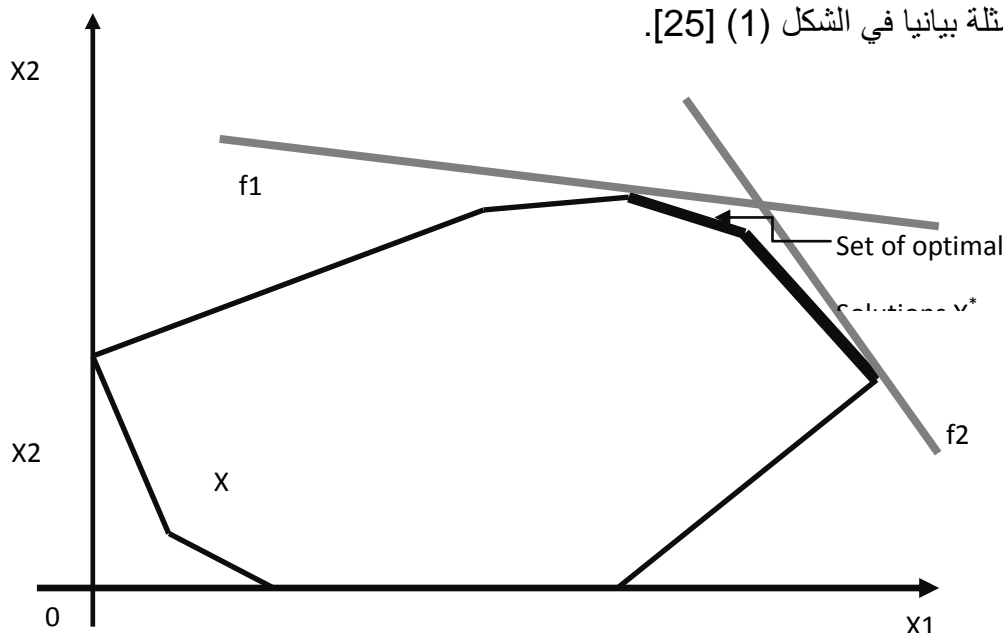
$(a_{i1}a_{i2}x_2 \leq b_i, i = 1, 2, \dots, m)$ أن مجموعة الحلول المهيمنة (Non-dominated

solution) حيث أن الحل المهيمن X^* هو حل من مجموعة الحلول الممكنة X بحيث أن أي حل

آخر X في مجموعة الحلول الممكنة لا يؤدي إلى تحسين كل دوال الهدف في الوقت نفسه لذلك فان

أي تحسين في عدد من دوال الهدف يصاحبه تقليل في واحدة من دوال الهدف الأخرى على الأقل،

هذه الحالة ممثلة بيانيا في الشكل (1) [25].



الشكل (1) الامثلية
متعددة الاهداف

4-2 - الامثلية الضبابية متعددة الأهداف *Fuzzy Multi Objective Optimality*

أن المنطق الضبابي يستخدم لمعالجة مشاكل تحقيق الامثلية متعددة الأهداف فعندما لا نستطيع تحقيق اقصى تعظيم لجميع الأهداف نقوم بتحسين الكل إلى حد معين ويطلق على أي أنموذج برمجة خطية متعددة الأهداف بأنموذج برمجة خطية ضبابية متعددة الأهداف إذا توافرت فيه على الاقل إحدى الشروط الآتية [33]:

١- امتلاك القيوم صفة الضبابية حيث تكون اشارة القيد غير واضحة (<) على الاكثر اقل أو يساوي) أي بمعنى آخر لا يمكن تحديد صورة القيد ($\leq, =, \geq$).

٢- امتلاك المعاملات صفة الضبابية $(\tilde{c}_j, \tilde{b}_j, \tilde{a}_{ij})$.

٣- امتلاك دالة الهدف صفة الضبابية في تحقيق اقصى تعظيم على (الاکثر Max).

أن الصيغة العامة للانموذج الضبابي متعدد الأهداف يمكن تمثيله رياضياً بالشكل الآتي [9]:

$$\begin{aligned} \text{Max } \bar{f}_k &= \sum_{j=1}^n \tilde{c}_{kj} x_j, k = 1, 2, \dots, q_1 \\ \text{Min } \bar{w}_k &= \sum_{j=1}^n \tilde{c}_{kj} x_j, k = q_1 + 1, \dots, q \end{aligned}$$

Subject to:

$$\sum_{j=1}^n \tilde{a}_{ij} x_j \leq \tilde{b}_i, i = 1, 2, \dots, m_1$$

$$\sum_{j=1}^n \tilde{a}_{ij} x_j \leq \tilde{b}_i, i = m_1 + 1, \dots, m_2$$

$$\sum_{j=1}^n \tilde{a}_{ij} x_j = \tilde{b}_i, i = m_2 + 1, \dots, m$$

$$x_j \geq 0, j = 1, 2, \dots, n$$

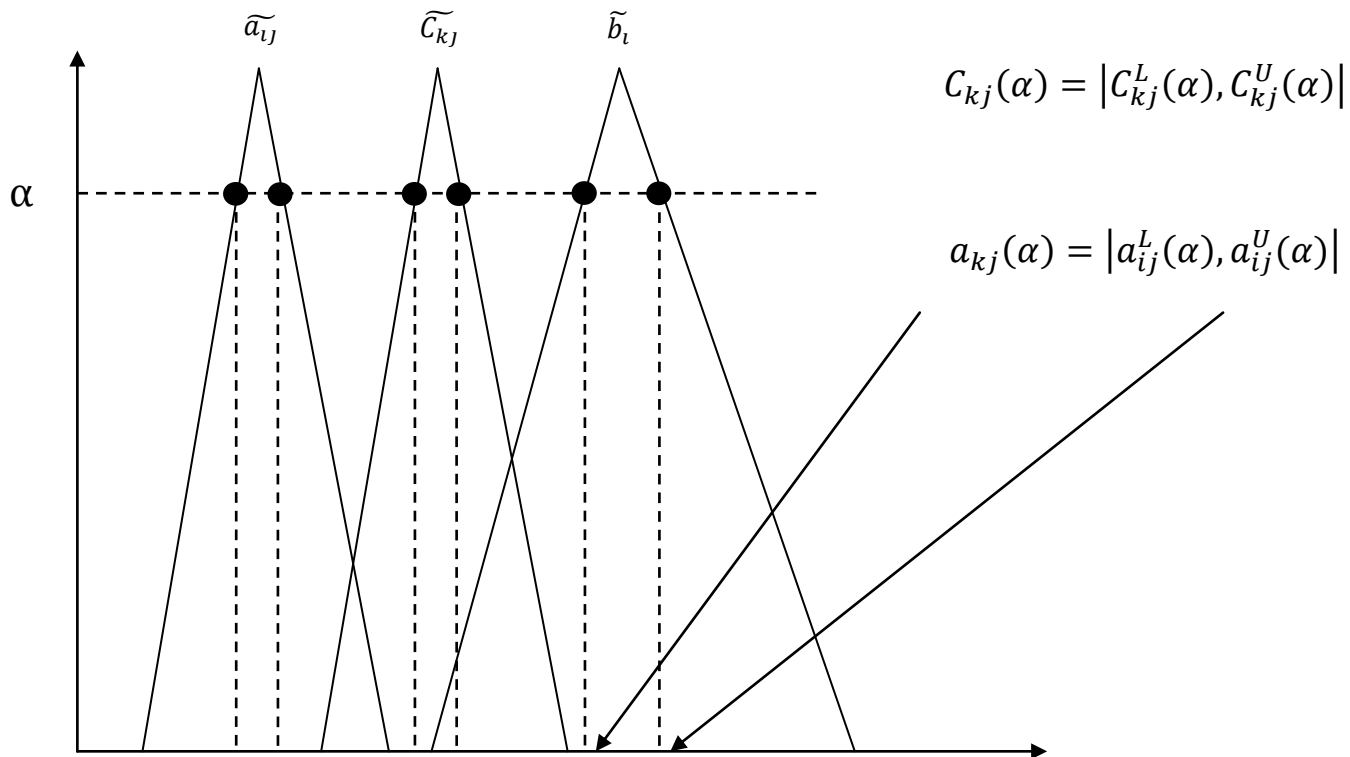
حيث أن :

- \tilde{c}_{kj} تمثل j - th من المعاملات الضبابية إلى k - th من الأهداف
- \tilde{a}_{ij} تمثل j - th من المعاملات الضبابية إلى k - th من القيود
- \tilde{b}_i تمثل i - th من المصادر الضبابية إلى m - th من القيود

2-4-1 حل النموذج الامثلة الضبابية متعددة الأهداف

Solve Fuzzy Multiple Objective Optimality

أن أسلوب حل الامثلة الضبابية متعددة الأهداف يتم من خلال تحويله إلى نموذج واضح للامثلة متعددة الأهداف وذلك من خلال استخدام المعاملات الضبابية المثلية ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (2) [33]:



الشكل (2) المعاملات الضبابية المثلية

من خلال الشكل أعلاه أصبح لدينا الآن انموذج واضح للامثلية متعددة الأهداف ويمكن تمثيله بالشكل الآتي :

$$\sum_{j=1}^n [(c_{kj})_a^1 \text{ or } (c_{kj})_a^u] x_j, j = 1, 2, \dots, n = \text{Maximize } f$$

Subject to :

.....(3)

$$\sum_{j=1}^n [(a_{ij})_a^1 \text{ or } (a_{ij})_a^u] x_j \leq [(b_i)_a^1 \text{ or } (b_i)_a^u], i = 1, 2, \dots, m$$

$$x_i \geq 0, j = 1, 2, \dots, n$$

3- الجانب التطبيقي

1-3 المقدمة

سيتم في هذا الفصل تطبيق ما تم عرضه من مفاهيم لصنع القرار عند وجود معايير متعددة (MCDM) على مشكلة نقل المنتجات النفطية من المصافي إلى مستودعات التوزيع والجدول (1) ، (2) ، (3) ، (4) ، (5) ، (6) ، (٧) توضح أنواع المنتجات النفطية البيضاء ومحطات الضخ وطاقات المصافي والطاقت التشغيلية لمستودعات خطوط الانابيب النفطية ومقدار الطلب على المنتجات النفطية البيضاء للمحافظات كافة واطوال الانابيب وطاقاتها التصميمية ومقدار العجز أو الفائض في المنتجات النفطية البيضاء على التوالي .

الجدول (1) أنواع المنتجات النفطية

المنتجات النفطية	
بنزين	B
زيت الغاز	G
النفط الابيض	K

الجدول (2) محطات الضخ النفطية

محطات الضخ	ت
بيجي	P1
المشاهدة	P2
الدورة	P3
الديوانية	P4
الناصرية	P5
الشعبية	P6

الجدول (3) طاقات مصافي التكرير ^(١) م^٢ /يوم

ت	طاقات المصافي لسنة (٢٠٠٧)	الطاقة التصميمية	الطاقة التشغيلية	المنتجات		
				بنزين	زيت الغاز	النفط الابيض
R1	الكسك	1589	1144	452	328	233
R1	كروك	4767	3432	1357	986	700
R3	بيجي	23835	17161	6787	4930	3502
R4	بيجي الصينية	4767	3432	1357	986	700
R5	الدورة	15890	1141	4525	3287	2335
R6	حديثة	2542	1830	723	525	373
R7	النجم	1589	1144	452	328	233
R8	السماعة	3178	2288	904	657	466
R9	الناصرية	4767	3432	1357	986	700
R10	ميسان	1589	1144	452	328	233
R11	الشعبية	14301	10296	4072.5	2958.3	2101.5
الاجمالي		78814	56744	22438.5	16299.3	11576.5

الجدول (4) الطاقات التشغيلية لمستودعات الخزن لخطوط الانابيب النفطية ^(٢) / م ^٣

ت	اسم المستودع	الطاقة التشغيلية		
		بنزين	النفط الابيض	زيت الغاز
S1	فلفل	/	/	9500
S2	حمام العليل	14700	35100	41800
S3	ط ١	/	/	7000
S4	كر كوك	15700	30800	17600
S5	بيجي	30550	38000	30500
S6	المشاهدة	21150	76800	32750
S7	الرصافة	47000	42500	34000
S8	ديالى	3700	8600	12900
S9	الدورة	13800	18450	18450
S10	الكرخ	35900	47950	57400
S11	الوسط	8200	8500	12700
S12	الحبانية	10100	15700	11000
S13	الانبار	4600	18460	24500
S14	الهندية	/	16800	8400
S15	الحلة	/	8050	8050
S16	الديوانية	3750	12000	17000
S17	السماعة	3200	2400	4000
S18	الناصرية	7500	12500	8000
S19	الكوت	6000	14400	17100
S20	الشعبية	13800	18450	18450
S21	خور الزبير	3200	4000	2400
	الاجمالي	242850	429460	393500

الجدول (5) مقدار الطلب على المنتجات النفطية البيضاء للمحافظات كافة (٣) م / يوم

ت	اسم المحافظة	حصة المحافظة من المنتجات م / يوم		
		بنزين	زيت الغاز	النفط الابيض
D1	دهوك	440	500	200
D2	نينوى	2001	2000	900
D3	التاميم	830	950	350
D4	اربيل	660	600	500
D5	السليمانية	990	750	650
D6	صلاح الدين	880	1450	350
D7	ديالى	830	700	400
D8	بغداد	7040	3000	2000
D9	انبار	767	1850	392
D10	كربلاء	660	600	230
DS11	النجف	770	700	300
D12	بابل	990	900	450
D13	القادسية	660	600	250
D14	المتنى	440	450	150
D15	ذي قار	990	750	400
D16	واسط	770	700	270
D17	العمارة	550	450	200
D18	البصرة	2000	1800	600
	الاجمالي	22268	18750	8592

الجدول (6) اطوال الانابيب وطاقتها التصميمية^(٤) م^٣ / يوم

ت	الانبوب	الطول / كم	الطاقة التصميمية م ^٣ / يوم
1	حمام العليل - فلفيل	65	15000
2	بيجي - حمام العليل	167	15000
3	بيجي - ط ١	242	6000
4	بيجي - كركوك	86	5500
5	بيجي - بغداد (المشاهدة)	167.7	24600
6	بغداد (المشاهدة) - بغداد (الرصافة)	52	8500
7	بغداد (الرصافة) - ديالى	25	5000
8	بغداد (الدورة) - بغداد (الرصافة)	51	6000
9	بغداد (المشاهدة) - بغداد (الكرخ)	111.1	9100
10	بغداد (الدورة) - بغداد (الكرخ)	36.8	6000
11	بغداد (الكرخ) - الوسط	31	6000
12	الوسط - الحبانية	25	6000
13	الحبانية - الانبار	100	6000
14	بغداد (الكرخ) - الهندية	37	6000
15	الهندية - الحلة	30	6000
16	الحلة - الديوانية	79	6000
17	الديوانية - السماوة	96	6000
18	السماوة - الناصرية	100	6000
19	الناصرية - الكوت	186	2160
20	الناصرية - البصرة (الشعبية)	160	6000
21	البصرة (الشعبية) - خور الزبير	47	6000

الجدول (7) مقدار العجز أو الفائض في المنتجات النفطية البيضاء م^٣ / يوم

المنتجات	اجمالي الطاقة التشغيلية للمنتجات النفطية (م ^٣ / يوم)	اجمالي الطلب على المنتجات النفطية (م ^٣ / يوم)	(اجمالي الطاقة التشغيلية للمنتجات النفطية (م ^٣ / يوم) - اجمالي الطلب على المنتجات النفطية (م ^٣ / يوم))
بنزين	22438.5	22268	170.5
زيت الغاز	16299.3	18750	-2450.7
النفط الأبيض	11576.5	8592	2984.5

تظهر نتائج الجدول (7) أن هنالك كمية فائضة من البنزين والنفط الأبيض وان هنالك عجزاً في زيت الغاز .

2-3- وصف المشكلة :

أن المشكلة التي سيتم دراستها وعمل انموذج رياضي لها هي في كيفية توزيع المنتجات النفطية البيضاء بشكل امثل من المصافي ومحطات الضخ إلى المستودعات ومناطق الطلب بالاعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من وزارة النفط .

3-3- الصيغة العامة للانموذج الرياضي :

سيتم بناء انموذج رياضي عام لمشكلة توزيع المنتجات النفطية البيضاء بالاعتماد على المخطط (٣-٢) .

١. المتغيرات (Variables)

لتكن B_{ij} = كمية البنزين (م^٣ / يوم) المنقولة من العقدة (i) إلى العقدة (j) .

G_{ij} = كمية زيت الغاز (م^٣ / يوم) المنقولة من العقدة (i) إلى العقدة (j) .

K_{ij} = كمية النفط الابيض (م^٣ / يوم) المنقولة من العقدة (i) إلى العقدة (j) .

٢. القيود (Constraints)

$$\left. \begin{aligned} \sum_{for\ all\ i} B_{i,Dj} &= B_{Dj}, j = 1,2, \dots, 18 \\ \sum_{for\ all\ i} G_{i,Dj} &= G_{Dj}, j = 1,2, \dots, 18 \\ \sum_{for\ all\ i} K_{i,Dj} &= K_{Dj}, j = 1,2, \dots, 18 \end{aligned} \right\} \text{(قيود الطلب)}$$

حيث (K_{Dj}, G_{Dj}, B_{Dj}) يمثل مقدار الطلب (م^٣ / يوم) على البنزين وزيت الغاز والنفط الابيض في المنطقة (Dj) على التوالي .

$$\left. \begin{aligned} \sum_{for\ all\ j} B_{Ri,j} + V_{B_{Ri}} - U_{B_{Ri}} &= B_{Ri}, i = 1,2, \dots, 11 \\ \sum_{for\ all\ j} G_{Ri,j} + V_{G_{Ri}} - U_{G_{Ri}} &= G_{Ri}, i = 1,2, \dots, 11 \\ \sum_{for\ all\ j} K_{Ri,j} + V_{K_{Ri}} - U_{K_{Ri}} &= K_{Ri}, i = 1,2, \dots, 11 \end{aligned} \right\} \text{(قيود الإنتاج)}$$

حيث (K_{Ri}, G_{Ri}, B_{Ri}) يمثل مقدار الطاقة التشغيلية (م^٣ / يوم) للمصفي (Ri) من انتاج البنزين وزيت الغاز والنفط الابيض على التوالي و $(V_{K_{Ri}}, V_{G_{Ri}}, V_{B_{Ri}})$ يمثل مقدار الفائض (م^٣ / يوم) من انتاج المصفي (Ri) من البنزين وزيت الغاز والنفط الابيض على التوالي و $(U_{K_{Ri}}, U_{G_{Ri}}, U_{B_{Ri}})$ يمثل مقدار العجز (م^٣ / يوم) من انتاج المصفي (Ri) من البنزين وزيت الغاز والنفط الابيض على التوالي .

التدفق الداخل إلى العقدة (j) = التدفق الخارج من العقدة (j)

$$\left. \begin{aligned} \sum_{for\ all\ i} B_{i,j} &= \sum_{for\ all\ k} B_{j,k} \\ \sum_{for\ all\ i} G_{i,j} &= \sum_{for\ all\ k} G_{j,k} \\ \sum_{for\ all\ i} K_{i,j} &= \sum_{for\ all\ k} K_{j,k} \end{aligned} \right\} \text{(قيود النقل)}$$

$$B_{i,j} + G_{i,j} + K_{i,j} + B_{j,i} + B_{j,i} + B_{j,i} \leq Q_{i,j} \text{ (قيود طاقات الانابيب)}$$

حيث $(Q_{i,j})$ يمثل طاقة الانبوب (م^٣ / يوم) الناقل للبنزول وزيت الغاز والنفط الابيض من العقدة (i) والعكس لان بعض الخطوط (دورة - شعبية) يتم به الضخ بالاتجاهين للمنتجات الثلاثة وحسب الطلب .

ALL variables ≥ 0 .

٣. دوال الهدف (Objective Functions)

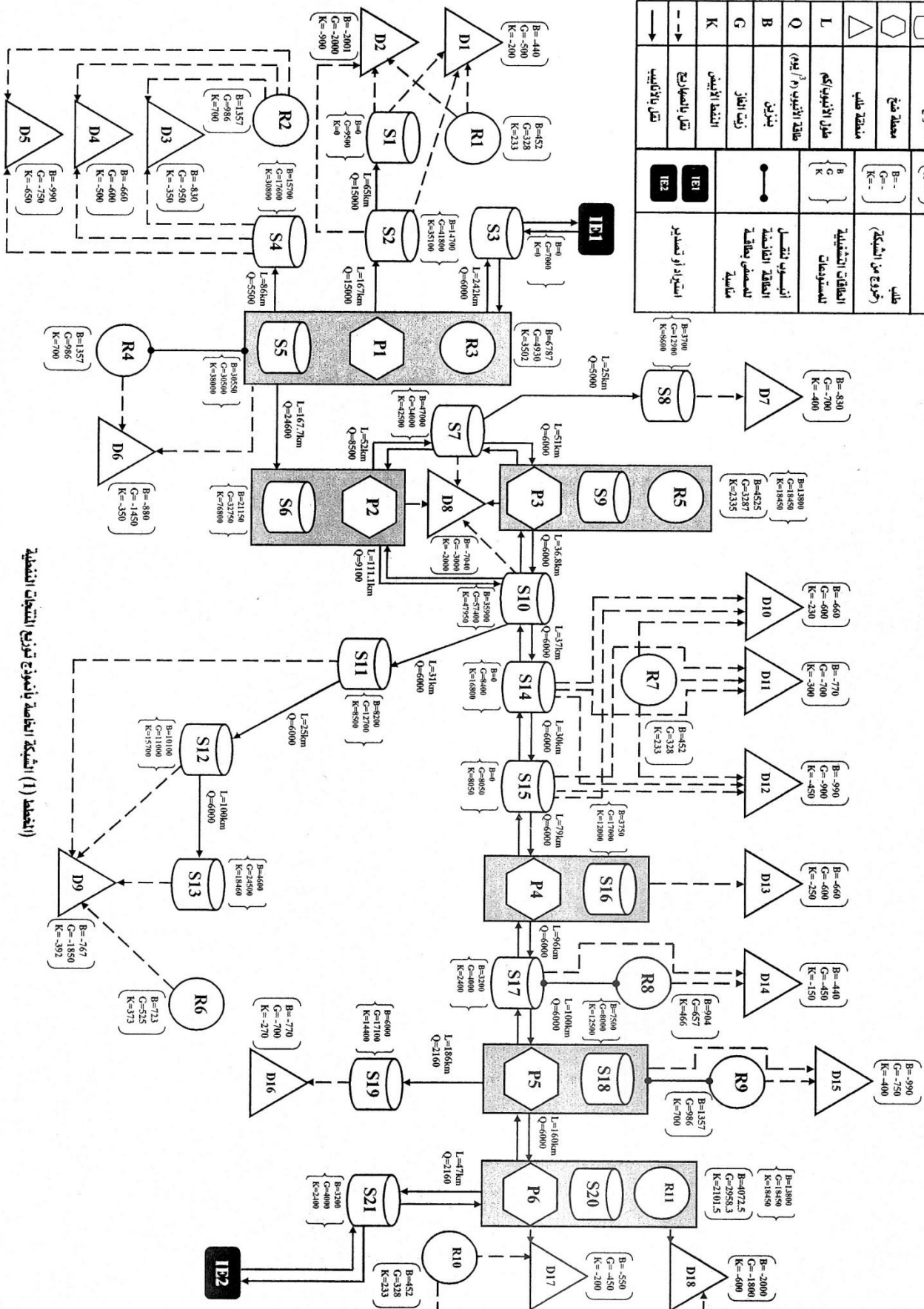
$$\begin{aligned} \text{Min } f_1 = & \sum_{for \text{ aff } i} V B_{Ri} + \sum_{for \text{ aff } i} V G_{Ri} + \sum_{for \text{ aff } i} V K_{Ri} + \sum_{for \text{ aff } i} U B_{Ri} \\ & + \sum_{for \text{ aff } i} U G_{Ri} + \sum_{for \text{ aff } i} U K_{Ri} \end{aligned}$$

$$\begin{aligned} f_2 = & \sum_{for \text{ aff } i} \sum_{for \text{ aff } j} L_{i,j} B_{i,j} + \sum_{for \text{ aff } i} \sum_{for \text{ aff } j} L_{i,j} G_{i,j} \\ & + \sum_{for \text{ aff } i} \sum_{for \text{ aff } j} L_{i,j} K_{i,j} \end{aligned}$$

(اسبقية أولى)

حيث أن دالة الهدف الأول (f_1) تقوم بتقليل العجز والفائض للمصافي وتقوم هذه الدالة بنقل جميع المنتجات النفطية فإذا كان هنالك فائض يقوم الإنموذج بتغطية العجز عن طريق الاستيراد ودالة الهدف الثانية (f_2) فتقوم بتقليل كلفة نقل المنتجات النفطية عبر الشبكة و($L_{i,j}$) يمثل المسافة ((i,j) أو (j,i)) علماً انه تم افتراض إن كلفة النقل بالصهاريج هي أكبر بكثير من كلفة النقل بالأنابيب .

رمز	تفسير	رمز	تفسير
○	مستودع	B=	تكاليف الاستثمار
□	محطة ضخ	G=	تكاليف التشغيل
△	منطقة طلب	K=	تكاليف الصيانة
▽	منطقة طلب	L=	طول الأنبوب (م / يوم)
◇	منطقة طلب	Q=	معدل التدفق
◇	منطقة طلب	R=	معدل التدفق
◇	منطقة طلب	S=	معدل التدفق
◇	منطقة طلب	T=	معدل التدفق
◇	منطقة طلب	U=	معدل التدفق
◇	منطقة طلب	V=	معدل التدفق
◇	منطقة طلب	W=	معدل التدفق
◇	منطقة طلب	X=	معدل التدفق
◇	منطقة طلب	Y=	معدل التدفق
◇	منطقة طلب	Z=	معدل التدفق



المخطط (1) الشبكة الخاصة بأنموذج توزيع المنتجات المنفصلة

بالاعتماد على المخطط (١) المذكور انفاً سيتم صياغة الأنموذج (١) بالشكل التالي

1-دوال الهدف

$$\text{Min } f_1 = V_{BR3} + V_{GR3} + V_{KR3} + V_{BR5} + V_{GR5} + V_{KR5} + V_{BR11} + V_{GR11} + V_{KR11} + \\ U_{BR3} + U_{GR3} + U_{KR3} + U_{BR5} + U_{GR5} + U_{KR5} + U_{BR11} + U_{GR11} + U_{KR11}$$

$$\text{Min } f_2 = 167B_{S5,S2} + 167G_{S5,S2} + 167K_{S5,S2} + 242G_{S5,S3} + 242G_{S5,S3} \\ + 86B_{S5,S4} + 86G_{S5,S4} + 86K_{S5,S4} + 167B_{S5,S6} + 167G_{S5,S6} + 167K_{S5,S6} + 52B_{S6,S7} \\ + 52G_{S6,S7} + 52K_{S6,S7} + 52B_{S7,S6} + 52G_{S7,S6} + 52K_{S7,S6} + 111.1B_{S6,S10} + \\ 111.1G_{S6,S10} + 111.1K_{S6,S10} + 111.1B_{S10,S6} + 111.1G_{S10,S6} + 111.1K_{S10,S6} +$$

$$7- \quad G_{S5,S4} = 1314 \quad (\text{Node } S4)$$

$$8- \quad K_{S5,S4} = 800 \quad (\text{Node } S4)$$

$$9- \quad B_{S5,S2} + B_{S5,S4} + B_{S5,S6} + V_{BR3} - U_{BR3} = 7264 \quad (\text{Node } S5)$$

$$10- \quad G_{S5,S2} + G_{S5,S3} + G_{S5,S4} + G_{S5,S6} - G_{S3,S5} + V_{GR3} - U_{GR3} = 4466 \quad (\text{Node } S5)$$

$$11- \quad K_{S5,S2} + K_{S5,S4} + K_{S5,S6} + V_{KR3} - U_{KR3} = 3852 \quad (\text{Node } S5)$$

$$12- \quad B_{S5,S6} + B_{S7,S6} + B_{S10,S6} - B_{S6,S7} - B_{S6,S10} - B_{S6,D8} = 0 \quad (\text{Node } S6)$$

$$13- \quad G_{S5,S6} + G_{S7,S6} + G_{S10,S6} - G_{S6,S7} - G_{S6,S10} - G_{S6,D8} = 0 \quad (\text{Node } S6)$$

$$14- \quad K_{S5,S6} + K_{S7,S6} + K_{S10,S6} - K_{S6,S7} - K_{S6,S10} - K_{S6,D8} = 0 \quad (\text{Node } S6)$$

$$15- \quad B_{S6,S7} + B_{S9,S7} - B_{S7,S6} - B_{S7,S8} - B_{S7,D8} - B_{S7,S9} = 0 \quad (\text{Node } S7)$$

$$16- \quad G_{S6,S7} + G_{S9,S7} - G_{S7,S6} - G_{S7,S8} - G_{S7,D8} - G_{S7,S9} = 0 \quad (\text{Node } S7)$$

$$17- \quad K_{S6,S7} + K_{S9,S7} - K_{S7,S6} - K_{S7,S8} - K_{S7,D8} - K_{S7,S9} = 0 \quad (\text{Node } S7)$$

$$18- \quad B_{S7,S8} = 830 \quad (\text{Node } S8)$$

$$19- \quad G_{S7,S8} = 700 \quad (\text{Node } S8)$$

$$20- \quad K_{S7,S8} = 400 \quad (\text{Node } S8)$$

$$21- \quad B_{S6,D8} + B_{S7,D8} + B_{S9,D8} + B_{S10,D8} = 7040 \quad (\text{Node } D8)$$

$$22- \quad G_{S6,D8} + G_{S7,D8} + G_{S9,D8} + G_{S10,D8} = 3000 \quad (\text{Node } D8)$$

$$23- \quad K_{S6,D8} + K_{S7,D8} + K_{S9,D8} + K_{S10,D8} = 2000 \quad (\text{Node } D8)$$

$$24- \quad B_{S9,S7} + B_{S9,D8} + B_{S9,S10} - B_{S7,S9} - B_{S10,S9} + V_{BR5} - U_{BR5} = 4525 \quad (\text{Node } S9)$$

$$25- \quad G_{S9,S7} + G_{S9,D8} + G_{S9,S10} - G_{S7,S9} - G_{S10,S9} + V_{GR5} - U_{GR5} = 3287 \quad (\text{Node } S9)$$

$$26- \quad K_{S9,S7} + K_{S9,D8} + K_{S9,S10} - K_{S7,S9} - K_{S10,S9} + V_{KR5} - U_{KR5} = 2335 \quad (\text{Node } S9)$$

$$27- \quad B_{S6,S10} + B_{S9,S10} + B_{S14,S10} - B_{S10,S6} - B_{S10,D8} - B_{S10,S9} - B_{S10,S14} - \\ B_{S10,S11} = 0 \quad (\text{Node } S10)$$

$$28- \quad G_{S6,S10} + G_{S9,S10} + G_{S14,S10} - G_{S10,S6} - G_{S10,D8} - G_{S10,S9} - G_{S10,S14} - \\ G_{S10,S11} = 0 \quad (\text{Node } S10)$$

- 36- $B_{S10,S14} + B_{S15,S14} - B_{S14,S10} - B_{S14,S15} = 978$ (Node S14)
- 37- $G_{S10,S14} + G_{S15,S14} - G_{S14,S10} - G_{S14,S15} = 972$ (Node S14)
- 38- $K_{S10,S14} + K_{S15,S14} - K_{S14,S10} - K_{S14,S15} = 297$ (Node S14)
- 39- $B_{S14,S15} + B_{S16,S15} - B_{S15,S14} - B_{S15,S16} = 990$ (Node S15)
- 40- $G_{S14,S15} + G_{S16,S15} - G_{S15,S14} - G_{S15,S16} = 900$ (Node S15)
- 41- $K_{S14,S15} + K_{S16,S15} - K_{S15,S14} - K_{S15,S16} = 450$ (Node S15)
- 42- $B_{S15,S16} + B_{S17,S16} - B_{S16,S15} - B_{S16,S17} = 660$ (Node S16)
- 43- $G_{S15,S16} + G_{S17,S16} - G_{S16,S15} - G_{S16,S17} = 600$ (Node S16)
- 44- $K_{S15,S16} + K_{S17,S16} - K_{S16,S15} - K_{S16,S17} = 250$ (Node S16)
- 45- $B_{S17,S16} + B_{S17,S18} - B_{S16,S17} - B_{S18,S17} = 464$ (Node S17)
- 46- $G_{S17,S16} + G_{S17,S18} - G_{S16,S17} - G_{S18,S17} = 207$ (Node S17)
- 47- $K_{S17,S16} + K_{S17,S18} - K_{S16,S17} - K_{S18,S17} = 316$ (Node S17)
- 48- $B_{S18,S17} + B_{S18,S19} + B_{S18,S20} - B_{S17,S18} - B_{S20,S18} = 367$ (Node S18)
- 49- $G_{S18,S17} + G_{S18,S19} + G_{S18,S20} - G_{S17,S18} - G_{S20,S18} = 236$ (Node S18)
- 50- $K_{S18,S17} + K_{S18,S19} + K_{S18,S20} - K_{S17,S18} - K_{S20,S18} = 300$ (Node S18)
- 51- $B_{S18,S19} = 770$ (Node S19)
- 52- $G_{S18,S19} = 700$ (Node S19)
- 53- $K_{S18,S19} = 270$ (Node S19)
- 54- $B_{S20,S18} + B_{S20,S21} - B_{S18,S20} - B_{S21,S20} + V_{B_{R11}} - U_{B_{R11}} = 1974.5$ (Node S20)
- 55- $G_{S20,S18} + G_{S20,S21} - G_{S18,S20} - G_{S21,S20} + V_{G_{R11}} - U_{G_{R11}} = 1036.3$ (Node S20)
- 56- $K_{S20,S18} + K_{S20,S21} - K_{S18,S20} - K_{S21,S20} + V_{K_{R11}} - U_{K_{R11}} = 1534.5$ (Node S20)
- 57- $B_{S20,S21} + B_{IE2,S21} - B_{S21,S20} - B_{S21,IE2} = 0$ (Node S21)
- 58- $G_{S20,S21} + G_{IE2,S21} - G_{S21,S20} - G_{S21,IE2} = 0$ (Node S21)
- 59- $K_{S20,S21} + K_{IE2,S21} - K_{S21,S20} - K_{S21,IE2} = 0$ (Node S21)
- 60- $B_{IE2,S21} - B_{S21,IE2} + V_{B_{IE2}} - U_{B_{IE2}} = 0$ (Node IE2)
- 61- $G_{IE2,S21} - G_{S21,IE2} + V_{G_{IE2}} - U_{G_{IE2}} = 0$ (Node IE2)
- 62- $K_{IE2,S21} - K_{S21,IE2} + V_{K_{IE2}} - U_{K_{IE2}} = 0$ (Node IE2)

3. قيود طاقات الأنابيب

- 63- $G_{S5,S3} + G_{S3,S5} \leq 6000$
- 64- $B_{S5,S2} + G_{S5,S2} + K_{S5,S2} \leq 15000$
- 65- $B_{S5,S4} + G_{S5,S4} + K_{S5,S4} \leq 5500$
- 66- $B_{S5,S6} + G_{S5,S6} + K_{S5,S6} \leq 24600$
- 67- $B_{S6,S7} + G_{S6,S7} + K_{S6,S7} + B_{S7,S6} + G_{S7,S6} + K_{S7,S6} \leq 8500$
- 68- $B_{S6,S10} + G_{S6,S10} + K_{S6,S10} + B_{S10,S6} + G_{S10,S6} + K_{S10,S6} \leq 9100$
- 69- $B_{S7,S9} + G_{S7,S9} + K_{S7,S9} + B_{S9,S7} + G_{S9,S7} + K_{S9,S7} \leq 6000$
- 70- $B_{S7,S8} + G_{S7,S8} + K_{S7,S8} \leq 5000$
- 71- $B_{S9,S10} + G_{S9,S10} + K_{S9,S10} + B_{S10,S9} + G_{S10,S9} + K_{S10,S9} \leq 6000$
- 72- $B_{S10,S11} + G_{S10,S11} + K_{S10,S11} \leq 6000$
- 73- $B_{S11,S12} + G_{S11,S12} + K_{S11,S12} \leq 6000$
- 74- $B_{S10,S14} + G_{S10,S14} + K_{S10,S14} + B_{S14,S10} + G_{S14,S10} + K_{S14,S10} \leq 6000$
- 75- $B_{S14,S15} + G_{S14,S15} + K_{S14,S15} + B_{S15,S14} + G_{S15,S14} + K_{S15,S14} \leq 6000$
- 76- $B_{S15,S16} + G_{S15,S16} + K_{S15,S16} + B_{S16,S15} + G_{S16,S15} + K_{S16,S15} \leq 6000$
- 77- $B_{S16,S17} + G_{S16,S17} + K_{S16,S17} + B_{S17,S16} + G_{S17,S16} + K_{S17,S16} \leq 6000$
- 78- $B_{S17,S18} + G_{S17,S18} + K_{S17,S18} + B_{S18,S17} + G_{S18,S17} + K_{S18,S17} \leq 6000$
- 79- $B_{S18,S19} + G_{S18,S19} + K_{S18,S19} \leq 2160$
- 80- $B_{S18,S20} + G_{S18,S20} + K_{S18,S20} + B_{S20,S18} + G_{S20,S18} + K_{S20,S18} \leq 6000$
- 81- $B_{S20,S21} + G_{S20,S21} + K_{S20,S21} + B_{S21,S20} + G_{S21,S20} + K_{S21,S20} \leq 6000$

4. قيود عدم السلبية

$$B_{i,j}, G_{i,j}, K_{i,j}, V_{i,j}, U_{i,j} \geq 0, \text{ for all } i$$

$$\text{for all } j$$

للقيام بحل (النموذج (١)) باستخدام الأسلوب الضبابي يتم حل كل هدف بشكل منفصل للحصول على قيمة (f_1) وقيمة (f_2) وبالشكل الآتي :

$$\text{Min } f_1 = V_{BR3} + V_{GR3} + V_{KR3} + V_{BRs} + V_{GRS} + V_{KRS} + V_{BR11} + V_{GR11} + V_{KR11} +$$

$$U_{BR3} + U_{GR3} + U_{KR3} + U_{BRs} + U_{GRS} + U_{KRS} + U_{BR11} + U_{GR11} + V_{KR11}$$

Subject to :

نفس القيود السابقة للنموذج (١)

تم حل النموذج المذكور أنفا بالنسبة إلى دالة الهدف (f_1) من خلال البرنامج الجاهز

(Win QSB-98) إذ تم الحصول على النتائج في الجدول (8).

الجدول (8) نتائج الحل بالنسبة إلى دالة الهدف (f_1)

No.	Decision Variable	Solution Value	No.	Decision Variable	Solution Value	No.	Decision Variable	Solution Value	No.	Decision Variable	Solution Value
1	B _{S5,S2}	1989	35	B _{S20,S18}	1804	69	U _{G_{R5}}	0	103	K _{S9,S7}	2335
2	B _{S5,S4}	1123	36	B _{S20,S21}	170.5	70	G _{S14,S10}	0	104	K _{S7,S8}	400
3	B _{S5,S6}	4152	37	B _{S21,S20}	0	71	G _{S10,S14}	1692.7	105	K _{S7,D8}	0
4	V _{B_{R3}}	0	38	V _{B_{R11}}	0	72	G _{S10,S11}	1325	106	K _{S7,S9}	0
5	U _{B_{R3}}	0	39	U _{B_{R11}}	0	73	G _{S11,S12}	1325	107	K _{S9,D8}	0
6	B _{S7,S6}	0	40	B _{IE2,S21}	0	74	G _{S15,S14}	0	108	K _{S10,D8}	0
7	B _{S10,S6}	0	41	B _{S21,IE2}	170.5	75	G _{S14,S15}	720.7	109	K _{S9,S10}	0
8	B _{S6,S7}	452	42	V _{B_{IE2}}	170.5	76	G _{S16,S15}	179.3	110	K _{S10,S9}	0
9	B _{S6,S10}	807	43	U _{B_{IE2}}	0	77	G _{S15,S16}	0	111	V _{K_{R5}}	0
10	B _{S6,D8}	2893	44	G _{IE1,S3}	2450.7	78	G _{S17,S16}	779.3	112	U _{K_{R5}}	0
11	B _{S9,S7}	378	45	G _{S3,IE1}	0	79	G _{S16,S17}	0	113	K _{S14,S10}	0
12	B _{S7,S8}	830	46	V _{G_{IE1}}	0	80	G _{S17,S18}	0	114	K _{S10,S14}	2101
13	B _{S7,D8}	0	47	U _{G_{IE1}}	2450.7	81	G _{S18,S17}	572.3	115	K _{S10,S11}	19
14	B _{S7,S9}	0	48	G _{S5,S3}	0	82	G _{S18,S19}	700	116	K _{S11,S12}	19
15	B _{S9,D8}	4147	49	G _{S3,S5}	2450.7	83	G _{S18,S20}	0	117	K _{S15,S14}	0
16	B _{S10,D8}	0	50	G _{S5,S2}	2172	84	G _{S20,S18}	1036.3	118	K _{S14,S15}	1804
17	B _{S9,S10}	0	51	G _{S5,S4}	1314	85	G _{S20,S21}	0	119	K _{S16,S15}	0
18	B _{S10,S9}	0	52	G _{S5,S6}	3430.7	86	G _{S21,S20}	0	120	K _{S15,S16}	1354
19	V _{B_{R5}}	0	53	V _{G_{R3}}	0	87	V _{G_{R11}}	0	121	K _{S17,S16}	0
20	U _{B_{R5}}	0	54	U _{G_{R3}}	0	88	U _{G_{R11}}	0	122	K _{S16,S17}	1104
21	B _{S14,S10}	0	55	G _{S7,S6}	2587	89	G _{IE2,S21}	0	123	K _{S17,S18}	1420
22	B _{S10,S14}	763	56	G _{S10,S6}	0	90	G _{S21,IE2}	0	124	K _{S18,S17}	0
23	B _{S10,S11}	44	57	G _{S6,S7}	0	91	V _{G_{IE2}}	0	125	K _{S18,S19}	270
24	B _{S11,S12}	44	58	G _{S6,S10}	3017.7	92	U _{G_{IE2}}	0	126	K _{S18,S20}	1450
25	B _{S15,S14}	215	59	G _{S6,D8}	3000	93	K _{S5,S2}	867	127	K _{S20,S18}	0
26	B _{S14,S15}	0	60	G _{S9,S7}	3287	94	K _{S5,S4}	800	128	K _{S20,S21}	2984.5
27	B _{S16,S15}	1205	61	G _{S7,S8}	700	95	K _{S5,S6}	2185	129	K _{S21,S20}	0
28	B _{S15,S16}	0	62	G _{S7,D8}	0	96	V _{K_{R3}}	0	130	V _{K_{R11}}	0
29	B _{S17,S16}	1865	63	G _{S7,S9}	0	97	U _{K_{R3}}	0	131	U _{K_{R11}}	0
30	B _{S16,S17}	0	64	G _{S9,D8}	0	98	K _{S7,S6}	1935	132	K _{IE2,S21}	0
31	B _{S17,S18}	0	65	G _{S10,D8}	0	99	K _{S10,S6}	0	133	K _{S21,IE2}	2984.5
32	B _{S18,S17}	1401	66	G _{S9,S10}	0	100	K _{S6,S7}	0	134	V _{K_{IE2}}	2984.5
33	B _{S18,S19}	770	67	G _{S10,S9}	0	101	K _{S6,S10}	2120	135	U _{K_{IE2}}	0
34	B _{S18,S20}	0	68	V _{G_{R5}}	0	102	K _{S6,D8}	2000	Min $f_1 = 0$		

$$\begin{aligned}
\text{Min } f_2 = & 167B_{S5,S2} + 167G_{S5,S2} + 167K_{S5,S2} + 242G_{S5,S3} + 242G_{S5,S3} \\
& + 86B_{S5,S4} + 86G_{S5,S4} + 86K_{S5,S4} + 167B_{S5,S6} + 167G_{S5,S6} + 167K_{S5,S6} + 52B_{S6,S7} \\
& + 52G_{S6,S7} + 52K_{S6,S7} + 52B_{S7,S6} + 52G_{S7,S6} + 52K_{S7,S6} + 111.1B_{S6,S10} + \\
& 111.1G_{S6,S10} + 111.1K_{S6,S10} + 111.1B_{S10,S6} + 111.1G_{S10,S6} + 111.1K_{S10,S6} + \\
& 25B_{S7,S8} + 25G_{S7,S8} + 25K_{S7,S8} + 51B_{S7,S9} + 51G_{S7,S9} + 51K_{S7,S9} + 51B_{S9,S7} + \\
& 51G_{S9,S7} + 51K_{S9,S7} + 36.87B_{S9,S10} + 36.8G_{S9,S10} + 36.8K_{S9,S10} + 36.8B_{S10,S9} + \\
& 36.8G_{S10,S9} + 36.8K_{S10,S9} + 31B_{S10,S11} + 31G_{S10,S11} + 31K_{S10,S11} + 25B_{S11,S12} + \\
& 25G_{S11,S12} + 25K_{S11,S12} + 37B_{S10,S14} + 37G_{S10,S14} + 37K_{S10,S14} + 37B_{S14,S10} + \\
& 37G_{S14,S10} + 37K_{S14,S10} + 30B_{S14,S15} + 30G_{S14,S15} + 30K_{S14,S15} + 30B_{S15,S14} + 30G_{S15,S14} \\
& + 30K_{S15,S14} + 79B_{S15,S16} + 79G_{S15,S16} + 79K_{S15,S16} + 79B_{S16,S15} + 79G_{S16,S15} + \\
& 79K_{S16,S15} + 96B_{S16,S17} + 96G_{S16,S17} + 96K_{S16,S17} + 96B_{S17,S16} + 96G_{S17,S16} + \\
& 96K_{S17,S16} + 100B_{S17,S18} + 100G_{S17,S18} + 100K_{S17,S18} + 100B_{S18,S17} + 100G_{S18,S17} \\
& + 100K_{S18,S17} + 186B_{S18,S19} + 186G_{S18,S19} + 186K_{S18,S19} + 160B_{S18,S20} + 160G_{S18,S20} \\
& + 160K_{S18,S20} + 160B_{S20,S18} + 160G_{S20,S18} + 160K_{S20,S18} + 47B_{S20,S21} + 47G_{S20,S21} + \\
& 47K_{S20,S21} + 47B_{S21,S20} + 47G_{S21,S21} + 47K_{S21,S21}
\end{aligned}$$

تم حل الانموذج المذكور انفا بالنسبة الى دالة الهدف (f_2) من خلال استخدام البرنامج الجاهز (Win QSB-98) ويمكن توضيح هذه النتائج من خلال الجدول (9)

الجدول (٩) نتائج الحل الامثل بالنسبة إلى دالة الهدف (f_2)

No.	Decision Variable	Solution Value	No.	Decision Variable	Solution Value	No.	Decision Variable	Solution Value	No.	Decision Variable	Solution Value
1	$B_{S5,S2}$	1989	35	$B_{S20,S18}$	403	69	U_{GR5}	2678	103	$K_{S9,S7}$	400
2	$B_{S5,S4}$	1123	36	$B_{S20,S21}$	0	70	$G_{S14,S10}$	0	104	$K_{S7,S8}$	400
3	$B_{S5,S6}$	0	37	$B_{S21,S20}$	0	71	$G_{S10,S14}$	2265	105	$K_{S7,D8}$	0
4	V_{BR3}	4152	38	V_{BR11}	1571.5	72	$G_{S10,S11}$	0	106	$K_{S7,S9}$	0
5	U_{BR3}	0	39	U_{BR11}	0	73	$G_{S11,S12}$	1325	107	$K_{S9,D8}$	2000
6	$B_{S7,S6}$	0	40	$B_{IE2,S21}$	0	74	$G_{S15,S14}$	0	108	$K_{S10,D8}$	0
7	$B_{S10,S6}$	0	41	$B_{S21,IE2}$	0	75	$G_{S14,S15}$	1293	109	$K_{S9,S10}$	700
8	$B_{S6,S7}$	0	42	V_{BIE2}	0	76	$G_{S16,S15}$	0	110	$K_{S10,S9}$	0
9	$B_{S6,S10}$	0	43	U_{BIE2}	0	77	$G_{S15,S16}$	393	111	V_{KR5}	0
10	$B_{S6,D8}$	0	44	$G_{IE1,S3}$	0	78	$G_{S17,S16}$	207	112	U_{KR5}	765
11	$B_{S9,S7}$	830	45	$G_{S3,IE1}$	0	79	$G_{S16,S17}$	0	113	$K_{S14,S10}$	0
12	$B_{S7,S8}$	830	46	V_{GIE1}	0	80	$G_{S17,S18}$	0	114	$K_{S10,S14}$	681
13	$B_{S7,D8}$	0	47	U_{GIE1}	0	81	$G_{S18,S17}$	0	115	$K_{S10,S11}$	19
14	$B_{S7,S9}$	0	48	$G_{S5,S3}$	0	82	$G_{S18,S19}$	700	116	$K_{S11,S12}$	19
15	$B_{S9,D8}$	7040	49	$G_{S3,S5}$	0	83	$G_{S18,S20}$	0	117	$K_{S15,S14}$	0
16	$B_{S10,D8}$	0	50	$G_{S5,S2}$	2172	84	$G_{S20,S18}$	464	118	$K_{S14,S15}$	384
17	$B_{S9,S10}$	2208	51	$G_{S5,S4}$	1314	85	$G_{S20,S21}$	0	119	$K_{S16,S15}$	66
18	$B_{S10,S9}$	0	52	$G_{S5,S6}$	0	86	$G_{S21,S20}$	0	120	$K_{S15,S16}$	0
19	V_{BR5}	0	53	V_{GR3}	980	87	V_{GR11}	572.3	121	$K_{S17,S16}$	316
20	U_{BR5}	5553	54	U_{GR3}	0	88	U_{GR11}	0	122	$K_{S16,S17}$	0
21	$B_{S14,S10}$	0	55	$G_{S7,S6}$	0	89	$G_{IE2,S21}$	0	123	$K_{S17,S18}$	0
22	$B_{S10,S14}$	2164	56	$G_{S10,S6}$	0	90	$G_{S21,IE2}$	0	124	$K_{S18,S17}$	0
23	$B_{S10,S11}$	44	57	$G_{S6,S7}$	0	91	V_{GIE2}	0	125	$K_{S18,S19}$	270
24	$B_{S11,S12}$	44	58	$G_{S6,S10}$	0	92	U_{GIE2}	0	126	$K_{S18,S20}$	30
25	$B_{S15,S14}$	0	59	$G_{S6,D8}$	0	93	$K_{S5,S2}$	867	127	$K_{S20,S18}$	0
26	$B_{S14,S15}$	1186	60	$G_{S9,S7}$	700	94	$K_{S5,S4}$	800	128	$K_{S20,S21}$	0
27	$B_{S16,S15}$	0	61	$G_{S7,S8}$	700	95	$K_{S5,S6}$	0	129	$K_{S21,S20}$	0
28	$B_{S15,S16}$	196	62	$G_{S7,D8}$	0	96	V_{KR3}	2185	130	V_{KR11}	1564.5
29	$B_{S17,S16}$	464	63	$G_{S7,S9}$	0	97	U_{KR3}	0	131	U_{KR11}	0
30	$B_{S16,S17}$	0	64	$G_{S9,D8}$	3000	98	$K_{S7,S6}$	0	132	$K_{IE2,S21}$	0
31	$B_{S17,S18}$	0	65	$G_{S10,D8}$	0	99	$K_{S10,S6}$	0	133	$K_{S21,IE2}$	0
32	$B_{S18,S17}$	0	66	$G_{S9,S10}$	2265	100	$K_{S6,S7}$	0	134	V_{KIE2}	0
33	$B_{S18,S19}$	770	67	$G_{S10,S9}$	0	101	$K_{S6,S10}$	0	135	U_{KIE2}	0
34	$B_{S18,S20}$	0	68	V_{GR5}	0	102	$K_{S6,D8}$	0	Min $f_2=2380375$ \$		

1. إن الأنموذج الرياضي الذي تم بناءه لمنظومة شبكة توزيع المنتجات النفطية اثبت فاعليته في محاكاة الكميات الحقيقية لمقدار العجز والفائض في المنتجات النفطية البيضاء (البنزين وزيت الغاز والنفط الأبيض).

2. المصافي لا تشتغل بطاقتها التصميمية وتتعرض إلى توقفات عديدة بسبب انقطاع التيار الكهربائي أو بسبب سوء الصيانة مما يؤثر على الطاقة الإنتاجية للبلد ويولد أزمة منتجات نفطية.

3. شبكة الانابيب الحالية لا توفر مرونة في تطوير الطاقات التشغيلية للمصافي حيث أن معظم الانابيب تستعمل لضخ المنتجات النفطية البيضاء الثلاثة بالاتجاهين (مثلاً خط الدورة والشعبية) وهذا يؤثر على جدولة الضخ وبسبب ضياع نسبة من المنتجات على شكل (مزيج) بسبب النقل التعاقبي للمنتجات .

4. يمكن الاستفادة من الامثلية متعددة الأهداف في حل المشاكل الحقيقية حيث تكون هنالك حاجة في اغلب الأحيان إلى بناء نظام امثل لبدائل القرار والتي يتم تصميمها بالنسبة إلى المعايير المعطاة بدلاً من تحقيق الامثلية للنظام المعطى بالاعتماد على المعايير المختارة وتكوين الطريقة المثلى لتصميم النظام الأمثل.

5. التوصيات

1. القيام بدراسة معمقة في وزارة النفط لوضع انموذج شامل (Global Model) للعمليات النفطية يتكون من النماذج الآتية :

- * انموذج لاستخراج النفط الخام من الحقول .
- * انموذج لمحطات عزل الغاز ومحطات ضخ النفط ومحطات كبس الغاز .
- * انموذج لتصفية النفط الخام في المصافي .
- * انموذج لنقل المنتجات النفطية .
- * انموذج لخزن المنتجات النفطية .
- * انموذج لتوزيع المنتجات النفطية .

* انموذج لتصفية الغاز السائل .

* انموذج لتعبئة وتوزيع الغاز السائل .

2. القيام بدراسة لإنشاء صناعات بتروكيماوية مع المصافي الكبيرة الجديدة للاستفادة من منتجات المصافي فيها .

3. تطوير شبكة الانابيب الناقلة وزيادة طاقاتها ولاسيما خط (الدورة والشعبية) .

4. القيام بدراسة حول طاقات المستودعات الخاصة بالمنتجات النفطية .

5. إنشاء مركز لبحوث وإدارة العمليات في وزارة النفط يقوم بالدراسات ويضع الخطط المستقبلية ويوافر الرؤية الواضحة لمتخذي القرار في إدارة الثروة النفطية .

6. المصادر

- [1] المولى ، محمد عامر جواد (١٩٩٨)؛ "تطبيق برمجة الأهداف في نقل المنتجات النفطية" ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد .
- [2] السعدي ، ميثم موفق شاكر (٢٠٠٢) ؛ "التوزيع الأمثل لبعض المنتجات النفطية باستخدام إستراتيجية القرار المتعدد" ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.
- [3] Carlsson, C. & Kochetkov, Y., (1983); "Theory and practice of Multiple Criteria Decision Marking" , North-Holland Publishing company, Printed in the Netherlands.
- [4] Hawing, C.L. & Yoon, K., (1979); "Multiple Objective Decision Making-Methods and Applications" , Springer-Verlag, Berlin Heidelberg, Printed in Germany.
- [5] Jaward, Anwar Jafar Mohammed, (2000); "Reduction Of Undesirable Light Oil Product Mixture During The Transportation Process through Pipelines", Ph.D thesis, Millitary College Of Engineering.
- [6] Jensen, P.A. & Bard, J.F., (2003); "Operations Research Models and Methods", John Wiley & Sons company Book, printed in the United States of America.
- [7] Taha, H.A., (1995); "Operations Research-An Introduction", Macmillan , fifth edition.
- [8] Zeleny, M., (1975); " Multiple Objective Decision Making Kyoto" , Springer-verlag, New York.
- [9] Tzeng, G.H., (2003) "New Thinking Trend with MCDM for Social Science Research in E-Era' , National Distinguished Chair Professor Institute of Management of Technology, National Chiao Tung University, URL : <http://www.cc.nctu.edu.tw/~ghtzeng/>
- [10] Kuhn, H.W., Tuck Nonlinear Programming" , Proceeding of the second Berkeley Symposium on Mathematical Statics and Probability, 481-492.

J.Neyman (Ed.), University of California Press, Berkeley.,Email: ghtzeng@cc.nct.edu.tw

[11] Vanderpooten, (2007); "Decision Making by Multiple Criteria: A Concept of Solution" , UPL:

<http://en.wikipedia.org/wiki/decision-making.com>

[12] Zimmermann, H.J., (1978); "Fuzzy programming and linear programming with several objective functions" , URL:

<http://www.elsevier.com/locate/dsw>

[13] Korhonen, P., (1998); "Multiple Objective Programming Support", International Institute for Applied Systems Analysis, URL:

<http://www.iiasa.ac.at>

[14] Mustajoki, J., (2007) "INTERACTIVE MULTI-CRITERIA DECISION SUPPORT-NEW TOOLS AND PROCESSES FOR PRACTICAL APPLICATIONS", Helsinki University of Technology Department of Engineering Physics and Mathematics Systems Analysis Laboratory,

[15] Kaliszewski, I & Michalowski, W., (1997); "Psychology Stability of Solutions in the Multiple Criteria Decision Problems" , International

Institute for Applied Systems Analysis, Email: info@iiasa.ac.at

[16] Wu. J.& Azarm, S., (2001); "Metrics for Quality Assessment of a Multi objective Design Optimization Solution Set" , Journal of

Mechanical Design, Vol. 123, URL:

<http://www.glue.umd.edu/~azarm/jmdwu.pdf>

[17] Szidarovszky, F. & Eskandari A., (1999); "A SIMULATION AIDED SOLUTION TO AN MCDM PROBLEM" , Winter

Simulation Conference, URL:

<http://www.informs-sim.org/wsc99papers/081/pdf>

[18] Jimenenez, M., Arenas, M., Bilbao, A. & Rodrigues, M. V., (2006); "Solving a Fuzzy multi objective linear programming problem through the value and the ambiguity of fuzzy numbers", MOPGP 06: 7th Int. Conf on Multi-objective Programming and Goal

Programming, Email: mariano.jimenez@ehu.es

[19] Song, S., Hyunhjin, P., Lee, D.Y. & Park, S., (2002); " Scheduling of Actual Size Refinecy Processes Considering Environment Impact with objective Optimization" , American Chemical Society Published

on Web, Ind. Eng. Chem. Res. 41, 4794-4806, E-mail:

swpark@mail.kaist.ac.kr

[20] Wu, Y.K., (2001); "A COMPROMISE MODEL FOR SOLVING FUZZY MULTIPLE OBJECTIVE LINEAR PROGRAMMING PROBLEMS" , Journal of the Chinese Institute of Industrial

Engineers, Vol. 18, No. 5, pp. 87-93, E-mail : ykw@cc.vit.edu.tw

[21] Steure R., (1986); "Multiple criteria optimization : Theory Computation and Application" , Chichester, John Wiely & Sons:

New York., E-mail : ajih.abraham@ieee.org

[22] Zeleny, M., (2005); "The Evolution of optimality: De Novo programming" ,C. A. Coello et al. (Eds): EMO 2005, LINC3 3410,

pp. 1-13, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, E-mail:

mzeleny@quick.cz

[23] Bellman, R.E., Zadeh, L.A., (1970); "Decision-making in a fuzzy environment",

Mgmt Sci 17:141-166, E-mail : gasmovr@ogu.edu.tr

[24] Zeleny, M., (1982); "Multiple Criteria Decision Making", McGraw-Hill Book Company: New York, W-mail : christer.carlsson@abo.fi

[25] Zeleny, M., (1998); "Multiple Criteria Decision Making: eight concepts of optimality", Human Systems Management, IOS Press,

97-107, E-mail : zeleny@mary.forham.edu

[26] Nabih, M., (2001); "Introduction to Linear Programming" , Practical Optimization: a Gentle Introduction, John W., URL:

<http://www.sce.carleton.ca/faculty/chinneck/po.html>

[27] Schulze, M. A., (1998); "Linear Programming for Optimization", Perceptive Scientific Instruments, Inc., URL:

<http://en.wikipedia.org/wiki/linear-programming>

[28] Handl, J., Kell, D.B. & Knowles, J., (2006); "Multi objective optimization in bioinformatics and computational biology", URL:

<http://www.sce.carleton.ca/faculty/chinneck/po/chapter6.pdf>

[29] Leslie, D.S., (2003); "Linear Programming", URL:

<http://www.dtate.ox.ac.uk/~dleslie/teaching/lp>

[30] Aupetit, B., (1982); " Linear Programming Primer for Math 408", URL: <http://www.legend.me.uiuc.edu/wiki/images/b/b0/paper9/pdf>

[31] Thomas, R., (2002); "A De Novo Programming Model for Optimal Distribution Network Design in a Supply Chain", A Proposal for the

Faculty Research Grant, URL:

<http://centerforbusinessanddeconomics.com>

[32] Tzeng, G.H., (2003); "Fuzzy Multi-stage De Novo Programming problem and Its Genetic Approach", Special Issue International journal of Operations and Quantitative Management, URL:

<http://www.cc.ghtzeng/>

[33] Nasiri, F., (2005); "Lectures on Fuzzy Logic", Environmental Systems Engineering, URL : <http://www.fuzzy/>

[34] Singh, V., (2001); "Multi-Criteria Optimization in Engineering Design Problems", URL :

<http://www.ces.clemson.edu/~agorka/seminar/main.html>

[35] Edgeworth, Y., (1981); "Evolutionary Multi-Objective Optimization: past, Present and Future" , URL :

<http://www.delta.cs.cinvesta.mx/~ccoello/emoo>

[36] Y, P.L., (1989); "Multiple Criteria Decision Making: Five Concept", ELSEVIER SCIENCE PUBLISHERS B, V., (North-Holland), URL

<http://www.elseviersciencepublishers.com>

[37] Ogtyczak, W., (1998); "On Multi-criteria Optimization with Fair Aggregation of Individual Achievements", Warsaw University of Technology, Institute of Control and Computation Engineering,

Nowowiejska 15/9,00.665 Warsaw, Poland, W-mail:

w.ogryczak@ia.pw.edu.pl

[38] Borges, A. R. P. & Antunes, C. H (2006) "Stability of efficient solution against weight changes in multi-objective linear

programming models", Tours France, E-mail : cantunes@inescc.pt

[39] Cochran, J. K. & Chen, H. N. (2005); "Fuzzy multi-criteria selection of objective-oriented simulation software for production system

analysis" , Computer & Operations Research, 153-168, URL:

<http://www.sciencedirect.com>

[40] Trinkaus, H. I. & Hanne, T., (2003); "Know Cube for MCDM- Visual and Interactive Support for Multi criteria Decision Making",

Bericht des Fraunhofer ITWM, Nr. 50, URL :

<http://www.fraunhofer.de>

[41] Wang, J., Zhang, J. & Liu, S. Y., (2006); "A New Score Function for Fuzzy MCDM Based on Vague Set Theory", INTERNATIONAL JOURNAL OF COMPUTATIONAL COGNITION, VOL. 4, NO. 1

URL : <http://www.ihcc.us>

[42] Charnes, A., Cooper, W. W., (1961); "Management Model and Industrial Applications of Linear Programming", John Wiley & Sons, New York. URL :

<http://www.applicationsoflinearprogramming.de>



مجلة الكوت لِلعلوم الاقتصادية والادارية

الرقم الدولي: X-558-1999

سياسات هيمنة الدولة في ظل النظام الاشتراكي ومتغيرات
الانفتاح الاقتصادي - الاثار والحلول

أ.م.د جعفر طالب احمد
جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

2010

العدد الثاني

المجلد الاول

سياسات هيمنة الدولة في ظل النظام الاشتراكي ومتغيرات الانفتاح الاقتصادي الآثار والحلول

دراسة اقتصادية تحليلية عن الوضع القائم في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

أ. م. د. جعفر طالب أحمد جنديل الخزعلي
جامعة واسط - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المقدمة:

يمر العراق بمرحلة تحول في النظام الاقتصادي من النظام المخطط والشمولي والمتمثل بسيطرة الدولة إلى الخصخصة واعطاء الدور للقطاع الخاص في بناء الاقتصاد العراقي الجديد بعد عام ٢٠٠٣ باتاحة الفرصة للمستثمرين المحليين والاجانب باستغلال الموارد الاقتصادية في البلد ، لقد مر العراق خلال الخمسة عقود الاخيره بمرحلة هيمنة الدولة تخللها في الثلاث عقود الاخيرة حروب وحصار انهك الاقتصاد العراقي وترتب عليه التزامات إمام الاسره الدولية يتمثل في الديون الكبيرة وفوائدها ولكي نبدأ بإعادة الأعمار لكافة مرافق الدولة التي دمرت قبل عام ٢٠٠٣ وأضيفت عليها مرحلة الفوضى والدمار وغياب سلطة القانون والنهب بعد عام الاطاحة بالنظام السياسي السابق وجاءت مرحلة الإرهاب التي عصفت بالبلاد وتركت في ظلاله الثقيلة على كافة المرافق الاقتصادية ، ولغرض البدء بمرحلة جديدة فان الأمر يستوجب إعادة دور العراق في الحفل الدولي كدولة ذات سيادة مستقلة وينبغي الانفتاح على المنظمات الدولية والمتمثلة ادواته بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للأعمار وهذه الالتزامات تتركز في مجموعة إجراءات ينبغي تطبيقها لكسب الراي العام العالمي مع العراق والانفتاح على العالم وهي :

- تقليص دور الدولة في الاقتصاد
- خصخصة المنشآت المملوكة للدولة
- إصلاح السياسة المالية وترشيد الانفاق العام
- الإلغاء التدريجي لدعم الأسعار وإلغاء البطاقة التموينية ، وهذا هو محور الدراسة في هذا البحث.

مشكلة البحث:

ينطلق البحث من مشكلة مفادها أن دعم الدولة لمفردات البطاقة التموينية غير مجد وذلك لعدم امكانية وصول مفردات البطاقة التموينية بالكامل إلى المستهلك والذي يصل منها إلى المستهلك يقتصر على سلعتين او ثلاث سلع وبأوقات متفاوتة وليس بالوقت المطلوب ، وان رفع الدعم يزيد من نسبة التضخم في البلد ويساعد على خلق أزمات بين العاطلين تصل إلى تهديد النظام الاقتصادي والسياسي في الدولة .

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على النظريات المفسرة لدعم مفردات البطاقة التموينية ، وهل هناك سلبيات تترتب على دعم البطاقة التموينية ؟ ام ان هذا الدعم يمثل ايجابيات ؟ ولغرض الوصول الى الحل الناجح في رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية من عدمه وهل تكون هناك بدائل بتعويض المستهلك كمبلغ نقدي مثلا ؟ ام زيادة الرواتب ؟

فرضية البحث:

ان استمرار الدعم الحكومي لمفردات البطاقة التموينية في بيئة غير صالحة يعد مشكلة إمام تامين وصول مفردات البطاقة التموينية . وان رفع الدعم يضر بشريحة كبيرة من المجتمع وهي الطبقة التي ينبغي الاهتمام بها .

الفصل الاول

المفاهيم ألعامة للدعم الحكومي على السلع الاستهلاكية

المبحث الأول - الاشكال العامة لدعم الحكومة للسلع والخدمات

يستخدم الدعم في الدول الرأسمالية والدول الاشتراكية على السواء عندما تدخل الدولة في حرب او حالات طارئة يستوجب الامر ان تقف الدولة الى جانب المتضررين كما هو عليه الحال في حصول الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل وهنا يكون الدعم وهو احد الأدوات التي تمتلكها الدولة لتوجيه النشاط الاقتصادي والاجتماعي الوجهة المرغوبة، وذلك تبعاً لدور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا الامر حصل في الدول الاوربية الرأسمالية خلال الحرب العالمية الثانية ، وقد يحصل الدعم على محصول زراعي في بعض الاحيان لزيادة الانتاج ، وفي النظام الاشتراكي تتبع الدولة نظام البطاقة التموينية وهي ضمن استراتيجيتها

الأمر الذي ينبع أساساً من الفلسفة التي تؤمن بها الدولة. وعلى الرغم من ان الدعم الحكومي ينطوي على جدل كبير ويمتد نطاقه الى مجالات مختلفة الا ان الدعم الحكومي يمكن ان يعرف على انه سياسة مقصودة تقوم بها الحكومة وذلك بالتدخل في عمل آلية السوق الحر وذلك لتضمن لسلعة او خدمة معينة سعراً (أو كمية) أعلى أو أدنى من السعر (أو الكمية) التي تحددها قوى العرض والطلب في

لحظة زمنية معينة، وذلك حسب الاهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تتبع من الفلسفة التي تؤمن بها الدولة.

وصار بديهياً بالمقابل إن التحدث عن زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسات الدعم الحكومي يعني زيادة الاقتراب من الاقتصادات الاشتراكية التي تؤمن بالتخطيط المركزي كآلية لإدارة الاقتصاد، في حين إن تقليل التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي وترك المبادرة لقوى العرض والطلب لتحديد اتجاهات المتغيرات الاقتصادية - وما ينبع عنه من تقليل استخدام أدوات الدعم الحكومي - يعني زيادة الاقتراب من الأنظمة الرأسمالية الفردية التي تؤمن بترك الأفراد أحراراً في تحديد خياراتهم الاقتصادية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب.

المبحث الثاني - أشكال الدعم على السلع والخدمات : للدعم اشكال مختلفة ويمكن ان نؤشر اهمها وكالاتي

١- دعم الأفراد ذوي الدخل المحدود وصغار المنتجين

ويقصد بالدعم للأفراد التدخل الحكومي بشكل مباشر أو غير مباشر ، بطريقة نقدية أو عينية بحيث يكون سعر السلعة أو الخدمة الذي تمنحه الحكومة للمواطن (المستهلك) هو اقل من السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب في السوق وبهذا يكون السعر المدعوم المقدم للمستهلك اقل من التكلفة الحقيقية للسلعة وبالتالي فالامر يعبر عن اهداف الدولة الرامية الى تحقيق الرفاة المجتمعي واستقرار الأسعار وكذلك المحافظة على مستوى دخول حقيقية مرتفعة للأفراد مثالها بيع السلع الضرورية للمستهلك بسعر رمزي وهو اقل بكثير من السعر السوقي) أما الدعم غير المباشر فهو قيام الحكومة بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد (سواء مستهلكين ام منتجين) ولكن التأثير يكون غير مباشر في أسعار أو كميات السلع التي يحصل عليها الافراد مثل وضع لوائح تنظيمية لعمل الافراد (اللوائح التنظيمية هي قواعد وقوانين حكومية تصدر للسيطرة على الاسعار او المبيعات والقرارات الإنتاجية للمؤسسات) أو قيام الحكومة بفرض الضرائب على السلع المستوردة المشابهة للسلع التي ينتجها المنتجون المحليون، وغيرها من السياسات

٢- الدعم المباشر للسلع والخدمات والدعم غير المباشر

التدخل المباشر للسلع يتم من خلال تدخل الدولة أو منح الافراد بعض المزايا النقدية أو العينية كاعطاء الافراد مفردات البطاقة التموينية أو تقديم الدولة اعانات بطالة الى الافراد العاطلين عن العمل ، أما الدعم غير المباشر فهو قيام الحكومة بالتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد (سواء مستهلكين ام منتجين) ولكن التأثير يكون غير مباشر في أسعار أو كميات السلع التي يحصل عليها الافراد مثل وضع لوائح تنظيمية لعمل الافراد (اللوائح التنظيمية هي قواعد وقوانين حكومية تصدر

للسيطرة على الاسعار او المبيعات والقرارات الانتاجية للمؤسسات) أو قيام الحكومة بفرض الضرائب على السلع المستوردة المشابهة للسلع التي ينتجها المنتجون المحليون، وغيرها من السياسات....

٣- الدعم الكلي ام الدعم الجزئي

وهو الدعم الذي يقدم الى كافة أفراد المجتمع من دون استثناء تبعاً لمستوى دخولهم او وضعهم المعاشي او عدد أفراد أسرهم او نوع الجنس او نوع النشاط الاقتصادي ويرى بعض المختصين ان هذا النوع لا تراعى فيه العدالة الاجتماعية وهو محور حديثنا في هذا البحث ، أما الدعم الجزئي فهو ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومة الى فئة معينة من دون فئة اخرى وذلك استناداً إلى مجموعة من المعايير مثل مستوى الدخل او عدد افراد الأسرة، مثال ذلك الكوبونات التي تمنحها الدولة للفئات الاقل حظاً في الحصول على الدخل على شكل معونات غذائية، وحجبها عن الفئات الاوفر حظاً في الحصول على الدخل، كذلك الدعم الذي يقدم إلى قطاع دون آخر، مثلاً الدعم الذي يقدم إلى المزارعين في القطاع الزراعي.

٤ - **الدعم العيني والدعم النقدي:** يقصد بالدعم العيني تقديم الحكومة مزايا عينية الى فئات اقتصادية معينة سواء اكانت هذه الفئات تمثل وحدات استهلاكية ام إنتاجية، علماً ان المزايا العينية تشمل كل اشكال الدعم الذي تمنحه الحكومة لتلك الوحدات مثل الطعام او المسكن او الملابس او قيام الحكومة بتقديم المكنائ والالات الاقل تلويثاً للبيئة بأسعار تقل عن سعر التكلفة او تقديم مواد اولية او مواد خام او وقود وطاقه الى الوحدات الإنتاجية، أما الدعم النقدي فهو ذلك الدعم الذي تقدمه الحكومة الى الوحدات المستهلكة او المنتجة وذلك على شكل وحدات نقدية إلى تلك الفئات التي تحاول الدولة دعمها، مثالها تقديم مبالغ نقدية إلى العوائل التي يقل مستوى دخلها عن حد معين.

المبحث الثالث الدعم الحكومي في التحليل الاقتصادي الوحدوي.

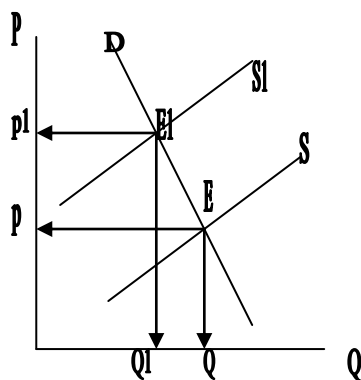
ثمة تطبيقات كثيرة تواجهنا بها نظرية الاقتصاد الجزئي، ولعل تحليل قضية الدعم الحكومي من وجهة النظر الجزئية تكون ذات فائدة قصوى وذلك لتوضيح الالية التي تعمل على ضوئها تلك النظرية عند وضعها على محك التطبيق، كذلك تبيان الآثار الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي يمكن ان تنجم عن سياسة الدعم تلك، الأمر الذي يعزز بشكل كبير المقولات النظرية البحتة.

أ - الدعم الحكومي وتطبيقات الطلب والعرض :

إن واحدة من أهم القضايا التي تبلغنا بها النظرية الاقتصادية هي عن الآثار التي يحدثها الدعم الحكومي على كل من السعر والكمية التوازنية من خلال تفاعلات الطلب والعرض ، ويمكن لهذه التحليلات ان تساعدنا على التنبؤ عن المتضرر او المستفيد من الدعم وكيف تؤثر تلك السياسات بالاسعار والكميات. ومن الرسم البياني - ١ - نلاحظ ان نقطة التوازن الاصلية هي E حيث يتقاطع كل من منحنى الطلب D ومنحنى العرض S ، ومقابل تلك النقطة يتحدد سعر السلعة P والكمية التوازنية Q.

الرسم البياني (١)

منحنيات العرض والطلب والدعم الحكومي



المصدر : بول آ. سامويلسون و ويليام دنوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله ، مراجعة د.أسامة الدباغ ، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، ط١، ٢٠٠١ ، ص ٩٢ .

لننتصور إن الحكومة قامت بأجراء رفع اسعار المواد الغذائية ليقرب بيعها في هذا السعر من سعر بيعه العالمي (وهو اجراء يقصد من وراءه تخفيض الدعم الحكومي المقدم إلى المستهلك) هذا الامر سيؤدي الى انتقال منحنى العرض الى الاعلى وبأتجاه اليسار (لاحظ الشكل ١) من S الى S1 مع بقاء منحنى الطلب ثابتاً، إن السبب في ثبات منحنى الطلب هو ان الكمية المطلوبة على المادة الغذائية عند كل سعر من اسعار البيع لن يتغير بعد تخفيض الدعم ان منحنى الطلب علىالمادة الغذائية غير مرن نسبياً، في حين ان منحنى العرض ارتفع الى الاعلى والسبب هو إن البائعين يبقون مستعدين لبيع كمية معينة اذا تلقوا السعر الصافي نفسه قبل رفع اسعار مفردات البطاقة من قبل الدولة ، بمعنى انه مع كل كمية مباعه يجب ان يرتفع سعر السوق بمقدار تخفيض الدعم (رفع السعر) بالضبط، فأذا كان البائعون مستعدون لبيع ١٠٠ طن من مختلف المواد الغذائية بسعر ٥٠٠٠٠ دينار للطن الواحد الواحد فإنه في حالة تخفيض الدعم الحكومي (زيادة السعر) الى ٢٠٠٠٠٠ دينار للطن فإن البائعين سيبقون مستعدين لبيع الكمية ذاتها بسعر ٢٥٠٠٠٠ دينار للطن.فأذا حدث ذلك فإن تقاطعاً جديداً سيحدث بين منحنى الطلب D مع منحنى العرض الجديد S1 وبالتالي فإن نقطة التقاطع الجديدة E1 سينتج عنها السعر التوازني الجديد P1 والذي هو اعلى من السعر السابق كذلك فإن الكمية التوازنية ستتناقص الى Q1 .^١

وهذا الاستنتاج الاول يقدنا الى سؤال هام هو: من الذي يتحمل عبء تخفيض الدعم ؟ من الواضح ان المستهلك هو الذي تحمل الجزء الاكبر من هذا الارتفاع في السعر، وذلك لان العرض من هذه السلعة مرن نسبياً في حين ان الطلب غير مرن نسبياً.

إن النتيجة التي يمكن تسجيلها هي إن وقع تخفيض الدعم الحكومي يتحدد بآثاره على الاسعار والكميات التوازنية وذلك اعتماداً على مرونة الطلب والعرض، ويكون وقع سياسة تخفيض الدعم أثقل على المستهلكين إذا كان الطلب غير مرناً نسبياً مقارنة بالعرض بحيث يرتفع السعر بشكل أكبر من انخفاض الكمية التوازنية، في حين يتحمل البائعون العبء إذا كان العرض غير مرناً بنسبة أكبر من عدم مرونة الطلب، بحيث تنخفض الكمية التوازنية بشكل أكبرⁱⁱ.

ب - نظرية منحنيات السواء وسياسة الدعم الحكومي

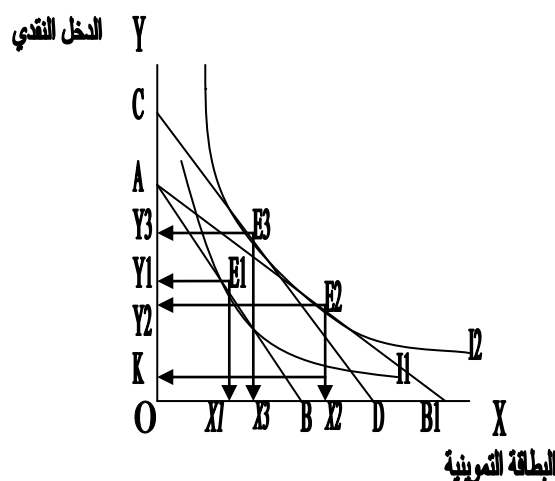
يمكن تقييم السياسة الاقتصادية الحكومية المتعلقة بالدعم الحكومي وتحليل أثارها الاقتصادية وذلك من خلال استخدام منحنيات السواء. فإذا افترضنا إن الحكومة تملك اداتين لتقديم الدعم الحكومي، السياسة الأولى هي الدعم العيني وذلك من خلال تقديم البطاقة التموينية للأفراد لكي تمكنهم من الحصول على المواد الغذائية وبعض المواد الأساسية الأخرى بأسعار تقل عن سعر التوازن السوقي، أما السياسة الثانية فهي الدعم النقدي وذلك من خلال زيادة الدخل النقدي للأفراد بحيث تمكنهم تلك الزيادة من شراء مقادير إضافية من المواد الغذائية والسلع الأخرى بأسعارها السوقية. من ذلك يمكن تتبع الآثار الاقتصادية لإتباع أي من السياستين السابقتين وذلك بالاسترشاد بأسلوب منحنيات السواء: افترض إن لديك مستهلكاً واحداً وخيارين هما البطاقة التموينية والدخل النقدي كما هو موضح في الرسم البياني (٢)، قبل التحرك باتجاه أي من السياستين فإن التوازن يتحقق عند النقطة E، حيث التماس بين خط السعر AB مع منحنى السواء I، وعند هذه النقطة يتمكن المستهلك من الحصول على الكمية OX من المواد الغذائية ودفع جزء من الدخل النقدي مقداره YA والتصرف بدخله المتبقي OY لشراء سلع أخرىⁱⁱⁱ.

فإذا افترضنا إن الحكومة لجأت إلى إتباع السياسة الأولى المتمثلة بتقديم البطاقة التموينية إلى الأفراد فإن الأمر سيمكن الأفراد من شراء مقادير معينة من المواد الغذائية بأسعار منخفضة وبذلك ينتقل من خط الميزانية AB إلى AB1 ويتحقق التوازن في النقطة E1 وعندها يشتري هؤلاء الأفراد الكمية OX1s من المواد الغذائية وينفقوا دخلاً نقدياً مقداره Y1A. نلاحظ هنا إن المستهلكين انتقلوا إلى مستوى إشباع أعلى يتمثل بمنحنى السواء I1 وإن مقدار ما تتحمله الحكومة هو Y1K.

أما عند إتباع السياسة الثانية المتمثلة بزيادة الدخل النقدي للمستهلكين فإن خط الميزانية ينتقل من AB إلى CD ليمس منحنى السواء الأعلى I2 ويتحقق التوازن في النقطة E3 حيث يستطيع المواطنون شراء الكمية OX3 من السلع، وإن مقدار ما تتحمله الحكومة هو AC.

الرسم البياني (٢)

خارطة السواء والدعم الحكومي



المصدر : د. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ٩٥ .

وبمقارنة الآثار المترتبة على إتباع أي من السياستين ، نلاحظ إن قيام الحكومة بإتباع السياسة الأولى المتمثلة بتقديم الدعم السلعي فإنها ستتحمل تكاليف أكبر (المسافة Y2K) من التكاليف التي تتحملها عند إتباع السياسة الثانية والمتمثلة بتقديم الدعم النقدي (المسافة CA)، بيد إن الاستهلاك من السلع الغذائية والسلع الضرورية الأخرى سيكون أكبر عند إتباع السياسة الأولى (المسافة OX2) في حين انه عند إتباع السياسة الثانية سيكون الاستهلاك من الغذاء اقل (المسافة OX3)^{iv}.

لكن ثمة نتيجة واحدة يمكن التوصل اليها عند إتباع السياسة الأولى أو الثانية وهي إن السياستين تحققان المستوى نفسه من الإشباع (نفس منحنى السواء I2).

إن إتباع أي من السياستين يعتمد على ظروف الدولة وفلسفتها الاقتصادية ، ففي ظل توفر المواد الغذائية - مع إيمان بدور تدخل أكبر للدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية - فإن احتمالات إتباع الحكومة للسياسة الأولى ستكون مرجحة ، في حين إن إتباع السياسة الثانية يؤدي إلى زيادة كمية العملة في التداول واحتمال حدوث آثار تضخمية وذلك في ظل محدودية الموارد الاقتصادية وهذا الطريق يكون مرافقاً لتبني الدولة طريق النمو المعتمد على اقتصاديات السوق المنضبط ذاتياً.

المبحث الرابع - الدعم الحكومي تحت المظلة العالمية المعاصرة

تنطلق الرؤية المعاصرة لقضية الدعم الحكومي من رؤية انبعاث الكلاسيكية الجديدة نفسها وهو الامر الذي تربع على موقع القرار الاقتصادي العالمي بعد انحسار الوصفات الكينزية، التي كانت

تؤمن بأن استعادة الثقة بالاقتصاد يتطلب تحفيز ركائز الموازنة العامة من قبل الدولة والمستندة في الأساس الى برامج تحفيز الطلب الكينزي الفعال، تلك التي يرى (النيوكلاسيك) إنها تحدث خلافاً في عمل آلية السوق المنضبط ذاتياً، وهنا تكمن أهم مطالبهم والمتمثلة بكف الدولة – المعرقل الأول للنشاط الاقتصادي – عن أداء وظيفتها الاقتصادية والاجتماعية مقابل إطلاق آلية الأسعار والمشروع الخاص رائد عملية النمو الاقتصادي.

ويعد موضوع الدعم الحكومي من بين تلك المطالب الهامة التي يدعو الفكر الجديد إلى إلغائها ، وفيما يخص البلدان النامية فأن الكلاسيك الجدد أوكلوا إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مهمة تشخيص ومعالجة وتنفيذ سياسات رفع الدعم الحكومي.

١ - رؤية صندوق النقد الدولي والبنك لبرامج الحكومات النامية

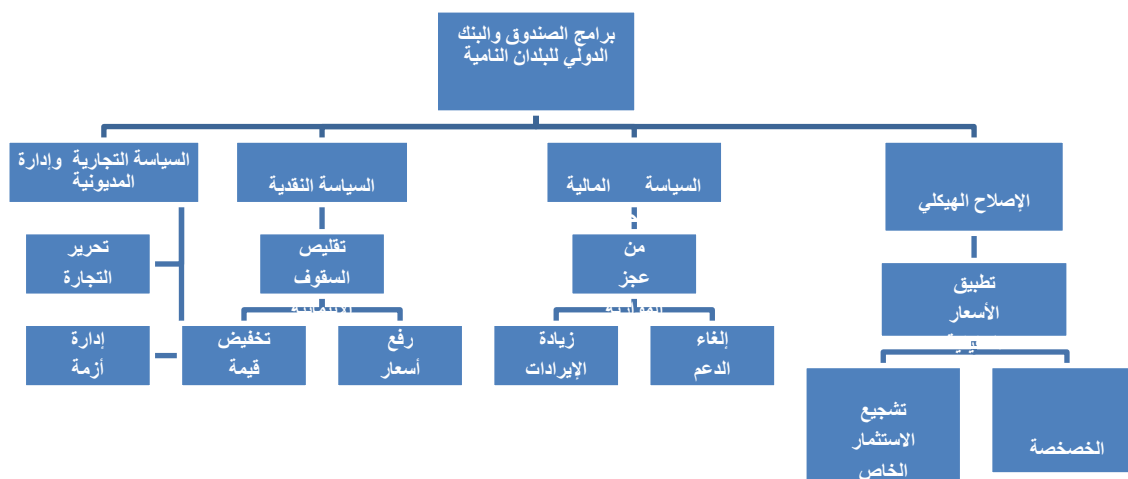
تتطلق نقطة الشروع عند هيئة الصندوق والبنك الدوليين فيما يخص البلدان النامية من هدف نهائي هو تحقيق النمو المستمر على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا الهدف طويل الأمد يتحقق عند إيمان الدولة بأن قمة النمو يمكن بلوغها عند بناء أسس اقتصاد لبنته الأساس قواعد السوق الرأسمالي الحر.

وينطلق الصندوق والبنك من إن البلدان النامية إذا أرادت التسلق إلى هذا الهدف فعليها تحديد ومعالجة المشكلات التي تعاني منها والتي تنحصر برأيهم من سبب واحد هو الحجم الكبير للقطاع العام وما يتبعه من تدخل للدولة وما يؤدي إليه من تشوه في عمل آلية السوق، وهذا الأمر برأيهم يؤدي إلى تزايد في الطلب الكلي داخل الاقتصاد النامي مع عدم إمكانية العرض الكلي المحدود من مواكبة هذا الطلب المتزايد.

يرى الصندوق والبنك إن حل هذه المشكلات يكمن في تطبيق مجموعة من البرامج الإصلاحية وهي تشمل حزمة متكاملة من الإجراءات في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة والتي يمكن توضيحها بالمخطط الآتي :

مخطط (١)

برامج صندوق النقد والبنك الدوليين الموجهة نحو البلدان النامية



المصدر: عبد العزيز شرابي، برامج التصحيح الهيكلي وإشكالية التشغيل في البلدان المغاربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط / الجزائر، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت، ١٩٩٩، ص٧٨.

إن هذه البرامج تتكون من مجموعتين من الإجراءات يجري تنفيذها عادةً على مرحلتين^٧ :

المجموعة الأولى : وهي تلك الإجراءات التي يجري تنفيذها عادةً من قبل صندوق النقد الدولي، وتتكون من تلك الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق التثبيت (أو الاستقرار) الاقتصادي عن طريق معالجة الاختلالات الرئيسية على صعيد الاقتصاد الكلي، وبشكل خاص معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة والعجز في ميزان المدفوعات ويكون ذلك بشكل عام من خلال تقليص الطلب الكلي، وهي إجراءات يكون مداها الزمني قصيراً.

المجموعة الثانية : وهي تلك الإجراءات التي يجري تنفيذها من قبل البنك الدولي عادةً، والتي تتوخى إطلاق عملية النمو المطرد على المدى البعيد، من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد باتجاه تحرير المبادرات الداخلية والخارجية من القيود والتنظيمات المفروضة فضلاً عن تقليص القطاع العام إلى حدود منخفضة وذلك بتحويله إلى القطاع الخاص. وهكذا نرى إن هذه البرامج تتكون من مجموعة واسعة من الإجراءات التي قد تختلف من حيث عددها ونوعها باختلاف مظاهر الخل بحسب البلد المعني.

المبحث الخامس: وصفات صندوق النقد والبنك الدوليين للدعم الحكومي

تندرج وصفات الصندوق والبنك الدوليين للدعم الحكومي تحت باب تلك الإجراءات التي يجب أن تستهدف تصحيح السياسة المالية بعناصرها الثلاث النفقات والإيرادات والموازنة العامة، ويقف الصندوق موقفاً مضاداً للعجوزات الكبيرة التي تعاني منها الموازنات العامة وبالتالي فإنه يناهز بضرورة المحافظة على مبدأ توازن الموازنة العامة، ويعد العجز الكبير في الموازنة العامة واحداً من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بشكل كبير يعجز معه العرض المحدود عن مواكبته مما يؤدي إلى اختلال في العلاقة بينهما، إذ إن هذا العجز في الموازنة العامة والذي يمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي سببه نمو الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري مقابل تراجع الإيراد العام الأمر الذي يؤدي إلى وجود فائض في الطلب الكلي، كذلك فإن العجز هو المسؤول عن الكثير من المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية، فنمو الإنفاق العام يجري على حساب الإنفاق الخاص، ويرى الصندوق إن القطاع الخاص هو الأكفأ في عملية تخصيص الموارد، فضلاً عن إن طرق تمويل عجز الموازنة العامة غالباً ما يكون مصحوباً بآثار تضخمية.

يرى الصندوق أنه لما كان العجز يعكس فائض طلب، ولما كان الإنفاق العام يشكل نسبة كبيرة من الطلب في البلدان النامية فإن القضاء على العجز يتطلب كبح نمو الإنفاق العام وأن تعمل الدولة على زيادة إيراداتها. وبناءً عليه تضع تلك البرامج مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تقليل عجز الموازنة^{vi} :

(١) التخلص من الوحدات التي تحقق خسارة في القطاع العام، أو إدارتها على أسس اقتصادية سليمة مع التركيز على زيادة أسعار منتجاتها.

(٢) خفض النفقات ذات الطابع الاجتماعي، لاسيما المتعلق بدعم السلع الضرورية وإلغاء الدعم السلعي.

(٣) زيادة أسعار الطاقة والاقتراب من الأسعار العالمية وزيادة أسعار الخدمات العامة مثل النقل والتعليم والصحة والكهرباء والماء والاتصالات.

(٤) خفض الأجور وإلغاء الوظائف الشاغرة وتجميد التوظيف الحكومي.

(٥) تقليل الإنفاق على المشاريع الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص القيام بها وحصر دور الدولة في مشاريع البنى التحتية.

٦) زيادة الإيرادات العامة والتركيز على الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع رفع تسعيرة الخدمات التي تقدمها الدولة وبما يقترب من قيمتها السوقية

٧) التخفيف من الأعباء التي تتحملها الموازنة نتيجة دعم المنشآت العامة الخاسرة وتكريس مواردها لقطاعات التعليم والبحث العلمي والصحة والاهتمام بالبنية الأساسية والمشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية.

ومثلما هو بين فان برامج الصندوق ذات العلاقة المباشرة بتخفيض الدعم الحكومي تهدف إلى الضغط على الطلب الكلي وذلك في الأمد القصير ، وهذه تشمل حزمة من الإجراءات مثل إلغاء الدعم السلعي ، وزيادة أسعار منتجات القطاع العام والرسوم المفروضة على الخدمات العامة، أما أهداف هذا التخفيض في الأمد المتوسط والبعيد فهي تمتد إلى محاولة تطوير العرض الداخلي للسلع والخدمات وتشجيع القطاع الخاص للقيام بذلك، وكذلك تحسين مستوى أداء الجهاز الإنتاجي ودعم قدرته التنافسية فضلاً عن التخصيص الأمثل للموارد والحد من الهدر فيها، هذا يعني إن عملية تخفيض الدعم تجري في الأمد القصير لكن آثارها تمتد إلى الأجلين المتوسط والبعيد.

إن عملية تخفيض الدعم الحكومي تسعى إلى تحقيق هدف متناغم مع توجهات الصندوق والبنك وهو إحداث آثار انكماشية من خلال تخفيض الطلب الكلي وذلك كهدف قصير الأمد وهذا الأمر قد يكون مصحوباً بزيادة الإيرادات العامة بما فيها أسعار الخدمات العامة والوقود والطاقة والإصلاح الضريبي وذلك مقابل زيادة العرض الكلي في الأمد الطويل.

يرى صندوق النقد الدولي إن السبب وراء تخفيض الدعم الحكومي وما يتعلق به من رفع أسعار السلع والخدمات العامة هو إن هذه الأسعار لا تعكس كلفة إنتاج السلع الحقيقية، الأمر الذي يتطلب إزالة التشوهات الحاصلة في السعر/ الكلفة، وإن من شأن ذلك أن يعمل على استخدام أمثل للموارد الاقتصادية ومن دون تبذير ، بما يضمن تحقيق الموازنة بين هدف الكفاءة والعدالة ، فضلاً عن إن جعل هذه السلع تأخذ مستوى سعرها الطبيعي يحقق هدفين أحدهما تشجيع المنتجين على التوسع في الاستثمار والإنتاج والثاني إن ارتفاع الأسعار في الأجل القصير يقلص من الطلب والإنفاق، فتقل الضغوط التضخمية وتقلص الموارد المالية المخصصة لاستيراد سلع كهذه.

بيد إن مناصري هذه البرامج يعترفون بان تطبيقها يمكن أن يكون مصحوباً بآثار سلبية على الصعيد الاجتماعي من حيث ارتفاع معدلات التضخم واتساع دائرة الفقر والبطالة، لكنهم يرون إن هذه المشكلات ستزول في تلك الاقتصادات في الأمدين المتوسط والبعيد مع نجاح الإصلاحات، وتسهيلاً لذلك عمد هؤلاء إلى استكمال برامج تخفيض الدعم ببعض الإجراءات التي تحاول أن تخفض من تلك الآثار السلبية وذلك بإنشاء صناديق خاصة سميت بصناديق التنمية الاجتماعية أو ما يعرف بشبكة الضمان الاجتماعي وذلك لتعويض بعض المجموعات المتضررة والأقل حظاً في الحصول على الدخل.

الفصل الثاني

مستجدات الاقتصاد الحر وتأثيرها على إلغاء الدعم أو إيجاد البدائل

المبحث الأول : حقائق عن الموازنة العامة في العراق

١- الموازنة العامة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ (مؤشرات أولية) :

بلغت الإيرادات العامة للدولة في العراق خلال عام ٢٠٠٥ مقدار ٢٨.٩٢٩ تريليون دينار عراقي، فيما تشكل الإيرادات النفطية نسبة ٨٨% من الإيرادات العامة بينما تشكل الإيرادات غير النفطية ١٢%. أما تقديرات النفقات العامة فقد بلغت ٣٥.٩٨١ تريليون دينار عراقي وذلك للعام نفسه ، فإذا نظرنا إلى هيكل هذه النفقات نجد إن تقديرات النفقات الاستثمارية بلغت ٧.٥٥٠ تريليون دينار من مجموع الإنفاق العام الكلي بينما بلغت النفقات التشغيلية ٢٨.٤٣١ تريليون دينار من الإنفاق العام. من هنا فقد بلغ عجز الموازنة العامة للدولة ٧.٠٢٣ تريليون دينار^{vii}.

أما خلال عام ٢٠٠٦ فقد بلغت تقديرات الإيرادات العامة للدولة بحدود ٤٥.٣٩٢ تريليون دينار عراقي. وتشكل الإيرادات النفطية نسبة ٩٢% من الإيرادات العامة بينما تشكل الإيرادات غير النفطية النسبة المتبقية ٨% ، والأخيرة تتكون من الضرائب والرسوم وبعض أجور الخدمات العامة الأخرى. أما تقديرات النفقات العامة للدولة فقد بلغت ٥٠.٩٦٣ تريليون دينار. فإذا نظرنا إلى هيكل النفقات العامة نجد إن تقديرات النفقات الاستثمارية للدولة بلغت ٩.٢٧٢ تريليون دينار من مجموع الإنفاق العام الكلي بينما بلغت تقديرات النفقات التشغيلية ٤١.٦٩١ تريليون دينار، والنتيجة أن العجز في الموازنة العامة بلغ ٥.٥٧١ تريليون دينار^{viii}.

من خلال تحليل هذه المقارنة لموازنتي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ، يمكن القول إن ثمة ملاحظات أولية يمكن الوصول إليها نتيجة قراءة الفقرات المتعلقة بجانب النفقات والإيرادات وانعكاسهما على حالة الموازنة العامة، ويمكن تلخيص تلك الملاحظات بالآتي :

الملاحظة الأولى : تزايد الإيرادات العامة :

يمكن أن نلاحظ إن الإيرادات العامة لعام ٢٠٠٦ حققت رقماً أعلى من إيرادات ٢٠٠٥ ، وهذا الأمر يعود إلى عدة أسباب مثل زيادة رسم إعادة الاعمار وزيادة أجور الخدمات العامة كذلك زيادة تقديرات الضرائب والرسوم ، بيد إن أهم تلك الأسباب هو نمو الصادرات النفطية وزيادة أسعار النفط (جرى تقدير سعر البرميل بـ ٤٦.٦ دولار)^{ix}

الملاآظة الأناىة : الاعآماء على الإراءاء النفآىة :

شكآآ الإراءاء النفآىة نسبة ٩٢% من الإراءاء العامة الكلاء وهى سمة آآصف بها الااقآصاء الرىعى الذى يكون عرضه لكل الآقآبآ فى السوق النفآى، علماً إن الاعآماء على الموراء النفآى آء ازاءاء لعام ٢٠٠٦ مقارآة بـ ٢٠٠٥ والآى كانت فىها الإراءاء النفآىة تشكل نسبة ٨٨% من الإراءاء العامة الكلاء.

٢- آقآق هىكلاء عن الموازنة العامة (مؤشراء آفصلاء عن المشآقآ النفآىة) :

تشكل نفقآآ اسآراء المشآقآ النفآىة نسبة آقارب الـ ٢٤% من إآمالى النفقآآ الآآولاءىة ، يشكل اءعم الكلى للمشآقآ النفآىة بآءوء ١٢ آرلآون آىآار عراقى ویشمل اءعم أسعار المشآقآ المآآآة اءالآا والمسآوراء فصلاً" عن القىمة العالمىة للنفآ الآام الذى ىسآآءم فى المصافى، وىآرآب على ذلك زىاءة العآز فى الموازنة العامة ، وىوضآ الآءول الآالى المبالآ الذى آمآل العباء الذى آآآمله المیزانىة من آراء اءعم القطاعآ الااقآصاءىة الرئىسىة فى الااقآصاء:

الآءول (١)

الآآصىصآ السآوىة لقطاعآ ومفراءآ مءعومة وآصة الفرد الواحد منها

عام ٢٠٠٥

القطاعآ والمفراءآ المءعومة	الآآصىصآ السآوىة لعام ٢٠٠٥ /آرلآون آىآار	آصة الفرد الواحد / ألف آىآار	الأهمىة النسبىة للءعم المقءم للفرد الواحد
المشآقآ النفآىة	١٢	٤٧٧	٦٢%
البطاقآ الآموىنىة	٤	١٤٤	١٩%
القطاع الصآى	٢	٧٠	٨%
قطاع الآربىة والآعلآم	٢	٥٨	٩%
قطاع البلآىآ والآشآال	٠.٥	١٨	٢%

المصاءر : آكمال البصرى، إصلاآ أسعار المشآقآ النفآىة : لمصلآة من ؟، بآآ منشور فى مآلة العراق للإصلاآ الااقآصاءى، عاء آاص عن آوءة إصلاآ أسعار المشآقآ النفآىة، آانون الأول، ٢٠٠٥، ص ١١.

من هذا الجدول نرى إن الدولة خصصت عام ٢٠٠٥ مبلغاً مقداره (٤) تريليون دينار وذلك كدعم للبطاقة التموينية، وهو ما يؤثر إن حصة الفرد الواحد من الدعم الحكومي المخصص نحو البطاقة التموينية يقدر بحدود (١٤٤) ألف دينار سنوياً ، الأمر الذي يعني إن نسبة الدعم المخصص للفرد الواحد من مفردات البطاقة التموينية (١٩%) من مجموع الدعم الكلي .

فيما خصصت الدولة (١٢) ترليون دينار للمشتقات النفطية للعام نفسه ولما وجدوا إن هذا المبلغ يشكل عبئاً على ميزانية الدولة قررت الدولة القيام بإجراء تخفيض الدعم عن أسعار المشتقات النفطية وقد تم ذلك فعلاً واصبحت أسعار المشتقات النفطية تتجاوب مع إجراءات صندوق النقد الدولي

أما قطاعات الصحة والتربية والتعليم والبلديات والأشغال فقد خصص لها مبلغ (٢، ٢٠، ٥٠) تريليون دينار على التوالي أي إن حصة الفرد الواحد هي (٧٠، ٥٨، ١٨) ألف دينار على التوالي ، أي ما نسبته (٨% ، ٩% ، ٢%) على التوالي وذلك من مجموع الدعم الكلي للمواطن، والملاحظ هنا ضعف التخصيصات المالية الموجهة نحو القطاعات الخدمية الأساسية ، وضعف نسب مساهمتها من مجموع الدعم الكلي ، مقابل الأهمية النسبية الكبيرة للدعم المقدم للمشتقات النفطية والبطاقة التموينية ، إذ يشكل الأخيران ما نسبته ٨١% من مجموع الدعم الكلي للمواطن أما بقية القطاعات فلا تشكل الأهمية النسبية لها مجتمعة سوى ١٩% من مجموع الدعم الكلي للمواطن، بالوقت الذي يكون المجتمع فيه حاجة ماسة إلى تطوير قطاعات التعليم والصحة والبلديات ولا يقل شأنها بالأهمية عن المشتقات النفطية

أما إذا نظرنا إلى الجدول (٢) والذي يوضح أسعار مفردات البطاقة التموينية في السوق العالمي بالمقارنه مع السعر المقدم الى المواطن فاننا نجد ببساطة ان سعر بيع هذه المفردات هو اقل من سعرها بكافة الدول والبلدان العربية والمجاورة ويكاد يكون مجانياً مع العلم ان اسعاره العالمية مرتفعة الثمن وكما هو موضح في الجدول في ادناه

الجدول (٢)

اسعار شراء المواد الغذائية الداخلة في مفردات البطاقة التموينية في السوق العالمي

البضاعة	السكر	الشاي	الرز	الدقيق	الزيت	البقوليات	مسحوق الغسيل	الصابون
السعر	٣٠ سنتاً	١ دولاراً	٦٠ سنتاً	٥٤ سنتاً	٦٥ سنتاً	١ دولاراً	٤٠ سنتاً	٢٥ سنتاً

المصدر: د. شكري غانم - امين اللجنة الشعبية العامة (رئيس الوزراء الليبي) بحث منشور على الانترنت كاتون الاول ٢٠٠٦

هو موضح في الجدول اعلاه نجد ان أسعار مفردات البطاقة التموينية قد سمرت بأقل الأوزان أو العبوات إن الحقيقة أعلاه توضح لنا مجموعة من المؤشرات التي يمكن إجمالها بالآتي

(١) إن هذا السعر المنخفض في العراق يؤثر لنا مقدار الدعم الحكومي الموجه نحو هذه المواد.

(٢) إن هذا السعر المنخفض يعكس تشوه هيكل الأسعار وما يؤدي إليه ذلك من عدم مقدرة القطاع الخاص على المنافسة مع القطاع العام في مجال الدخول إلى سوق العمل ومحاولة الاتجار بهذه المواد.

(٣) إن انخفاض السعر في الداخل مقارنة مع الأسعار في الدول المحيطة قد يؤدي إلى مشكلة تهريب هذه المادة إلى الخارج.

(٤) إن هذا الانخفاض يؤدي إلى المبالغة وعدم الترشيح في استهلاك مورد يعد نادراً نسبياً.

(٥) استنزاف موارد الدولة المالية وزيادة العجز في الموازنة العامة.

المبحث الثاني - مؤشرات التوازن الخارجي في العراق

تعد مشكلة القروض الخارجية واحدة من المشكلات التي واجهها الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣، إذ طرح الكثير من الاقتصاديين إمكانية عدم دفع تلك الديون تحت ذرائع عدم مشروعية تلك القروض، لكن ثمة معضلة يمكن أن تنشأ وذلك عند إلغاء تلك الديون من جانب واحد وهي تلك الإشكالية التي تتعلق بفقدان الثقة التي ستترتب على الاقتصاد العراقي لاسيما إن العراق يحاول الدخول من جديد في منظومة الاقتصاد العالمي، أما الطريق الآخر فهو الدخول في مفاوضات مع البلدان المدينة من أجل إطفاء تلك الديون أو جزء كبير منها وذلك تحت مظلة نادي باريس لكن هذا الطريق سيواجه بمشكلة أخرى تتمثل بالالتزامات التي ستترتب على العراق ولاسيما الشروط التي يضعها الصندوق والبنك والمتمثلة بحزمة الوصفات الجاهزة التي على الاقتصاد العراقي تطبيقها.

١- تقديرات القروض الخارجية العراقية :

هناك تضارب حول الحجم الحقيقي للقروض الخارجية المترتبة على الاقتصاد العراقي بعد نيسان ٢٠٠٣، إذ تختلف التقديرات حول هذه القروض، فثمة أرقام متباينة ومن مصادر مختلفة حول تلك القروض كذلك تتنوع الأسباب التي بموجبها عقدت القروض، لكن كل تلك التقديرات ورغم تباينها فأنها تشترك في إن الاقتصاد العراقي يواجه مشكلة المديونية وما يترتب عليها من آثار سلبية على الاقتصاد. وفيما يلي أهم تقديرات الديون الخارجية المترتبة على العراق:

أ - تقديرات نادي باريس :

يدين العراق إلى أعضاء نادي باريس بمبلغ ٢١.٠١٨ مليار دولار، وهي قروض تم التعاقد عليها قبل حرب الخليج الثانية، كذلك فإن هذا الرقم يشير إلى أصل القرض فقط ولا يتضمن المتأخرات من الفوائد التي يقدر النادي حجمها بما يعادل هذا الرقم بحيث يصبح مقدار الدين أكثر من ٤٢ مليار دولار^x.

ب - تقديرات نشرة ميس الاقتصادية (MEES)

تشير نشرة ميس الاقتصادية الخاصة بالشرق الأوسط إلى إن القروض الخارجية على العراق تقدر بـ ١١٨.٥ مليار دولار^{xi}.

ج - تقديرات البنك الدولي

بحسب أرقام البنك الدولي لعام ٢٠٠٢ فإن الديون الرسمية على الحكومة العراقية تصل إلى ١٢٧.٧ مليار دولار، وتشمل هذه القروض الفوائد المترتبة والبالغة بحدود ٤٧ مليار دولار^{xii}.

د - القروض الخارجية المعترف بها رسمياً من قبل العراق

تشير سجلات البنك المركزي العراقي وذلك لغاية ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٢ إن القروض الخارجية على العراق بلغت بحدود ٣٤.٤٤٧ مليار دولار وذلك عند احتساب المجموع الكلي لأصل القرض والفوائد المترتبة عليها. وهي قروض ٥٨ دولة ومنظمة ومؤسسة وصندوق.

كذلك يوضح لنا البنك تطور المديونية العراقية للمدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ إذ ارتفعت من ١٨.٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ إلى ٣٤.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢، وهذا النمو المتزايد في الديون يعود في جزء كبير منه إلى الفوائد التي أخذت تتراكم على أصل الدين والتي لم يستطع العراق تسديدها خلال مدة الحصار^{xiii}.

أما المديرية العامة للاتفاقات والقروض فتشير إلى إن العراق قد اقترض من مجموعة من الشركات والصناديق والبنوك التي تعود إلى دول ومؤسسات مختلفة (بحدود ٣٧ جهة) وهذه القروض عقدت مع وزارات وهيئات عراقية مختلفة مثل وزارة النفط والكهرباء والتجارة والمالية وغيرها، وهذه القروض تصل هي والفوائد المترتبة عليها إلى ٢٩.٧١٤ مليار دولار وتقسم إلى ديون عسكرية ١٠.٨٦١ مليار دولار، وديون مدنية ١٨.٨٥١ مليار دولار^{xiv}.

٢- مشكلة القروض الخارجية العراقية ونادي باريس :

تتضمن الحلول المطروحة حول مشكلة القروض الخارجية العراقية باللجوء إلى نادي باريس وهو النادي الذي يهتم بعالم التمويل المالي ويناقش قضايا القروض وفوائدها وإعادة الجدولة أو الإلغاء والشروط المحيطة بكل ذلك.

لقد أصدر نادي باريس بتاريخ ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ قراره الذي يهتم بالديون الضخمة على العراق، وذلك من خلال فرض شروط يمكن أن تربط الحكومة الجديدة بالسياسات الرئيسة للسوق الرأسمالي الحر. وقد وافق النادي على إلغاء جزء كبير من ديون العراق يبلغ بحدود ٨٠% من إجمالي الدين العراقي وذلك وفق ثلاث مراحل^{xv} :

المرحلة الأولى :

يتم إلغاء نسبة ٣٠% من الـ ٨٠% والتي تعادل ١١.٦ مليار دولار وبدون شروط كما يتم خلال هذه المرحلة توقيع اتفاقية مع صندوق النقد الدولي - وقعت في ٢٩/٩/٢٠٠٤ - يمنح بموجبها العراق قرضاً بمبلغ ٤٣٦ مليون دولار وهذا القرض يسمى قرض مساعدة بلدان ما بعد الصراعات (EPCA) وهي قروض تمنح للدول المتعبة من جراء الصراعات.

المرحلة الثانية :

يتم إلغاء الـ ٣٠% الثانية وذلك حال المصادقة على البرنامج المعياري لصندوق النقد الدولي (IMF STANDARD PROGRAM)، وهذا الإلغاء سيتم إذا ما اتفق الصندوق والحكومة العراقية على حزمة من الإصلاحات الاقتصادية ، وفي حال التحسن في الوضع الأمني سيعتمد البرنامج الاقتصادي بقوة اكبر لإصلاح الموازنة ودعم توجهات السياسة النقدية .

المرحلة الثالثة :

يتم فيها إلغاء الـ ٢٠% المتبقية من الـ ٨٠% وهذه سيتم إلغاؤها بعد أن يقر مجلس الصندوق - في آخر مرحلة له بعد ٣ سنوات - التزام العراق بتطبيق برنامج الصندوق، إذ إن برنامج الترتيبات المساندة (SBA) يمتد لثلاث سنوات وكما هو معروف فإن الإصلاحات التي يجب على الدول الالتزام بها تتضمن حزمة من الإجراءات على البلد تطبيقها تضعه على المسار المتمثل بالتحرك الاقتصادي وفتح الأسواق أمام السلع الأجنبية وفتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي ناهيك عن إعطاء المجال بشكل اكبر للقطاع الخاص ليمارس نشاطه الاقتصادي مقابل تقليص دور الدولة في التدخل في الحياة الاقتصادية. كذلك اتفق العراق إن المتبقي من الدين سوف يتم تسديده خلال ٢٣ سنة بعد مدة إهمال أمدها ٦ سنوات، أي يبدأ التسديد من سنة ٢٠١١ .

وفي الوقت الحاضر يجري الأمر في العراق على التوجه نفسه الذي يديره نادي باريس، إذ أنه بتاريخ ٢٤ أيلول ٢٠٠٤ بعثت الحكومة العراقية المؤقتة رسالة تضمنت الالتزام بحزمة من إجراءات

الإصلاح على الصعيد الضريبي والمالي وإعادة هيكلة المشروعات المملوكة من قبل الحكومة واستقرار الاقتصاد الكلي مقابل إعادة ترتيب الدين العراقي الخارجي.

في ٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٤ خطت الحكومة العراقية خطوة أخرى باتجاه المبادئ الأساسية لتحرير الأسواق عندما قدمت طلبها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية^{xvi}

في ٢٠٠٥/١٢/١٨ بدأ العراق يطبق سياسة إلغاء الدعم عن أسعار المشتقات النفطية اذ تم رفع الدعم عن مادة البنزين وكافة المشتقات النفطية الأخرى وذلك وفقاً لجدول زمني يتضمن الاستمرار في رفع أسعار تلك المشتقات لتصل إلى مستوى أسعارها العالمية وذلك حتى بداية عام ٢٠٠٧. وكذا الامر الذي نتناوله الان حول موضوع الرفع الحكومي للدعم من البطاقة التموينية والذي هو آيل الى تلك الصيرورة ونتناوله لنشخص الآثار التي سوف تترتب على ذلك وماذا عن اقتراح البدائل

المبحث الثالث: استبدال الدعم العيني باخر نقدي

ان في الدعم العيني لمفردات البطاقة التموينية التوكل والكسل وحالة اليأس وعدم المبادرة الى العمل ونراها الان في الكثير من العوائل المنخفضة الدخل اذ تستهلك قسماً من مفردات البطاقة وتبيع القسم الاخر لتوفر بها حاجاتها الأخرى ، وان الدعم السعري يؤدي الى وجود سعرين او اكثر وهذا يجعل السوق غير مستقرة اذ نلاحظ ان مبلغ الدعم للبطاقة التموينية يبلغ ٦٠٠ مليار دينار موزعة على جميع افراد المجتمع

الفصل الثالث

انعكاسات سياسة رفع الدعم وتطبيق نظام السوق الحر

المبحث الاول : الجدل الفكري في الآثار الاقتصادية المحتملة من تخفيض الدعم لحكومي

١- الآثار الاقتصادية المحتملة لسياسة الدعم الحكومي:

تحتل قضية رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية مكانة خاصة من جملة القضايا المستحدثة في ساحة إصلاح الاقتصاد العراقي، من ذلك نرى ضرورة تسليط الضوء على تلك القضية، وثمة جدل فكري عميق حول دعم الأسعار وذلك بين مؤيد ورافض له، على إن هناك مجموعة من النقاط التي ينبغي بحثها لإيجاد إجابات ملائمة حول الأمر :

أ - الكفاءة في تخصيص الموارد الاقتصادية :- يعد السعر واحداً من أهم المؤشرات الاقتصادية المفيدة في تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية واستخدامها

الاستخدام الأمثل. والسعر هو الرابط الأساس بين رغبات المستهلكين والمنتجين وهو الانعكاس الأوضح لتوازن علاقات العرض والطلب.

إن بيع أية سلعة بأقل من سعرها الحقيقي يعني إن هناك تشوهاً في هيكل الأسعار وهذا يعني نظرياً إن انخفاض السعر يؤدي إلى خلق فائض طلب، أي زيادة في الطلب مقابل شح في العرض، بكلمات أخرى مبالغة في الاستهلاك، من هنا فإن ثمة حاجة للحد من التبذير والهدر بحيث يتم استخدام المورد الاقتصادي استخداماً عقلانياً وذلك في ضوء حقيقة محدودية الموارد وندرتها^{xvii}.

إن الأصل في المشكلة الاقتصادية هي الندرة، وهذه الندرة نسبية مكانياً وزمنياً، فقد يكون مورد اقتصادي متوفر في مكان ما لكنه يعد نادراً في أماكن أخرى، وما يعد متوفراً في زمننا الحاضر يكون نادراً في المستقبل^{xviii}، وكما هو واضح إن مفردات البطاقة التموينية أغلبها (إذا لم تكن جميعها) تستورد من الخارج وبأسعار الصرف العالمية ، من هنا تكون الحاجة ماسة لاستخدام هذا المورد استخداماً عقلانياً وكفوياً وذلك بترشيد استهلاكه وتصحيح سعره وبما يعكس قيمته الحقيقية، لهذا المورد^{xix}.

إن ثمة نتيجة يمكن الوصول لها الآن :- إن أي تخفيضات أخرى في أسعار مفردات البطاقة التموينية سوف تؤدي إلى زيادة الاستهلاك وزيادة الهدر مقابل شح أكبر في المعروض. والسؤال هنا :- هل إن تخفيض سعر مفردات البطاقة التموينية إلى الصفر سيسارع في وصولها بالوقت المناسب ؟ إن الجواب في ضوء الحقائق الاقتصادية هو بالنفي، بل إن المشكلة ستتفاقم.

ب - فجوة الإنتاج/ الاستهلاك :- لقد ازداد الطلب الاستهلاكي على مفردات البطاقة التموينية كافة بشكل كبير مع عدم قدرة الإنتاج المحلي على مواكبة هذا الاستهلاك مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الاثنين، وهناك مجموعة من العوامل التي أدت إلى اتساع تلك الفجوة^{xx}.

(١) زيادة الدخل الفردية التي شهدتها الاقتصاد نتيجة تزايد الإنفاق العام على الأجور والرواتب وهذا الأمر يكون مصحوباً " عادةً بزيادة في الطلب الاستهلاكي.

(٢) انخفاض أسعار مفردات البطاقة التموينية وعدم مواكبتها لآذواق الكثير من أصحاب الدخل المرتفع فبدأ التبذير وعدم الاستخدام الصحيح والانتقاد لهذه المفردات يظهر للعيان مما يسبب ذلك عدم الضرورة لمنح الجميع هذه المفردات وإنما ينبغي اقتصارها على من يستحقها.

(٣) الأوضاع الأمنية غير المستقرة وعدم إمكانية تأمين وصول مفردات البطاقة التموينية للمناطق الساخنة يسبب مشكلة التلاعب لحصة المواطن في تلك المناطق وإن المسوغ متواجد هو أن المواد الغذائية يجب أن تستهلك خلال مدة معينة وإذا لم تستهلك فتصبح فاسدة وهنا يكون التلف في الغش . وإن استخدام الجانب النقدي بدل العيني ممكن أن يؤدي الغرض .

(٦) عدم قدرة المخازن العراقية على استيعاب هذا الكم الهائل من السلع والمواد الغذائية وتوفير ما تحتاجه المادة الغذائية من تكييف الجو لكي تبقى صالحة للاستخدام ، وهذا الأمر بإمكان القطاع الخاص القيام به لو كانت الكميات المتاجر بها قليلة مع الرقابة والسيطرة .

٧) سوء الإدارة والتوزيع لمفردات البطاقة التموينية وعدم امكانية توصيلها بالوقت المناسب يؤدي الى شحة مفردات البطاقة ومن الممكن عدم صلاحيتها مما أدى إلى شحه في المعروض المحلي.

٨) كثرة الحلقات الوسيطة والفساد الإداري الأمر الذي أدى إلى تراجع المعروض وعدم وصوله إلى المستهلك بشكل منتظم .

إن ثمة نتائج ترتبت على هذه الفجوة :-

النتيجة الأولى:- إن واحدة من أهم النتائج التي تترتب على نقص العرض وفائض الطلب هي ظهور سعريين تباع بهما هذه المواد، فعلاوة على السعر الرسمي المدعوم الذي يكون عادةً اقل من السعر التوازني يظهر لدينا سعر آخر هو سعر السوق السوداء وهذا السعر يكون فوق السعر الرسمي والتوازني.

النتيجة الثانية:- إن الفجوة بين الاستهلاك والإنتاج تحتاج إلى ملء ، من هنا فإن الدولة اضطرت إلى استيراد هذه المنتجات من السوق الخارجي ، والاستيراد هو حل مكلف على الاقتصاد ، فهو يستنزف الصرف الأجنبي ويفاقم من عجز ميزان المدفوعات ، فاستيراد تلك السلع من السوق العالمي يتم بالسعر العالمي والذي هو اكبر من السعر المدعوم الذي تباع به تلك المنتجات في الداخل . وان الدولة تتحمل الفرق بين السعريين على شكل دعم.

النتيجة الثالثة:- إن الفرق بين الأسعار الداخلية المنخفضة والخارجية المرتفعة لمفردات البطاقة التموينية سيشجع على ظهور مشكلة تهريب تلك المواد إلى الدول المجاورة.

إن كافة أسعار المواد الغذائية في الدول المحيطة بالعراق هي أعلى من سعرها في الداخل وهذا ما يشجع على تهريبها، إن قطاع التهريب هو احد قطاعات الاقتصاد السري ذات الآثار السلبية في مجمل القطاعات فهو يؤدي إلى زيادة عجز الموازنة ، ويولد شحه داخلية في المعروض ويستنزف الصرف الأجنبي ، ويخلق طبقة تحصل على دخول كبيرة تعمل في اقتصاد خفي وتهرب من دفع الضرائب*.

المبحث الثاني : قضية الدعم وعلاقتها بعجز الموازنة

إن الدعم يؤدي إلى خسائر كبيرة تتحملها الدولة ومن ثم الأفراد، فهو يؤثر بشكل كبير على زيادة في النفقات العامة من جهة وانخفاض في الإيرادات العامة من جهة أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في عجز الموازنة العامة، إذ يشكل الدعم أكثر من ٥٠% من النفقات العامة للدولة ... لنناقش تلك العلاقة من خلال المسألتين الرئيسيتين أدناه^{xxi} :-

(١) الدعم والتمويل

إن عجز الموازنة العامة المتزايد والذي يشكل الدعم جزءاً منه ، ينعكس في قضية تمويل عجز الموازنة ، فما دما نتحدث عن عجز في الموازنة التقديرية للدولة للسنة المقبلة فلا بد إن نبحث عن طرق لتمويل هذا العجز، والتمويل سواء أكان خارجياً أم داخلياً ذو آثار ضاره في

الاقتصاد ، فالاقتراض الخارجي يجابه بمشكلة رد أصل القرض والفوائد المترتبة عليه ، وهذا ما يشكل عبء على ميزان المدفوعات. أما الاقتراض الداخلي، لاسيما الاقتراض من السلطة النقدية بإصدار نقدي جديد فانه يجابه بضغط تضخمية وذلك في ظل حقيقة عدم توفر مرونة في الجهاز الإنتاجي.

(٢) تكلفة الفرصة البديلة

كما هو معروف فنحن نتحدث عن سلعة تواجه ارتفاعات في أسعارها في السوق العالمي، ومقابل تقديم هذه السلعة بأسعار مدعومة في السوق الداخلية فإن ثمة خسائر إضافية تتحملها الموازنة العامة ، فهناك فجوة متزايدة دائماً بين سعر المواد الغذائية المتزايد الارتفاع عالمياً وسعر بيع هذه المفردات المنخفضة في السوق المحلية ، وهذا ما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة : ويمكن أن تعرف بأنها مقدار الخسائر التي تتحملها الموازنة العامة نتيجة التضحية ببيع تلك السلعة في السوق العالمية مقابل تقديمها مدعومة داخلياً.

هـ - الدعم والآثار التضخمية المتعكسة:

من القضايا الهامة التي هي مثار جدل بين الاقتصاديين هي مسألة الآثار التضخمية التي يولدها رفع الدعم ، وهنا نجد وجهتي نظر متعارضين حول الموضوع :-

وجهة النظر الأولى

ترى أن الأمد القصير سيكون مصحوباً بآثار تضخمية واضحة جراء الرفع ، ينطلق أصحاب هذا الرأي من منطلقات نظرية ترى أن التضخم الذي سيحدث هو من نوع سحب التكاليف بحيث أن رفع أسعار الدعم عن أسعار المشتقات النفطية سيؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار لكون أسعار المواد الغذائية ستشكل إضافة إلى تكاليف السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد ، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي للأسعار والذي يعد مؤشراً تضخيمياً ، إن أصحاب هذا الرأي يستندون إلى جملة من الحجج :-

(١) إن هناك طلب متواصل للمواد الغذائية وذلك لحاجة المجتمع المستمرة للمادة الغذائية وإن زيادة أسعارها ستؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة القود والإضاءة ومن ثم التأثير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

(٢) إن الطلب على مواد البطاقة التموينية يتعلق بذوق المستهلك وقدرته الشرائية وإن رفع الدعم سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه المنتجات ويؤدي بدوره إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة السلع الغذائية ومن ثم سيرتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك^{xxii}.

٣) ثمة علاقة طردية بين أسعار البنزين والغاز وارتفاع أسعار المواد الغذائية (الفواكه والخضر)، وذلك لأن الأخيرة تأخذ بالحسبان أجور النقل كأحد مكوناتها وهذا سيؤدي إلى ارتفاع الرقم القياسي لمجموعة المواد الغذائية ، ومن ثم ارتفاع الرقم القياسي للأسعار .

في هذه الصدد يرى هذا الفريق إن سلسلة من الآثار المباشرة وغير المباشرة من ارتفاعات الأسعار ستحدث مما سينعكس بشكل متتابع على سائر القطاعات ، والنتيجة هي مواجهة الاقتصاد ككل لضغوط تضخمية .

وجهة النظر الثانية

ترى إن هذه الآثار ستمتد للأجل القصير فقط في حين إن التضخم يمكن أن يصفى نفسه في الأمدين المتوسط والطويل، ويستند هذا الفريق إلى حجج أخرى : -

١) إن التضخم الذي سيحدث هو تضخم التكاليف، لكن يجب إن لا ننسى إن الزيادة في التكاليف ستكون من قبل سلعة تنتجها الدولة نفسها ، هذا يعني إن الدولة ستقوم عن طريق رفع الأسعار بأجراء تخفيض كمية المعروض النقدي في التداول، وذلك من خلال زيادة الإيرادات العامة التي ستحدث نتيجة رفع الأسعار، ومن جهة أخرى فإن المتوقع هو تقليص الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك (وذلك من زاوية إن رفع السعر سيقص الاستهلاك والتهريب) هذا يعني إن تقليص الفجوة سيلغي عملية الاستيراد التي كانت تلجأ لها الدولة لملء تلك الفجوة ، والنتيجة هي توقع حصول انخفاض في النفقات العامة للدولة. إن زيادة الإيرادات وتقليص النفقات يعني تخفيضاً في الطلب الكلي وهو ما يعني تقليص الفجوة التضخمية بين الطلب والعرض الكليين.

٢) إن رفع الدعم يعني إن تحسناً في وضع الموازنة سيحدث ، بعبارة أخرى فإن انخفاضاً في العجز أو فائضاً في الموازنة سيتحقق ، وهو ما سيؤدي إلى تقليل الاعتماد على تمويل عجز الموازنة وبالتالي التقليل من الآثار التضخمية المصاحبة لتمويل العجز.

٣) أن تحسن وضع الموازنة الذي يمكن أن يحدث - نتيجة زيادة الإيرادات العامة وتقليل الإنفاق على المواد الغذائية المستوردة الذي هو إنفاق استهلاكي في أغلبه - سيوفر فوائض مالية مهمة للدولة، وهذه الفوائض يمكن أن تستغل في مجالات زيادة الإنفاق على التعليم، الصحة، الكهرباء، تطوير البنى التحتية، الخدمات العامة، وهذه المجالات هي نفقات استثمارية، كل ذلك سيدعم وبشكل دائم وعلى المدى الطويل مستوى الدخل الحقيقية للأفراد مما سيلغي الآثار التضخمية للرفع.

أن الاهتمام بقطاع التعليم والصحة هو إنفاق استثماري في العنصر البشري.. وهو ذو آثار إيجابية مباشرة وغير مباشرة في تعزيز الدخل الحقيقي للأفراد.

يرى هذا الفريق أن تغييراً في هيكل الإنفاق يجب أن يحدث بحيث يتم الاهتمام بالإنفاق الاستثماري مقابل تقليل الإنفاق الاستهلاكي.

يقول أنصار هذا الفريق إن الاقتصاد العراقي المريض قادر على استيعاب جرعة التضخم المرة في الأجل القصير مقابل الحصول على اقتصاد معافى، منتج، متنوع في الأجل المتوسط والطويل.

المبحث الثالث : دعم اصحاب الدخل الحقيقية المنخفضة

-إنشاء شبكة الحماية الاجتماعية :

شهدت موازنة ٢٠٠٦ إنشاء شبكة الضمان الاجتماعي لتشمل عدداً من العوائل التي تقع تحت خط الفقر ويتوقع زيادة العوائل المستفيدة من ١٥٠ ألف عائلة إلى مليون عائلة إذ تم تخصيص مبلغ ٥٠٠ مليار دينار لإنشاء الشبكة^{xxiii}.

وجاء في أسباب إنشاء هذه الشبكة انه : تحاشيا للآثار السلبية المتأتية من رفع الدعومات خصصت وزارة المالية في موازنة ٢٠٠٦ مبلغ ٥٠٠ مليار دينار (ما يعادل ٣٤٠ مليون دولار)، ويجري العمل بهذا المشروع ابتداءً من كانون الأول تحت عنوان برنامج شبكة الحماية الاجتماعية وهذا البرنامج معني بحماية الطبقات الفقيرة في المجتمع ويهدف برنامج شبكة الحماية الاجتماعية في العراق الى تحقيق جملة من الأهداف^{xxiv} :

(١) مساعدة العائلات الأكثر فقراً وتعرضاً للضرر على مواجهة الأوضاع الراهنة عن طريق تحويلات نقدية هادفة.

(٢) حماية المسنين والمعاليين من قبلهم ومنعهم من الوقوع في الفقر عن طريق برامج إعانات عادلة وقابلة للاستمرار .

(٣) مساعدة المعاقين والمنكوبين جراء الحروب بتقديم المساعدات المالية وتمكينهم من الحصول على أجهزة إعادة تأهيل.

(٤) إنشاء فرص عمل جديدة مؤقتة وأخرى دائمة عن طريق الأشغال عامة وتنمية مؤسسات الأعمال الصغيرة. وبالتالي خلق عمالة مدربة قادرة على الدخول في سوق العمل مما يقلل من نسب البطالة الموجودة في العراق، فضلاً عن تحسين إمكانيات فرص العمل للعاملين عن طريق تنمية المهارات والحصول على القروض وإنشاء مشاريع صغيرة تساهم في تحسين دخل الأسرة.

(٥) منح سلف لإقامة مشاريع اقتصادية تساهم في تنمية قدرات الأفراد وتمكينهم والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

(٦) مساعدة الأطفال على التمتع بصحة جيدة وتمكينهم من مواصلة الدراسة.

لقد حددت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية معيار الدخل كأحد المعايير المستخدمة عالمياً في تحديد خط الفقر، إذ إنها اعتمدت ما مقداره دولار واحد في اليوم، وهذا يعني إن الأشخاص الذين يكون دخلهم دولاراً واحداً في اليوم يقعون ضمن خط الفقر، إذ يحق للأسر المتضررة استلام إعانة شهرية وكما هو مبين في الجدول الآتي :

وجاء أيضاً انه يحق للأسر والأفراد المتضررين (المعوقين والأرامل والأيتام) الذين يبلغ دخلهم الشهري اقل من مستوى الجدول أدناه الحصول على الفرق، وفي حالة إلغاء جزء من البطاقة أو كل البطاقة التموينية تحصل الأسر المشمولة بشبكة الحماية الاجتماعية على إعانات يتم تعديلها حتى مستوى الجدول نفسه الخاص بالبطاقة التموينية كذلك يحق للأسر التي تقع تحت مستوى الجدول (الجزء الخاص بإعانات التعويض عن ارتفاع أسعار المحروقات) الحصول على مبلغ ٥ آلاف دينار إضافية شهرياً عن كل طفل بعد المرحلة الابتدائية.

على أن يتم تعديل المبالغ وفقاً لتقارير نسب التضخم للمحافظة على القدرة الشرائية للإعانات ضد التضخم.

الجدول (٣)

سقف الإعانة الاجتماعية / ألف دينار شهرياً

٦ فأكثر	٥	٤	٣	٢	١	حجم الأسرة
١٢٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	سقف الإعانة الاجتماعية (أعلى مستوى للإعانة الشهرية في حالة انعدام الدخل)
١٨٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	سقف الإعانة الاجتماعية (لتعويض الأسر عن الإلغاء الجزئي أو الكلي للبطاقة التموينية)

المصدر: ليلي كاظم عزيز، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، ورقة مقدمة منشورة في مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي، ١٠ كانون الأول ٢٠٠٥، ص ٣٢.

مشاريع تنمية الأقاليم :

قامت وزارة المالية بمبادرتين رئيسيتين وذلك فيما يتعلق بتنمية الأقاليم وذلك في موازنة ٢٠٠٦^{xxv}:

المبادرة الأولى: هي وضع منحة بمبلغ ١.٥ تريليون دينار وهذه سوف توزع إلى مجالس المحافظات ومنطقة كردستان لاستخدامها وفقاً لتوجهاتها في التنمية وسوف يتم توزيع هذه الأموال مباشرة إلى المحافظات بحسب الكثافة السكانية والحاجة النسبية لغرض إقامة مشاريع تنمية الأقاليم في المحافظات

المبادرة الثانية: تخص تشجيع إنشاء مصارف تنمية إقليمية وهذه ستعمل على تنمية الأقاليم وتساعد على تحشيد الموارد الخاصة بذلك الإقليم وسوف يكون بمقدور هذه المصارف دعم مجالس المحافظات والأقاليم في تمويل مشاريع معينة تمكنها من القيام بها من دون الرجوع إلى الموازنة العامة. ومن الممكن أن تستقطب هذه المصارف الكفاءات ومن ثم تقوية القابليات على المستوى الإقليمي. إن الهدف هو البدء بإنشاء ثلاث مصارف إقليمية، في المنطقة الشمالية وفي المنطقة الغربية وفي المنطقة الجنوبية (وربما إضافة بنوك أخرى في وقت لاحق). ويمكن أن تنظم هذه المصارف على أساس المشاركة بين الحكومة الإقليمية وبين القطاع الخاص أو المستثمر الأجنبي بما في ذلك دول الجوار أو المؤسسات التجارية أو المنظمات الدولية. إن التخصيصات الرأسمالية لمصارف التنمية الإقليمية من وزارة المالية ستكون بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار تدفع في مدة ثلاث سنوات وتم

تخصيص مبلغ ٢٧٠ مليار دينار خلال عام ٢٠٠٦ لهذا الغرض اذ ستسهم المحافظات والأقاليم في رأسمال تلك المصارف.

ثالثاً : توصيات وحلول مقترحة

١- إن قرار رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية يستلزم تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (مثلا استخدام وسائل الإعلام والتوعية الاجتماعية والجماهيرية) ودراسة الآثار الايجابية والسلبية المترتبة عليه .

٢- في حالة رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية يستلزم الامر أن يكون بصورة تدريجية بحيث لا يزيد من الأعباء على كاهل المواطنين وعدم اعتماد الأسلوب المفاجئ في أية خطوة من خطوات الإصلاح الاقتصادي المزمع تبنيه مستقبلاً، ورفع المستوى المعاشي للمواطنين بما يتناسب مع الزيادة المتوقعة في الأسعار والنتيجة بسبب رفع الدعم.

٣- نرى إن هناك نوعان من الدعم هما الدعم الضروري والدعم غير الضروري، والدعم غير الضروري يتمثل بالدعم المقدم إلى مفردات البطاقة التموينية في حين إن هناك دعم ضروري مثل دعم الصحة والتعليم والتربية والطرق والجسور وشبكات المجاري والنقل بكافة أنواعه. من هنا فإننا ننادي بضرورة الاستمرار وتعزيز الدعم الضروري والتخفيف من الدعم غير الضروري.

٤- العمل على زيادة الإنتاج المحلي بما يسد النقص الحاصل وردم الفجوة بين المستهلك والمنتج عن طريق إعادة هيكلة المخازن الموجودة وتوسيع عملها، أو إنشاء مخازن ومنشآت حديثة تتماثل مع وسائل خزن المواد الغذائية العالمية جديدة - لاسيما المحافظات الآمنة- بطاقة تكفي لسد النقص، وكذلك العمل على توفير المواد الغذائية .

٥- العمل على تنويع مصادر الحصول على الدخل القومي والتحول من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على النفط فقط ، إلى القطاعات الأخرى كالصناعة والزراعة .

٦- أن رفع الدعم عن مفردات البطاقة التموينية يؤدي إلى زيادة تكاليف النقل وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يستوجب توفير بدائل للحد من مشكلة الغلاء في الاسعار.

٧- وضع ضوابط وقوانين وأنظمة لمنع تسرب المواد الغذائية المدعومة الى دول الجوار .

٨- يجب زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين نوعية الإنتاج بحيث يتم زيادة الإنتاج لكي يفوق حاجة الطلب المحلي وبالتالي نسد حاجتنا المحلية من المادة الغذائية من خلال استغلال الاراضي الزراعية الواسعة في العراق والاستفادة من العملات الصعبة في تنمية الاقتصاد.

٩- توسيع شبكات الضمان الاجتماعي (الحماية الاجتماعية) ومحاولة تقديم الدعم للأسر المتضررة والتي تمتاز بمستوى دخل منخفض وذلك عن طريق توزيع قسائم أو بطاقات تموينية.

١٠- وضع دراسات شاملة لموضوع شبكة الحماية الاجتماعية لتحديد خط الفقر وعلى أساس تقديم إعانات البطالة للذين هم في سن العمل لكنهم خارج سوق العمل فعلاً، كذلك تقديم الإعانات لغير

القادرين على العمل ومساعدة الأفراد الراغبين في العمل على إيجاد فرص عمل وإشراك الأفراد الذين لا يتمتعون بالمؤهلات الكافية للدخول في سوق العمل وذلك من خلال تمكين هؤلاء بإعادة تأهيلهم من خلال إقامة الدورات التدريبية وإشراك العاطلين عن العمل في ورش عمل جماعية ودمجهم من خلال الدورات التي يمكن إقامتها بالتعاون مع الدوائر والمؤسسات وغيرها.

الهوامش

- ١- بول آسامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة د. أسامة الدباغ، الأهلية للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠١، ص ٩١-٩٢.
- ٢- المصدر السابق، ص ٩١-٩٢.
- ٣- د. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ٩٦-٩٧.
- ٤- المصدر السابق، ص ٩٦-٩٧.
- ٥- نجيب عيسى، سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط / الجزائر، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٦٦-٤٦٧.
- ٦- المصدر السابق، ص ٤٦٧.
- ٧- وزارة المالية، دائرة الموازنة، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥.
- ٨- وزارة المالية، دائرة الموازنة، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٦.
- ٩- الموازنة الفيدرالية للدولة العراقية لعام ٢٠٠٦، في ٢٣/١١/٢٠٠٥، ص ٤.
- ١٠- The world bank, World debts tables, 2002- 2003, Washington, D.C.
- ١١- Iraq external debt stands at 104 -129BN, Middle East Economics Survey, 14/4/2003.
- ١٢- خليل العناني، ديون العراق .. هم ثقيل، ص ١. بحث منشور على شبكة الانترنت، www.ala7rar.net/
- ١٣- البنك المركزي العراقي، قسم الأبحاث والإحصاء، نشرات متفرقة.
- ١٤- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاتفاقات والقروض، نشرات متفرقة.
- ١٥- زيد العلي، ترجمة د. عبد الوهاب حميد النجار، صندوق النقد الدولي ومستقبل العراق، ص ١-٦، بحث منشور على الانترنت، www.iraqecconomy.org/
- ١٦- المصدر السابق، ص ١-٦.
- ١٧- د. السيدة إبراهيم محمد مصطفى، اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ١٩٩٦، ص ١١٤-١١٥.
- ١٨- د. صبحي تادرس قريصة وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، مطبعة الرشد، ١٩٧٨، ص ٣١-٣٨.
- ١٩- د. هاشم علوان السامرائي، اقتصاديات الموارد الطبيعية، مطبعة العاني، بغداد، ط ١، ١٩٩٧، ص ٨٢.
- ٢٠- انظر في هذه العوامل: ثامر الغضبان، من أجل إصلاح قطاع توزيع المنتجات النفطية في العراق، ورقة مقدمة إلى الندوة التي عقدها المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي في وزارة الإسكان، ٢٠٠٥، ص ١-٥.
- * - تشير الوقائع إلى تشابك المشكلتين في أن واحد وعليه اتخذت الحكومة العراقية قراراً برفع أسعار المشتقات النفطية وإنهاء احتكار الدولة.
- ٢١- ثامر الغضبان، مصدر سابق، ص ١٢.
- ٢٢- د. سالم توفيق ألنجفي، التطور الحديث للاقتصاد من خلال بيئة نظيفة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع لمجلس البحث العلمي العراقي المقام في ١٨/٢/١٩٨٤، في بناية جامعة بغداد، ص ١٨.
- ٢٣- انظر في ذلك:
- د. علي عبد الأمير علاوي، بيان حول الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق ٢٠٠٦، في ١٥/١١/٢٠٠٥، ص ٨.
- ٢٤- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، منشورات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٦، ص ٣-٧.
- ٢٥- الموازنة الفيدرالية للدولة العراقية لعام ٢٠٠٦، مصدر سابق، ص ٦-٧.



مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية

الرقم الدولي: 1999-558X

التنمية الاقتصادية - المكانية / الواقع والافاق المستقبلية دراسة تحليلية لحالة العراق

م.د علي كريم العمار
جامعة بغداد / المعهد العالي للتخطيط
الحضري والاقليمي

2010

العدد الثاني

المجلد الاول

التنمية الاقتصادية – المكانية الواقع والأفاق المستقبلية:

دراسة تحليلية لحالة العراق

د.م. علي كريم العمار

المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي
جامعة بغداد

الخلاصة:

استحوذ موضوع دراسة التنمية المكانية والمحلية في العراق والعالم على اهتمام العديد من المخططين ومتخذي القرار التخطيطي من المعنيين بالبعد المكاني كتعبير عن أهمية التفاعل والتجانس بين البعدين الاقتصادي والمكاني والذي يقود في نهاية المطاف إلى تحديد الهيكل الاقتصادي لأي حيز مكاني مدروس.

ولغرض التأكد من نجاح التنمية الاقتصادية للمكان المدروس وفقاً لما تمثله فاعلية النشاط الاقتصادي القائم سواء أكان ذلك داخل الإقليم intra أو من خلال علاقاته مع باقي الأنشطة الاقتصادية في الأقاليم الأخرى inter داخل البلد الواحد أو مع العالم الخارجي" فإن الأهم من ذلك كله هو مدى استجابة تلك التنمية للتحديات الحالية في البيئة والعولمة وذلك من خلال النتائج المستخلصة من المؤشرات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي والتي نعتقد أنها تمثل الأساسيات للخطط والإستراتيجيات اللاحقة وخاصة فيما يتعلق بتنمية الاقتصادات الإقليمية والمحلية وزيادة مفردات الناتج الإقليمي اقتصادياً واجتماعياً ممثلة بالرفاه وحسن استخدام الموارد المتاحة وفق مبدأ التمكين البيئي للاقتصاد وبالعكس .

Abstract:

The subject of study of spatial development and local communities in Iraq and the world to the attention of many planners and decision makers involved in the planning of the spatial dimension as an expression of the importance of interaction and coherence between economic and spatial dimensions, which eventually lead to identify the economic structure of any space studied.

For the purpose of ensuring the success of economic development of the place considered as represented by the effectiveness of existing economic activity, "whether intra or within the region through its relationship with other economic activities in other regions within the inter-country or with the outside world," the most important of all is the response of that development of the current challenges in the environment and globalization, through the findings of economic indicators at the regional and international levels that we believe represent the fundamentals of the subsequent plans and strategies, especially with regard to the development of regional economies and local communities and vocabulary increase regional output representative of the economic and social well-being and good use of available resources according to the principle of empowerment environmental economy and vice versa.

مشكلة البحث:

انطلاقاً من المسوغات في طبيعة استخدام وتناول موضوع التنمية المكانية - الاقتصادية وأهميتها في تحديد الأمثلة لعمليتي التخطيط المكاني والتنموي القومي-المحلي في العراق، فإن مهمة البحث تستند بجوهرها إلى كيفية التحقق من تلك التنمية وكيف تحدث على البعد المكاني خاصة مع وجود التحديات الاقتصادية والبيئية على المستوى العالمي وبالأخص عندما تكون هناك جملة من المؤشرات والمشاكل المساعدة والتي منها:

- ١- عدم وجود حدود إقليمية واضحة بين أقاليم ومدن العراق "يشكل يساعد على حصر وفهم حركة عناصر الإنتاج والآثار البيئية المترتبة إزاءها" والخاصة بعمليات التنمية حيث إن المرونة العالية يجعلها في تغيير مستمر سوى داخل الإقليم وخارجه وبالتالي ضعف إمكانية بيان التأثيرات السلبية للبيئة المحيطة، الجاذبة والطاردة بان واحد .
- ٢- ما يتعلق بالجانب التفصيلي على مستوى التنمية الاقتصادية والمكانية في العراق وللفترات السابقة نجد إن معظم الخطط الوطنية قد أكدت على "اخذ الآثار البيئية بنظر الاعتبار" إلا أنها بقيت دون الفعل التطبيقي الواضح في بيان تأثيراته في حسابات الإنتاج والدخل والرفاه الاجتماعي الإقليمي والمحلي.
- ٣- الإشكالية في فهم التنمية المكانية في العراق واقتصارها على أقطاب نمو معينة دون الاكتراث للمشاكل البيئية المستقبلية والآثار السلبية على عموم مساحة المستقرات البشرية الأخرى داخل البلد.

هدف البحث:

التنمية الاقتصادية والعمرانية يجب إن تركز (وعلى مستوى العراق والعالم) في أولوياتها على أسس وأساليب ملائمة لمواجهة تحديات العولمة والبيئة و تتبع مدى إمكانية فهمها على المستوى الاستراتيجي للخطط المستقبلية وبخاصة الرؤية *vision* التي تؤكد على إن التنمية المستدامة ليس للموارد غير المتجددة فحسب بل الأهم من ذلك تحقيق الاستدامة البشرية والمادية بان واحد وبشتى المجالات و بغض النظر عن الحيز والمجتمعات الذي تطبق فيه.

المقدمة:

إذا كانت التنمية بمعناها الكمي والنوعي، تعنى بزيادة التأثيرات المتبادلة لمختلف المستويات التخطيطية وأيا كانت على بعضها البعض وتشابك مصالحها في مجالات شتى أهمها الاقتصاد والعمران والبيئة بقصد أو بدون قصد، فإن ذلك يعني تحول البعد المكاني للمدن من الحدود المكانية الضيقة ليتسع ويشمل البعد البيئي المحلي والإقليمي بل ويتعداه إلى البعد القومي وربما أكثر وخصوصا مع العولمة والتطورات والتي أضفت بضلالها على فهم البعد المكاني وكيف يعمل.

وهذا يشير إلى تراجع دور الدولة، والانتقال إلى مرحلة دور المدن العالمية، فلم تعد المدن تتنافس فيما بينها داخل إطار الدولة الواحدة أو الإقليم، وإنما أصبح العالم كله سوقا كبيرا لجميع المدن، فالصناعة والتجارة على سبيل المثال لن تكون منافستها محصورة فيما بين المدن لعراقية نفسها ولكن سيتوجب عليها منافسة مدن خارج البلد في دول الجوار الإقليمي على أقل تقدير.

هذا الوضع الجديد للتعاملات الاقتصادية والسياسية والبيئية يفرض على مدنا أن تكون على قدر كبير من القدرة التنافسية العالمية.

يحتم هذا أن تعمل المدن على بناء قدراتها وميزاتها التفضيلية التي تميزها عن المدن الأخرى وتكسب المنافسة في مجال معين لا يجاريها فيه أحد.

و لمواجهة تحدي البيئة وتأثيراتها المتسارعة يجب العمل لإيجاد التميز وإيجاد الميزات التفضيلية والتنافسية التي تتعلق بالجودة وبرامج تحسين البيئة والأسعار التفاضلية والإبداع في توظيف الموارد الطبيعية والبشرية لكل مدينة وبشكل مستدام ومدرّوس حيث إن من أهداف التنمية المستدامة ولأي مستوى تخطيطي هو معالجة المشكلات البيئية المعاصرة والتي نرى بأنها مشكلة من التنوع والتشابك بما يتطلب إيجاد التشخيص الصحيح وفق رؤيا وفهم يراعي تحديد ابرز التحديات إن كانت محلية ودولية وعلى هذا الأساس سيحاول البحث التطرق بمباحثه الثلاث ابتداء من فهم وتحديد واقع التنمية الاقتصادية - المكانية على المستوى العالمي إلى فهم واقع حال التنمية المكانية في العراق وصولا إلى المبحث الثالث الأفق المستقبلية وبرامج التخطيط المطلوبة لمواجهة التحديات البيئية العالمية.

المبحث الأول: نظرة على تطور مفهوم التنمية الاقتصادية-المكانية

١-١ الفكر التخطيطي والتحول من (الفكر التقليدي إلى الفكر الاستراتيجي):

في السابق يمكن وصف المعادلة التخطيطية بالثنائية (ميزان ثنائي التدوين) التي تعتمد على من يخطط ومن هو المتلقي لهذه الخطط ويقبل بها دون إيه مشاركة ومحاولة للتقييم الايجابي (١)

نهاية الثمانينيات من القرن الماضي وبعد انهيار الأنظمة الشمولية وانهاء عصر ما يمكن إن نطلق عليه بعصر الجدران الحديدية برزت أفكار تتبنى التخطيط الاستراتيجي والتنفيذي في وضع الحلول الآنية والسريعة للمشكلات الاقتصادية المستعصية وخاصة مع توسع هيمنة القطب الواحد.

إن أول ظهور لهذه المفاهيم التخطيطية الحديثة كان في المؤسسة العسكرية والتي مالبثت إن انتقلت إلى (المؤسسات المدنية والشركات الكبرى).

وبارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي وتحسن مستويات البنية الثقافية والصحية للمجتمعات...تزايدت مع ذلك المشكلات التخطيطية وخاصة تلك المجتمعات التي تعاني أصلا من تدهور واضح في بنيتها التحتية سواء أكانت المادية أو البشرية وإن التحولات التي طرأت عليها لم تكن بالشكل المتسلسل والمنطقي بل جاء بفعل تغييرات واسعة وقوية أشبه مايمكن إن توصف بالأعاصير الحضارية عابرة القارات وبسرعة ومديات تفوقت على الفترات السابقة لما قبل عام ١٩٥٠.

فالملاحظ على هذه الفترة والتي تقدر بنصف قرن بأن ماتحقق فيها يزيد بمرات عن مراحل التطور التي اجتاحت العالم للقرون الـ ١٩ السابقة وبذلك توصف هذه المراحل بأنها نقلة نوعية وكمية من المفهوم الوصفي للمشكلة إلى المرحلة الاستنتاجية التطبيقية. وفق ماتقدم فإن المباحث التالية تؤكد على دور الاقتصاد في إعادة فهم المكان وسياسات التخطيط والتنمية.

١-٢ المزايا التفضيلية في سياسات التنمية المكانية الحديثة:

تشير معظم الدراسات الحديثة للتنمية المكانية إلى جملة من الميزات التفضيلية، حيث لم تعد التنمية رهينة الموقع والميزات الخاصة به بل إن نجاح المدن أصبح يتضمن التحول من اقتصاديات الموقع إلى اقتصاديات المكان وهذا يعني تحقيق خمسة أمور:

الأمر الأول:

الإحساس بالمكان بحيث توظف البيئة الطبيعية والعمرانية لتعطي إحساسا بخصوصية المكان وتميزه بنكهة اقتصادية وثقافية واجتماعية محلية (بمعنى آخر) أن يكون هناك شعور أن المدينة ليست "أي مكان" أو "لا مكان" وإنما مكان ليس له شبيه أو ليس نسخة مكررة لمكان آخر. (٢)

1) www.araburban.net/files.php?file=Dev...

2) www.led.local

لقد أدرك هذه الحقيقة الفيلسوف الإيطالي Giordano Bruno عندما أشار إلى " إنه عندما لا يكون هناك اختلاف لا يكون هناك تمايز في الجودة"

الأمر الثاني:

الإحساس بالهوية يتطلب من أي مدينة التعرف على مقوماتها وسماتها التي تميزها عن غيرها والعمل على استمرار هذا التميز.

الأمر الثالث:

هو التطور والنماء بحيث لا تكون المدينة جامدة دون حراك كأنها متحف للآثار وفي ذات الوقت لا تكون كما إنها لو بنيت في وقت قريب وليس لها تاريخ.

إنما يجب أن يعكس النسيج العمراني للمدينة وظائفها وثقافتها وجمالها وتطورها التاريخي.

الأمر الرابع:

هو إحساس التملك من قبل سكان المدينة وهو إحساس يتعلق بحب المدينة والاعتزاز بخصوصيتها وتميزها.

ولذا كان ذلك متعلقا بالأفراد والشعور الذي يحملونه تجاه مدينتهم،

فالأمر الأخير يتصل بالإحساس بالجماعة ومجتمع المدينة Community the Sense of وإدراك الترابط مع الآخرين من سكان المدينة.

٣-١ رؤية الاقتصاد العالمي في سياسات تحديث التنمية المكانية:

إن الإحساس بالمكان بما يحمله من تميز في الهوية والانتماء والإمكانات هي منطلقات النجاح في التنمية الحضرية المحلية الحديثة على مستوى العالم ، ويجب العمل على استثمارها في مواجهة تحديات البيئة بمختلف تحدياتها المحلية والإقليمية والدولية وفي هذا السياق، هناك مجموعة من الحقائق والرؤى التي يجب على مخططي المدن إدراكها من أجل النجاح في صياغة سياساتها التنموية الحضرية في القرن الحادي والعشرين كما يذكر Donovan D. Rickman (1)

الحقيقة الأولى :

إن الاقتصاد في القرن الحادي والعشرين هو اقتصاد عالمي ومنافسة مفتوحة .

الحقيقة الثانية:

إن من سيتحمل التأثير الأكبر للعولمة وتحديات البيئة والضغط عليها ستكون المحليات (المدن).

الحقيقة الثالثة:

سيكون هناك طلب متزايد على المنتجات ولكن طريقة التصنيع ستتطلب عمالة أقل لكن الحال ينعكس حين يكون التحدث عن الدول النامية (ضغط على الخدمات وظروف عمل سيئة).

الحقيقة الرابعة:

إن القطاعات الاقتصادية الأكثر نموا في الإنتاج وتوظيف العمالة هي الخدمات، الأفكار الإبداعية، المنتجات الفريدة من نوعها، المنتجات الفردية الخاصة، الأنشطة الثقافية، الترويحية، الاتصالات، السفر، والتعليم.

1) www.ecological_economics.org

٤-١ تنمية المكان وتحديات الاقتصاد (البيئة والعولمة):

يصف Donovan D. Rickman خمسة مبادئ لنجاح التنمية الاقتصادية للمدن في مواجهة العولمة وتحديات البيئة:

المبدأ الأول: إدراك المنافسة:

هو إدراك ضرورة التعامل مع التنافس والتحولات الدولية ذاتها، وينطوي على ذلك أن تتعرف المدينة على مقوماتها وميزاتها التنافسية في السوق العالمية والعمل من أجل التقليل من الآثار السلبية للعولمة.

المبدأ الثاني، مقاييس الأداء والجودة:

هو تعريف التنمية الاقتصادية للمدينة في إطارها المحلي ومن خلال تحديد الاحتياجات المحلية حيث إن معظم قياسات أداء التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين سيعتمد على الجودة والنوعية ومدى تحقيقها شروط البيئة الايجابية وليس القياسات الكمية، ولذا كان لازما تحديد الموارد والإمكانات المحلية وحمايتها والعمل على تحسينها.

المبدأ الثالث، المرونة والاستجابة لمتطلبات الاقتصاد العالمي:

ويقصد هنا التنوع في موارد التنمية الاقتصادية وذلك من أجل استيعاب احتياجات سكان المدن بسبب التنوع الثقافي للسكان، كما إنه حمايه(السكان) من تقلبات السوق العالمية يعتبر هدفا ورؤيا ملزمة التنفيذ ، وإن نجاح التنمية الاقتصادية المحلية مرهون بقدرتها على المرونة وتلبية احتياجات السوق العالمية وبسرعة.

المبدأ الرابع، الشمولية والاستدامة:

هو إن التنمية المستدامة، ولأن كانت محصورة في الماضي في طريقة استخدام الموارد الطبيعية للاستفادة منها اقتصاديا على مدى أطول، إلا أن هناك مبدأ أوسع للاستدامة وهي الاستدامة الوظيفية التي يجب إن تشمل إضافة للموارد غير المتجددة(استدامة البنى التحتية، استدامة البيئة العمرانية، الاستدامة المالية للإدارات المحلية، واستدامة ثقافية للتقاليد والأعراف) وغيرها.

المبدأ الأخير، تحديد المسؤوليات بدقة:

ويقصد به المسؤولية الادارية والتنفيذية، حيث إن معظم الأنشطة والجهود في التنمية الاقتصادية ستكون في المحليات ولذا يتطلب من كل مدينة أن تكون مسؤولة عن مستقبلها الاقتصادي، وعلى الإدارات المحلية إن تتحمل جزء من المسؤولية في التنمية الاقتصادية الحضرية مع ضمان قيام القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية في إن تلعب دورا في هذا المضمار وهذا يلزم بطبيعة الحال أن تكون هناك إستراتيجية محلية تنسق الجهود بين الشركاء في الشأن المحلي وهو ما يؤكد على ضرورات الحوكمة الرشيدة.

٥-١ التقييم والمناقشة:

مما ورد يتضح أن هناك نقطتين أساسيتين يجب إدراكهما جيدا من أجل تحقيق نجاحات ورفع القدرة على التعامل مع المعطيات الجديدة التي جلبتها العولمة والاقتصاد المفتوح و التحديات المرافقة لهما على البيئة المحلية والتي لا مناص منها:

النقطة الأولى

إن دور المدن في التنمية الاقتصادية - المكانية قد تحول تدريجيا من أولوية الإسهام في التنمية الوطنية إلى أولوية التنمية الحضرية في المدن (بمعنى آخر) إن أسلوب التنمية والتخطيط مركزيا من أعلى إلى أسفل، لم يعد مجديا لبعض التجارب العالمية ولا يتناسب مع الظروف الحالية والواقع السريع للمتغيرات وعولمة المشاكل ((مع ضرورة إن تتم دراسة وتقييم كل نظام اقتصادي على حدة)) وبالمرونة والتمرحل في فهم هذه المبادئ قبل الانتقال إلى محلية القرار والأداء، وبشرط خضوعها لمجموعة من المؤشرات والمعايير، إن هذا من شأنه إن يعيد التشكيل والربط بين المشاريع التنموية المحلية وأهدافها ليس فقط بالاقتصار على تقديم الخدمات العامة والتحتية في المدن، ولكن لتحقيق تنمية محلية تسهم في تحسين الإنتاج والنمو الاقتصادي والبيئي للمدينة وتمكنها من المنافسة عالميا.

النقطة الثانية

أن تكون المدن أكثر نضجا وقدرة ومتابعة على صنع القرارات المحلية بذاتها، ولكن كيف السبيل إلى ذلك والمحليات مطلوبة السلطات، حيث من الصعب التغاضي عن ازدياد دور المدن وهي حقيقة واقعة في عالم اليوم، وفي الوقت ذاته نجد أن التنظيم الإداري يُحجم دورها، ولا يتيح لها القيام بما يتعين عليها من مسؤوليات، من هنا كان لزاما التفكير جديا بوضع المدن إداريا و سياسيا والدور الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الحضرية، ولكونها لاتعنى بالتخطيط الحضري (تخطيط المدن) فقط فهي لايمكن لها أن تستوعب التخطيط خارج الإطار السياسي/ الإداري للمدن، فالتخطيط الحضري والإقليمي ليس مجالا فنيا هندسيا صرفا (وعلى أقل تقدير) أولم يعد كذلك بسبب تغير وظائف المدن وتعدد قضاياها وتزايد مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما إن الوقت يتطلب إعادة فهم لدور المجالس البلدية والمحلية وتحولها إلى هيئات محلية مسؤولة عن المدن بكامل قطاعاتها وضم جميع فروع الوزارات تحت إدارتها ومنحها صلاحيات قانونية لها شخصية اعتبارية ومسؤولة من قبل سكان المدينة وفي الوقت ذاته يتطلب من الحكومة المركزية إن تعمل كموجه ومرشد لكون المحليات في معظم النظم السياسية هي وليدة الحكومة المركزية وتستمد شرعيتها منها، ولذا وحتى بعد إنشائها فاستمرارها من عدمه خاضعا لقرار الحكومة المركزية إن ما يحاول البحث قوله هنا إنه علينا البحث عن آليات للتحكم والمراقبة السياسية والإدارية والضبط الاجتماعي على المستوى المكاني في العراق .

المبحث الثاني

تحليل واقع البعد الاقتصادي -المكاني في العراق

(الايجابيات والسلبيات)

مقدمة:

برزت الحاجة إلى تقييم الواقع الفعلي ومحاولة إدخال البعد لمكاني في فلسفة التخطيط الاقتصادي القطاعي في العراق بهدف تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي مكانياً كنتيجة للتباين الحاصل في التنمية المكانية بين محافظات العراق للفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٠-١٩٧٠.

ومن المؤشرات على تلك الفترة يلاحظ أن النمط الأساسي للتنمية المكانية لم يكن يتجاوز ثلاث محافظات هي بغداد ، البصرة ، نينوى لاحظ الجدول رقم(١) والذي يبين الأهمية النسبية للتوزيع المكاني لاستثمارات خطة التنمية القومية للأعوام ١٩٩٥-١٩٧٠ وحسب القطاعات الاقتصادية والمحافظات. حيث أظهرت نتائجه استحواذ محافظة بغداد لوحدها على نسبة ٣٠.٧% من إجمالي التخصيصات المرصودة لعموم القطر ، ونتيجة لتلك الأفضلية وما سببته لاحقاً على الاتجاهات الآنية والمستقبلية للتنمية المكانية فقد بدأت مرحلة التفكير العملي في تقييم النتائج السابقة وبشكل يساهم في إعادة توزيع الاستثمارات وتقليل الفوارق الإقليمية.

إلا أن الملاحظ على هذه الإجراءات وطرق تحديدها قد انعكس فقط في المضامين النظرية دونما وجود فعلي ومؤثر باتجاه التقليل من هذا التركيز سواء أكان اقتصادياً أو سكانياً (ومن مؤشرات ذلك نجد أن خطة ١٩٧٠ -١٩٧٤ أشرت استمرار تفوق بغداد في إجمالي التخصيصات الاستثمارية وبنسبة ٢٣.٩% وكذلك محافظة البصرة ١٤.٨% (١) مما يعني هذا أن ٣٨.٧% من إجمالي التخصيصات قد تركز في محافظتين مع وجود استمرار لهذا النمط من التفضيل في خطة ١٩٧٦-١٩٨٠ كذلك مع بعض الاستثناءات المتمثلة بظهور أقطاب نمو جديدة (صلاح الدين، الأنبار) وبنسبة ٦.٢% و ٩.٩% على التوالي من استثمارات ذات الخطة وهذا يبدو تحولاً إستراتيجياً في الأبعاد المكانية نحو أماكن جديدة تعمل كأقطاب نمو تقلل من هيمنة المراكز التقليدية. ،

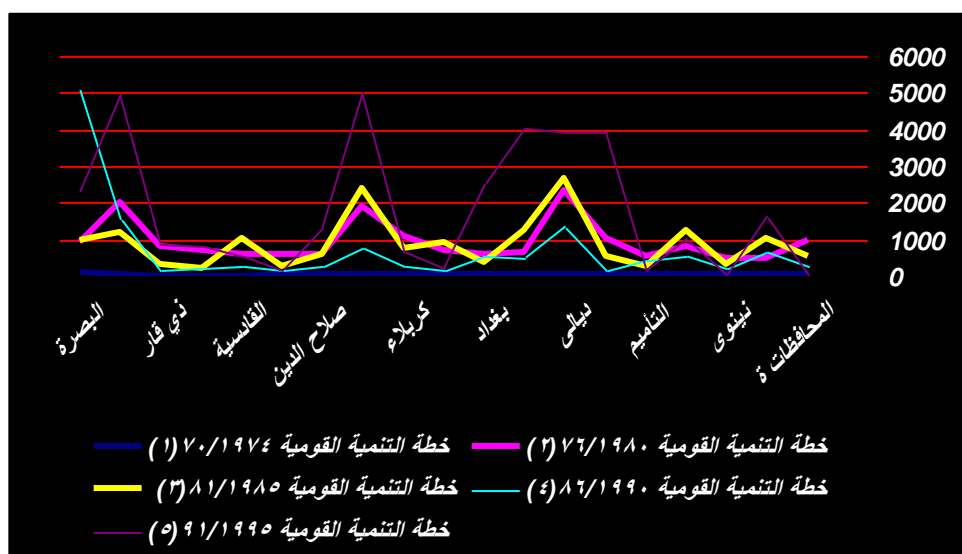
(١) جمهورية العراق وزارة التخطيط/دراسة ٢٠٦

ءءول رقم (١) ببين ءصة الفرد الواحد من اسءءماراء ءطء الءءمية للسواء ١٩٩٥/١٩٧٠ بالءءنار العراقى(مايقابل \$٣,٣٣ عام ١٩٨٨)

ءطء الءءمية القومية	ءطء الءءمية القومية	ءطء الءءمية القومية	ءطء الءءمية القومية	ءطء الءءمية القومية	المءافاءاء
(٥)١٩٩٥/٩١	(٤)١٩٩٠/٨٦	(٣)١٩٨٥/٨١	(٢)١٩٨٠/٧٦	(١)١٩٧٤/٧٠	
٧٣	٢٤٧	٥٣١	٩٦٢	٦٨	ءءوك
١٦١٥	٦٧٤	١٠٤١	٤٧٦	٦٥	نبنوى
٣٠	٢٣٤	٣٤٢	٤٧٦	٧٣	السلىمانىة
١٠١٥	٥٣٥	١٢٣٦	٧٩٤	٧٤	الءأمىم
١٤١	٤٢٠	٢٩٠	٥٣٨	٧٢	اربىل
٣٩٤٧	١٦٩	٥٥٢	١٠٢٦	٦٠	ءبالى
٣٩١٥	١٣٨٤	٢٦٧٨	٢٣٦٣	٦٦	الأنبار
٤٠٢٧	٤٧٨	١٢٢٨	٦٨١	٦٣	بءءاء
٢٥٢١	٥٦٥	٣٦٧	٥٨٢	٦٥	بابل
٢١٥	١٧٦	٩٥٣	٧٠٧	٦٣	كربلاء
٦٥٧	٢٩٧	٧٧٥	١٠٧٥	٦٤	واسط
٥٠٠٠	٧٥٥	٢٣٩٤	١٩١٣	٦٥	صلاء
١٢٩١	٢٧١	٥٨٩	٥٧٨	٦٤	النءف
١٧٠	١٧٠	٢٨٨	٥٨٦	٣٢	القاءسىة
٥٤٥	٢٩٨	١٠٢١	٥٨٠	٢١	المءئى
٨٣٤	٢٣٥	٢٠٦	٦٩٨	٢٢	ءى قار
٨٧٦	١٦٤	٣٢٤	٨٤٥	٢٣	مىسان
٤٩٨٧	١٦٠٣	١١٧٨	٢٠٣٨	٦٧	البصرة
٢٣٠٣	٥١٥٠	٩٧٦	٩١٥	٨٢.٤	القطر

ءمهورىة العراق وزارة الءءطىط/ءراسة ٢٠٦ مصدر سابق

شكل رقم ١-٢ يظهر التفاوت في تنمية المدن العراقية في خطط التنمية القومية



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على الجدول (١)

١-٢ أنماط التنمية الاقتصادية - المكانية في العراق:

من خلال الاستعراض السابق عن تطورات وأبعاد التنمية المكانية في العراق وما صاحبها من اختلال هيكلي عميق أثر وبشكل مباشر على نمط التوزيع المكاني للنشاط الاقتصادي المحلي برمته وما صاحب الخطط الاقتصادية التي وضعت في فترات السابقة في ظروف غير طبيعية نخلص إلى أن التنمية الاقتصادية المحلية في العراق قد اتصفت بعدد من الأنماط الرئيسية نحدد كالاتي:

١- نمط يحاول التركيز في برامج التنمية على المراكز التقليدية:

حيث أظهرت معظم الخطط السابقة وابتداء من عام ١٩٥٠ ولغاية ١٩٩٥ بأن هناك تركيز واضح في مستويات التطور الاقتصادي والسكاني على عدد محدود من المراكز الحضرية ، مما ولد تنامي في حركة الهجرة الكبيرة نحو هذه المراكز وبشكل ساهم في خلق التباين المكاني والبيئي لكافة شروط التنمية من اقتصادية واجتماعية وعمرانية فيما بين المحافظات المتطورة والمتخلفة.

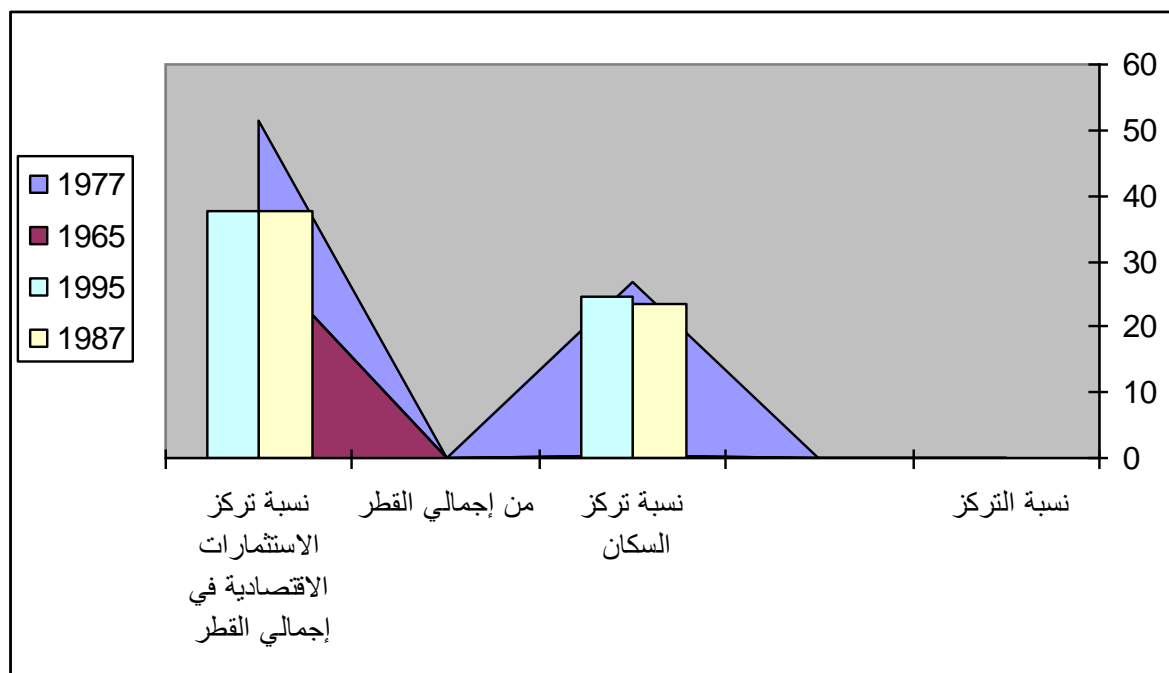
وقد انعكست تأثيرات تلك السياسات على مظاهر التركيز المستمر للاستثمارات وما صاحبها من تغيير على نمط التوزيع المكاني للسكان أيضاً ، حيث إن مراكز الثقل السكاني هي نفسها مراكز النمو الاقتصادي وإن استمرارية استقطابها لعناصر النمو في المناطق الأخرى قد جاء عبر علاقة طردية بين مستوى التحضر والتنمية الاقتصادية (أنظر في هذا الجدول رقم ٢) والذي يبين التوزيع النسبي لتركز السكان والاستثمارات في محافظة بغداد للفترة من عام ١٩٦٥ لغاية عام ١٩٩٥ من إجمالي القطر.

ءءول (٢) ببين الءوزيع النسبي لءركز السكان والاسءءماراء في مءافظة بعءاء للوءرة من عام ١٩٦٥ لغاية عام ١٩٩٥ من إءمالي العراق

نسبة الءركز	١٩٦٥	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٥
نسبة ءركز السكان من إءمالي القطر	٢٥.٤%	٢٦.٦	٢٣.٥	٢٤.٥
نسبة ءركز الاسءءماراء الاقئصاءية في إءمالي القطر	٣٠.٧	٢٠.٧	٣٧.٥	٣٧.٦

المصدر: وزارة الءءطيط الواقع الءموي لمءافظاء القطر / الءقرير الأءمالي لعام ٢٠٠٠

شكل (٢-٢) ببين نسب ءركز السكان والاسءءماراء في مءينة بعءاء للوءرة ١٩٩٥/١٩٧٧



٢- نمط ازدواجية الاقتصاد المكاني :

من النتائج التي أمكن استنباطها من تجربة التنمية المكانية في العراق ، يلحظ وجود ازدواجية واضحة تتعلق في وجود مراكز رئيسية ومحدودة للتنمية في المدن و الأقاليم تتميز بوجود ميزة نسبية من التطورات والوفورات الخارجية (كوفورات الموقع) والتي حققت أفضلية في استقطاب الاستثمارات بمختلف إشكالها سواء أكانت عامة أم خاصة ، مقارنة بغيرها من المراكز الأخرى. ويمكن رصد النمو في هذه المناطق من خلال ارتفاع معدلات النمو القطاعية لمختلف الأنشطة الاقتصادية أو في معدلات نمو السكان وكذلك يمكن ملاحظة ذلك عن طريق حركة عناصر السلوك الاجتماعي وما يرافقها عادة من تطورات لاحقة على المجتمع، هذا من جانب ومن جانب آخر يلاحظ وجود مراكز ذات اقتصاديات ثابتة نسبياً مما يجعل من نتائج التنمية فيها متخلفة بل وتابعة لمراكز التطور، وعادة ما يمكن تأشير هذا الاختلال عبر مؤشرات منها ، معدل ما يصيب الفرد من الدخل الإقليمي أو مستوى التحضر وندرة الموارد الاقتصادية.

ومن المؤشرات التي تم قياسها من خلال إحدى الدراسات المعدة في وزارة التخطيط^(١) حيث تم تقدير التباين في مستويات التنمية المكانية باستخدام معامل تباين الدخل الإقليمي باعتباره من أهم المقاييس التي تعكس بشكل دقيق وواضح مشكلة الفوارق الإقليمية وبتطبيق هذا المعامل على محافظات القطر ، وجد أن قيمته كانت عالية جداً وبحدود ٥.٢٨. وهذه تشير إلى حقيقة وجود تباين كبير من مستويات الدخل بين المحافظات، وأن تركيز الثروة والدخل في محافظات معينة وخاصة بغداد كان السمة البارزة للاقتصاد المكاني في القطر.

٣- نمط محدودية سياسات الانتشار المكاني للاستثمارات:

من معطيات التنمية المكانية في العراق ، محاولة إعادة نشر الاستثمارات مكانياً، إلا أن الواقع الفعلي يؤكد اقتصر هذا الانتشار على عدد محدود من النشاطات والمشروعات الاستهلاكية دون الإنتاجية ، فمثلاً في خطة ١٩٧٦-١٩٨٠، ثم نشر عدد من المشاريع على عموم المحافظات تبعاً لأسباب منها، الكثافة السكانية ، أو ميلها كمشاريع للانتشار.

إلا أن الواضح على ذلك يؤكد على استمرارية تمتع المحافظات المتطورة تقليدياً بحصتها من هذه المشروعات بسبب ثقلها السكاني.

أما التوزيع المكاني للصناعات الإنتاجية/تقييم نمط توزيع القطاعي والإقليمي)، فقد تركز بشكل محدد وضيق في عدد من المحافظات الرئيسة دونما وجود نوع من الارتباطات القائمة مكانياً وبما يجعلها ذات أثر تنموي لاحق غير ملحوظ.

(١) جمهورية العراق وزارة التخطيط /دراسة رقم ٥٠٩

٤- نمط سياسة بعثرة المشاريع الاقتصادية مكانيا:

من الصفات المميزة لسياسة نشر التنمية الاقتصادية يلاحظ عليها الاعتماد على سياسة توقيع منفردة للمشاريع الاقتصادية ،دون خضوعها لسياسات إنمائية شاملة تتسق بين البعد القطاعي والأبعاد المكانية .

كما أن طبيعة الإنتاج لم يلاحظ عليها بشكل واضح علاقات التشابك القطاعي وبالأخص منها المشاريع الصناعية التجميعية التي كانت توقع في مناطق متفرقة أبعدت معها الترابط الهيكلي للنشاط والمكان والبيئة الموقع فيه ، وقد اقتصر تلك العلاقات على الروابط الرأسية التي تظهر بين المؤسسات الصناعية المنفصلة عن بعضها، فيما تظهر الأهمية النسبية للبعد المكاني وترابطا ته مع المنشآت الإنتاجية كما لم يلاحظ هناك مضاعفات تنموية على المراكز الحاضنة للمشروعات.

٥- نمط الترابط المكاني:

على الرغم من وجود عدد من الأساليب لتعيين الحدود التخطيطية للأقاليم نظرياً ، غير إن واقع الحال يعبر عن أسلوب يتبنى الحدود الإدارية كإطار إجرائي لتنفيذ خطط التنمية الوطنية وما يرافق هذا الأسلوب من نظم للصرف المالي والتشريعات القانونية التي تحكم عملها ، إضافة إلى الجانب المتعلق بالإحصاءات والبيانات ، وعلى الرغم من تبني عدداً من الدول لهذا الأجراء إلا انه لا يمثل النمط الملائم وخاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الترابط المكاني المعتمد بالأساس على المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بالإمكانات والمحددات التنموية التي تتعارض مع البعد الإداري الحالي والتي تقف (وبشكل نسبي) دون تحقيق هذه العلاقات وتنميتها بالشكل المطلوب.

٦- نمط هيكل الاستقرار والتوازن المكاني:

حيث اظهر نموذج الاقتصاد المكاني في العراق وخاصة للفترات السابقة من تطبيقات الخطط القومية، فقدان الشكل الهرمي المبني على أساس العلاقات التبادلية التي تصب في مصلحة الطرفين المستقطب والمستقطب منه ، فاستمرار سيطرة بغداد على باقي مدن العراق والذي أفرزته معظم نتائج الخطط الوطنية السابقة أصبح هو الصفة المهيمنة على أبقاء هذا النمط المكاني المحدود ، ويكفي أن تكون النسب المتحققة لنمط توزيع حجوم مراكز المحافظات في البلد عن النسب الفرضية التي جاءت بها قاعدة زيف وفق ماتوصلت إليه إحدى دراسات وزارة التخطيط^(١) ، بأن نسبة سكان المدينة الثانية بعد بغداد قد بلغت ٦/١ مجموع سكان المدينة الأولى بخلاف نسبة ٢/١ التي حددتها قاعدة زيف المعروف.

(٦) جمهورية العراق وزارة التخطيط الواقع التنموي لمحافظة العراق ١٩٩٠

المبحث الثالث

الأفاق المستقبلية ومتطلبات التنمية المكانية - الاقتصادية في العراق

مقدمة:

يمكننا القول بأن الكثير من محاولات التجاذب الدولي والإقليمي بدأت تذوب وتنصهر في النظام العالمي الجديد الأخذ بالتشكيل مما يتطلب إعادة النظر بكافة المؤشرات المتعلقة بالتنمية، فالمفاهيم التقليدية التي كانت تؤكد على إن الناتج الإجمالي ومستوى دخل الفرد هو المعيار الحقيقي للقياس النوعي والكمي للتنمية، أصبحت تعني الكثير للوصول إلى تلك المرحلة من الوصف فمعدلات الفقر ومستويات التعليم والصحة والجنس ومشاركة المرأة كلها مؤشرات حتمية ومطلوبة في التنمية المادية والبشرية المستدامة (١).

وهي بذلك قد أدخلت بعداً قديماً وحديثاً في نفس الوقت وهو البعد الاجتماعي والمساواة والتوازن الاقتصادي في نظريات النمو، إن مسألة التنمية المستدامة للبيئة ماهي إلا استخدام أمثل وفعال لجميع الموارد البيئية وبمختلف أنواعها (مادية كانت أم بشرية) طبيعية أو مشيدة مع إن التأكيد الأهم هنا يتعلق بالابعاد التالية:

١. البعد الزمني، وهو الذي يحدد البرامج الزمنية لإحداث التغيير المطلوب كأن يكون سريعاً أو بطيئاً، قصيراً أو متوسطاً أو طويلاً في مداه الزمني
 ٢. البعد المكاني، وهو الذي يحدد مواقع التغيير المطلوب للتنمية المستدامة وفقاً لهذا المبدأ "تتطلب أخذ الاعتبارات البيئية الخاصة باختيار الموقع الصناعي الذي يضمن الأداء الاقتصادي الأفضل مادياً ومكانياً.
 ٣. البعد النوعي، وهو الذي يحدد نوع التغيير المطلوب وحجمه في مختلف القطاعات الاقتصادية إن كانت حضرية أو ريفية.
- إن الأهم في تلك الأبعاد بالنسبة لبحثنا هو ما يتعلق بالبعد المكاني وكيف له إن يكون مع تحديات البيئة والعولمة؟؟؟

(١) سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم (٧)، الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٧، ص ٢٧

٣-١ البعد المكاني للبيئة العلاقة التبادلية :

تأخذ المشاكل البيئية وحلولها الممكنة دائماً بعداً مكانياً من وجهة نظر المخططين المكانيين وحجتهم في هذا إن:

١. الموجودات البيئية الكونية كالفضاء الخارجي والغلاف المحيط بالأرض ماهي إلا بعد مكاني واسع يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة، وكذا الحال للنقاط الأخ
 ٢. الموجودات والموارد العالمية كالمحيطات والبحار.
 ٣. الموارد والأنظمة البيئية العابرة للحدود كالهواء والأنهار.
 ٤. الموجودات البيئية الوطنية كالبحيرات والغابات والأنهار المحلية.
 ٥. الموجودات البيئية الإقليمية والتي تعبر عن جزء من الموارد الاقتصادية الوطنية والتي تكون محصورة ضمن إقليم محدد. إن التصنيف أعلاه يعتبر مهماً للتمكن من معالجة المشاكل البيئية انطلاقاً من انتشارها جغرافياً كما إن البعد المكاني للموجودات والموارد البيئية يفتح المجال واسعاً أمام التحديات والحلول الممكنة لمعالجة المشاكل البيئية.
- ٣-٢ عناصر التوازن البيئي والمكاني:

تشكل العوامل الطبيعية (المناخية - الجغرافية - الطبوغرافية - الجيولوجية - مواد البناء) إطار البيئة الخارجية للإنسان، وتتغير ظروفها من موقع إلى آخر، فعندما يحدث اختلال بين هذه العوامل المترابطة وتظهر أنماط غير مناسبة لمعيشة وتطور الإنسان يلزم التدخل لمعالجة هذه الظروف عن طريق التخطيط والتصميم الملائمين لمعطيات واحتياجات المكان والإنسان.

وتجسد البيئة الحضرية بما تشمله من تنظيم وتحسين للوضع العمراني القائم والمقترح استنباطاً لأنماط وهياكل إنشائية جديدة ووظائف عمرانية متطورة في البناء والتشييد سواء داخل حدود المدينة أو في ضواحيها المتعددة، كما إن المستوى الحضاري لنهضة المجتمع في الحيز المكاني يجب إن تراعي مجموعة من المحددات منها الطبيعية والاجتماعية (سكان - عادات وتقاليد - سمات تاريخية - قيم ثقافية) والاقتصادية (أنشطة اقتصادية - دخل الفرد - المستوى الحضاري) كما إن الإفراط في عملية استخدام الموارد الطبيعية المتاحة والاستهلاك غير المقنن

الذي يصل إلى حد الاستنزاف للعناصر البيئية يؤدي إلى قيام مجتمع في مكان غير صحي وغير متجانس.

٣-٣ مؤشرات التدهور البيئي والمكاني في العراق (واقع الحال):

معظم الدول العربية ومنها العراق قد اعتمدت على أساليب التنمية السريعة والتي بدورها تعتمد على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية وباستخدام تقنيات الإنتاج التي في كثير من الأحيان لا تلائم الظروف البيئية، كما وأن سياسات توفير الخدمات يتم بصور لا تتكافأ مع المجتمعات الحضرية والريفية ومعطياتها، مما يؤدي إلى زيادة معدل التدهور البيئي والمشكلات البيئية حيث تعاني اليوم مراكز المدن والأقاليم جملة من المشكلات البيئية والتي جاءت مصاحبة لعملية التحضر والتنمية غير المتوازنة والتي أفرزتها المراحل التخطيطية السابقة، والتي نذكر منها:

- التلوث بسبب الازدحام السكاني لمراكز المدن التقليدية (بغداد، البصرة، الموصل) والتي تبلورت بشكل تجمعات سكانية تفتقر للعديد من المستلزمات الصحية والبيئية وكنتيجة حتمية لعدم تنسيق سياسات وبرامج تحسين البيئة بين المستويات التخطيطية كافة..
- تدني مستوى الخدمات التحتية أو الفوقية، ارتفاع نسبة الفقر، البطالة، وغيرها حيث ان أكثر من ٣ عائلة لمسكن واحد، حيث تعتبر هذه المؤشرات الأكثر شيوعا في تحليل واقع المناطق العراق.
- تعدد الجهات المعنية بالخدمات البيئية مضاف إليها الظروف العمرانية ومستوى تقديم الخدمات الحضرية التي تدنت بنسب مذهلة وتتركز اغلبها في النقص الحاد في إمدادات الماء الصالح للشرب ومشاريع الصرف الصحي، حيث تشير التقديرات (١) إن نسبة توفير الماء الصالح للشرب لسكان مدينة بغداد لا يعدو سوى ٦٣% من الحاجة الفعلية وان هذا الرقم في تذبذب مستمر تبعا للظروف والإمكانات المتاحة (١).
- تعقد العلاقات بين البرامج المختلفة وذلك بالإضافة إلى تعدد الأجهزة المحلية والمركزية المسؤولة عن البيئة والخدمات فيها وبشكل يثير الخوف فان تردي مستوى شبكات الضخ الرئيسية لمشروعات الماء الصافي وتداخلها مع شبكات الصرف الصحي حيث تعد مشكلة حقيقية وخاصة في الأحياء الفقيرة كما إن الحالة البيئية للمدينة العراقية تشير إلى انهيار شبه تام في البنية التحتية وبخاصة في الأحياء الفقيرة حيث تظهر المؤشرات التفصيلية إن النفايات الصلبة وشبكات الصرف الصحي هي من أكثر المشاكل الملحة وبكفاءة دون مستوى الطموح فمدينة بغداد مثلا تعاني تكس هائل ومستمر من النفايات التي تقدر ب ١٠٠٠،٠٠٠ م٣ حسب تقديرات إل UNEP (٢) كما إن الشراكة مع باقي شركاء التنمية غير مفعلة بالاتجاه الملائم التلوث بمختلف مصادره والاكتظاظ السكاني والازدحام المروري وانخفاض موارد الطاقة وانخفاض نسبة المناطق الخضراء والارتفاع الهائل للنفايات الصلبة وغياب الأطر والوسائل الناجعة للحل على المدى المنظور لإعادة تأهيل برامج الإصحاح البيئي في المراكز الحضرية في العراق .
- تباطؤ فرص النمو وانهيار برامج التوزيع والتوازن الإقليمي للتنمية البشرية والاقتصادية والعمرانية قد أثر على عدة جوانب فمنها بشكل غير مباشر كما هو الحال على الجانب الإقليمي المحيط بضواحي المدن "الظهري الريفي" ومنها ماثر بشكل مباشر على المدينة ذاتها مما يظهر الآن من تخلف لكافة النظم البيئية والهيكل التنظيمية للواقع الايكولوجي للبيئة وخاصة العمرانية منها فالإدارة مروراً بالأطر العامة للإدارات المركزية نزولاً إلى الإدارات المحلية كلها تعاني التخلف وعدم المتابعة الجدية مما افقدها البعد الآخر من التفكير والتنفيذ البيئي الاستراتيجي لعموم مساحة المدينة.
- المخططات الأساسية للمدن والتي تحدد استعمالات الأرض بموجبها إلا إن الواقع يشير إلى وجود فجوة تخطيطية بين ما يخطط فعلاً وما يتم تنفيذه على الواقع.

(١) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقارير غير منشورة، للسنوات ٢٠٠٦-٢٠٠٩

(٢) العمار، علي كريم، مدن خضراء شعار عالمي ماذا اعدنا له؟، جريدة الصباح البغدادية ٢

• الإستراتيجية الحالية للمدينة العراقية تستند إلى الالتزام قدر المستطاع بالهيكل الأصلي للمخطط العام إلا إن التفاصيل تظهر عكس ذلك فلا توجد خطة حقيقية للتنمية المستدامة فالسياسة الداعمة للتنمية الاقتصادية والعمرانية تتعارض مع جملة من القوانين النافذة وحتى الآن وان صدرت قوانين منها مايشجع على الاستثمار الأجنبي وحتى المحلي وبأسس معينة، والتي نعتقد بأنها ستمارس دورا كبيرا في الحد من الفقر الحضري وتقليل البطالة إلا إن اقرار تسهيلات تتيح للقطاع الخاص المشاركة في تنفيذ المشاريع باعادة الاعمار سيساهم حتما من تقليل العبء الحالي والمستقبلي للإدارات المحلية ومن هذه المشروعات الدخول في سوق الإسكان الحضري والخصخصة وبعض مشاريع الإصحاح البيئي لعدد من الأنشطة المتوقفة والتي ستزيد من الفرص التنموية حيث إن الموارد الحالية والقدرات الفعلية لتؤكد وجود الإمكانية في تخطي عتبات كثيرة كما ان الاهتمام بأطراف المدن والأخذ بأسلوب التخطيط الشامل والمتكامل للخدمات والمرافق المحلية وابتكار وسائل للتنسيق وإنشاء قنوات اتصال مستمر بين الجهات والأجهزة المعنية بالخدمات البيئية والحضرية هذا على مستوى المشاكل الرئيسية إما على مستوى الحياة اليومية لسكان المدن فان نقل وتفريغ النفايات من المساكن (كمثال) لا يتم على أحسن الأحوال أكثر من مرتين بالأسبوع كما إن الوضع الحالي لشبكات الصرف الصحي وتوقف محطات السحب تعتبر من الأمور الطبيعية والتي تحدث بأوقات متعددة على طوال السنة كما إن الغطاء النباتي قد تدهور بشكل واضح جراء القيام بقطع الأشجار أو استخدام الأرض بشكل مخالف للاستعمالات المحددة بموجب التصميم الأساس للمدينة.

٣-٤ نقاط التوافق المطلوبة في تخطيط وإدارة التنمية المكانية في العراق مع البيئة المحيطة :

تتطلب التنمية المكانية في العراق بشيء من التناغم مع بعض المعطيات والمحددات مع البيئة المحيطة محليا ودوليا ويمكن أيجاز أهم هذه الملامح في التالي:

١-الاعتبارات العامة:

١. تعزيز دور الإدارات المحلية وتعزيز مبدأ الشراكة والانتقال من المعادلة الثنائية للإدارة والتخطيط إلى العلاقة متعددة الأطراف في سبيل دعم المبادرات التي تساعد في تحسين الأوضاع البيئية بصفة مستديمة وتنمية القدرات المؤسسية القادرة على تحديد المشكلات البيئية ومواجهتها وكذلك إعداد ترتيبات مؤسسية محددة وواضحة من أجل إدارة بيئية قومية.
٢. تحسين الأوضاع الاقتصادية الخاصة بالمناطق الحضرية والريفية معا والتركيز على برامج Action Plan الخاصة بإعمال توفير خدمات البنية الأساسية واقتراح البدائل السريعة بقضايا الإدارة والتمويل والمتابعة وبالشراكة مع القطاعات الفاعلة بالاقتصاد العراقي الحكومي أو الخاص.
٣. تحسين عملية الحصول على المعلومات واستيعابها ويشمل هذا بناء القدرات الخاصة بالتدريب والتمكين للمعلوماتي والرصد البيئي للمتغيرات المكانية كافة من خلال إنشاء برامج لقواعد المعلومات والخرائط المسحية بالاستعانة بأخر المستجدات العلمية والتقنية.
٤. استخدام أسلوب الإدارة التخصصية لبرامج البيئة بمختلف تخصصاتها كإدارة الحضرية والصناعية والزراعية مع التأكيد على المشتركات الخاصة.

ب- الاعتبارات (البيئية والاقتصادية والاجتماعية) في إدارة المكان وفق الرؤيا الحديثة :

١. يجب إن يتميز التخطيط العام بإبعاده الفيزيائية (المكانية) باعتماد مؤشرات البيئة بكافة إشكالها (الايكولوجية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) وفق الرؤيا المحلية والمؤشرات العالمية للاقتصاد المفتوح من مشاكل وأزمات متسارعة والتي منها (على سبيل المثال الاحتباس الحراري وتداعياته).
٢. المنظور البيئي للمجتمع الصحي يعني تحقيق حالة من التوازن بين الإنسان والمحيط العام ويتحقق هذا التوازن من خلال المحافظة على بيئة عمرانية سليمة بحيث يتيح الوسط مستوى من التجديد والنمو الشامل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترشيد والعقلانية للأنماط الاستهلاكية، ويلزم إن تراعي التشريعات واللوائح المنظمة للتنمية الشروط الصحية لحماية البيئة والمحيط الحيوي.
٣. الحل الأمثل للتخلص من أكثر المشكلات في المراكز الحضرية والتي منها مشكلة التخلص من النفايات الحضرية (الترشيد من المصدر وإعادة تدويرها) واعتماد برامج المشروعات المحلية القادرة على ذلك.
٤. على الرغم من كون نمو المدن حقيقة من حقائق التوسع المستقبلي لاستمرار العمران فإن مراعاة عوامل التوافق والتوازن بين هذا النمو ومحددات البيئة المحيطة يمثل حاجة ضرورية لتوفير الراحة والأمان والخصوصية والتميز النسبي واستمرار التنمية المتناغمة للإنسان والمكان، لذلك فإن التوظيف الأمثل للموارد والإمكانات الطبيعية المتاحة والأخذ بالأساليب الحديثة المتوازنة وتوافق البيئة والعمران يمثل ضرورة لازمة لتحقيق المنظومة العمرانية المتجانسة التي يمكن إن تحقق العناصر التالية:
- فعلى سبيل المثال عند تطوير نمط محدد لبعض مشروعات البناء والتشييد ، يجب إن يتضمن في برامجه (الإسكان الحكومي - الإسكان الخاص - الإسكان الاستثماري - المباني العامة - المرافق والخدمات - الابنية التقليدية والحفاظ) بما يتوافق مع معطيات البيئة المحيطة داخليا وخارجيا.
٥. تحسين برامج إعادة الأعمار والتشييد والإدارة الحضرية بما يتكيف مع البيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات العمرانية نزولا إلى بعض التفاصيل ومنها (مواد الإنشاء والتقنية البنائية - تشكيل الفراغات والتجانس بين الكتلة والفراغ والوظيفة والجمال وأعمال التنسيق العام) (١).
٦. مراعاة عاملي التكلفة والزمن مع الجودة العالية وانعكاساتها في البيئة والتوازن بين متطلبات المكان والزمان والإمكانات المتاحة الحالية والمستقبلية لكل موقع تنموي.
٧. تبني برامج تنفيذية للبناء والعمران في إطار سياسة ثابتة للتوظيف الحضري والعمراني الأمثل بحيث تتكيف أولوياتها مع الظروف المتغيرة للمجتمع العراقي اقتصاديا واجتماعيا .
٨. مراعاة العمق البيئي والاجتماعي والظروف المحلية والإقليمية لكل موقع والترابط بين هذه العناصر عند الاضطلاع بأعمال التنمية والتخطيط العمراني والحضري.
٩. دعم وتعزيز الاتجاه نحو العمارة الخضراء التي تتجانس مع متطلبات البيئة وتحقق الأمان والراحة المعيشية للإنسان (٢).

(١٠) اندرو، ماك فرانسيس ت، خليف، عبد اللطيف محمد، يوسف، جمعة سيد (مترجمان). «علم النفس البيئي»، مجلة التأليف والتعريب والنشر - جامعة الكويت - دولة الكويت - ١٩٩٨.

(١١) هشام، علي مهران، «العمارة الخضراء ومدن البيئة الصحية»، مجلة العلم - باب عالم البيئة - العدد ٢٦٣ - القاهرة - جمهورية مصر العربية - أغسطس ١٩٩٨

١٠. مراعاة الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي والهيكلية والإستراتيجي الذي يتعلق بدراسة الموارد الطبيعية والبشرية للوقوف على الإمكانيات المتاحة والكامنة لكل إقليم مما يقود إلى تحقيق التوازن بين البيئة والعمران.

١١. استحداث تشريعات وقوانين ملزمة تنظم حركة التطور العمراني (قوانين البناء والعمران) بما يتناسب مع البيئة المحيطة وإيجاد معايير وأسس فنية موحدة للتخطيط والتصميم البيئي حسب طبيعة المكان

ج- الاعتبارات البيئية الحضرية التفصيلية:

١. مراعاة التصاميم الخاصة بالأبنية السكنية" لما تمثله نسبة الاستعمال السكني من عموم مساحات المدن" بأن تكون قدر الإمكان متوجه إلى داخل المبنى وهذه للأبنية المنفردة للاستفادة من المناخ وتندرج الفراغات من فراغ خاص بالأسرة داخل المنزل وهو غير قابل للكشف من المباني المحيطة كما يوجد الفراغ الخلفي خارج المبنى الذي تستخدم فيه كاسرات بصرية لتوفير الخصوصية للأسرة، أما الفراغ العام فهو مكشوف من الشارع والجيران(١).
٢. الإكثار من النباتات والمسطحات المائية لتلطيف المناخ الحار وتحقيق التناغم العمراني بين مختلف الاستعمالات الحضرية.
٣. استخدام المواد العازلة والعاكسة للحرارة عند استخدام مواد البناء الحديثة مع العمل على تطوير التقنيات المحلية الخاصة بتصنيع المواد الأولية.
٤. استخدام الأسقف الصلبة التي تحتزن الحرارة وذات الأسطح العلوية العاكسة وقد يستخدم سقفان بينهما فراغ بسيط للتهوية كما تطلّى الأسطح باللون الأبيض الذي يساعد على انعكاس الحرارة وعدم تخزينها .

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، «الواقع البيئي للمدينة العربية ووضع الفرد والأسرة في ظل التحضر»، ندوة الأسرة والمدينة والخدمات الاجتماعية - المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الكويت ٢١ - ٢٣/٢/١٩٩٨ - ص ١ ص ٨١.

الاستنتاجات:

- أن الميزات التفضيلية لم تعد رهينة الموقع والميزات الخاصة به بل إن نجاح المكان يتضمن التحول من اقتصاديات الموقع إلى اقتصاديات المكان وما يتأثر به من بيئة مادية وبشرية محيطة.
- إن الإحساس بالمكان بما يحمله من تميز في الهوية والانتماء والإمكانات هي منطلقات النجاح في التنمية المكانية ببعدها الاقتصادي، كما يجب العمل على استثمار هذه التنمية في مواجهة تحديات البيئة والعولمة بمختلف تحدياتها المحلية والإقليمية والدولية وفي هذا السياق، هناك مجموعة من الحقائق التي يجب على مخططي المدن إدراكها من أجل النجاح في صياغة سياساتها التنموية المكانية في القرن الحادي والعشرين.
- إن من سيتحمل التأثير الأكبر للعولمة وتحديات البيئة والضغط عليها ستكون المحليات (المدن).
- إن تعريف التنمية الاقتصادية للمدينة يجب أن يكون في إطارها المحلي ومن خلاله يتم تحديد الاحتياجات المحلية حيث إن معظم قياسات أداء التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين سيعتمد على الجودة والنوعية ومدى تحقيقها لشروط البيئة الايجابية وليس القياسات الكمية، ولذا كان لزاماً تحديد الموارد والإمكانات المحلية وحمايتها والعمل على تحسينها.
- التنمية المستدامة، ولأن كانت محصورة في الماضي في طريقة استخدام الموارد الطبيعية للاستفادة منها اقتصادياً على مدى أطول، إلا أن هناك مبدءاً أوسع للاستدامة وهي الاستدامة الوظيفية التي يجب أن تشمل إضافة للموارد غير المتجددة (استدامة البنى التحتية، استدامة البيئة العمرانية، الاستدامة المالية للإدارات المحلية، واستدامة ثقافية للتقاليد والأعراف) وغيرها.
- المسؤولية الادارية والتنفيذية تظهر إن، معظم الأنشطة والجهود في التنمية الاقتصادية ستكون في المحليات
- أن النمط الأساسي للتنمية المكانية في العراق لم يكن يتجاوز ثلاث محافظات هي بغداد ، البصرة ، نينوى هي نفسها مراكز النمو الاقتصادي والسكاني.
- ومن الاستنتاجات المهمة تخطيطياً ، إن النظام الإقليمي في العراق يوصف بكونه نظاماً مفتوحاً لذا فهو في نهاية المطاف حلقة من عالم أوسع من النظام الاقتصادي الكلي لذا فإن فحص أو تقويم أي من التحديات البيئية يجب ان يشمل تلك الرؤيا الدقيقة للواقع الأوسع مكانياً.
- إن تجربة التخطيط المكاني في العراق لا تزال تعاني ضعف التقييم الفعلي وسبل التقويم الموضوعي والفعلي لها ، فعلى الرغم من التأكيدات والنتائج التي توصلت إليها معظم الدراسات والبحوث التطبيقية والأكاديمية التي تتعلق منها بالتفاوت والأختلالات الهيكلية وغيرها من الدراسات إلا أن أثرها محدود فيما يتعلق بالخطط القومية اللاحقة ومدى مراعاتها للنتائج السلبية السابقة على النموذج المكاني للقطر.

التوصيات

التوصيات العامة:

- على الإدارات المحلية إن تتحمل جزء من المسؤولية في التنمية الاقتصادية المكانية وخاصة المحلية منها مع ضمان قيام القطاع الخاص والمؤسسات غير الربحية في ان تلعب دورا في هذا المضمار وهذا يلزم بطبيعة الحال أن تكون هناك إستراتيجية محلية تنسق الجهود بين الشركاء في الشأن المحلي.
- أعداد دراسات لبرامج لإدارة البيئة الحضرية من خلال اعتماد إستراتيجية طويلة المدى تحاول ربط العديد من الأساليب التخطيطية والإدارية من خلال عدد من المحاور تشمل:
- مرحلة التشاور والشراكة.
- مرحلة التخطيط الاستراتيجي.
- خطط عمل فورية.
- وضع السياسات والإجراءات والآليات
- وضع البرامج التنفيذية.
- التوصيات التفصيلية الأساسية:
- إجراءات المتابعة الدورية للمستجدات الدولية فيما يتعلق بموضوع البيئة بمختلف مؤشراتها من خلال إنشاء مايسمى بالمرصد البيئي .
- بناء القدرات للمؤسسات التي تعنى بالبيئة والمخلفات الصلبة .
- تشييد معامل ومصانع لتكسير الأنقاض وإعادة تدوير النفايات ومحاولة اعتماد مبدأ الشراكة بالتنفيذ والإدارة.
- تنفيذ شبكات للصرف الصحي في عدد من المناطق المكتظة بالسكان على عموم مساحة المناطق الحضرية في العراق.
- برامج تطوير القدرات وتنمية مهارات العاملين بالإدارات المحلية بمختلف التخصصات الفنية والإدارية والمالية والتنفيذية .
- برامج تشجيع التخطيط بالمشاركة والتدريب للتعامل مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة.
- تقليل القيود والإجراءات والبيروقراطية والمركزية الإدارية والفساد المالي والإداري على اعتبارها عوامل ستساعد على الدخول والاستجابة مع متطلبات التنمية المستدامة " بكافة تفاصيلها" أو تحديات العولمة المصاحبة لها .



مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية

الرقم الدولي: X-558-1999

نحو تطبيق ادارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية
تطبيقات مختارة مع الاشارة الى تجربة جامعة النهرين

م.م نجود شاكر حسين
جامعة بغداد
كلية الادارة والاقتصاد

م.د نغم حسين نعمة
جامعة النهرين
كلية اقتصاديات الاعمال

2010

العدد الثاني

المجلد الاول

نحو تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية تطبيقات مختارة مع الإشارة الى تجربة جامعة النهرين

م.د. نغم حسين نعمة

م.م. نجود شاكر حسين

جامعة النهرين/كلية اقتصاديات الاعمال

جامعة بغداد/كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

إن المتتبع لأداء مؤسسات التعليم العالي في العراق لابد أن يلحظ ذلك التدهور المطرد في جودة الخدمات التي تقدمها ، ولعل ما يؤكد هذا التدهور ، التدني في درجات الاختبار والقصور في المهارات الأساسية للخريجين وتزايد معدلات التسرب وطول مدة المكوث واتساع الفجوة بين متطلبات سوق العمل وقدرات الخريجين. كل ذلك يؤكد ضرورة البحث عن حل أو فلسفة إدارية يمكن أن تساعد مؤسسات التعليم العالي على النهوض وتخطي هذه الصعوبات ومعالجة حالة التدهور تلك. إن تطبيق إدارة الجودة الشاملة **Total Quality Management** في المؤسسات التعليمية يساهم بدرجة كبيرة في نجاح هذه المؤسسات وفي تحقيق أهدافها من دون إحداث هدر تربوي ، كما تساهم هذه الأنظمة مجتمعة على تلبية رغبات الطلاب وأولياء الأمور والمجتمع وأعضاء هيئة التدريس ، فضلاً عن تحسين طرائق التدريس ووسائل التقييم وتصميم مناهج تربوية تلائم عمليات التعلم الذاتي ، وهذا يتطلب حشد الجهود وتوافر الصبر من قبل المستويات الإدارية كافة على تحقيق النتائج ، كما يتطلب انماطاً "قيادية ديمقراطية تؤمن بمبدأ المشاركة والتعاون بين جميع المشاركين ويسود بينهم التقدير والاحترام ويتمتعون بروح معنوية عالية ودافعية نحو التغيير الأفضل. فالجودة الفعالة في حالة التعليم العالي ، تتمثل في المنتج المتولد بواسطة مؤسسات التعليم العالي ، إذ أن التعليم يلعب دوراً رئيساً في عملية التنمية ورفقي الشعوب وتطورها ، ويعد من أهم الاستثمارات المستدامة هو لا يمكن أن يتحقق إلا بتضافر جهود جميع العاملين في الجامعة ومشاركة فاعلة من جانب الطلبة ومن جانب الخريجين وسوق العمل والمجتمع من أجل تحقيق معادلة فاعلية وجودة التعليم العالي.

في هذا البحث سيتم تناول آلية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم العالي ، إذ سنقوم بداية بتوضيح أساسيات إدارة الجودة الشاملة: المفهوم والأهمية والأهداف ، وبيان متطلبات تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي ، ومن ثم نعرض مجموعة من التجارب الرائدة في هذا المجال مع

الإشارة الى تجربة جامعة النهرين ، وصولا الى بناء نموذج مقترح لإدارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية.

Towards the implementation of TQM in Iraqi universities Selected applications with reference to the experience of Al-Nahrain University

Abstract

Those who study the performance of institutions of higher education in Iraq should be noticed that a steady deterioration in the quality of services provided by, and perhaps confirms this decline, the decline in test scores and deficiencies in the basic skills of graduates and the increasing dropout rates and length of stay and the widening gap between labor market requirements and capabilities of graduates. All this emphasizes the need to search for a solution or a management philosophy that can help institutions of higher education to rise and overcome these difficulties and address the deterioration of those.

The application of Total Quality Management in educational institutions contributes significantly to the success of these institutions in achieving the objectives without causing waste of education, also contribute to these systems together to meet the wishes of students, parents, community and faculty members, as well as the improvement of teaching methods and means of evaluation and design educational curricula suited to the learning processes of self, and this requires the mobilization of efforts and the patience from the administrative levels all to achieve the results required, as patterns of leadership democracy believes in the principle of participation and cooperation among all participants and there is, including appreciation, respect and enjoy high morale and motivation towards change for the better.

The sound effectively in the case of higher education, is the product generated by institutions of higher education, where education plays a role and head in the process of development and the quality of peoples and their development, and is one of the most important sustainable investments, and which can not be achieved without the cooperation of the efforts of all staff at the university and active participation by students and by the graduates and the labor market and society in order to achieve equivalent efficiency and quality of higher education.

In this research will be addressed mechanism for the application of TQM in higher education sector, where we will start to clarify the basics of total quality management: concept, importance and objectives, and the statement of requirements applied in higher education institutions, and then offer a series of pioneering experiments in this area with a focus on the experience of Al-Nahrain University, leading to the building of a proposed model for total quality management in the Iraqi universities.

المقدمة

يرتبط التطور النوعي في إدارة الجامعات بجودة التعليم والبحوث لأنها تتطلب إدارة ذات خبرة ودراسة ومتحمسة للتغيير. والجودة تعني الحرص على إنجاز العمل بالشكل المطلوب وتحسين المنتج والإبتكار والإنتاجية العالية والتخلص من الهدر ، ويتطلب تحقيق ذلك وجود جهاز خاص بالمعايير والمواصفات يقوم بعملية تقييم التدريس والبحوث على أسس التقييمات التربوية العالمية. وللجودة مؤشرات كمية ونوعية عديدة ومن الصعوبة تحديدها حصراً بأحد هذه المؤشرات دون الأخرى ، فعلى سبيل المثال هل يعد نشر بحث واحد في مجلة عالمية مرموقة أفضل من نشر عشرة بحوث في مجلات علمية أقل مستوى ؟ وهل أن مجرد تخريج ألف طبيب ذو مستويات متباينة أفضل من تخريج مائة طبيب ذوي مستوى متميز جداً وبمعدلات عالمية ؟ كثير من الدراسات والبحوث التي تناولت موضوعاً تطبيق إدارة الجودة الشاملة "TQM" Total Quality Management في مؤسسات التعليم العالي ، جاءت بمضمون يصب في اتجاه تخريج طلبة بمواصفات قياسية تتلائم مع سوق العمل ، وكون الزبون في هذه الحالة يعد بالدرجة الأولى الطلاب وسوق العمل وأولياء الأمور. والتعليم العالي ، كنظام ليس إلا انعكاساً للسياق الاجتماعي والاقتصادي العام ، وليس بالمستغرب أن يعاني التعليم العالي ومؤسساته من مشكلات كبيرة ، إذ تواجه مؤسسات التعليم العالي والجامعي تحديات وتهديدات بالغة الخطورة نشأت عن جملة من المتغيرات التي غيرت شكل العالم وأوجدت نظاماً عالمياً جديداً يعتمد العلم والتطوير والتكنولوجيا ، ويستند الى تقنيات عالية التقدم والتفوق ، الأمر الذي لا يدع مجالاً للتردد في البدء ببرامج شاملة للتطوير والتحديث تضمن لمؤسسات التعليم في العراق القدرة على تجاوز مشكلاتها ونقاط الضعف فيها.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً- مشكلة البحث

تتمحور مشكلة هذا البحث حول بيان مدى كون الجودة بوصفها من أهم الأساليب أو الوسائل لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه في العصر الحاضر معتمدة ويمكن تطبيقها في الجامعات العراقية ، وبالتالي إمكانية حصولها على الاعتراف الأكاديمي ومنحها شهادة الجودة.

ثانياً- فرضية البحث

" أن الجودة هي منهج أو أسلوباً يمكن تطبيقه في الجامعات العراقية ، عندما تحظى هذه الفلسفة بالتزام شامل من القمة الى القاعدة ".

ثالثاً- أهمية البحث

جاء هذا البحث ، ليركز في أهم الطرائق والوسائل التي يمكن من خلالها تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية ، من خلال إعداد القيادات للمستقبل وبمختلف الحقول ، وبالشكل الذي يجعل بالإمكان أن يسهم التعليم الجامعي في عملية التنمية بجميع أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ لا نبالغ ان قلنا ان مستقبل العراق في المدى القريب والبعيد يتوقف على التعليم العالي بوصفه السبيل الى اعداد القوى البشرية المتخصصة ومجال توليد الفكر وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العمل والإنتاج وأداة تجديد الثقافة. وتأسيساً على ما سبق تبرز أهمية مثل هذه الدراسة من أهمية الموضوع الذي تنصدي لدراسته ، الذي ينظر الى الجودة كميزة تنافسية ، الأمر الذي جعل منها هدفاً استراتيجياً يحوز على قدر عالٍ من اهتمام عموم المؤسسات ، كما أصبحت الجودة جزءاً أساسياً من ثقافة المؤسسات لاسيما تلك التي تجد في تطبيق الجودة طريقها للنمو والاستمرار والتطور.

رابعاً- أهداف البحث

يسعى البحث لتحقيق الأهداف الآتية:

- ١- بيان الأهمية الكبيرة لموضوع إدارة الجودة الشاملة ، التي عدت إحدى أهم القضايا التي استحوذت على اهتمام كبير من قبل القادة والمديرين والباحثين الأكاديميين ، لما لها من انعكاسات إيجابية على أداء المنظمات التي تطبقها ، وذلك من خلال زيادة الإنتاجية وتحسين معدل الربحية ، وانخفاض التكاليف ، وتحسين الاداء الحالي وتحسين علاقات الموظفين وارتفاع مستوى الرضا الوظيفي لهم.
- ٢- تسليط الضوء على أهمية دور الجامعة في المجتمع ، إذ ان الجامعة ترفد المجتمع بالملاكات المؤهلة لقيادة عملية التطوير وتفعيلها ، وهي تمثل القاعدة الأساس في بيئة التعليم وأهدافه ، وهي المدخل لكل النشاطات الإنسانية بأبعادها السياسية والاقتصادية والإنتاجية والخدمية والمادية والروحية ، لذا ينبغي الاهتمام بجودة أداء هذه المؤسسات ومخرجاتها من خلال التصور الشمولي لبنائها الأكاديمي والإداري.
- ٣- الطرح المعرفي النظري والتحليلي للموضوع يسهم في تكوين رؤية موضوعية لدى الباحثين والمهتمين ، عن آلية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية ، وإجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تتناول الموضوع وتطبيقاته للوصول الى نتائج تسهم في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي وتجويده سعياً الى النمو النوعي في أداء هذه المؤسسات ومخرجاتها.

خامساً- بيئة البحث

لقد تزايد عدد المؤسسات التعليمية التي تطبق الـ TQM ، فعلى سبيل المثال تزايد عدد مؤسسات التعليم العالي التي تتبنى إدارة الجودة الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية من (78) مؤسسة خلال العام 1980 الى (2196) مؤسسة في عام 1991 ، فضلاً عن تزايدها في الكثير من المؤسسات في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية. وقد تمت مراجعة مجموعة من تجارب الجامعات التي طبقت إدارة الجودة الشاملة في إدارتها ، شملت جامعات عالمية هي جامعتي ميسوري واوريجون في الولايات المتحدة الأمريكية وجامعة الستر في بريطانيا ، فضلاً عن تغطية تجارب مجموعة من الجامعات العربية هي جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية وجامعة الفيوم في جمهورية مصر العربية وعرض معايير الجودة المعتمدة في الجامعات الأردنية. كما عمد البحث الى عرض تجربة جامعة النهرين كأول جامعة عراقية تتجاز معايير اتحاد الجامعات العربية وتحصل على شهادة الجودة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً- أساسيات إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم: المفهوم والاهمية والاهداف

نشأت إدارة الجودة الشاملة في القطاع الصناعي في اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، إذ شهدت الكثير من التغيرات والتطورات العلمية والتكنولوجية ، فبرز العديد من العلماء والمفكرين الذين طوروا هذا المفهوم ، فأصبح من بين المفاهيم الأكثر انتشاراً في مجال تطوير العمل والأساليب الإدارية ، فظهرت اجتهادات كثيرة لوضع تعريف شامل لها. فقد عرفها Deming علي انها فلسفة إدارية مبنية على أساس إرضاء العميل وتحقيق احتياجاته وتوقعاته حاضراً ومستقبلاً (Deming,1986) ، فيما وجدها جابلونسكي بأنها شكل تعاوني لأداء الاعمال يعتمد على القدرات المشتركة لكل من الإدارة والعاملين ، بهدف تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية بصفة مستمرة من خلال فرق العمل (جابلونسكي ، 1993:4). واكد باحثون آخرون على أن إدارة الجودة الشاملة هي مقابلة توقعات الزبون وتجاوزها الى احسن منها (Barton & Marson,1991).

وأما في قطاع التعليم فهي تتعلق بكافة السمات والخصائص التي تتعلق بالمجال التعليمي والتي تظهر جودة النتائج المراد تحقيقها ، فهي اسلوب متكامل يطبق في جميع فروع المنطقة التعليمية ومستوياتها ليوثر للعاملين وفرق العمل الفرصة لإشباع حاجات الطلاب والمستفيدين من عملية التعليم ، وهي بذلك منهج لتحقيق وتقديم افضل الخدمات التعليمية والبحثية والاستشارية بكفاءة الأساليب واقل التكاليف واعلى جودة ممكنة (النجار ، 1999:73). أي أنها عملية إدارية تركز على مجموعة من القيم ، وتستمد طاقة حركتها من المعلومات التي توظف مواهب العاملين ، وتستثمر قدراتهم الفكرية في مختلف مستويات التنظيم على نحو إبداعي لضمان تحقيق التحسين المستمر للمنظمة ، وهي ترجمة احتياجات ورغبات وتوقعات " الدارسين " خريجي الجامعة كمخرجات لنظام التعليم في الجامعات الى خصائص ومعايير محددة في الخريج وتكون أساساً لتصميم برامج التطوير المستمر (Rhodes,2005:37).

وهنا فإن الجودة تعد فلسفة شاملة للحياة والعمل في المؤسسات التعليمية ، فهي تحدد اسلوب الممارسة الإدارية بهدف الوصول الى التحسين المستمر لعمليات التعليم وتطوير مخرجات التعليم على أساس العمل الجماعي بما يضمن رضا التدريسيين والطلبة وأولياء الأمور وسوق العمل. وفي ضوء ما تقدم يمكننا أن نخلص الى أن إدارة الجودة الشاملة هي أداة الإدارة التي تهدف من خلالها الى تأكيد الجودة وشمولييتها من خلال:

- مقابلة توقعات جميع الزبائن في النظام التعليمي.
- تأكيد الجودة لضمان التوافق مع المواصفات والمعايير الموضوعية من قبل الزبائن.

• التأكيد على وجود وسائل لقياس الاداء والحصول على التغذية العكسية.

لذا فإن إرضاء حاجات الزبون هو جوهر إدارة الجودة الشاملة وأساس وجودها ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: من هو الزبون في مؤسسات التعليم ؟

من خلال المراجعة لعدد من الدراسات والبحوث السابقة ، وجد البحث ان المؤسسات التعليمية تتحفظ تماما على اعتبار الطلبة بأنهم الزبائن الوحيدين ، وذلك لان المؤسسات التعليمية تعتقد بأن تلبية رغبات الطلاب (كزبائن) لن يقود بالضرورة الى تعليم ذوي اداء عالٍ ، هذا الاعتقاد يستند على فرضية ان الطالب (الزبون) الراضي هو ذلك الذي يجتاز الامتحانات بنجاح ويتخرج فحسب ، وبالتالي فإن الطلاب يهتمون بالرضا قصير الأجل (النجاح) والذي قد يتعارض مع متطلبات النمو طويلة الأجل التي تسعى المؤسسات التعليمية لتحقيقها. من هنا نجد ان معظم المؤسسات التعليمية لا تعد الطالب وحده كزبون لديها ، ويمكن ان نلمس ذلك من خلال التعريفات التي وضعتها العديد من المؤسسات التعليمية لزبائنهم ، فنجد مثلاً ان جامعة Harvard تعرف الزبون بأنه " اي شخص نقوم بتزويده بمعلومات او خدمات " ، اما جامعة Oregon فقد ذهبت الى تقسيم زبائنهم الى مجموعات داخلية وخارجية وذلك لاحتواء كل زبون ممكن ، بينما نجد ان جامعة Missouri استندت في تعريفها للزبون على المقولة الآتية: " في قاعات الدرس ، فإن الطلاب سوية مع التدريسيين هم الموردون الذين ينتجون المنتج (المعرفة) والذي يتم تقويمه بواسطة الزبائن المستقبليين ". أخيراً نجد ان كلية Fox Valley Technical في الولايات المتحدة الامريكية تعرف الزبائن بأنهم " الطلاب الذين يستفيدون من خدماتنا ، وأرباب الاعمال لكونهم المستهلكين النهائيين لخريجينا " (النعساني، 2003: 10). وبذلك يمكن القول ان الزبون في مؤسسات التعليم هو الطالب كمتلقي للمعرفة والخدمة ، ورب العمل المستقبلي كمستخدم للطالب (كمنتج) ، والمجتمع ككل كمستفيد من العمليات التربوية التي تقدمها المؤسسة التعليمية. لذا فإن معايير الاداء المعتمدة في القطاع التعليمي تختلف عما هو عليه في القطاع الصناعي في عدة جوانب اساسية هي: الأهداف ، العمليات ، المدخلات ، المخرجات. ففي القطاع الصناعي نجد ان الربح يعد مؤشراً مهماً لقياس الفاعلية والحكم على مدى تحقيق الاهداف ، فيها نجد ان اهداف القطاع التعليمي ليست بهذه البساطة ، إذ أن هدف كل مؤسسة تعليمية ينبغي ان يتركز في كيفية تزويد كل طالب بفرص للتطور في اربعة مجالات اساسية هي: المعرفة (والتي تمكننا من الفهم) ، والمهارة (والتي تمكننا من العمل) ، والحكمة (التي تمكننا من وضع الاولويات) ، والمؤهل العلمي (الذي يساعدنا بأن نصبح اعضاء محترمين وموثوق بنا داخل المجتمع). وعلى ذلك نجد ان رسالة القطاع التعليمي عميقة جدا ، وانه ليس هناك مؤشر وحيد كالربح الذي نستطيع من خلاله الحكم على مدى فاعلية المؤسسة التعليمية في تحقيق الاهداف السابقة (سعيدوي، 2008: 13).

اما فيما يتعلق بالعمليات ، فنجد ان عملية التعليم والتأهيل تختلف تماما عن تلك العمليات التي تتم في خطوط التجميع ، فهي عملية تفاعلية بين اعضاء الهيئة التدريسية والطلبة ، وعلى ذلك فإن الاجراءات التي تتم داخل هذه العمليات لا يمكن ان نستخدم لها المعايير نفسها المستخدمة في خطوط التجميع ، فضلاً عن ذلك ان كلا الطرفين (الاستاذ والطالب) كائنات بشريان يخضع سلوكهما لحوافز واهداف مختلفة ، وتقلبات عاطفية ، وانماط فردية من المهارات التفاعلية. ولعل ما يزيد الامر تعقيداً ان سلوك احد الاطراف هو عادة ما يكون استجابة لفعل الطرف الآخر ، الذي يجعل من الصعب وضع تعليمات واجراءات متسلسلة للعملية التعليمية في قاعات الدرس.

فيما يتعلق بالمدخلات ، فنجد أن المدخلات الخاصة بالقطاع التعليمي عرضة للتغيير المستمر ، فعلى خلاف المصانع ، نجد ان المؤسسات التعليمية لا يمكنها التحكم بجودة المدخلات (الطلاب) ، فعلى الرغم من ان بعض متطلبات الدخول للمؤسسة التعليمية يمكن ان يتم فرضها على المتقدمين ، إلا أن المؤسسات التعليمية تواجه صعوبة في الحصول على الطلبة المرغوبين بسبب الزيادة المطردة

في عدد المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة ، يضاف الى ذلك ان المعايير الخاصة بأختيار الطلبة هي ليست بدقة تلك المعايير الخاصة بأختيار المواد نفسها ، اذ ان الأداء الأكاديمي السابق والخصائص الديمغرافية هي المعلومات الوحيدة المتاحة امام المؤسسات التعليمية لاتخاذ القرار الخاص بقبول الطلاب ، في حين ان هناك العديد من الجوانب المهمة التي يمكن ان تؤثر في جودة المدخلات والتي لا يمكن تقييمها بسهولة مثل اتجاهات الطلبة نحو التعليم ، مهاراتهم في التفاعل مع الآخرين وغيرها. وفيما يتعلق بالمخرجات ، نجد ايضاً انه من الصعوبة ان يتم وضع مقاييس دقيقة لقياس جودة اداء المخرجات في القطاع التعليمي ، فبخصوص الشركات الصناعية نجد ان المخرجات التي تتسم بأداء عالٍ هي تلك التي يمكنها إرضاء متطلبات الزبائن ، اما في المجال التعليمي فهناك العديد من الزبائن: الطلبة والآباء والتدريسيون وادارة المؤسسة وارباب الاعمال المرتقبون والمجتمع ككل ، فمن الصعوبة اذن الاعتماد على معيار مثالي منفرد للحكم من خلاله على جودة اداء مدخلات ومخرجات القطاع التعليمي ، وهذا ما يؤكد أن خصوصية القطاع التعليمي تتطلب إجراء بعض التعديلات او التحويلات على معايير اداء مؤسساتها وبما يتلائم مع الخصائص المميزة لهذا القطاع (بلقاسم ، 2008: 15-16). ومن هنا تتأتى اهمية تطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم للدور الكبير والفاعل الذي يمكن ان تؤديه والذي احتلته ولا سيما في الآونة الاخيرة وعلى وفق الآتي:(الصرايرة والعساف، 2008: 10-11).

- ١- عالمية إدارة الجودة الشاملة وانها احدى سمات العصر الحديث ، إذ يعد القرن الحادي والعشرين قرن الجودة.
 - ٢- ارتباط إدارة الجودة الشاملة بالإنتاجية واستمراريتها وتحسين مخرجات العملية التربوية.
 - ٣- شمولية إدارة الجودة الشاملة للمجالات كافة.
 - ٤- تدعيم إدارة الجودة الشاملة لعملية التحسين المستمر في التعليم العالي.
 - ٥- العمل على تطوير قيادات إدارية للمستقبل.
 - ٦- زيادة العمل والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة والتقليل من الهدر المفقود .
 - ٧- إجراء المزيد من التحسينات والتطوير المستمر في العملية التربوية المبنية على تطلعات المستفيدين من خدمات هذه المؤسسات.
 - ٨- ارتباط إدارة الجودة الشاملة بتقييم الاداء الشامل للنظام التعليمي.
- وهذا يعني أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في قطاع التعليم يصب في تحقيق الأهداف الآتية: (سلام ، 2001: 104-105).
- ١- زيادة رضا العملاء الخارجيين سواء من ناحية رضا الطلاب عن مستوى جودة الخدمة المقدمة اليهم أو من ناحية رضا سوق العمل عن كفاءة مخرجات التعليم الجامعي.
 - ٢- زيادة الرضا الوظيفي للعملاء الداخليين (اعضاء هيئة التدريس ، العاملين) وتحسين كفاءة ادائهم.
 - ٣- إيجاد ميزة تنافسية للجامعات الحكومية على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.
 - ٤- تحسين جودة خريجي الجامعات لزيادة الطلب عليهم.
 - ٥- بناء ثقافة وفلسفة جديدة مضمونها التحسين المستمر في كافة النواحي والأنشطة وفي كل وحدات الجامعة.
 - ٦- زيادة الحصة السوقية للجامعة في سوق العمل الداخلي والخارجي.
 - ٧- خفض معدلات البطالة في كثير من التخصصات وذلك لتضييق الفجوة بين كفاءة الخريجين واحتياجات سوق العمل من التخصصات المختلفة.

ثانياً- متطلبات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي:

ان الحديث عن تطوير الاداء في مؤسسات التعليم العالي ، ينطوي على الرغبة في إرساء دعائم التطور والتحديث ، وتوفير مقومات الإبداع والإبتكار في عالم تتسارع فيه منتجات العقل البشري. إذ أن التغيرات العميقة التي لحقت بالنظام الدولي والإقليمي في المجالات المختلفة وضرورة ربط التعليم الجامعي بالاهتمامات والحاجات اليومية للمواطنين يتطلب إعادة النظر في وظائف الجامعات ، وكيفية توفير مخرجات ملائمة لسوق العمل ، والتأكيد على تطوير الاداء الجامعي ووضع مؤشرات للاداء تتفق مع تغير الادوار الاستراتيجية للتعليم الجامعي.

فالمتتبع لأداء مؤسسات التعليم العالي في الآونة الأخيرة لابد ان يلحظ ذلك التدهور المطرد في جودة الخدمات التي تقدمها ، ولعل ما يؤكد هذا التدهور التدني في درجات الاختبار والقصور في المهارات الأساسية للخريجين وتزايد معدلات التسرب وطول مدة المكوث واتساع الفجوة بين متطلبات سوق العمل وقدرات الخريجين. كل ذلك يؤكد ضرورة البحث عن حل أو معالجات جديدة يمكن ان تساعد مؤسسات التعليم العالي على النهوض وتخطي هذه الصعوبات ومعالجة حالة التدهور تلك. ولاشك ان الحاجة الى تطوير الاداء الجامعي تتطلب إدراك التغيير في التعليم الجامعي في ضوء المحاور الآتية: (مدني ، 2002: 20-22).

- ١- سياسات التوسع في التعليم: إذ أن التعليم مفتاح الحراك الاجتماعي والفرصة الاقتصادية والرفاهية وتلبية حاجات الاقتصاد المتقدم وتوفير مقومات عملية تحديث المجتمع.
- ٢- تحديث نظم الدراسة الجامعية واساليبها : أثرت تكنولوجيا المعلومات بشكل جذري على نظم وأساليب التدريس الجامعي ، مما يحتم على الجامعات التحرك نحو مساعدة الطلاب على إكتساب مهارات التعلم ولاسيما اساليب التعلم الذاتي ، والاهتمام بالتنمية المهنية لاعضاء الهيئة التدريسية لتحسين فاعلية وكفاية الطالب والجامعة.
- ٣- توجيه البحث العلمي بالجامعات لخدمة المجتمع: في ضوء التغيرات والتحولات العالمية ، لابد وان تبذل الجامعات محاولات عديدة لربط البحث العلمي بقضايا المجتمع بأعتبارها مؤسسات تساعد في عملية صنع القرارات ، وتحليل السياسات وتكوين اتجاهات لدى الطلاب والباحثين نحو البحث والقدرة على حل المشكلات بأستخدام المعرفة المتاحة والقدرة على التعلم الذاتي.
- ٤- الاتجاه الى جودة التعليم العالي: وهنا يقع على عاتق الجامعة اهمية تبني الاتجاه الذي يقضي بضرورة تقويم اداء الجامعات ووضع نظم للاعتماد لتحقيق الجودة والفاعلية في النظام الجامعي. لقد اصبح تطوير التعليم مسألة تحظى بأهتمام بالغ من جميع دول العالم وحتى الدول المتقدمة التي ترفع لواء الحضارة التقنية في عصرنا الحاضر ، إذ اصبح إصلاح التعليم العالي والإرتقاء بأداء مؤسساته الشغل الشاغل للولايات المتحدة الامريكية منذ صدور التقرير المشهور بعنوان "أمة في خطر" ، ولقد كان تطوير التعليم هو الشعار الذي تخوض تحته الاحزاب في بريطانيا الانتخابات ، وكذلك الحال في اليابان وفي المانيا ، ولاشك اننا أحوج منهم لإصلاح نظم تعليمنا وتطويرها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: كيف يمكن أذن اصلاح نظم تعليمنا وتطويرها ؟

إن الإجابة على هذا التساؤل تتطلب أولاً: أن تعي الجامعات العراقية طبيعة التحديات التي تواجهها وحجم خطورتها ، وثانياً: في ضوء ذلك يكون بالامكان صياغة آليات فاعلة لتطوير الاداء الجامعي تتفق مع طبيعة الادوار الاستراتيجية الجديدة لمؤسسات التعليم العالي.

إذ تعد العولمة ظاهرة تجتاح العالم بمثابة المسار التاريخي الذي افرز مجموعة من التحولات المعرفية والاقتصادية والثقافية العملاقة ، والجامعة كمنظومة منفتحة على الآفاق الدولية الكبرى تأثرت بمجريات هذه الظاهرة. إذ تواجه الجامعات العراقية تحديات هائلة في عصر العولمة ومسؤوليات كبيرة تفوق طاقاتها المادية والاكاديمية بسبب اعداد الطلاب الهائلة ، بحيث انها تواجه انفجاراً بشرياً ضخماً ، فضلاً عن الانفجار المعرفي. وهذا يتطلب منها قدرة غير مسبوقة في التعامل

معها ، وذلك من خلال زيادة عدد التدريسيين والبنى التحتية لسد الحاجة الماسة للنمو الكمي ، وهي مسألة تتعلق بإمكانيات التمويل وتوفير الموارد البشرية كبديل أفضل من انشاء جامعات جديدة يمكن ان تفنقر الى ادنى الاحتياجات المادية والبشرية ولا تتميز كثيراً عن المدارس الثانوية او المعاهد في افضل الاحوال. لذلك من الضروري إعادة النظر في سياسة انشاء جامعات جديدة والتريث في التوسع على حساب النوعية ، وهي طريقة اثبتت فشلها في بلدان مختلفة لعدم اهتمامها بالنوعية التي لا تتحقق إلا بتوفير الكفاءات التدريسية والبنى التحتية المتطورة ، فضلاً عن ضرورة عصرنة النظام التعليمي في مختلف مستوياته من خلال العمل على تجديد مقرراته ومناهجه وإدخال التقنيات المعلوماتية الحديثة التي توجه الطالب نحو القراءة والاطلاع واستخدام المكتبة والانترنت وتعليم الطالب كيف يفكر ، او بعبارة اخرى كيف يتقن الاسلوب العلمي في التفكير بدلاً من التلقين وإجترار المعلومات (الربيعي، 2008: 2-3).

لذا فإن المستقبل هو لاقتصاد المعرفة المدعوم بتكنولوجيا المعلومات والذي سيتطلب موارد بشرية مؤهلة تستمر في التعلم مدى الحياة لتطوير مهاراتها ، كي تواكب مستجدات سوق العمل المتجهة نحو المنافسة والعولمة. فقد اصبحت الميزة التنافسية لأي دولة هي المعرفة "الترام المعرفي" ، وبذلك فأنا بحاجة الى معيار جديد الى جانب الناتج المحلي الاجمالي ¹ GDP والناتج القومي الاجمالي ² GNP ، وهو ما يمكن ان يطلق عليه بالرصيد المعرفي القومي National Knowledge Reserve مع ضرورة توافر اعداد متزايدة من المتميزين والعلماء (سعيد وقوي ، 2008: 16-17). وعلى هذا الأساس نحتاج الى مقاييس ومعايير لرصد التطور النوعي ومدى ملائمة الخريجين لاحتياجات سوق العمل وجودة التدريب ، فعدد الخريجين ليس بالمؤشر الكافي لتأكيد فاعلية الجامعة في توفيرها لحاجات المجتمع من القوى العاملة ، والارقام بالتأكيد لا تدل على الرقي ، فعلى سبيل المثال في دراسة لليونسكو عام 2007 ظهر ان عدد الخريجين في (19) دولة نامية يفوق بكثير عدد الخريجين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي تضم (30) دولة صناعية متطورة (مانع ونعيمة ، 2008: 25-26).

ولما كانت الجامعات تمثل استثماراً يساعد على تحقيق اهداف المجتمع ، فهي ليست عبئاً على موارد الدولة ، وطالما كانت الجامعات تمثل آلية لتطوير المجتمع ليصبح مجتمعاً متقدماً حضارياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً ، فإن الامر يستحق أذن وقفة تقييمية من شأنها ان تعمل على الارتقاء بجودة الاداء الجامعي ، من خلال ايجاد آليات لتجويد وتجديد وتطوير الاداء الجامعي تشمل مفاصله كافة ، وعلى وفق الآتي: (سعيد وقوي ، 2008: 18).

١- تجديد الإطار الفلسفي لإدارة الجامعة: وذلك من خلال توافر مقومات الإدارة الحديثة للجامعة وعلى وفق الآتي: (Sunil, 2006: 36-37).

- إدارة حازمة ومنفتحة على التغيير وملتزمة برؤية ورسالة الجامعة.
- منظومة قيم مبنية على الاخلاص في العمل والشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص.
- السعي نحو الابداع والتميز.
- قيام الادارة الجامعية بدور فعال في تطوير وظائف الجامعة.
- العناية والاهتمام بزبائن الجامعة والعمل على تحقيق رغباتهم وتزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة.
- تطبيق ادارة الجودة الشاملة في جميع الخدمات والنشاطات التي تقدمها الجامعة.

¹ Gross Domestic Product.

² Gross National Product.

- اعتماد سياسة الاعلان في الصحف عن الحاجة لموظفين جدد واجراء التعيينات على اساس الخبرة والكفاءة.
 - تشجيع وتحفيز العاملين في الجامعة بهدف اكتشاف قدراتهم وتطوير خبراتهم.
- والشكل (1) و(2) يوضحان مقومات الادارة الجامعية الحديثة ، فضلاً عن القدرات المطلوب توافرها في القيادات الجامعية في ظل تبني إدارة الجودة الشاملة.

الشكل (1)
مقومات الادارة الجامعية الحديثة في ظل إدارة الجودة الشاملة



Source: Sunil, 2006:36

الشكل (2) القدرات المطلوبة في القيادات الجامعية الحديثة في ظل إدارة الجودة الشاملة

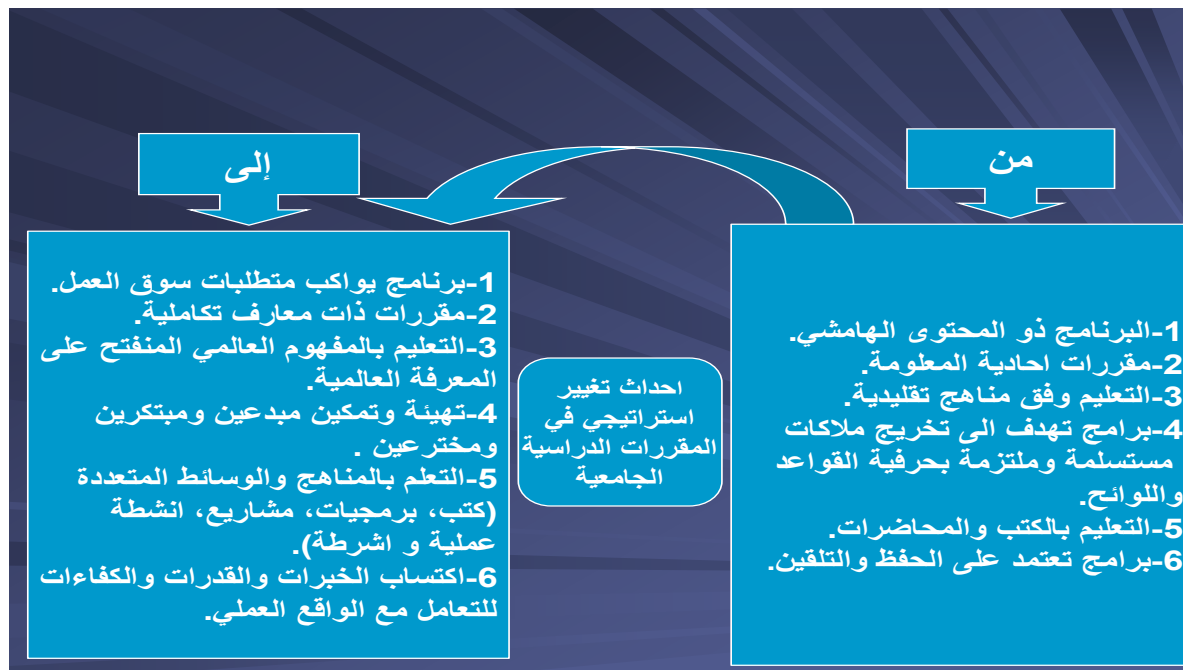


Source: Sunil, 2006:37

٢- التجديد في اهداف التعليم العالي ونمط العملية التعليمية: ان انخفاض الكفاءة التعليمية والتدريبية وزيادة الفقد التربوي ، المرتبطة بنشوء الجامعات الحديثة تتطلب نهجاً تعليمياً مغايراً لما هو قائم حالياً ، لذا فإن نجاح قيادات التعليم الجامعي مرهون بمدى سعيها نحو التفكير والتخطيط لنظام تعليمي جامعي يعتمد على: (Peter, 2007:21).

- المنافسة البناءة بين الاقسام داخل الجامعة الواحدة وبين الجامعات المختلفة.
 - الادارة اللامركزية للجامعات والمرونة التنظيمية والهيكلية لمختلف مؤسساتها.
 - ادخال انظمة ادارية واكاديمية جديدة ملائمة لقبول التغيير المستمر.
 - التعاون الاكاديمي والعلمي بين الجامعات العراقية من جهة ، وبين الجامعات العربية والاجنبية من جهة اخرى.
 - تنمية مستوى كفاءات ومؤهلات الموارد البشرية.
 - تطوير المناهج وطرائق التدريس ، فضلاً عن تعزيز المقررات ذات المضامين المتعددة والمعارف التكميلية.
 - تحقيق المعايير العالمية للاعتماد العام والخاص.
 - الحد من التوسع في البرامج الدراسية (التخصصات) الاقل طلباً في سوق العمل.
- والشكل (3) يوضح التحولات المطلوبة لجودة البرنامج الدراسي.

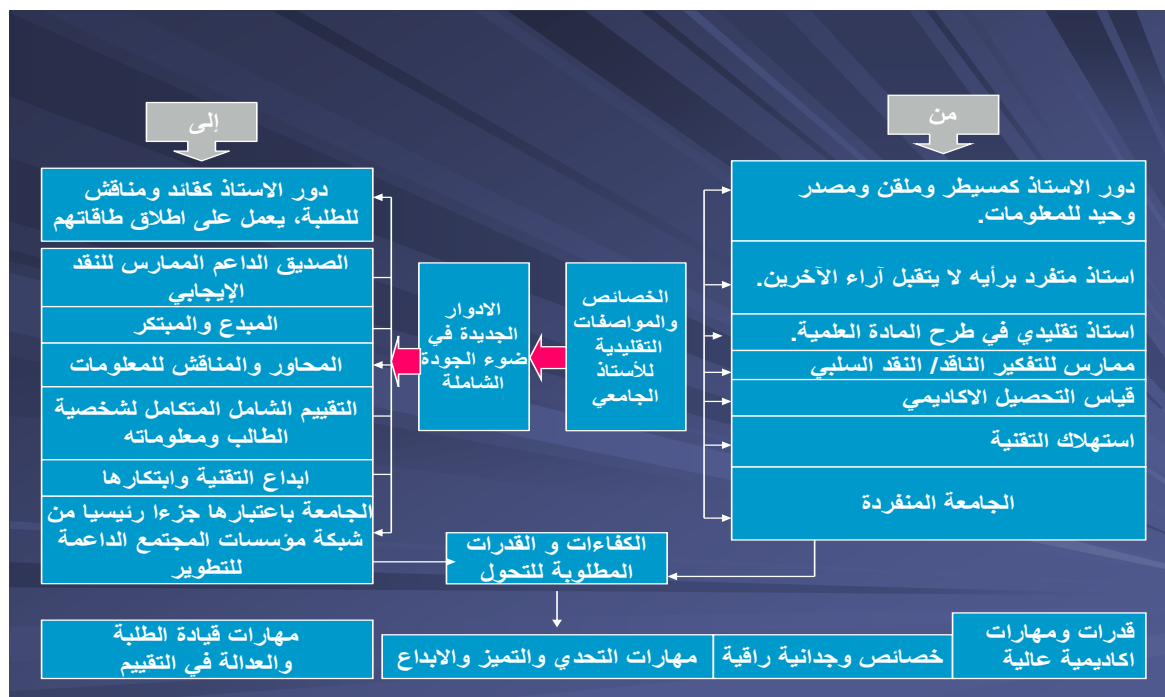
الشكل (3) التحولات المطلوبة لجودة البرنامج الدراسي في الجامعة



Source: Peter, 2007:23

3- التجديد في الأدوار المطلوبة من الاستاذ الجامعي: ان التعليم العالي لا يزال في معظم الاحيان يعتمد على الإملاء والتلقين والحشو والحفظ بدلاً عن التحليل والتفسير والفهم والاستنتاج والاستنباط. لذا فإن تركيز الاستاذ الجامعي على كيفية تنمية التعليم الذاتي والتقويم الذاتي لدى الطلبة وكيفية اكتسابهم القدرة الابتكارية والتحكم في التغيير ، والرغبة والقدرة على تنمية شخصيته وبالتالي المجتمع ككل ، يعد الأساس في تقدم المجتمعات وتطورها ، إذ أن التفوق في المواد الدراسية بحد ذاتها قد لا تكون كافية لتكوين قيادات ونخب المستقبل ، بل ان القدرة على العمل خارج اطار التخصص وامتلاك المهارات الشاملة ستكون هي العوامل الحاسمة. لذا فإن تغيير الأدوار المناطة بأعضاء الهيئة التدريسية من مجرد ملقن الى قائد ومناقش للطلبة يعمل على اطلاق طاقاتهم الابتكارية ، يعد من ضمن اساسيات الارتقاء بجودة أداء الجامعات. وبالتأكيد ان تغيير دور الاستاذ الجامعي في الجامعات الحديثة يتطلب من القيادات الجامعية ان تعي اهمية تدريب اعضاء الهيئة التدريسية لتزويدهم بالمعارف الجديدة وتنظيم برامج هادفة لربط التدريسي بقطاعات الانتاج والخدمات ومجالات العمل التطبيقي ، وتنمية فرص البحث المشترك بين الاقسام والكليات ، فضلاً عن اهمية تحسين البيئة التعليمية وايجاد انظمة فاعلة لتقييم اعضاء الهيئة التدريسية. والشكل (4) يوضح ماهية الأدوار الجديدة المناطة بالاستاذ الجامعي في ظل تبني إدارة الجودة الشاملة (Sandelands,2005:34).

الشكل (4) الأدوار الجديدة للاستاذ الجامعي في ظل إدارة الجودة الشاملة



Source: Sandelands, 2005:35

4- التوجهات نحو البحث العلمي: لا تزال الدول النامية مجتمعة مسؤولة عما نسبته 10% من الانفاق الكلي على البحث والتطوير ، بينما ينسب الى الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ما نسبته 85% ، وذلك على وفق ما جاء في تقرير العلوم العالمي الذي اعدته اليونسكو لسنة 2006. وفيما تتفق الدول الاوربية ما بين 2%-3% من الناتج المحلي الاجمالي على البحث العلمي والتطوير ، فإن دول الجنوب لا تتفق إلا كسراً صغيراً من هذا الرقم ، فعلى سبيل المثال في امريكا اللاتينية وافريقيا بلغت نسبة الاستثمار 0.4% ، وانفقت بلدان العالم العربي على البحث العلمي ما يقارب 0.8% من الدخل الاجمالي العربي ، في الوقت الذي تتفق فيه اليابان لوحدها ما يعادل 4% من الناتج المحلي الاجمالي على البحث العلمي. وهنا تبرز اهمية التوجه نحو بناء القدرات العلمية وتقوية البنى التحتية وتطوير الموارد البشرية ، من خلال إيلاء البحث العلمي الأولوية القصوى إذا ما اريد الأرتقاء بجودة أداء الجامعات (Sandelands,2005:36).

5- تجديد العلاقة مع الطالب الجامعي وتغيير أدواره: ان الطالب والاستاذ الجامعي واصحاب العمل هم زبائن الجامعة واللاعبين الأساسيين في مؤسسات التعليم العالي ، فهي تستقي منهم المواصفات التي تحولها الى مقاييس تنتج وفقها ، فكل منتج خالٍ من هذه المعايير محكوم عليه بالفشل لانه لا

يحمل مواصفات الجودة في نظر مشتربيه. ولهذا تتسابق الجامعات المتقدمة اليوم الى الظفر بأكبر عدد من الزبائن الحاليين والمرتقبين ، مع بذل الجهد في الحفاظ على الزبائن الحاليين. ويتحقق لها ذلك من خلال اقامة علاقات حوار تفاعلية معهم ، وتتوطد هذه العلاقة بالتأكد من خلال الاهتمام بالطلبة المتفوقين والمبدعين ، وتسهيل التفاعل الاكاديمي للطلبة في الجامعات واكساب الطلبة مهارات فنية وتقنية تسهل انخراطهم في سوق العمل بعد التخرج. فضلاً عن اهمية اعتماد الجامعة للهيكل التعليمية المرنة التي تعمل على تحسين مستوى المعارف للطلبة ، والشكل (5) يوضح آلية الحفاظ على الطالب الجامعي وتطويره.

الشكل (5)
آلية تطوير الطالب الجامعي في ظل إدارة الجودة الشاملة



Source: Peter, 2007:27

ومن خلال اكتساب الطالب الاستقلالية الابتكارية والقدرة على الابداع ، والرغبة في التعلم والقدرة على المشاركة في تنمية المجتمع ، فإن دور الطالب سوف يتغير بالتأكيد من مجرد متلقي ومشارك (مشاركة محدودة) يتلخص دوره في حفظ المعلومات ، الى مشارك فاعل وخلاق قادر على التفاعل مع تكنولوجيا العصر ويمتلك من المهارات ما يؤهله لان يكون قائداً للمستقبل. والشكل (6) يوضح دور الطالب من منظور إدارة الجودة الشاملة.

الشكل (6) الأدوار الجديدة للطلاب الجامعي من منظور إدارة الجودة الشاملة

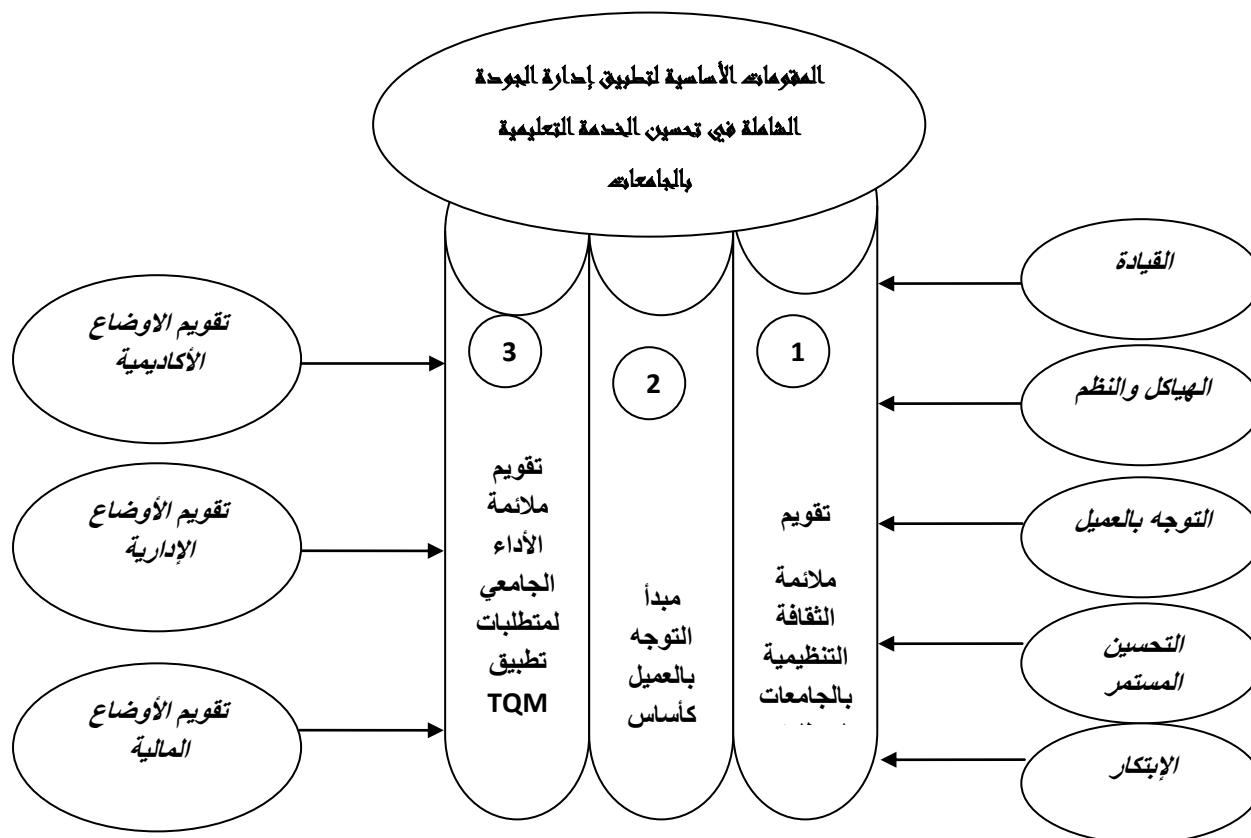


Source: Peter, 2007:29

من هنا يتضح ان الحديث عن جودة اداء مؤسسات التعليم العالي ينطوي على الكثير من القضايا الشائكة التي توجه مسيرتها ، فما زالت ادارة التعليم الجامعي على ما كانت عليه من بيروقراطية ولا زالت مركزية القرار تحد من تطوره ، فضلاً عن التحديات الكثيرة التي تعاني منها وهي العولمة وشحة الموارد وهجرة العقول. ولا نبالغ ان قلنا ان التعليم الجامعي-لأي بلد كان- يساهم في عملية التنمية المستدامة بجميع ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ويعد من اهم الاستثمارات المستدامة والذي لا يمكن ان يتحقق إلا بتضافر جهود جميع العاملين في الجامعة ومشاركة فاعلة من جانب الطلبة ومن جانب الخريجين وسوق العمل والمجتمع من اجل تحقيق معادلة فاعلية التعليم العالي. ويورد تقرير استراتيجية تطوير التعليم العالي ما نصه: " ان مستقبل اي مجتمع في المدى القريب والبعيد يتوقف على التعليم العالي بأعتبره السبيل الى اعداد القوى البشرية المتخصصة ومجال توليد الفكر واعداد الباحثين والقادة في مجالات العمل والانتاج واداة تجديد الثقافة" (تقرير التنمية الانسانية العربية، 2003 : 8).

إجمالاً يمكن القول إن مدخل إدارة الجودة الشاملة يشمل كافة مجالات النشاط بالمنظمة ويهدف الى تحسين جميع العمليات بالاعتماد على فرق العمل المختلفة بما يشمل توجيه كافة الأنشطة الأكاديمية والإدارية والمالية على كافة المستويات لتحقيق رغبات العملاء والتطوير والتحسين لجودة الخدمة المقدمة للطلاب للحصول على خريجين ذوي كفاءة عالية يتكيفون مع متطلبات سوق العمل. في الوقت نفسه فإن تطبيق إدارة الجودة الشاملة يتطلب توافر جملة من المقومات والركائز بغية تحسين الخدمة التعليمية في الجامعات وعلى وفق الآتي:

الشكل (7) مقومات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات



Source: Cimpa, 2007:10

ان توافر هذه المقومات ، وتفعيل العمل بها في مؤسسات التعليم العالي سوف يسهم في تحقيق ما تصبو اليه الجامعات من تحقيق سمعة محلية وعربية وعالمية للشهادات وبرامج التأهيل والبحوث العلمية ، فضلاً عن تحقيق جملة من المزايا المتمثلة في: (نشرة إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي ، 2008:5).

* مستويات إنتاجية أفضل: وذلك من خلال تحسين الجودة الخدمية والاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة والاستفادة من النظم الإدارية الحديثة وتخفيض النفقات.

* الرضا المتزايد للمستفيدين: إذ يعد تقديم خدمة أفضل للمستفيدين ، سواء على مستوى الافراد من طلاب وأولياء الامور ، او على مستوى المجتمع من هيئات ومؤسسات تتناسب مع متطلباتهم وتوقعاتهم من الاهداف الاساسية للارتقاء بالاداء الجامعي ، ومن ثم فإن نتيجة ذلك في النهاية رضا المستفيدين.

* تحسين معنويات العاملين: وذلك من خلال مشاركتهم في صنع القرارات المتعلقة بالعمل والتغلب عليها ، ويؤدي ذلك الى زيادة رضا العاملين ورفع معنوياتهم وزيادة ولائهم وانتمائهم للجامعة ، مما يؤدي الى تحسين وتطوير الاداء ومن ثم تحقيق اهداف الجامعة.

المبحث الثالث- الجانب التحليلي للبحث

عرض وتحليل التجارب الرائدة: العالمية والعربية في تطبيق إدارة الجودة الشاملة

أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والمملكة المتحدة والعديد من الدول الغربية وبعض الدول النامية ومنها العربية ، وما تحقق من نجاحات في المؤسسات التي تبنت هذا الأسلوب على مستوى تحسين المنتج وزيادة الطلب على هذه المنتجات في المجال الاقتصادي والصناعي والتكنولوجي ، أوجد مسوغاً قوياً لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات التعليمية في العديد من الدول ، وذلك لما أحرزته من تفوق كبير في تطبيق هذا المفهوم في هذه المؤسسات ، فقد تزايد عدد المؤسسات التعليمية التي تطبق الـ TQM ، فعلى سبيل المثال تزايد عدد مؤسسات التعليم العالي التي تتبنى إدارة الجودة الشاملة في الولايات المتحدة الأمريكية من (78) مؤسسة خلال العام 1980 إلى (2196) مؤسسة في عام 1991 ، فضلاً عن تزايدها في الكثير من المؤسسات في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ، والآتي عرضاً لبعض تجارب الجامعات التي طبقت إدارة الجودة الشاملة في إدارتها.

أولاً- التجارب العالمية:

١- جامعة ميسوري في الولايات المتحدة الأمريكية (*Missouri University*): بدأت هذه الجامعة التي تعد رائدة في مجال تطبيق إدارة الجودة الشاملة تجربتها سنة 1986 ، وفي عام 1991 قامت بتطوير ثقافتها الخاصة عن الجودة. وفي سنة 1994 تقدمت الجامعة بطلب للحصول على جائزة ميسوري للجودة ، وفي سنة 1997 فازت الجامعة بجائزة ميسوري للجودة ، وعندما تبنت هذه الجامعة ثقافة الجودة اسهمت هيئة التدريس والموظفين في انتاج قائمة ضمن ما يزيد على (200) فكرة تتعلق بالتغيرات الممكنة في الحرم الجامعي ، تم اختيار (42) بنداً من القائمة ليتم تنفيذها ، وعلى مدى ثلاث سنوات قامت الجامعة بتنفيذ ما يلي بنجاح: (Valerie, 1998: 21-22).

* دمجت سبع كليات في أربع كليات فقط.

* ألغت (24) برنامجاً تدريبياً كانت المشاركة فيه دون المستوى المطلوب أو متدنية الجودة.

* حولت (6%) من مخصصات الإدارة في الميزانية إلى التدريس.

* زادت رواتب أعضاء هيئة التدريس بنسبة (15%) مقارنة بمستوى نظائريهم في المؤسسات التعليمية المماثلة.

* أزال تراكماً لمشروعات الصيانة غير المنجزة.

* حددت الكفاءة الرئيسة التي ينبغي على كل طالب الإلمام بها والمقررات المطلوبة لإيصال التعليم.

* حولت عجزاً مقداره مليون دولار إلى احتياطي مقداره ثلاثة ملايين دولار.

* زادت تسجيل الطلاب بنسبة (26%) من القدرة الاستيعابية.

* أقامت حرم جامعي إلكتروني شامل في أمريكا.

* أقامت امتحاناً نهائياً شاملاً للتخرج في الأقسام الدراسية كافة.

٢- جامعة أوريغون في الولايات المتحدة الأمريكية (*Oregon University*): وضعت هذه

الجامعة هدفاً لها بتطبيق إدارة الجودة الشاملة خلال خمس سنوات ابتداءً من العام 1989 ، وتعد من أشهر وأشمل محاولات تطبيق الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي الأمريكية ، وقد اتبعت الخطوات الآتية في تجربتها لتطبيق الـ TQM (Lewis & Smith, 1994: 24).

* قامت بتوضيح وتعريف فلسفة ومفهوم إدارة الجودة الشاملة وطرق تطبيقها لجميع العاملين في الجامعة من الهيئتين الإدارية والأكاديمية.

* تقييم الوضع الحالي في الجامعة بالمقارنة مع أسس إدارة الجودة ومعاييرها بهدف تحديد الوضع الحالي للجامعة.

* مناقشة نتائج التقييم مع العملاء الداخليين والخارجيين وعرض هذه النتائج على القيادات الادارية العليا للجامعة.

* تحديد المواضيع التي تتطلب التحسين وتطبيق سياسة الجودة الشاملة.

* تكليف فريق عمل بمتابعة الجودة يضم في عضويته أشخاصاً أكفاء من مختلف كليات الجامعة.

* تدريب فريق متابعة الجودة واعضاء مجلسها على الامور الفنية في الجودة وتعريفهم بمفاهيمها.

* توعية جميع العاملين في الجامعة بطرق التقييم الذاتي.

* تقييم الوضع الكلي للمراحل المنفذة من برامج الجودة بهدف الحصول على تغذية عكسية عن أثر تطبيق الجودة ومدى التحسن الحاصل في أداء اعمال الجامعة.

وقد أدى تطبيق الجودة في جامعة اوريغون الى نتائج إيجابية اهمها: توفير الوقت وتنمية العمل بروح الفريق وتنمية مهارات حل المشكلات وزيادة الرضا الوظيفي لدى العاملين واشباع رغباتهم وحاجاتهم.

٣- جامعة الستر في بريطاني (Ulster University): وضعت هذه الجامعة معايير للتدريس كجزء من نظام إدارة الجودة الشاملة في التعليم وطرق التدريس ، وبدأت الجامعة بتحديد وتطوير الجودة في التدريس ، وتضمن برنامج الجامعة استشارة التدريسيين من ذوي الخبرة والمهارة بموضوعات حلقات الجودة للموظفين في الإدارة ، وكذلك للطلبة بهدف الوصول الى معايير خاصة بالتدريس ومنها الأخذ برأي الطلبة في التدريس وتعيين ذوي الخبرة في التدريس واعتماد الكفاءة التدريسية عند اختيار التدريسيين.

ثانياً- التجارب العربية:

١- جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية: لقد رأت جامعة الملك عبد العزيز ، وفي عصر ظهرت فيه تحديات كبيرة وتفجرت فيه منابع المعلومات ، أن عليها أن تواجه هذه التحديات ، وأن تصوغ عدداً كبيراً من البرامج الحديثة لمواكبة العصر لتحقيق نقلة نوعية في الأداء الجامعي وتقنيات التعليم ، من خلال منظومة متكاملة وفي إطار تنسيق دقيق على كافة المستويات التنظيمية. لذا بدأت هذه الجامعة ومنذ بداية الألفية الجديدة بتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة وبعد عامين من العمل المتواصل من قبل لجان وفرق عمل الجودة الشاملة ، أمكن التوصل الى العديد من النتائج الباهرة كان من أهمها:

١- تاهل كلية الهندسة وحصولها على الاعتماد الأكاديمي لكافة برامجها من قبل الهيئة الأمريكية للاعتماد الأكاديمي للبرامج الهندسية والتقنية ABET ، وقد خضعت الكلية قبل اشهر لعملية التقييم الشامل الرسمي من قبل فريق التقييم المكون من (14) عضواً الذي يضم (2) من رؤساء الجامعات و (12) من عمداء كليات الهندسة بأمريكا ، وقد تضمنت معايير الاعتماد الأكاديمي عدداً من العناصر شملت (اعضاء هيئة التدريس ، الخطة الدراسية ، الطلاب، الإدارة ، التسهيلات). وقد اشاد فريق التقييم بالمستوى المتميز الذي وصلت إليه الكلية ، وأن البرامج الأكاديمية والعلمية والعملية والتدريبية بالكلية عالية المستوى ، وأن المستوى العلمي لخريجي الكلية يؤهلهم للعمل داخل وخارج المملكة.

٢- اختصار العديد من الخطوات الإجرائية لعدد كبير من العمليات المرتبطة بالنواحي الأكاديمية والإدارية والفنية ، مثل: إجراءات الترقية العلمية ، التعيين لاعضاء الهيئة التدريسية والمحاضرين والمعيرين ، البعثات ومتابعة المبتعثين وحل مشكلاتهم .

٣- تطوير الخطط الدراسية لمعظم الكليات واعتماد مناهج جديدة تتفق واحتياجات المجتمع وخطط التنمية ومطابقة لمعايير الجودة.

٤- أفتتاح عدد من الكليات والأقسام العلمية الجديدة من منطلق رؤية جديدة للجامعة.

٥- تطوير العديد من الخدمات المقدمة لمنتسبي الجامعة (السكن، النقل ، التأمين الصحي).

٦- الانفتاح على المجتمع وإيجاد صيغة للتكامل مع مختلف مؤسسات القطاع العام والخاص وتكوين هيئات استشارية للكليات .

٧- استحداث منصب معاون عميد لشؤون الجودة والتطوير لتفعيل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في كليات الجامعة كافة ومتابعة التطوير عن كثب.

٨- أنطلاق عمليات التطوير في كليات الجامعة من خلال لجان وفرق عمل الجودة ليشمل كافة المجالات المرتبطة بالعملية التعليمية.

٢ - جامعة الفيوم في جمهورية مصر العربية: وفقاً لمعايير اليونسكو للتعليم الذي أقيم في باريس في أكتوبر 1998 الذي نص على أن الجودة في التعليم العالي ينبغي أن تشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته: المناهج الدراسية ، والبرامج التعليمية ، والبحوث العلمية ، والطلاب ، والمباني والمرافق والأدوات. وبناءً عليه فقد ارتبطت مطالب الجودة في كليات جامعة الفيوم في مصر بما يأتي:(زيدان ، 1997: 22-23).

* سياسة قبول الطلاب.

* جودة المناهج والبرامج التعليمية والتربوية.

* الخدمات الطلابية.

* تنمية وتطوير أعضاء الهيئة التدريسية.

* التزام القيادة العليا بالجودة.

* الإنتاج العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية.

* ربط التخصصات المختلفة في الجامعات المصرية باحتياجات المجتمع.

* التفاعل بين الجامعة بمواردها البشرية والبحثية وبين المجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية.

٣- الجامعات الأردنية في المملكة الأردنية الهاشمية: وفي الأردن أسست جائزة الحسين للإبداع والتفوق من قبل صندوق الحسين للإبداع والتفوق في عمان عام 2000 وتم تنفيذ مشروع تقييم الأداء النوعي لبرامج التعليم العالي بالتعاون مع الجامعات الأردنية (الرسمية والخاصة) إلى إحداث نقلة نوعية في مستوى برامج التعليم العالي (وهي تتضمن معايير رئيسة وأخرى فرعية يتم التأكد من مطابقتها من قبل فريق استشاري متخصص من الوكالة البريطانية لضمان الجودة (QAA) وهذه المعايير هي:(خليل ، 2005: 13).

أولاً- المعايير الأكاديمية: وتهدف إلى وضع مؤشرات لتأمين مستوى الجودة لجانب التعليم من حيث: عدد الساعات لكل مادة وعدد الأساتذة لكل تخصص وعدد العناوين من الكتب لكل مادة. وتتضمن الفقرات الآتية:

- مخرجات التعليم: وتضم عدد الساعات لنيل الدرجة الجامعية والمدة القصوى لبقاء الطالب في الجامعة ومتطلبات سوق العمل.
- المناهج: أنواع المجالات المعرفية النظرية والعلمية.
- طرق تقييم الطالب: اعتماد الامتحان المشترك والتصحيح المشترك ونظام الاسئلة الامتحانية والحلول النموذجية وتدقيق عينات من الامتحان.
- تحصيل الطالب: ويتضمن عدد الساعات الدراسية في كل فصل وعدد المواد.
- ثانياً- جودة فرص التعليم: ويتضمن عدداً من العناصر هي:
- التدريس والتعليم: أعداد التدريسيين وأعداد الطلبة لكل تدريسي ، وأنواع الحواسيب والبرمجيات لكل تخصص.
- تقدم الطلبة: وتضم معايير الملاحظة وقياس الأداء للطلبة اثناء الفصل الدراسي.
- موارد التعليم واستخدامها في العملية التعليمية بما يساهم في تحقيق الأهداف.

ثالثاً- ضمان وتحسين الجودة: وتهدف هذه المعايير الى وضع آلية لإختيار اعضاء هيئة التدريس والكادر الإداري والتقويم المستمر لهم وإجراء مشاريع التحسين والتطوير في مرافق الجامعة ، وتوثيق آلية لإجراءات مختلف جوانب العملية التعليمية.

مما تقدم يتضح أن جميع الجامعات العالمية منها والعربية التي طبقت إدارة الجودة الشاملة أدركت أهمية اعتماد هذا المنهج في المؤسسات التعليمية والاستمرار في تطبيقه ، لما له من فائدة تعود على الجامعة والطالب وأولياء الأمور والمجتمع على حد سواء.

ثالثاً- تجربة جامعة النهرين:

لقد ادركت جامعة النهرين ان الجودة تعد من أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى ادائه في العصر الحاضر ، فلم تعد الجودة خياراً تأخذ به أو تتركه الانظمة التعليمية. بل اصبحت ضرورة ملحة تملئها حركة الحياة المعاصرة ، وأداة تمكين لإزدهار وتنمية وتطوير الرصيد المعرفي للمجتمع ، والريادة في البحث والابداع ومواكبة التقدم المعرفي والتكنولوجي الحديث. فقد بدأت هذه الجامعة ومنذ عام ٢٠٠٧ بتطبيق منهج إدارة الجودة الشاملة وبعد ثلاث سنوات تقريباً من العمل المتواصل من قبل لجان وفرق عمل الجودة الشاملة ، أمكن التوصل الى العديد من النتائج الباهرة كان من أهمها حصول جامعة النهرين على الاعتراف الأكاديمي من اتحاد الجامعات العربية ، لتكون أول جامعة عراقية تجتاز معايير اتحاد الجامعات العربية وتمنح شهادة الجودة بعد تحقيقها لكافة المتطلبات والمعايير الأكاديمية المعتمدة من اتحاد الجامعات العربية. وكانت الجامعة قد حققت مستوى اداء جيد بنسبة ٧٣,٥٣ % ، مما سيمنحها مكانة متميزة بين الجامعات عربياً واقليمياً ودخولها للمنافسة مع الجامعات الرصينة الاخرى. وهذا يدعم صحة فرضية البحث: " أن الجودة هي منهجاً أو أسلوباً يمكن تطبيقه في الجامعات العراقية ، عندما تحظى هذه الفلسفة بالتزام شامل من القمة الى القاعدة ". والاتي توضيحاً تفصيلياً لمضامين تقييم جودة أداء جامعة النهرين من قبل اتحاد الجامعات العربية للعام الدراسي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ .

أ- اهداف التقويم:

- ١- تحديد مستوى جودة الاداء الاكاديمي لجامعة النهرين ومقارنة ذلك مع مستوى عتبة القطع المحددة من قبل اتحاد الجامعات العربية والبالغة ٦٥% فأكثر.
٢. مقارنة مستوى جودة اداء الجامعة مع المعايير الاكاديمية المحددة من قبل اتحاد الجامعات العربية وتحديد نسبة ماتحقق من تلك المعايير.
٣. مراجعة عناصر اداء الجامعة وبيان مايمكن الاستغناء عنه ، وما يمكن تطويره ، وما ينبغي استخدامه.
٤. تقديم التوصيات والرؤى للتطوير التي يمكن ان تسهم في تطوير الاداء الاكاديمي في جامعة النهرين.

ب- اساليب ووسائل التقويم:

١. دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية اعضاء الاتحاد الصادرة عن الامانة العامة/ مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية ، ٢٠٠٨ .
٢. دليل المقاييس النوعية والمؤشرات الكمية لضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية اعضاء الاتحاد الصادرة عن الامانة العامة/ مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية ، ٢٠٠٩ .

٣. دليل معايير والاوزان للمقاييس النوعية والمؤشرات الكمية لضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية اعضاء الاتحاد الصادرة عن الامانة العامة/ مجلس ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية ، ٢٠٠٩ .

ج - عناصر نظام المؤسسة: وكما هي موضحة في الجدول (١).

جدول (١)

الوزن (%)	عناصر نظام المؤسسة	التسلسل
٥	رؤية ورسالة واهداف المؤسسة	١
١٠	القيادة والتنظيم الاداري	٢
١٠	الموارد المالية والمادية والبشرية	٣
١٥	اعضاء هيئة التدريس	٤
١٠	الطلبة	٥
٤	الخدمات الطلابية	٦
١٦	البرامج والمناهج الدراسية	٧
١٦	البحث العلمي	٨
٦	خدمة المجتمع	٩
٥	التقويم	١٠
٣	الاخلاقيات الجامعية	١١
١٠٠	المجموع	١٢

والجدول (٢) يوضح مستويات جودة اداء المؤسسة وبرامجها الاكاديمية وحدود النسب لها.

جدول (٢)

مستوى جودة اداء المؤسسة	حدود النسبة
متميز (مرضي جداً)	٩٠% فأكثر
جيد جداً (مرضي)	٨٠% لاقل من ٩٠%
جيد (مقبول ونسبة جوانب القوة مقبولة)	٧٠% لأقل من ٨٠%
مقبول الى حد ما (نسبة جوانب الضعف بارزة وبحاجة الى تعديل)	٦٠% لأقل من ٧٠%
ضعيف (غير مقبول)	اقل من ٦٠%
ضعيف جداً (غير مقبول إطلاقاً)	أقل من ٥٠%

ويوضح الجدول (٣) يوضح درجات عتبة القطع لكل محور من المحاور كما حددها دليل معايير اتحاد الجامعات العربية ودرجات جامعة النهرين والفرق بينهما.

جدول (٣)

اسم المحور	درجة عتبة القطع المحددة	درجة جامعة النهرين	الفرق بين الدرجات
رؤية ورسالة المؤسسة	٣١ فأكثر	٣٢	١+
القيادة والتنظيم الإداري	١٧ فأكثر	٢٣	٦+
الموارد المالية والمادية والبشرية والتقنية	٢٢٠ فأكثر	٢٣١	١١+
أعضاء هيئة التدريس	٨٦ فأكثر	٨٣	٣-
شؤون الطلبة	٨٦ فأكثر	٩٣	٧+
الخدمات الطلابية	٦١ فأكثر	٥٥	٦-

البرامج والمناهج الدراسية	١١٠ فأكثر	١٣٣	٢٣+
البحث العلمي	١٠٣ فأكثر	٩٨	٥-
خدمة المجتمع	١٢٤ فأكثر	١٦٣	٣٩+
التقويم	١٣ فأكثر	٢٠	٧+
الأخلاقيات الجامعية	١٣ فأكثر	١٧	٤+
المجموع	٨٦٤ فأكثر	٩٤٨	٨٤+

والجدول (٤) يوضح النسب المتحققة للمحاور الرئيسة لجامعة النهريين وفق معايير اتحاد الجامعات العربية.

ت	المحاور الرئيسة	الدرجة الإجمالية لجامعة النهريين	الدرجة النهائية وفق معايير اتحاد الجامعات	نسبة المتحقق	النسب المحددة وفق معايير اتحاد الجامعات العربية	ماحقته جامعة النهريين وفق معايير اتحاد الجامعات العربية
١.	رؤية ورسالة وأهداف المؤسسة وخططها	٣٢	٤٨	%٦٦.٧	%٥	٣,٣٣
٢.	القيادة والتنظيم الإداري للمؤسسة	٢٣	٢٦	%٨٨,٥	%١٠	٨,٨٥
٣.	الموارد المادية	١٠٧	١٥٤	%٦٩,٤٨	%١٠	٧,١٠٨

	الموارد المالية		٣٩	٦٨	٥٧,٤%
	الموارد البشرية		٢٤	٢٧	٨٨,٩%
	الموارد التقنية		٦١	٨٩	٦٨,٥٤%
					٧١,٠٨%
٤.	شؤون أعضاء هيئة التدريس		٨٣	١٣٣	٦٢,٤%
٥.	الطلبة		٩٣	١٣٢	٧٠,٤٥%
٦.	الخدمات الطلابية		٥٥	٩٤	٥٨,٥١%
٧.	البرامج الأكاديمية وطرائق التدريس		٨٤	١٠٤	٨٠,٨%
	الخدمات المكتبية		٤٩	٦٥	٧٥,٤%
					٧٨,١%
٨.	البحث العلمي		٩٨	١٥٨	٦٢,٠٢%
٩.	خدمة المجتمع		١٦٣	١٩١	٨٥,٣٤%
١٠.	التقويم		٢٠	٢٠	١٠٠%
١١.	الاخلاقيات الجامعية		١٧	٢٠	٨٥%
			٩٤٨	١٣٢٩	١٠٠%

مما تقدم يتضح ان اهداف التقويم تتلخص في مقارنة اداء الجامعة مع المعايير المحددة من قبل اتحاد الجامعات العربية والبالغة (٤٠٠) معيار في دليل ضمان الجودة والاعتماد للجامعات العربية ، وتحديد مستوى الاداء الأكاديمي لجامعة النهريين. وكذلك مراجعة اداء الجامعة لمعرفة ما ينبغي استخدامه وما يمكن تطويره للنهوض برسالتها المحددة في تحقيق اهدافها واتخاذ القرارات في ضوء المعلومات للوصول الى تقديم توصيات ورؤى تسهم في تطوير الاداء الأكاديمي لجامعة النهريين.

رابعاً - بناء نموذج مقترح لتفعيل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية:

في ضوء استعراضنا لبعض التجارب الرائدة في تطبيق إدارة الجودة الشاملة ، يمكننا اقتراح الإنموذج التالي لتفعيل تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية ، إذ ينطوي هذا الإنموذج على المراحل الخمسة الآتية: (Jens & Kia, 2007:179).

١- اتخاذ القرار: وتتطلب هذه المرحلة فهماً تاماً من قبل الإدارة العليا لفلسفة إدارة الجودة الشاملة ، وذلك حتى تستطيع دعمها ووضع الخطط اللازمة لتحقيقها والعمل على تسويق تطبيقها (لماذا يجب تطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة ، وهل يجب البدء بتطبيقها على مستوى الجامعة ككل أم على مستوى بعض الوحدات الإدارية داخل الجامعة).

٢- التحضير: بعد أن يتم الفهم والالتزام تجاه تطبيق إدارة الجودة الشاملة من قبل الإدارة العليا ، تبدأ مرحلة التحضير والتي تتطلب ما يلي:

- بناء الفريق القائد الذي سيقود عملية التغيير ، وينبغي أن يضم هذا الفريق ممثلين عن جميع الأطراف داخل الجامعة ، كما ينبغي تزويد أعضاء الفريق بتدريب كافٍ.
- إجراء تقييم لمستوى الجودة الحالية داخل الجامعة لتحديد نقاط الضعف والقوة.
- تعريف زبائن الجامعة ، فهناك زبائن داخليون وخارجيون وينبغي أن يتم تعريفهم بدقة وتحديد اهميتهم للتأكد من أن رسالة الجامعة قد تم صياغتها بدقة لإرضاء الزبائن.
- صياغة الرسالة والرؤيا المستقبلية: إذ أن رسالة الجامعة ينبغي أن تكون موجهة لإرضاء حاجات الزبائن ، بمعنى أن الرسالة تشير الى الهدف من وجود الجامعة ، أما الرؤيا فتشير الى الحالة المستقبلية التي تسعى الجامعة للوصول إليها من خلال تطبيقها لفلسفة إدارة الجودة الشاملة.

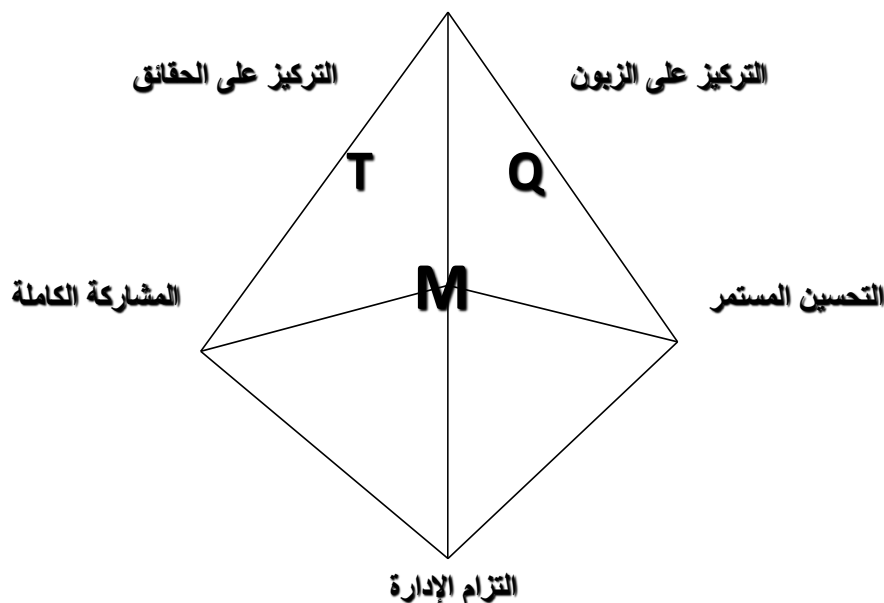
٣- البدء: وتنطوي هذه المرحلة على القيام بوضع الاهداف وتحديد العمليات وتدريب الأفراد على جميع المستويات ، ومن ثم تمكينهم لإشعارهم بأن لديهم السلطة والكفاءة على تغيير ما هو بحاجة للتغيير والإستماع الى مقترحاتهم المتعلقة بالتطوير. فضلاً عن تشكيل هيئة خاصة بالجودة للإشراف على عملية التطبيق وتنظيمها ، وتشكيل فرق تحسين الجودة وإجراء دراسات تحليلية لمقارنة أداء الجامعة مقارنة بأداء الجامعات الأخرى ، من خلال وضع مقاييس ومؤشرات الجودة التي تقيس بمدى التقدم في تحقيق الاهداف الموضوعية.

٤- التوسع والتكامل: وتنطوي هذه المرحلة على ضرورة التزويد بتعليم وتدريب مستمرين والاستعانة بالمتخصصين للمساعدة في هذه العملية ، ومنح التقدير والمكافآت مقابل التحسين الجودة ، وهو يعد أمراً ضرورياً لرفع الروح المعنوية للعاملين في الجامعة. وتجدر الإشارة هنا الى أن نظام المكافآت ينبغي أن يدار بعناية فائقة نظراً لأن الجامعة تتعامل مع رأس مال بشري ذي مستوى تعليمي عالٍ ، وإلا فإنه قد يؤدي الى نتائج عكسية.

٥- التقييم: إن إدارة الجودة الشاملة تمثل عملية مستمرة ، لذلك فإن برنامج إدارة الجودة الشاملة ينبغي أن يراجع ويُقيم على أسس منتظمة للتأكد من أن الاهداف التي تم وضعها ما زالت موضع الاهتمام.

مما تقدم يتضح ان المراحل أنفة الذكر ينبغي أن تتوجه حول المرتكزات الآتية: التركيز على العميل ، والتركيز على الحقائق ، والمشاركة الكاملة ، والتحسين المستمر ، والتزام الإدارة العليا. والشكل (8) يمثل إنموذجاً مقترحاً لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية ، وهو الذي يمثل في حقيقة الأمر عرضاً لمبادئ الجودة الشاملة للتعليم الجامعي في شكل هرمي قاعدته التزام الإدارة ، وهو أقرب الى شكل الماسة Diamond ، لتعكس الشفافية والصلابة بذات الوقت الذي ينبغي ان يمتاز به إنموذج إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي.

الشكل (8) نموذج مقترح لتطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات العراقية



المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على نموذج بورتر.

الاستنتاجات والتوصيات

- ١- تُعد إدارة الجودة الشاملة منهجاً إدارياً مناسباً لتنسيق الجهود في جميع جوانب العمل الأكاديمي والإداري في مؤسسات التعليم العالي وبالتالي فهي تسهم في إحداث تغيرات إيجابية ترفع مستوى كفاءة أداء التعليم العالي.
- ٢- أن تبني جامعاتنا لفلسفة إدارة الجودة الشاملة قضية لا بد منها من أجل النهوض بمستوى أدائها ورفع مستوى إنتاجيتها وتحسين جودة مخرجاتها من الخريجين المؤهلين علمياً وعملياً وتقنياً لخدمة المجتمع وتحقيق أهدافه واللاحق بركب التقدم والتطور العالمي ، لتسهم هذه المؤسسات بالتالي في تنمية المجتمع ودفع مسيرته التنموية في جميع جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

٣- أن تطبيق إدارة الجودة الشاملة في إدارة مؤسسات التعليم العالي يمثل تحولاً جذرياً في إدارتها من الاتجاه التقليدي الى الاتجاه الحديث ، إذ أنها تسعى وتهدف الى تحقيق رضا المستفيدين من هذه المؤسسات (طلبة ، واعضاء الهيئة التدريسية ، وأولياء الأمور ، وأرباب العمل ، ومؤسسات المجتمع ككل).

٤- أن نجاح تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الجامعات يبقى مرهوناً بما تشهده هذه الفلسفة من التزام شامل وايمان كامل من قبل كل المستويات الادارية. إذ يجب أن نعلم الجامعة بالكامل كي تحظى بالقوة وتحقيق النجاح الذي تطمح إليه جامعاتنا العراقية. وهذا يدعم صحة فرضية البحث: " أن الجودة هي منهجاً أو أسلوباً يمكن تطبيقه في الجامعات العراقية ، عندما تحظى هذه الفلسفة بالالتزام شامل من القمة الى القاعدة ".

ويوصى البحث بالآتي:

١- التعليم عن طريق القدوة الحسنة ، ذلك أن القيادة العليا هي المفتاح الرئيس في تطبيق إدارة الجودة الشاملة ، والقوة المحركة التي تقف وراء النجاح أو الفشل. لذلك ينبغي على قادة المؤسسة التعليمية أن يأخذوا بزمام المبادرة ، وأن يكونوا قدوة حسنة لجميع العاملين داخل المؤسسة التعليمية.

٢- الترويج لفلسفة إدارة الجودة الشاملة ، إذ لا ينبغي أن يتم فرض هذه الفلسفة على العاملين داخل المؤسسة التعليمية ، وإنما يجب على القيادة الإدارية الترويج لها لجعلها أكثر جاذبية ومقبولية للعاملين لدفعهم الى تبنيها ، لضمان مشاركة جميع العاملين فيها.

٣- البدء بالتطبيق على احدى الوحدات التنظيمية (كلية مثلاً) ، إذ نجد أن الغالبية العظمى من الجامعات الرائدة في تبني الـ TQM قد ابتدأت بتطبيق هذه الفلسفة على بعض الوحدات التنظيمية قبل تعميم تطبيقها على الجامعة ككل ، لضمان التطبيق الصحيح وتوافر الدعم اللازم لها من قبل جميع العاملين. إذ انه عندما يتحقق النجاح لدى احدى الوحدات التنظيمية التي ابتدأت في تبني الـ TQM ، فإن ذلك سيسهل عملية تبنيهم ودعمهم لها.

المصادر

أولاً- العربية:

١. بلفاسم ، زايري ، (٢٠٠٨) ، العولمة والاقتصاد الدولي التطبيقي ، المؤتمر الثاني لتخطيط وتطوير التعليم والبحث العلمي التطبيقي في الدول العربية ، جامعة الظهران- المملكة العربية السعودية.
٢. تقرير التنمية الإنسانية العربية ، (٢٠٠٣) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، عمان-الأردن.
٣. جابلونسكي ، جوزيف ، (١٩٩٣) ، تطبيق إدارة الجودة الكلية ، خلاصات ، السنة الاولى ، العدد السادس.
٤. خليل ، احمد سيد ، (٢٠٠٥) ، إدارة الجودة الشاملة ، مقترح لإصلاح التعليم ، المؤتمر التربوي الخامس لجودة التعليم الجامعي ، البحرين ، جامعة البحرين ، للفترة من ١١-٢٠٠٥/٤/١٣.
٥. الربيعي ، محمد ، (٢٠٠٨) ، هل ستلحق جامعاتنا بركب الجامعات العالمية في القرن الواحد والعشرين؟
٦. زيدان ، مراد صالح مراد ، (١٩٩٧) ، مؤشرات الجودة في التعليم المصري ، كلية التربية ، جامعة الفيوم ، جمهورية مصر العربية.
٧. سعدي ، وصاف وقوي ، بوحنية ، (٢٠٠٨) ، تسويق الجامعات عالميا ، المؤتمر الدولي حول: استشراف مستقبل التعليم ، جامعة ورقلة:الجزائر.
٨. سلام ، صلاح حسن علي ، (٢٠٠١) ، إدارة الجودة الشاملة ، اطروحة دكتوراه في إدارة الاعمال مقدمة الى كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة- مصر.
٩. الصرايرة ، خالد احمد والعساف ، ليلي ، (٢٠٠٨) ، إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق ، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي.
١٠. مانع ، فاطمة ونعيمة ، بارك ، (٢٠٠٨) ، ادارة علاقة الزبون ودورها في الحفاظ على الجودة والتميز لمؤسسات الاعمال الممارسة للتسويق الالكتروني ، جامعة الشلف:الجزائر.
١١. مدني ، غازي بن عبيد ، (٢٠٠٢) ، تطوير التعليم العالي كأحد روافد التنمية البشرية في المملكة العربية السعودية ، ورقة علمية مقدمة لندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي، الرياض:السعودية.
١٢. النجار ، فريد راغب ، (١٩٩٩) ، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة ، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة-مصر.
١٣. نشرة إدارة الجودة والاعتماد الاكاديمي ، (٢٠٠٨) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض - المملكة
١٤. النعساني ، عبد المحسن ، (٢٠٠٣) ، نموذج مقترح لتطبيق فلسفة ادارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي ، حلب- سوريا.

ثانياً- الانكليزية:

1. Barton, J.A., & Marson, D.B., (1991), Service Quality: an Introduction Province of British, Columbia.
2. Cimpa, Dan, (2007), Total Quality: users Guide for Implementation, Addison- Wesley Publishing Company.
3. Deming, E., (1986), Out of the Crisis, Cambridge: IT, Center for Advanced Engineering Study.
4. Jens, J., Dahlgard & Kia, Kristiansen, (2007), Total Quality Management and Education, Quality Control and Applied Statistics.
5. Lewis, Ralph, G., & Smith, Douglas. (1994), Totality in Higher Education, Lucie Press, Delray Beach, Florida.
6. Peter, Linkins, (2007), Leader Change and TQM, the LEHIGH University Case, Public Administration Quality.
7. Rhodes, L.A., (2005), on the Road to Quality, Congress Library, U.S.A.
8. Sandlands, Eric, (2005), Strategies for Quality Achievement Customer Service, Management Decision.
9. Sunil, Babar, (2006), Applying Total Quality Management to Education Instruction: A case Study, International Journal of Public Sector Management.
10. Valerie, C.B., (1998), Diagnostic and Prescriptive Instrument of Quality Indicators in Quality, Higher Education Management, U.S.A.



مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية

الرقم الدولي: X-558-1999

تأثير عدم تحقيق فرضية الاستقلالية لنظام معولية لمركبات
متسلسلة تحت التوزيع الاسي

م.د سعد احمد عبد الرحمن
جامعة بغداد / كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاحصاء

2010

العدد الثاني

المجلد الاول

تأثير عدم تحقيق فرضية الاستقلالية لنظام معولية لمركبات متسلسلة تحت التوزيع الآسي

د. سعد احمد عبد الرحمن النعيمي

جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاحصاء

المستخلص:

تعتبر فرضية الاستقلالية بين مركبات نظام معولية يتكون من وحدات مربوطة على التوالي، من الفرضيات المهمة عند ايجاد متوسط حياة النظام ومعولية النظام، ولكن في حالة الانحراف عن فرضية الاستقلالية، أي في حالة وجود ارتباط (p) بين المركبات فان من شأن ذلك ان يعطي مقدرات متحيزة ويؤثر على مقدرات المعلمات والمعولية. وقد تم مناقشة هذه الحالة وبين اثر الانحراف عن الاستقلالية على معولية النظام بافتراض توزيع Bivariate Exponential، واعطيت كل الاشتقاقات الضرورية، مع البرامج التوضيحية للانحراف.

Abstract:

This research investigates the consequences of departures from independence when the component life times in a series system are exponentially distributed. Such departures are studied when the Joint distribution is assumed to follow a Gumbel bivariate exponential model systems with two components are studied. The system reliability and mean system life are computed and the effects of errors are studied based on life test data.

١. المقدمة:

ليكن لدينا نظام يتكون من عدة مركبات مربوطة على التوالي بخصوص هذا النظام فان فشل احد المركبات يؤدي الى فشل النظام ككل ومن الافتراضات الشائعة عند بناء وتحليل مثل هذا النظام ان متوسط اوقات الحياة للمركبات مستقلة وتتبع التوزيع الاسي كما اشار الى ذلك كثير من الباحثين نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

Mann (1974)

Mann and Grubbs (1974)

Chao (1981), Miyamura (1982)

واشار كثير من الباحثين الى تقدير المعلمات تحت افتراض الاستقلالية وان افتراض الاستقلالية هو اساسي وضروري لكثير من التحليلات الخاصة بالمعولية، ولكن هذا الافتراض اساسي ولكنه قد يكون غير خاضع للاختبار وربما فيما يتعلق بالأنظمة المتسلسلة ربما لا يمكن التمييز بين النموذج المستقل والنموذج المعتمد. وقد اشار الباحث (Lagakos 1979) الى تأثير انواع مختلفة الاعتمادية على التوزيعات الاحتمالية لاوقات الحياة للمركبات المختلفة. واشار الى انه من المهم جدا الانتباه الى النتائج المحتملة في حالة فشل فرضية الاستقلالية.

سوف نتناول في هذا البحث النتائج المترتبة عن الانحراف عن الاستقلالية عندما تكون مركبات اوقات الحياة تتوزع توزيعا اسيا، وهذا الاعتماد ربما يعود الى بعض العوامل المحيطة والتي تظهر فقط عندما تربط المركبات سوية بشكل متسلسل. ولتوضيح هذا الانحراف سيتم اختيار النموذج المقترح من قبل Gumbel حيث يتناول تأثير الانحراف عن فرضية الاستقلالية في نمذجة اداء النظام المتكون من سلسلة من مركبات متسلسلة، من الناحية النظرية وسوف يفترض ان المركبات تتوزع اسيا لمعلمات معلومة، وطبقا لهذه المعلومات نحتاج الى حساب (Mean Life) أو المعولية للنظام المتسلسل المتكون من هذه المركبات، وسوف نرى كيف تتغير هذه الكميات نتيجة تأثير انحراف فرضية الاستقلالية علاوة على سوف نتناول الاستدلال حول توزيعات مركبات وقت الحياة والمعولية لبيانات مأخوذة من أنظمة متسلسلة.

٢. الهدف:

يهدف البحث الى دراسة نتائج الانحراف عن فرضية الاستقلالية لمركبات اوقات الحياة في نظام متسلسل والتي تتبع التوزيع الاسي وسوف يتم دراسة هذا الانحراف عندما يكون التوزيع المشترك لاوقات الحياة لمركبات النظام هو Gumbel Bivariate Exponential Model وتوضيح مقدار الانحراف عن الاستقلالية على كل مقدرات المعلمات ومقدر المعولية.

٣. الجانب النظري:

لنتصور نظام متسلسل مكون من مركبتين طول حياة كل منهما x_1, x_2 ، وان x_i له دالة بقاء اسية هي:

$$\bar{F}_i(t) = pr(x_i > t) = e^{-\lambda_i t} \quad t > 0 \quad \lambda_i > 0 \quad i = 1, 2 \quad \dots\dots\dots(1)$$

إذا كانت x_1, x_2 مستقلة فان وقت فشل النظام يتوزع اسيا بمتوسط فشل $\lambda = \lambda_1 + \lambda_2$ وان معولية النظام هي:

$$\bar{F}_I(t) = p[\min(x_1, x_2) > t | independence] = e^{-\lambda t} \quad \dots\dots\dots(2)$$

حيث ان $\bar{F}_I(t)$ هو التوزيع في ظل الاستقلالية ولنفترض ان التوزيع المشترك الحقيقي للمتغيرين (x_1, x_2) له الصيغة المقترحة من قبل الباحث (1960) Gumbel (6) وهي:

$$pr(X_1 > x_1, X_2 > x_2) = [e^{-\lambda_1 x_1 - \lambda_2 x_2}] [1 + \alpha(1 - e^{-\lambda_1 x_1})(1 - e^{-\lambda_2 x_2})] \dots\dots\dots(3)$$

عليه فان التوزيع المشترك للمتغيرين (x_1, x_2)

$$\therefore JPDF(x_1, x_2)$$

$$f(x_1, x_2) = \lambda_1 \lambda_2 [e^{-\lambda_1 x_1 - \lambda_2 x_2}] [1 + \alpha(2e^{-\lambda_1 x_1} - 1)(2 - e^{-\lambda_2 x_2} - 1)] \dots\dots\dots(4)$$

حيث أن

$$x_1 > 0$$

$$x_2 > 0$$

$$\lambda_i > 0$$

$$-1 \leq \alpha \leq 1$$

إذا كانت $\alpha = 0$ فان x_1, x_2 مستقلة، وفيما عدا ذلك يكون x_1, x_2 معتمدة ويكون الارتباط بين x_1, x_2 هو $(\rho = \alpha / 4)$.

وعندما $\rho > 0$ فان الاعتمادية بين x_1, x_2 موجبة وعندما $\rho < 0$ فان الاعتمادية سالبة.

يمكننا علاوة على ذلك ايجاد المتوسط الشرطي للمتغير x_1 بوجود x_2 أي ان:

$$E(X_1 / X_2 = x_2) = \frac{1}{\lambda_1} [1 + 2\rho - 4\rho e^{-\lambda_2 x_2}] \dots\dots\dots(5)$$

وهو أيضاً دالة تعتمد على معامل الارتباط ρ . وطبقاً للدالة (٤) تكون معولية النظام هي:

$$\bar{F}_D(t) = pr[\min(X_1, X_2) > t \mid \text{dependence}]$$

$$\dots\dots\dots(6) = e^{-\lambda t} [1 + 4\rho(1 - e^{-\lambda_1 t}) * (1 - e^{-\lambda_2 t})]$$

حيث أن $\bar{F}_D(t)$ تمثل التوزيع في ظل عدم الاستقلالية ومن المعادلتين (2) (6) نجد أن الخطأ في نمذجة معولية النظام هو الفرق بين الدالتين:

$$\Delta(t) = \bar{F}_D(t) - \bar{F}_I(t)$$

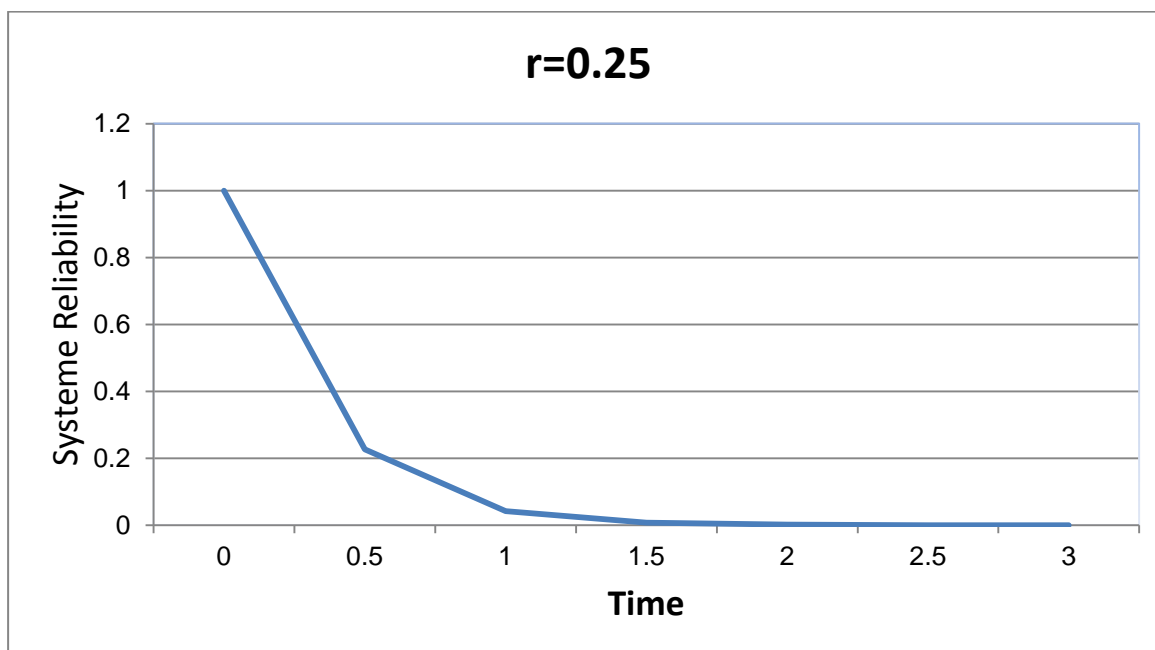
$$= 4\rho[1 - e^{-\lambda_1 t}][1 - e^{-\lambda_2 t}]e^{-(\lambda_1 + \lambda_2)t} \dots\dots\dots(7)$$

وهي دالة من λ_2, λ_1, t تزداد قيمة $|\Delta t|$ كلما ازدادت قيمة $|\rho|$.

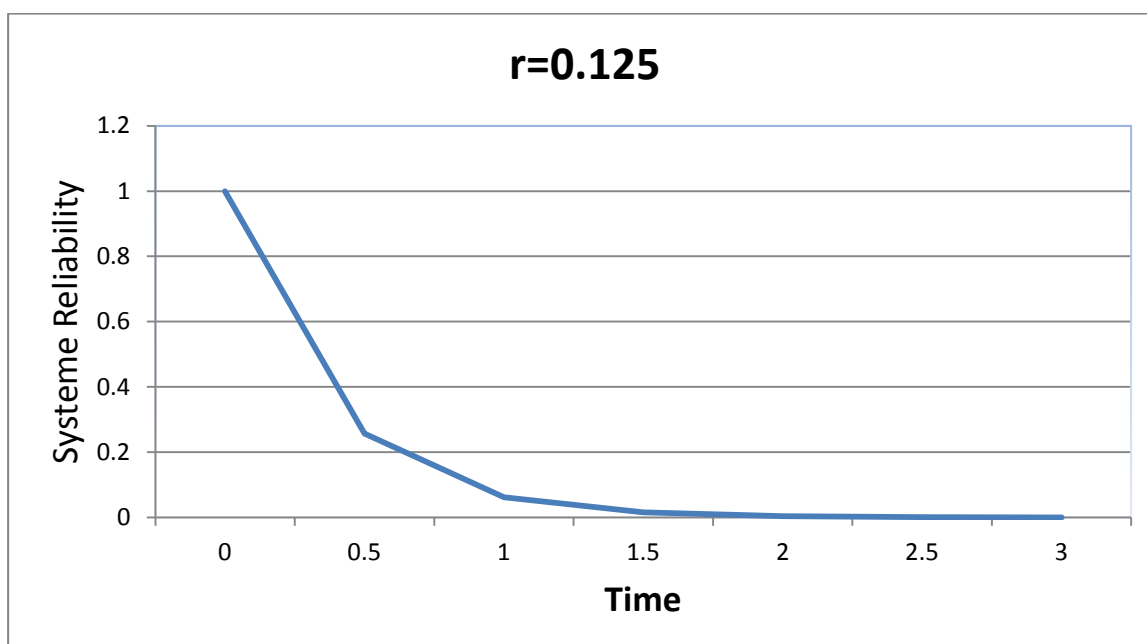
إن أهمية المقدار (Δt) تعكس الخطأ في نموذج معولية النظام ذي المركبات المتسلسلة وهي دالة تعتمد على $\lambda_1, \lambda_2, t, \rho$. وإذا اعتبرنا أن $(\lambda_1 = \lambda_2 = \theta)$ ثابتة وأن ρ ثابتة، لذا فإن اعظم قيمة لـ Δt تتحقق عند النقطة التي يكون t يساوي:

$$t = [\ln 2] / \theta$$

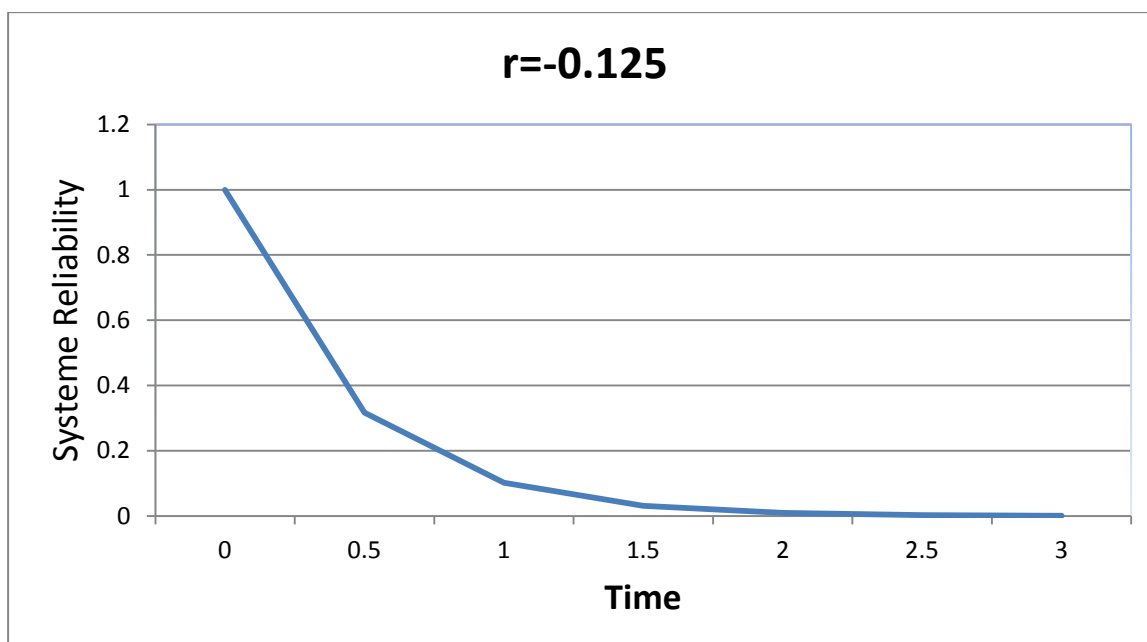
وإن قيمة $|\Delta t|$ عند هذه النقطة هي $|\rho| / 4$ ، ويمكن رسم قيمة الدالة $\bar{F}_D(t)$ عندما $\lambda_1 = 1, \lambda_2 = 1.5$



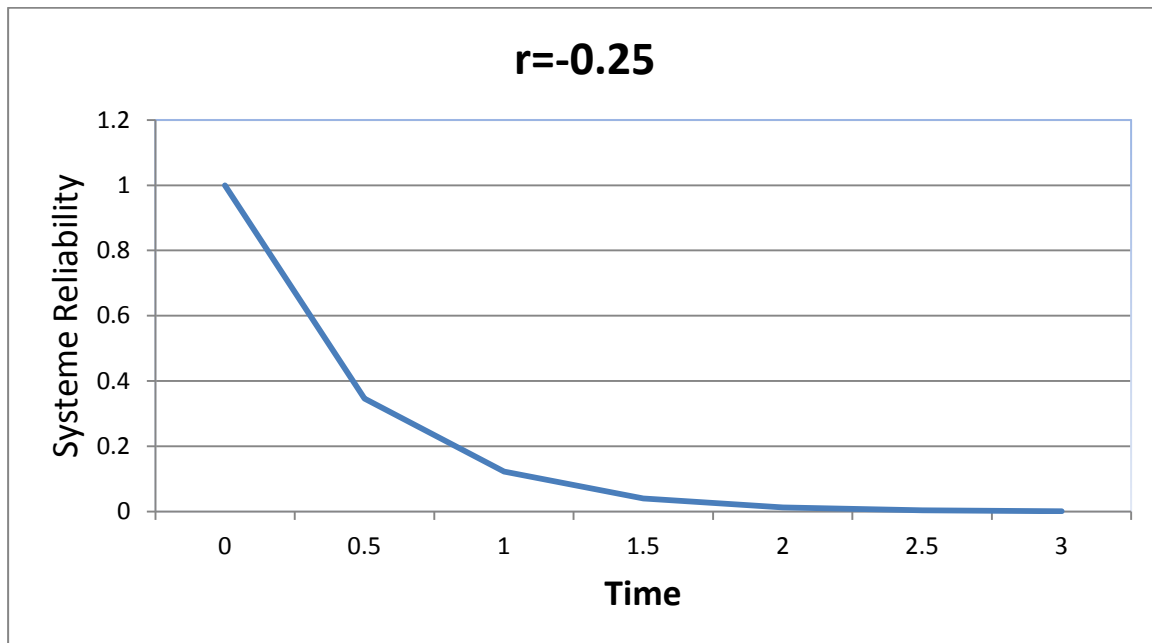
شكل رقم (1) يمثل معولية النظام عندما $r=0.25$



شكل رقم (2) يمثل معولية النظام عندما $r=0.125$



شكل رقم (3) يمثل معولية النظام عندما $r=-0.125$



شكل رقم (4) يمثل معولية النظام عندما $r = -0.25$

و بخصوص المنحني ($\rho = 0$) فهو يمثل معولية النظام اذا كانت فرضية الاستقلالية صحيحة.

ان اعظم قيمة لـ $|\Delta t|$ يمكن توضيحها بالجدول التالي المدرج في ادناه.

وذلك عندما $\lambda_1 = 1$ وهنالك قيم مختلفة من λ_2 :

λ_2	Max $ \Delta t $
2	0.056
4	0.041
8	0.025
16	0.014

جدول (1) مقارنة بين قيم λ_2 اعظم قيمة لـ $|\Delta t|$

اما متوسط وقت فشل النظام (Mean Time to System Failure) بالاعتماد على المعادلة (٢)

$$\mu_1 = \frac{1}{(\lambda_1 + \lambda_2)} \quad (8) \dots\dots\dots$$

وفي حالة وجود الارتباط (المعادلة ٦) فان:

$$\mu_D = \left(\frac{1}{(\lambda_1 + \lambda_2)} \right) + 4\rho \left[\frac{3}{2(\lambda_1 + \lambda_2)} - \frac{1}{(2\lambda_1 + \lambda_2)} - \frac{1}{(\lambda_1 + \lambda_2)} \right] \dots\dots\dots(9)$$

وهنا يكون مقدار الخطأ لنموذج ومتوسط وقت النظام هو:

$$\begin{aligned} \mu_D - \mu_I &= \frac{6\rho \lambda_1 \lambda_2}{(\lambda_1 + \lambda_2)(2\lambda_1 + \lambda_2)(\lambda_1 + 2\lambda_2)} \\ &= \frac{6\rho \lambda_1 \lambda_2 \mu_I}{(2\lambda_1 + \lambda_2)(\lambda_1 + 2\lambda_2)} \dots\dots\dots(10) \end{aligned}$$

وحيث ان القيمة المطلقة للمقدار $(\mu_D - \mu_I)$ تزداد بزيادة $|\rho|$ ، واذا كانت $\lambda_1 = \lambda_2$ فان هذا الخطأ يتناقص الى $(2\rho\mu_I/3)$ وله اعظم قيمة مطلقة هي $(\mu_I/6)$.

يتضح هنا من المقدارين (Δt) و $(\mu_D - \mu_I)$ ان الخطأ في نموذج معولية النظام، وفي متوسط اشتغال النظام يعتمد على الاستقلالية ويزداد كلما ازدادت قيمة $|\rho|$ ، وهما دالة من λ_1, λ_2 . وبصورة خاصة عندما يكون متوسط الاشتغال لاحدى المركبتين اساسا هو اكبر من متوسط الاشتغال للمركبة الثانية، فانه يمكن تقريب سلوك النظام من خلال سلوك المركبة ذات متوسط التشغيل الاقصر وهذا يمكن تحقيقه باخذ الغاية للمعادلة (٦) وللمعادلة (١٠) وعندما $\lambda_1 \rightarrow 0$.

٤. التقدير البارامترى لمعاملات المركبات:

Parametric Estimation of Component Parameters

سيتم تناول كيفية تاثير فرضية الاستقلالية على أهمية خطأ التقدير عند تقدير متوسط وقت اشتغال المركبة من البيانات التي تم جمعها عن الانظمة المتتالية، حيث ان كل نظام يختبر ويحدد زمن الفشل، والمتغير المؤثر الذي يحدد أي من المركبات سببت فشل النظام، والمهم أيضاً تحديد اختلاف درجات الاعتمادية في تاثيرها على التحيز و (MSE) لمقدرات الامكان الاعظم الناتجة تحت افتراض الاستقلالية لافترات اشتغال المركبات.

سوف نفرض ان دوال بقاء المركبتين:

$$\bar{F}_i(t) = e^{-\lambda_i t} \quad i = 1, 2$$

ونجري اختبار حياة (Life Test) من خلال اخضاع n من الانظمة للاختبار (الفحص) ونحدد (n_i) عدد الانظمة التي تفشل بسبب فشل المركبة (i) حيث $(i = 1, 2)$.

وليكن (T) متغير يمثل مجموع كل اوقات الفشل (n) وبما ان مقدر الامكان الاعظم لـ λ هو:

$$ML.E \text{ for } \lambda_i \Rightarrow \hat{\lambda}_i = \frac{n_i}{T} \quad i = 1, 2 \quad \dots\dots\dots(11)$$

وعليه فان متوسط الاشتغال للمركبة (Estimator of Component Mean Life):

$$\mu_i = \lambda_i^{-1} \Rightarrow \hat{\mu}_i = \frac{T}{n_i} \quad n_i > 0 \quad \dots\dots\dots(12)$$

ولنفرض ان المعاينة تمت من المجتمع الممثل بالمعادلة (٣) بخصوص هذا المجتمع فان متوسط اشتغال المركبة هو كما في حالة الاستقلالية، ان المتغيرين العشوائيين (n_i, T) مستقلان وان التوزيع الشرطي للمتغير (T) بوجود (n_i) يكون خالي من (n_i) ، وان:

$$n_i \sim B(n, P_i)$$

علما بأن:

$$p_i = pr(\min(x_1, x_2) = x_i)$$

وبالنسبة لهذا النموذج :

$$p_i = pr(x_1 < x_2) \\ = \lambda_1 \left\{ \frac{1}{(\lambda_1 + \lambda_2)} + \frac{4\rho(\lambda_1 - \lambda_2)\lambda_2}{(\lambda_1 + \lambda_2)(2\lambda_1 + \lambda_2)(\lambda_1 + 2\lambda_2)} \right\} \quad \dots\dots\dots(13)$$

$$p_2 = 1 - p_1$$

اضافة لذلك فان التوقع الشرطي:

$$E\left(\frac{1}{n_i} / n_i > 0\right) = \frac{n-2}{n(a-1)} \quad \dots\dots\dots(14)$$

$$E\left(\frac{1}{n_i^2} / n_i > 0\right) = \frac{(n-2)(n-3)}{n^2(a-1)(a-2)} \dots\dots\dots(15)$$

حيث ان:

$$a = (n-1) p_i$$

$$\therefore E(T) = n \mu_D$$

$$E(T^2) = n \left[\frac{2+10\rho}{(\lambda_1 + \lambda_2)^2} - 8\rho \frac{1}{(2\lambda_1 + \lambda_2)^2} + \frac{1}{(\lambda_1 + 2\lambda_2)^2} \right] + n(n-1)\mu_D^2 \dots\dots\dots(16)$$

ويكون التحيز للمقدر $\hat{\mu}_i$ ومتوسط مربعات الخطأ $MSE(\hat{\mu}_i)$ تحت شرط $n_i > 0$ هو:

$$\begin{aligned} B(\hat{\mu}_i) &= E(\hat{\mu}_i - \mu_i) \\ &= \frac{(n-2)\mu_D}{[(n-1)(p_i-1)]} - \mu_i \dots\dots\dots(17) \end{aligned}$$

$$MSE(\hat{\mu}_i) = E(T^2)E\left(\frac{1}{n_i^2} / n_i > 0\right) - \frac{2\mu_i(n-2)\mu_D}{[(n-1)(p_i-1)]} + \mu_i^2 \quad i = 1, 2 \dots\dots\dots(18)$$

ونلاحظ ان:

$$\lim_{n \rightarrow \infty} B(\hat{\mu}_i) = \frac{\mu_D}{\rho_i - 1} - \mu_i$$

$$\lim_{n \rightarrow \infty} MSE(\hat{\mu}_i) = (\lim_{n \rightarrow \infty} B(\hat{\mu}_i))^2$$

اما اذا كانت $\lambda_1 = \lambda_2$ فان:

$$B(\hat{\mu}_1) = \left(\frac{1 + 2(n-2)\rho / 3}{(n-3)} \right) \mu_1$$

$$B(\hat{\mu}_1) = \frac{\mu_1}{n-3} + \frac{2(n-2)\rho\mu_1}{3(n-3)}$$

ويمكن اشتقاق صيغة $B(\hat{\mu}_2)$ بنفس الطريقة ، ونلاحظ من معادلة $B(\hat{\mu}_1)$ بأنها تتكون من حدين الأول $\left(\frac{\mu_1}{n-3}\right)$ وهذا يعكس خطأ المعاينة وهو موجب لكل قيم $n > 3$ ، ويسيطر على التحيز بالنسبة لقيم n الصغيرة، أما الحد الثاني $\frac{2(n-2)\rho\mu_1}{3(n-3)}$ فإنه يعكس خطأ النموذج ويعتمد على إشارة معامل الارتباط ρ وعندما n كبيرة فإنه يؤول الى $\left(\frac{2\rho\mu_1}{3}\right)$.

الحالة الثالثة عندما $\lambda_1 = \lambda_2$ فإن قيمة متوسط مربعات الخطأ للمقدر $\hat{\mu}_1$ هو:

$$MSE(\hat{\mu}_1) = \frac{2\mu_1^2(n^2 - 2n + 3)}{n(n-5)(n-3)} + \frac{2\mu_1^2(n-2)}{9n(n-5)(n-3)} \\ \times \{(19n-21)\rho + 2(n-3)(n-1)\rho^2\}$$

وكما هو الحال في مقدار التحيز، فإن MSE يعكس خطأ المعاينة وخطأ النموذج وهنا خطأ النموذج هو دالة تربيعية من ρ لقيم n الثابتة، وعندما $n > 5$ فإن هذا الخطأ يتزايد بدلالة ρ ولقيم ρ المعرفة كالآتي:

$$\rho > -\frac{1}{4} \frac{(19n-21)}{4(n-3)(n-1)}$$

ويتناقص لقيم ρ المعرفة بـ:

$$\rho < -\frac{1}{4} \frac{(19n-21)}{4(n-2)(n-1)}$$

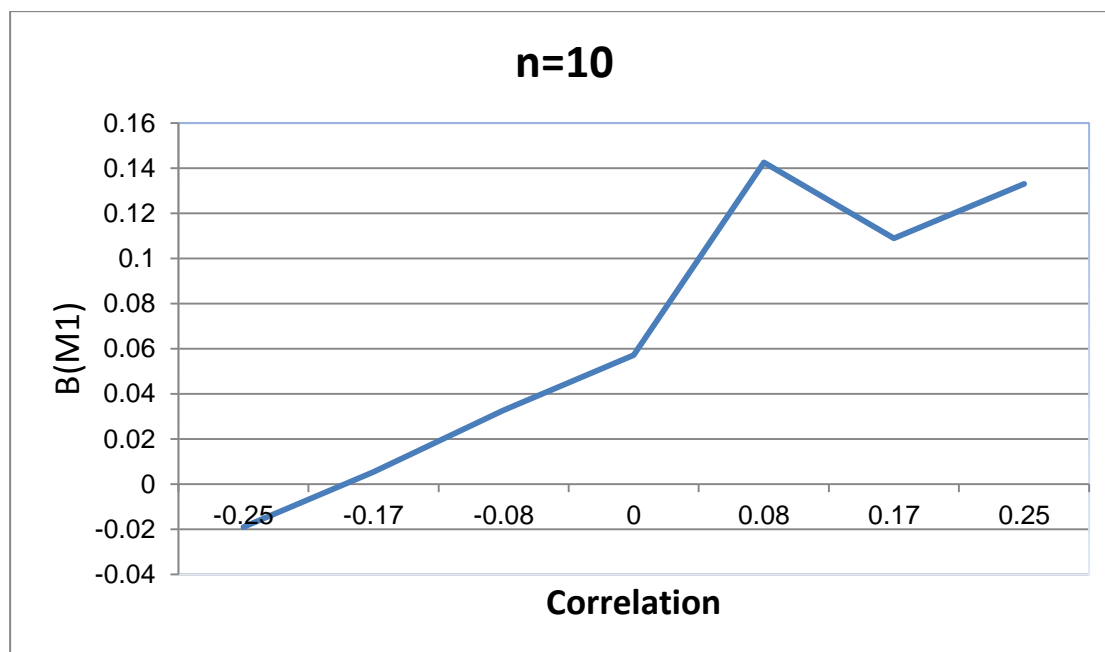
أما لحجوم العينات بين 5 ، 21 فإن خطأ النموذج ومن ثم MSE، فقط هو دالة متزايدة لقيم $\rho \in \left[-\frac{1}{4}, \frac{1}{4}\right]$.

وعندما $n > 21$ فإن أقل MSE يتحقق عندما $\rho < 0$.

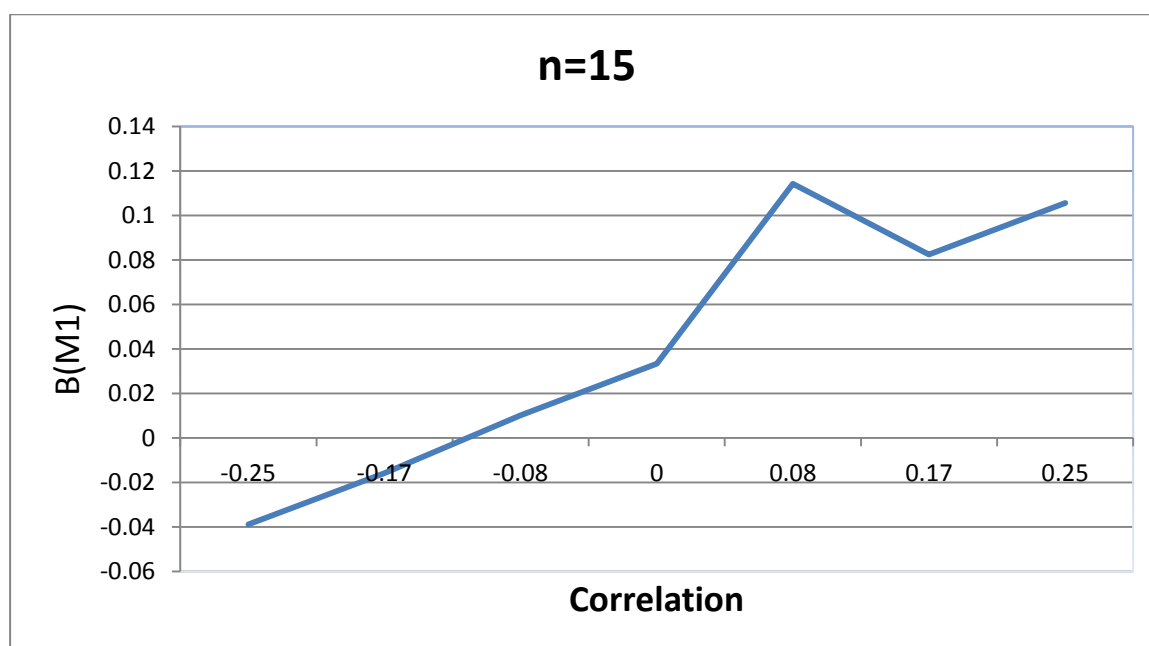
وسوف يتم توضيح قيم التحيز في $\hat{\mu}_1$ لنموذج Gumbels عندما:

$$\lambda_1 = 1$$

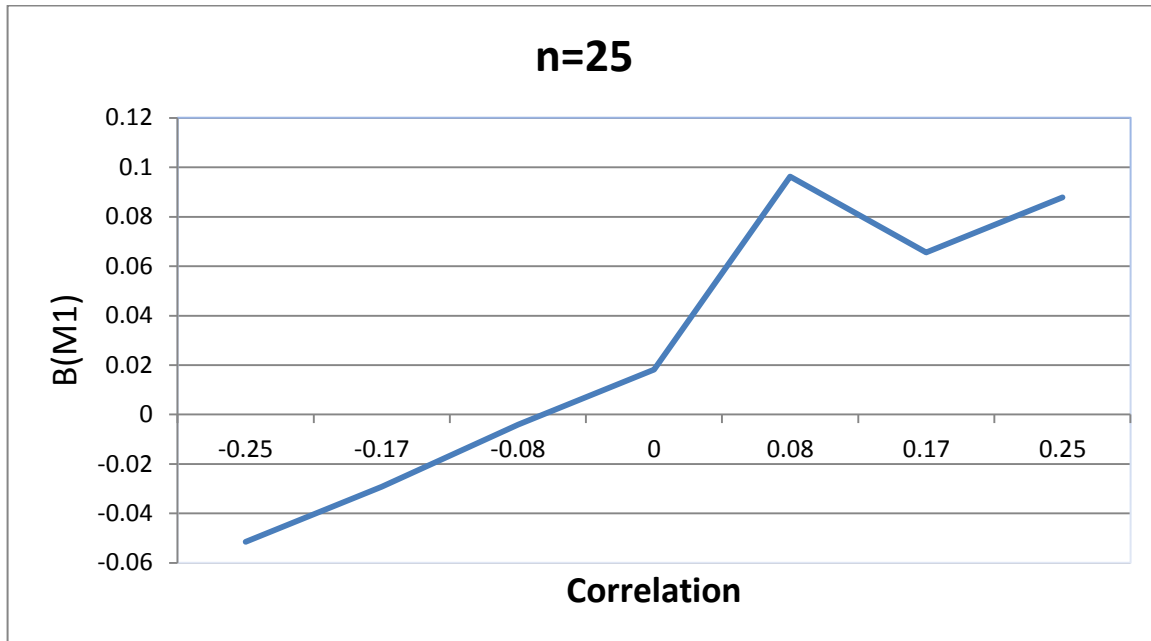
$$\lambda_2 = 1.5$$



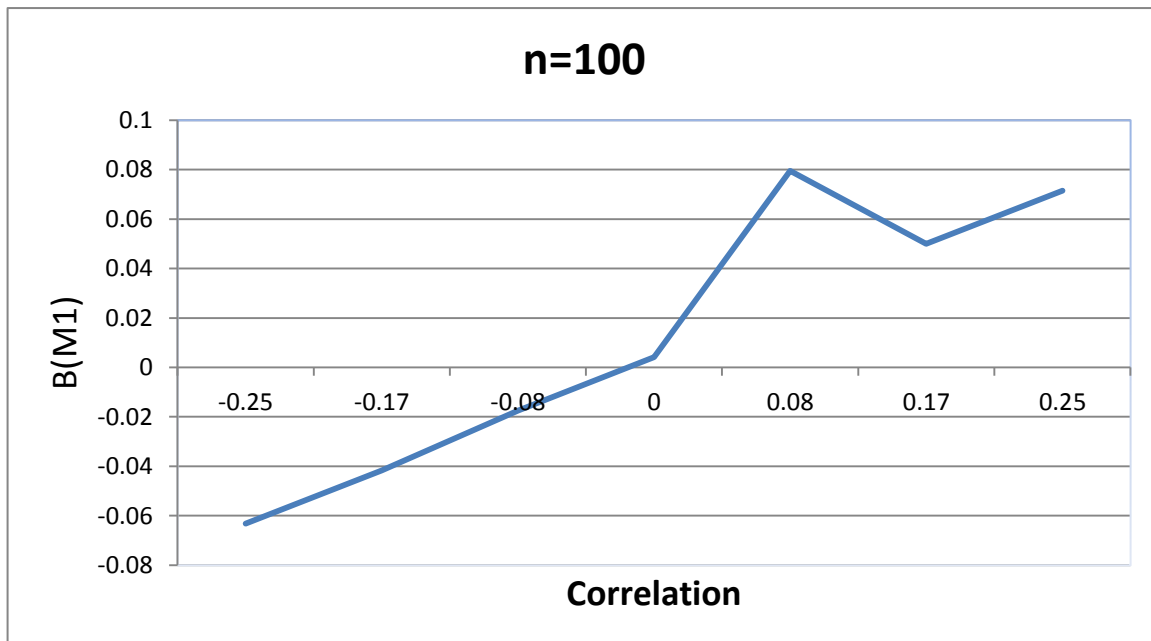
شكل رقم (5) يمثل قيم التحيز في $\hat{\mu}_1$ لنموذج Gumbels عندما $n=10$



شكل رقم (6) يمثل قيم التحيز في $\hat{\mu}_1$ لنموذج Gumbels عندما $n=15$



شكل رقم (7) يمثل قيم التحيز في $\hat{\mu}_1$ لنموذج Gumbels عندما $n=25$



شكل رقم (8) يمثل قيم التحيز في $\hat{\mu}_1$ لنموذج Gumbels عندما $n=100$

٥. الاستنتاجات والتوصيات:

من النتائج اعلاه يتضح:

١. فيما يخص النموذج Gumbel، توصلنا الى استنتاجات مضللة عند عدم تحقق فرضية الاستقلالية لافترات الحياة لمكونات الانظمة المتسلسلة.
٢. فيما يخص النماذج المعولية المعتمدة على معلومات كاملة حول التوزيعات الحدية لحياة المكونات، فان تأثير الخطأ من افتراض فرضية الاستقلالية لافترات الحياة للمكونات، سيكون اكثر Pronounced بالنسبة للانظمة التي تكون المعولية لها اقل من 0.75، ولكن للانظمة التي تكون عندها المعولية اكبر من 0.90 فان تأثير هذا الخطأ صغير جدا وغير ذي اهمية تطبيقية .
٣. ان تأثير الانحراف عن فرضية الاستقلالية للعينات الصغيرة ربما يمكن اهماله اذا كان كانت حدود الثقة للمقدرات اكبر من 0.90 .
٤. في ما يخص المشاكل الثنائية المتعلقة بتقدير معولية المكونات (المركبات) بالاستناد الى بيانات من انظمة متسلسلة، يبدو ان الانحراف عن فرضية الاستقلالية له نتائج كبيرة خاصة عند تقدير المعلمات وهذا واضح من مقادير التحيز الكبيرة التي تصاحب هذه المقدرات.

References:

1. CHAO, ANNE (1981), "Approximate Mean Squared Errors of Estimators of Reliability for k-out- of- m systems in the Independent Exponential case" JASA 76, 720- 724.
2. Kulkarn, H.V., Raltinall, R. V "Non-Parametric Estimation of a Bivariate mean Residual life function" JASA Sep. 2002.
3. LA GAKOS, S.W. (1979). "General Right Censoring and its Impact on the Analysis of Survival Data". Biometrics, 35, 139-156.
4. MANN, N. R., and GRUBBS, F.E., (1974). "Approximately Optimum Confidence Bounds for System Reliability Based on component test data". Techno metrics, 16, 335- 347.
5. S.Yue and C.Y.Wang A Comparison of two Bivariate Extreme Value Distribution. Journal of Stochastic Environmental Research. Vol. 18, No. 2 April 2004, PP. 61-66.
6. Saralees Nadarajah, "Information Matrix for the bivariate Gumbel distribution Applied Mathematics and Computation Vol.170 Issue, January 2006, Page 394- 405.



مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية

الرقم الدولي: X-558-1999

التحليل الاقتصادي لدوال تكاليف انتاج القمح بمحافظة واسط

م.م انور محسن صكب
جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

2010

العدد الثاني

المجلد الاول

التحليل الاقتصادي لدوال تكاليف إنتاج القمح بمحافظة واسط

م.م أنور محسن صكب

جامعة واسط /كلية الإدارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

المقدمة

يحتل القمح موقعا هاما في استراتيجية الامن الغذائي العراقي هو احد اهم المفردات التي تتضمنها البطاقة التموينية .

وفي ظل محدودية الارض الصالحة للزراعة ونقص الموارد المائية فضلا عن الزيادة المطردة في عدد السكان ، كذلك في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية وعدم استقرار سوق الحبوب ،بما لايمكن الاعتماد على السوق العالمي في امدادات الغذاء على المدى الطويل ، تصبح قضية زيادة نسبة الاعتماد على الفرات في انتاج القمح من اهم التحديات التي تواجه الزراعة العراقية .

لذلك لابد من اعتماد سياسات زراعية ترتبط بالدرجة الاولى بمدى ما يمكن تحقيقه من كفاءة للموارد المستخدمة ، وهو ما يرتبط بدوره بمدى القدرة على التحكم في تكاليف الإنتاج .

وقد تم اختيار محافظة واسط لأهميتها النسبية الكبيرة من المساحة والإنتاج على مستوى القطر ، اذ تمتلك (١٧.٢٥ %، ١٧,٥ %) من مساحة وانتاج القطر على التوالي^(١) ، ولما كان إنتاج القمح ذا أهمية كبيرة في السياسة الزراعية العراقية وإن ذلك يتطلب بالضرورة الاهتمام بالدراسات الاقتصادية المختلفة التي تستهدف معالجة وتحليل بعض الجوانب المهمة في إنتاج هذا المحصول الإستراتيجي وتحليل تكاليفه .

مشكلة البحث :-

كان لسياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق مابعد ٢٠٠٣، حيث تم تخفيض الدعم عن المستلزمات الانتاج الزراعي والغاء التسويق الاجباري في ظل محدودية الارض الصالحة للزراعة ونقص الموارد المائية اثر شي ء على الزراعة وبالتالي هذا ادى الى ارتفاع تكاليف انتاج القمح بمعدلات تفوق الارتفاع في اسعاره المزرعية كذلك فان مشكلة البحث هي التعرف على الحجم الامثل للانتاج الذي تحقق اخفض متوسط كلفة انتاجية للطن الواحد من القمح لعدم وجود مثل هذا .

هدف البحث:-

يهدف البحث الى :-

- ١ . دراسة واقع تكاليف انتاج محصول القمح في محافظة واسط للموسم الشتوي ٢٠٠٨ .
- ٢ . تقدير الحجم الامثل للانتاج المدني للتكاليف لهذا المحصول.

مواد وطرائق البحث:-

اعتمدت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي والكمي للتعرف على هيكل التكاليف الإنتاجية لمحصول القمح، ودراسة بنود هذه التكاليف للتعرف على الأهمية النسبية لكل منها . استخدمت الدراسة طريقة المربعات الصغرى (O.L.S) لتقدير دالة التكاليف الكلية ومنها تم اشتقاق دالتي التكاليف المتوسطة والحدية وتقدير حجم الإنتاج الأمثل . وقد تم اختيار محافظة واسط لإجراء تلك الدراسة لكونها من اكبر المحافظات القطر مساحة وإنتاجا لمحصول القمح . وجمعت البيانات اللازمة من خلال عينة عشوائية لمزارعي القمح للموسم الزراعي ٢٠٠٨ والبالغ عددهم (١٥١) مزارعا يمثلون نسبة ١٥% من مزارعي القمح في المحافظة.

التحليل والنتائج:-

أولاً:- الأهمية النسبية للتكاليف المتغيرة والثابتة لمحصول القمح .

تضمنت التكاليف الثابتة أربعة بنود رئيسية هي أجور العمل الدائم (العمل العائلي) وإيجار الأرض والفائدة على راس المال المستثمر والاندثارات في حين قسمت التكاليف المتغيرة الكلية إلى التكاليف المتغيرة قبل الحصاد وتشمل (البذور والأسمدة ومياه الري والعمل المؤجر والمبيدات والمحروقات) ثم تكاليف الحصاد الميكانيكي والأعمال المتعلقة به ثم التكاليف التسويقية.

آ- التكاليف المتغيرة الكلية .

تبين من دراسة بنود التكاليف المتغيرة قبل الحصاد ان نسبة مساهمة البذور هي الأعلى وذلك لان غالبية المزارعين يخصصون ٥٠ كغم للدونم من البذور في حين ان المحدد للدونم هو ٣٠ كغم وذلك للحصول على زراعة كثيفة لكي تعطي نسبة إنبات جيدة لاسيما ان نوعية البذور هي محلية (صنف إباء)* ثم تليها نسبة الأسمدة والبالغة ١٣.٥٤% اما المحروقات فهي تشكل نسبة كبيرة وذلك بسبب ارتفاع شراء الكاز لتشغيل المضخات والآليات . وكذلك نلاحظ ان نسبة المبيدات مرتفعة ايضاً اذ نلاحظ ان أغلبية المزارعين يعالجون الأدغال العريضة والرفيعة للحصول على إنتاج أعلى بالنسبة للدونم وكما هو واضح في جدول رقم (١).

جدول رقم (١)

نسبة مساهمة بنود تكاليف ما قبل الحصاد الى التكاليف المتغيرة الكلية

بنود التكاليف	نسبة المساهمة %
البذور	١٦.٢٤
الأسمدة	١٣.٥٤
المحروقات	١١.٦٨
المبيدات	١١.٢٠
العمليات الميكانيكية	٨.٤٤
مياه الري	٥.٧١
العمل المؤجر	٢.٧٦
المجموع	٦٩.٥٧

احتسبت اعتماداً على بيانات عينة البحث

وبلاحظ من الجدول رقم (٢) ان التكاليف المتغيرة قبل الحصاد تشكل النسبة الأكبر مقارنة بالتكاليف الأخرى (الحصاد والتسويق)

جدول رقم (٢)

نسبة مساهمة بنود التكاليف المتغيرة الى التكاليف المتغيرة الكلية لمحصول القمح

بنود التكاليف	نسبة المساهمة %
التكاليف المتغيرة فيل الحصاد	٦٩.٥٧
تكاليف الحصاد	٢٢.٨٣
التكاليف التسويقية	٧.٦٠
المجموع	١٠٠

احتسبت اعتماداً على بيانات عينة البحث

ب- التكاليف الثابتة الكلية لمحصول القمح

وشملت التكاليف الثابتة تكاليف إيجار الأرض والعمل العائلي والفائدة على رأس المال المستثمر والاندثارات للآليات والمضخات الزراعية ، ويلاحظ من الجدول رقم (٣) ان نسبة مساهمة العمل العائلي مرتفعة وهذا ما يؤكد بان مزارعي القمح يعتمدون على العمل العائلي . فيما يخص مساهمة إيجار الأرض فقد احتلت المرتبة الثانية من التكاليف اذ بلغت (٢٣.٢٤%) ثم تليها الاندثارات والفائدة على رأس المال المستثمر اذ كانت نسبتها قليلة جداً وذلك لارتفاع القدرة المالية لبعض المزارعين وبالتالي عدم الحاجة إلى القروض من المصرف الزراعي هذا من جهة ومن جهة أخرى انخفاض نسبة الفائدة على القروض المقدمة من قبل المصرف الزراعي كدعم للمزارع وكما هو واضح في الجدول

جدول رقم (٣)

نسبة مساهمة بنود التكاليف الثابتة الى التكاليف الثابتة الكلية

بنود التكاليف	نسبة المساهمة %
العمل العائلي	٦٢.٧٥
الاندثارات	١١.٦١
إيجار الأرض	٢٣.٢٤
الفائدة على رأس المال	٢.٤٠
المجموع	١٠٠

احتسبت اعتماداً على بيانات عينة البحث

جدول رقم (٤)

نسبة مساهمة التكاليف الثابتة والمتغيرة الى التكاليف الكلية للقمح

بنود التكاليف	نسبة المساهمة %
التكاليف الثابتة	٤٠,٩٨
التكاليف المتغيرة	٥٩,٠١
التكاليف الكلية	١٠٠

احتسبت اعتماداً على بيانات عينة البحث

تبين من الجدول اعلاه ان نسبة التكاليف المتغيرة هي اكبر من نسبة التكاليف الثابتة في اجمالي التكاليف الكلية لمحصول القمح للموسم الزراعي ٢٠٠٨
ما يخص تكاليف العمل العائلي والعمل المؤجر إلى العمل الكلي وكما هو واضح في جدول رقم (٤).

جدول رقم (٥)

نسبة مساهمة العمل العائلي والعمل المؤجر إلى العمل الكلي

بنود التكاليف	نسبة المساهمة %
العمل العائلي	٧٩,٦٠
العمل المؤجر	٢٠,٤٠
المجموع	١٠٠

احتسبت اعتماداً على بيانات عينة البحث

ولبيان تأثير مورد العمل الزراعي بوصفه محدداً لإنتاج محصول القمح يتبين هذا في الجدول (5) الذي يبين الأهمية النسبية للعمل العائلي والمؤجر فيما يخص تكاليف العمل الزراعي الكلي إذ يلاحظ من الجدول أن نسبة مساهمة العمل العائلي أكبر من نسبة مساهمة العمل المؤجر والسبب في ذلك هو اعتماد المزارعين على الأيدي العاملة من داخل العائلة أكثر من الاعتماد على العمل المؤجر مما يعكس أهمية العمل العائلي في زراعة القمح .

ثانياً : التقدير الإحصائي لدوال التكاليف الإنتاجية لمحصول القمح :

تم تقدير دالة التكاليف لمحصول القمح إذ أمكن التعبير عن النموذج الرياضي المستخدم على النحو التالي :

$$TC = F(Q)$$

حيث أن :

TC : تمثل التكاليف الإنتاجية (بالدينار) وأنها تعبر عن المتغير المعتمد .

Q : تمثل إنتاجية الدونم من القمح (بالطن) وأنها تعبر عن المتغير المستقل

وقد تم تقدير هذه الدالة بالعلاقات الرياضية وذلك باستخدام ثلاث أشكال لدوال التكاليف وهي^(٢) :

$$TC = B_0 + B_1Q \quad (1)$$

$$TC = B_0 + B_1Q_1 + B_2Q^2 \quad (2)$$

$$TC = B_0 + B_1Q_1 + B_2Q^2 + B_3Q^3 \quad (3)$$

حيث تمثل الأولى دالة التكاليف الخطية والثانية دالة التكاليف التربيعية والثالثة تمثل دالة التكاليف التكعيبية .

ويجب الإشارة إلى أن الصورة الثالثة لدالة التكاليف الكلية تلقى قبولاً أكثر من الناحية الاقتصادية ، وتمت المفاضلة بين التكاليف المقدرة لاختيار أفضلها على أساس^(٢) :

١ . توافق وإشارات معاملات الدالة مع المنطق الاقتصادي .

٢ . معنوية معاملات الدالة .

٣ . معنوية تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير المعتمد

وقد كانت الدالة التربيعية هي الأفضل استناداً للاختبارات الاحصائية (t, f, R^2) والقياسية (Klein ,)

(park , Durbin Watson) بمستوى معنوية (٥ %) واتفاق إشارة معلماتها مع النظرية الاقتصادية وعلى النحو الآتي :-

$$Tc_n = -1988.12 + 1.402Q - 0.002Q^2$$

$$t \quad (-4.442) \quad (19.570) \quad (-13.619)$$

$$F = 244.127 \quad R^2 = 0.76 \quad D.W = 1.62$$

حيث ان :-

TC تمثل التكاليف الكلية التقديرية (مليون دينار) .

Q تمثل الناتج الكلي من محصول القمح (طن) .

Q^2 تمثل مربع الناتج الكلي من محصول القمح .

n تمثل حجم العينة .

التحليل الإحصائي :-

لقد اظهر التقدير الإحصائي معنوية المعلمات حسب اختبار (t) كما اثبت اختبار (f) معنوية الدالة ككل بمستوى معنوية ٥% كما اظهر معامل التحديد (R^2) ان ٧٦ % من التغيرات في التكاليف الكلية ترجع الى الناتج الكلي ، في حين ان ٢٤ % من التغيرات تعزى الى عوامل أخرى . ولكن يلاحظ ان مقدار الحد الثابت يتم تفسيره اذا كان موجبا او سالبا ، كبيرا او صغيرا على انه قيمة رياضية ليس لها مدلول اقتصادي في معظم الحالات ، لما كان تحليل الانحدار يعتمد على الوسط الحسابي ، ولان الوسط الحسابي يتأثر بالقيم المتطرفة الشاذة او التصادفية بشدة ، فان هذا يؤثر على طبيعة خط الانحدار ، كما ان الحد الثابت يمكن تاتيير جميع المتغيرات المحذوفة من النموذج فيمثل حلا مكررا لها ، كذلك وقوعه عادة خارج المدى الملائم للملاحظات عن المتغيرات التوضيحية بسبب الحصول على قيمة سالبة أحيانا (٣)

التحليل القياسي :-

اجريت الاختبارات القياسية المطلوبة والتي تضمنت اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي للمتغير العشوائي (Auto correlation)^(٤) وذلك باعتماد اختبار (Durbin Watson) لكونه مناسباً لاختبار وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الاولى والذي وضح عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي لكون قيمة (d) المحسوبة تقع ضمن منطقة قبول فرضية العدم ، اي ان d^* تساوي (1.62) ، ومن جدول D.W بمستوى معنوية ٥% ودرجات حرية ١٥١ تبين ان قيمة d^* تقع بين :-

$$(1.63 < 1.62 < 1.72)$$

أي إن :-

$$(du < d^* 4 - du)$$

ومنه نستنتج عدم وجود ارتباط ذاتي موجب او سالب للمتغير العشوائي .

كما استوفى النموذج افتراض عدم وجود علاقة خطية متعددة بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)^(٥) وذلك لان النموذج غير خطي ، اذ ان المتغير (Q2) (مربع الناتج) مرتبط داليا بالمتغير Q ولكن العلاقة ليست خطية .

ونظرا لاعتماد البحث على بيانات مقطعية فمن الضروري الكشف عن مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroscedasticity)^(٦) اذ اعتمد اختبار park والذي يتضمن تقدير معادلة انحدار مربع الخطا كونه متغيرا تابعا ، والناتج بوصفه متغيرا مستقلا ، وكانت العلاقة المقدرة بالصيغة اللوغارتمية وكالاتي :-

$$\begin{aligned}\log(ei)^2 &= a + b \log Q \\ &= 5.432 + 0.123 \log Q \\ t &= (28.15) \quad (0.540) \\ R^2 &= 0.002 \quad D.W = 1.83 \quad F = 0.441\end{aligned}$$

حيث كانت الدالة المقدرة غير معنوية تحت مستوى معنوية ٥% حسب اختبار F ، كما ان قيمة t المحسوبة لميل معاملات انحدار الخطأ اقل من قيمة t الجدولية بمستوى معنوية ٥ % فان ذلك يدل على عدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين .

ثالثا :- التحليل الاقتصادي :-

يتضمن التحليل الاقتصادي أيجاد الحجم الأمثل للإنتاج :- ويتم الحصول عليه عند مساواة الكلفة الحدية مع متوسط التكاليف الكلية للقمح .

$$TC = -1988.12 + 1.402Q - 0.002Q^2 \quad \text{دالة التكاليف الكلية}$$

وبإيجاد المشتقة الاولى (التفاضل الجزئي الاول) لدالة التكاليف الكلية اعلاه امكن تقدير دالة التكاليف الحدية لها على النحو الآتي :-

$$MC = 1.402 - 0.004Q$$

كما امكن اشتقاق دالة متوسط التكاليف الكلية بقسمة التكاليف الكلية على الناتج الكلي للقمح وكانت معادلة متوسط التكاليف على النحو الآتي :-

$$\begin{aligned}ATC &= (-1988.12 + 1.402Q - 0.002Q^2) / Q \\ MC &= ATC \\ 1.402 - 0.004Q &= (-1988.12 + 1.402Q - 0.002Q^2) / Q\end{aligned}$$

بضرب الوسطين * الطرفين

$$1.402Q - 0.004Q^2 = -1988.12 + 1.402Q - 0.002Q^2$$

$$Q^2 = \frac{1988.12}{0.002} = 994060$$

$$Q = \pm 997.025$$

كمية الإنتاج السالبة تهمل .

كمية الإنتاج المثلى $Q = 997.025$

الاستنتاجات والتوصيات

١. أثبتت الدراسة أن مزارعي القمح يعتمدون على العمل العائلي بنسبة أكبر من اعتمادها على العمل المؤجر إذ بلغت نسبة إسهام العمل العائلي 79.60 % في حين بلغت نسبة إسهام العمل المؤجر ٢٠.٤٠ % في إجمالي العمل الزراعي، ويتضح من ذلك باعتماد المزارع على الأيدي العاملة من داخل العائلة أكثر من اعتماده على العمل المؤجر مما يعكس أهمية العمل العائلي كمحدد في زراعة القمح.
٢. أوضحت نتائج البحث أن التكاليف المتغيرة قبل الحصاد شكلت النسبة الأكبر من التكاليف المتغيرة الكلية إذ بلغت (٦٩.٥٧ %) وهذا يفسر ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج مما يتطلب دعم مستلزمات الإنتاج مما يؤدي إلى خفض تكاليف الإنتاج وبالتالي التوسع في زراعة محصول القمح .
٣. أوضحت التقديرات الإحصائية لعينة البحث بأن الصيغة التربيعية هي أفضل الصيغ لتحليل العلاقة بين التكاليف الكلية والإنتاج .
٤. بلغ حجم الإنتاج الأمثل المُدني للتكاليف (997.025) كغم . لذا يوصي بضرورة توجيه المزارعين للتوصل إلى الحجم المتحققة في هذه الدراسة وذلك لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية .

٥. نظرا لمحدودية الموارد المائية ونظرا لكفاءة استخدام المياه بالنسبة لمحصول القمح ولأهمية هذا المحصول من الناحيتين الغذائية والأمنية فإن الدراسة توصي بالتوسع في زراعته على حساب المحاصيل الشتوية الأخرى.
٦. توصي الدراسة بان على اصحاب القرار تبني سياسة سعرية زراعية متوازنة ما بين دعم المنتجين لغرض الانتاج عن طريق توفير مستلزمات الانتاج الرئيسية التي تقلل من الارتفاع المستمر في التكاليف من جهة ومن جهة اخرى زيادة اسعار شراء المحصول من المزارعين وتسهيل العمليات التسويقية لغرض تشجيع المزارعين للاستمرار في زراعة هذا المحصول.

المصادر

١. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الإحصاء الزراعي ، تقدير محصولي الحنطة والشعير، ٢٠٠٨
٢. قاسم ، عبده ، التحليل الاقتصادي لدوال التكاليف والإنتاج لأهم المحاصيل الزراعية كمدخل تنافسية إنتاج أهمها في الجمهورية العربية السورية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد الثاني عشر ، العدد الرابع ، ٢٠٠٢ .
٣. محبوب، عادل عبد الغني ، تفسيرات تحليلية لمفهوم الحد الثابت في نماذج الاقتصاد القياسي ،مجلة تنمية الرافدين ،جامعة لموصل،مجلد ١٤ ،العدد ٣٥،ص١٠٩-١١٦ .
4. Koutsoyiannis, A Theory of econometrics , 2nd edition , Macmillan press , LTD, 1977 , pp : 200 – 230 .
5. Gujarati-D.Basic Eonometrics.Mc Graw-Hill co,New York.(1978)
6. Johnston , Econometric methods M, Graw – Hill , Inc , 3rd edition , (1984) ch . 8 .



مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية

الرقم الدولي: 1999-558X

ممارسات القيادة الاستراتيجية ودورها في تعزيز التميز
التنظيمي دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات
الميكانيكية / بغداد

م. اشير عبد الامير حسوني
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد
قسم ادارة الاعمال

2010

العدد الثاني

المجلد الاول

ممارسات القيادة الاستراتيجية ودورها في تعزيز التميز التنظيمي دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية / بغداد

م. اثير عبد الامير حسوني

جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

المستخلص:

يختبر البحث الحالي العلاقة بين ممارسات القيادة الاستراتيجية و التميز التنظيمي في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية / بغداد تمثلت العينة بالسادة المديرون العامون ، ومعاونوا المديران ، ومديري الشعب و الاقسام ، وتحدد البحث بفرضيتين رئيسيتين هما وجود علاقة واثر بين الممارسات و التميز ، وتم جمع البيانات عن طريق استمارة استبيان تكونت من جزئين الاول يخص الممارسات و الثاني يخص التميز ، ، وقد تم الاعتماد على عدد من الوسائل الاحصائية مثل المتوسط الحسابي ، والانحراف المعياري ، ومعامل الارتباط المتعدد الخ؛ لاثبات صحة الفرضيتين انفتي الذكر ، اذ بينت النتائج صحة الفرضيتين وبشكل جزئي وصيغت مجموعة من الاستنتاجات بصدها لعل أبرزها هو توافر ممارسات القيادة الاستراتيجية لدى أعضاء عينة البحث.

Abstract

Financial reaserch investigates the relation ship between the strategic practises of leader ship and organizational superiority at the General Company for mechanice Industries /Baghdad The research Sample Cansists of the general managers , assisant managers , dirctors of department and divisions . It is hypotheized That There is relation and effect between these practices and superiority , pata has been gathered by means of a two part questioner form , some statsitical tools have been used to verity these hypotheoes suchas . arithmetic mean standard (normative) deviation , mnlitcorrelation , coefficient . etc , Result have pored that The Two hypothes partially true . Result have pored that The Two hypothes partially true . Somefindiny have been drawned upon two the most prominut of which is that the sample use strategic practices of Leadership .

المقدمة

يرتبط أداء المنظمة بشكل وثيق مع اداء القائد الاستراتيجي وعلى الرغم من ان القيادة المقتدرة هي ليست العنصر الوحيد في تميزها ؛ لكنها عنصر مهم فيه ، ومع تزايد الضغوط و التحديات الكبيرة التي تواجه المنظمات في الوقت الحاضر، ظهرت حاجة المنظمة الى قيادة فعالة يكون لها الدور الكبير في تحويلها من حالة التفكك والانحدار الى منظمة قوية و متميزة ، ومن أجل تحفيز المنظمة يجب أن يكون هناك قائد ستراتيحي قادر على نقل الرؤية التنظيمية الى الأفراد في المستويات الإدارية المتوسطة و التنفيذية فيما يتصل بعملية التميز وأن هذه الرؤية يمكن أن تخلق مناخ المشاركة وطرح الافكار الجيدة و الابداعية وتهيء الظروف المساعدة للتميز. اتساقا مع ما تقدم فقد جاء البحث لدراسة طبيعة العلاقة بين ممارسات القيادة الاستراتيجية استنادا الى طروحات (Hitt et. al,2003). وفي هذا المجال وطروحات (السعودي ، 2008) في مجال التميز التنظيمي ، ومن أجل انجاز المضامين

اعلاه ، فقد قسم البحث الى عدة أجزاء ، تضمن الجزء الاول الجانب النظري للبحث ، وتطرق الجزء الثاني الى بحث منهجية البحث واجراءاته ووظف الجزء الثالث للجانب التحليلي للبحث ثم اختتم البحث بالاستنتاجات و التوصيات.

اولاً: القيادة الاستراتيجية Strategic Leadership

١. مفهوم القيادة : ينبغي قبل اعطاء مفهوم القيادة الاستراتيجية ، الاشارة الى مفهوم القيادة بشكل عام ، ثم التعرّيج على مفهوم القيادة الاستراتيجية .

عرفت القيادة بطرق وتعريف كثيرة ، الا ان اكثر العناصر اشتراكاً في تلك التعاريف هو ان القيادة تتضمن ((عملية تأثير القائد في اتباعه لبلوغ هدف فردي او جماعي او تنظيمي ، لذلك فهي عملية التأثير في أنشطة فرد او جماعة لغرض تحقيق هدف معين في ظرف محدد)) (داغر وصالح ، ٢٠٠٠ : ٤١٨) . وأشار (جواد ، ٢٠٠٠ ، ٢٩٠ :) بانها ((القدرة والقابلية على التأثير في الآخرين وتوجيههم نحو تحقيق الاهداف)) . ووضح (wheelen & Hunger , 2004:549) انها ((توجيه النشاطات نحو انجاز اهداف المنظمة)) ، وبين (Johnson & Scholes , 2002 : 549) انها ((عملية التأثير في المنظمة او مجموعة داخل المنظمة وحثها على تحقيق الاهداف)) وأشار (Hellriegel et al ., 2001) بانها ((عملية تطوير الافكار والرؤية والعيش بالقيم التي تدعم تلك الافكار والرؤية ، والتأثير على الآخرين لتضمينها بسلوكهم)) (الزيدي ، ٢٠٠٧ : ٩٥) .

مما تقدم يتضح بأن القيادة تتضمن ثلاثة اطراف اساسية هي : القائد ، التابعين ، الموقف . فالقائد يمتلك الدور المركزي في عملية القيادة ، ولكن دور التابعين يعد ضرورياً في ممارسة القيادة الناجحة ، فضلاً عن الموقف الذي تمارس في ظله القيادة ، اذ انه يؤثر كثيراً في نجاحها .

٢. مفهوم القيادة الاستراتيجية :

ان قرارات وسلوكيات المديرين التنفيذيين الاعلى لها تأثير كبير ورمزية على النتائج الاستراتيجية للمنظمة المتمثلة بالاداء الكلي للمنظمة ، والتفوق التنافسي ، والابداع ، والتغيير الاستراتيجي ، والبقاء (Carpenter & Sander , 2006 : 29) . ويصدق هذا القول على ما نجده في عالم الاعمال من دور حيوي للقادة الاستراتيجيين لكبريات الشركات العالمية ، التي اقترنت نجاحها باسماء قادتها من امثال (Thomas Sir) في شركة (IBM) و (Ray kroc) لشركة (Mac Donald) و (Henry ford) لشركة (Ford) ، اذ كان لهم دور بارز في تحقيق اعظم النجاحات الاستراتيجية لمنظماتهم (ياسين ، ٢٠٠٢ : ٩٧) .

وقد وردت تعريفات للقيادة الاستراتيجية ضمن بعض كتب الادارة الاستراتيجية حصراً ولكن هذه التعاريف قليلة ، اذ ان اغلب الكتاب والباحثين يشيرون الى مفهوم القيادة بشكل عام ، كما ورد في ادبيات نظرية المنظمة والسلوك التنظيمي والادارة الاستراتيجية بشكل عام ، ولكن يتم التقريب بين القيادة الاستراتيجية والانواع الاخرى من القيادة على وفق المسؤوليات التي يطالع بها كل مستوى من القيادة ، ولا يمكننا الاشارة بشكل تعريف محدد لمفهوم القيادة الاستراتيجية . ويمكن ان نورد بعض التعاريف التي توافرت في بعض كتب الادارة الاستراتيجية . فقد عرضت على انها

((القابلية او القدرة على التوقع والتخيل ، والمرونة ، وتمكين الآخرين على خلق التغيير الاستراتيجي)) (Hitt et al ., 2003 :388) ; (Hitt et al ., 2001 : 489) واشير اليها بانها ((عملية تحويل المنظمة من وضعها الحالي الى ما يريد القائد ان تكون)) (Dess et al ., 2007 : 397) ; (Dess & Lumpkin , 2003 :353) وعبر عنها ((مهمة ادارة المنظمة باكملها والتأثير على النتائج الاستراتيجية للمنظمة (Carpenter & Sanders , 2006 :29) . ونظر (Crowe , 1993 : 301) بأنها ((الافعال التي تركز بشكل كبير على تحديد التوجه طويل الامد والرؤية الاستراتيجية وايصالها ، والهام الآخرين نحو الاتجاه الصحيح و اشار (Macmillan & Tampoe ,2000) بانها ((عملية تتعلق بتحقيق الميزة التنافسية مقارنة بالمنافسين ، وهي نتاج للادارة الاستراتيجية)) (جلاب ، ٢٠٠٤ : ٢٦) .

٣. فريق الادارة العليا Top Management :

تتصف بيئة الاعمال بالتنافس الشديد ، لكونها بيئة متغيرة ومعقدة ، ما فرض على المنظمة البحث عن عناصر تتولى مسؤولية الادارة والتطوير الاستراتيجي ، والذين يطلق عليهم بمديري القمة الاستراتيجية ، وهم الافراد الذين يتحملون مسؤولية الاداء الكلي للمنظمة او احد اقسامها الرئيسية (الدوري ، ٢٠٠٥ : ٢٩) . و اشار (Hitt et al ., 2003 : 389) ان فريق الادارة العليا يتكون من المديرين الرئيسيين المسؤولين عن اختيار وتنفيذ ستراتيكية المنظمة ، وعادة يتضمن فريق الادارة العليا كل من الرئيس التنفيذي الاعلى للمنظمة واعضاء مجلس الادارة . وبين (ياسين ، ٢٠٠٢ : ٩٤) بأن القيادة الاستراتيجية للمنظمة تتكون من رئيس واعضاءها مجلس الادارة .

ان جودة القرار الاستراتيجي الذي يتخذه فريق القيادة الاستراتيجية يؤثر على قدرة المنظمة على الابداع والتغيير الاستراتيجي . لذلك فأن عمل التنفيذيين في المستوى الاعلى يتسم بالتعقيد ويتطلب معرفة واسعة بعمليات المنظمة ، فضلاً عن الاجزاء الثلاث الرئيسة للبيئة الخارجية للمنظمة (العامة ، والصناعة ، والتنافس) مما يفرض ان تكون تركيبيية فريق الادارة العليا غير متجانسة (Heterogeneous) ، هذا يعني ان يتضمن فريق الادارة العليا افراداً من خلفيات وظيفية متعددة ، خبرات متعددة ، مستوى تعليمي متنوع . اذ ان فريق الادارة العليا ذو المعرفة والخبرات المتنوعة يمتلك قابلية اكبر على صياغة ستراتيكية افضل (Hitt et al ., 2003 : 389) . ان فريق الادارة الاكثر تنوعاً في مجال لاختصاصات والخبرات والمعارف يرتبط ايجابياً بالابداع والتغيير الاستراتيجي . اذ ان هذا التنوع يجبر الفريق او بعض اعضاء الفريق على ان يكونوا اكثر ابداعاً في اتخاذ القرار (Hitt et al ., 2001 : 493) .

٤. خصائص القائد الاستراتيجي Characteristics of Strategic Leader

بعد مراجعة مجموعة من ادبيات الادارة الاستراتيجية ، ثم تحديد اهم المؤهلات والسمات التي يجب ان يتميز بها القائد الاستراتيجي ، كما هي موضحة في الجدول (١) .

جدول (١)

خصائص القائد الاستراتيجي

(الدوري، ٢٠٠٥)	(جواد ، ٢٠٠٠)	(Harrison & John) (Dess et al ., 2007) (Dess et al ., 2003)	(Hitt et al ., 2003) (Hitt et al ., 2001)
احاطة جيدة	١. التمكين	١. خصائص شخصية ٢. قابليات الذكاء الشعوري	١. العمل في ظل ظروف غامضة
خبرة ومعرفة عالية	الحدس	* ادراك الذات * تنظيم الذات	٢. الالتزام بالنتائج الاستراتيجية المرغوبة .
الدبلوماسية الجيدة	فهم الذات	* الدافعية للإنجاز	٣. امتلاك مهارات تفاعلية
نشاط متميز	الرؤية	التعاطف	٤. مستوى عالٍ من الطموح
قابلية للدفع نحو الهدف	انسجام القيم	المهارات الاجتماعية	٥. درجة عالية من الثقة النفس

المصدر : اعداد الباحث اعتماداً على المصادر المشار إليها آنفاً .

٥. ممارسات القيادة الاستراتيجية الرئيسة

Key strategic Leader ship Action

لقد وردت اسهامات عديدة للباحثين في مجال تحديد الممارسات الرئيسة للقيادة الاستراتيجية من ابرزها : نموذج (mintzberg , 1993) الذي اشتمل على عنصرين هما : الادوار التفاعلية والادوار المعلوماتية . بينما تضمن نموذج (Mason , 1986) على خمسة ممارسات هي : تطوير رؤية استراتيجية ، تحديد الموارد والعلاقات ، صياغة الاهداف التنظيمية ، والتنفيذ ، والرقابة . واشتمل نموذج (Hagher & Hassan , 1998) على خمسة ممارسات اساسية هي : (تطوير المقدرات الجوهرية ، وتطوير راس المال البشري ، الاستخدام الفاعل للثقافة الجديدة ، والتصرف الاستراتيجي المناسب ، وتطوير تراكيب تنظيمية وثقافة تنظيمية جديدة تناسب مع الموقف (جلاب ، ٢٠٠٤ : ٣٩ - ٤٧) .

وقد حدد (Hitt et al ., 2003) ستة ممارسات أساسية للقيادة الاستراتيجية وقد تبني الباحثان هذا النموذج لكونه الأشمل والأحدث ، ولذلك سنسلط الضوء على الممارسات الرئيسية بشكل موجز :

أ. تحديد الاتجاه الاستراتيجي Determining Strategic Direction

يتضمن تحديد الاتجاه الاستراتيجي تطوير رؤية طويلة الامد للقصد الاستراتيجي للمنظمة تمتد لفترة على الأقل من خمس الى عشر سنوات مستقبلية . وتشمل الرؤية ويتطلب خلق الرؤيا ان يتوفر للقيادة الاستراتيجيين فهماً شاملاً لكل اصحاب المصالح ، من خلال الفحص البيئية الخارجية والداخلية لتطوير المعرفة عن كل اصحاب المصالح بالشكل الذي يسهم في تحديد الاتجاه المستقبلي للمنظمة ، فضلاً عن تطوير رسالتها واهدافها (Dess et al ., 2007 : 398) . وتتكون الرؤيا من جزئين اساسين : الايدلوجيات الجوهرية والتي تتبع من تراث المنظمة ، والمستقبل المتوقع الذي يتطلب احداث تغييراً حاسماً (Hitt et al ., 2001 : 497) . وبذا فإن القيادة الاستراتيجية في المنظمة ممثلة باعضاء مجلس الادارة العليا ينبغي ان تعمل على تطوير رؤية استراتيجية استناداً الى المؤشرات المشار اليها آنفاً .

ب- استغلال والمحافظة عليها المقدرات الجوهرية

Exploiting and Maintaining core competence

ينبغي على القيادة الاستراتيجية ان تستغل مقدراتها الجوهرية بشكل امثل ، والمقدرات الجوهرية في الغالب تستقر في الانشطة الوظيفية للمنظمة مثل : مهارات التصنيع ، مهارات التمويل ، مهارات التسويق ، مهارات البحث والتطوير (Hitt et al ., 2003 : 396) . والمقدرات الجوهرية يمكن ان تستغل بشكل فاعل عندما تطور وتطبق وتستفيد منها كل وحدات المنظمة ، وبذا تتعاوض الجهود وتصبح المصدر الاساس لخلق الميزة التنافسية (Hitt et al ., 2001 : 501) .

ج- تطوير رأس المال البشري

Developing Human Capital

يشير رأس المال البشري الى المعرفة والمهارات التي يمتلكها العاملون في المنظمة (Hitt et al ., 2001 : 501) . ان برامج التطوير والتدريب التي توفرها المنظمة للموارد البشرية من اجل كسب المعرفة يسهم في تحقيق المزايا التنافسية (Hitt et al ., 2003 : 397) .

د- المحافظة على ثقافة تنظيمية فاعلة

Sustaining an Effective Organization culture

تتكون ثقافة المنظمة من مجموعة من الايدلوجيات ، الرموز ، والقيم الجوهرية التي تشترك بها المنظمة بأكملها وتؤثر على طريقة عملها (Hitt et al ., 2001 : 505) فالقيادة الاستراتيجية يلعبون دوراً رئيساً في تطوير وتعزيز ثقافة المنظمة (Dess et al ., 2007 : 400) . وقد يستخدم القائد الاستراتيجي نظام المكافآت ، والرموز ، والهيكل التنظيمي من بين الوسائل الاخرى لتشكيل ثقافة المنظمة المرغوبة (Pearce & Robinson , 2005 : 341) . ان ثقافة المنظمة ، في الغالب تشجع على (او قد تحبط) متابعة الفرص الريادية ، على وجه الخصوص في المنظمات الكبيرة اذ تعد الثقافة الريادية المصدر الاساس للنمو والابداع . فالمنظمات التي تشجع على

الثقافة الريادية تسمح للعاملين فيها بالعمل بحرية واستقلالية وإدارة الذات . كما انها في الوقت نفسه تشجع على دعم الافكار الجديدة وغير المألوفة (الابداعية) ، وتدعم رغبة العاملين في تحمل المخاطر عند متابعة الفرص الريادية . كما انها في ذات الوقت تعمل على توقع الحاجات المستقبلية للسوق والعمل على اشباعها قبل ان يفعل المنافسون ذلك ، علاوة على تشجيعها على اتخاذ الاعمال والاجراءات التي تحقق لها التفوق على المنافسين (Hitt et al ., 2003:399) .

هـ. التركيز على الممارسات الاخلاقية

Emphasizing Ethical practices

يتحمل الرؤساء التنفيذيين الاعليين المسؤولية الشخصية في تطوير وتقوية الممارسات الاخلاقية في كل انحاء المنظمة ، اذ ينبغي ان يوضحوا باستمرار بأن السلوك الاخلاقي هو الجزء المحوري لرؤية ورسالتها المنظمة . ويمكن للقادة الاستراتيجيين تعزيز السلوك الاخلاقي من خلال عناصر متعددة : نماذج الدور ، نظام المكافآت والتقييم ، الاجراءات والسياسات (Dess et al ., 2007 :402) . وينبغي على المنظمة ان تجعل الممارسات الاخلاقية ضمن الجزء المحوري لثقافة المنظمة ، فضلاً عن كونها تشكل الاطار العام لعملية اتخاذ القرارات في المنظمة (Hitt et al ., 2003 : 400) .

ثانياً:- التميز التنظيمي

١- مفهوم التميز التنظيمي

يعرف التميز بأنه " سعي المنظمات الى استغلال الفرص الحاسمة التي يسبقها التخطيط الاستراتيجي الفعال والالتزام لادراك رؤية مشتركة يسودها وضوح الهدف وكفاية الموارد و الحرص على الاداء" (السعودي، 2008 : 262).

ويرى (Ducker , 1995) التميز بأنه " التميز بالمعرفة التي يمتلكها الافراد فهي محور الاعمال التي تقوم بها المنظمات" (حسين ، 2003:12) وعرف (Gilgeous & Gilgeous) المنظمات المتميزة "بأنها المنظمات التي تتفوق باستمرار على أفضل الممارسات العالمية في اداء مهامها ، وترتبط مع زبائنهم ، والمتعاملين معها بعلاقات التأييد والتفاعل ، وتعرف قدرات أداء منافسيها ونقاط الضعف والقوة الخارجية بها والبيئة المحيطة".

وعرفه (بسام ، 2005 : 46) بأنه " السلوك (الاداء) الذي يتجاوز متوسط الاداء الاعتيادي ، كما أنه يمثل حلقة من سلسلة الأداء المتفوق".

وعرفه (ابراهيم، 2001:103) بأنه " تحقيق الاهداف التي تشكل قيمة في حياة الإنسان ، فالتميز الشخصي يحتاج الى تحفيز داخلي.

- اما التميز التنظيمي فيحتاج الى مناخ تغلب فيه المحفزات الخارجية على المثبطات". ويعرف (القيوتي ، 2000:303) التميز "من مدخل التركيز على النتائج الابداعية بوصفه المدخل الثاني من مداخل دراسة الابداع ويتمثل بمقدار الانتاجية والبراعة في الاداء".

عرفه (كاتزبناخ ، 2002 : 9) بأنه " ذروة الاداء وهو أفضل من العادي وافضل من المتوقع و التنافس ، وافضل من القوى العاملة المماثلة في أماكن أخرى".

كما عرف (بسام ، 2008 : 2,3) التمييز بأنه " ما يقوم به الانسان من عمل من أجل وضع الأفكار الذهنية في شكل علمي منسق لتوصيل هذه الأفكار الى معرفة مقرونة بما يشير منعه المتلقي واعجابه".

٢- أهمية التميز التنظيمي في المنظمات الإدارية :-

أن المنظمات الإدارية التي تحقق التميز هي منظمات تهتم باتجاهات التطور بمعنى أنها تحاول معرفة مقدار تطورها لتحديد ما تريد أن تطوره وتبعد كل المصاعب التقنية التي تؤخر تنفيذ هذا التطور (السعودي ، 2008 : 263).

وان سعي المنظمات الادارية الى تبني فكر إداري جديد هو رغبته في تحقيق التميز ، اذ أن استراتيجية التميز من منظور المتعاملين مع المنظمة تخدم أربع طبقات أساسية (الهواري ، 241 :2000).

- أ- طبقة الخدمة الاساسية :- تلبي الاساسيات التي يحتاجها المتعاملون.
 - ب- طبيعة الخدمة المتوقعة التي ترضي المتعاملين مع المنظمة كونها تفي بكافة احتياجاتهم.
 - ج- طبقة الخدمة الموسعة التي ترضي المتعاملين بأكثر مما يتوقعون ففيها توسيع لتطلعاتهم وارضائهم.
 - د- طبقة الخدمة القصوى وفيها يعيش المتعاملون حياة غاية في الاستمتاع و السعادة
- اما باكال فقد حدد دواعي أخذ المنظمات لمبررات التميز نظرا لاهميتها من خلال ما يأتي : (باكال ، 1999 : 46).

- أ- المنظمات بحاجة الى وسائل وطرق للتعرف على العقبات التي تواجهها حال ظهورها.
 - ب- المنظمات بحاجة الى وسيلة لجمع المعلومات ، حتى تتمكن من اتخاذ القرارات الهامة بخصوص الموارد البشرية ، ومن الذي يجب ترقيته من الموظف الذي يتسم بروح الايثار و المبادرة و التميز في الأداء ؟
 - ج- المنظمة بحاجة الى تطوير أعضائها بصفة مستمرة سواء كانوا مديريين او موظفين ، حتى يستطيعوا المساعدة في جعل المنظمة أكثر تميز في الاداء قياسا مع المنظمات المنافسة.
 - د- المنظمة بحاجة الى توفر المهارات اللازمة لصانع القرار سواء كان فردا أو مجموعة و التمكن في حساب الدور الذي يقوم به واهميته في تحقيق الأبداع و التميز في المنظمات.
- ويود الباحث التنويه الى أهم ابعاد أو فقرات التميز التنظيمي حسب الدراسة التي قام بها (المسعودي ، 2008) و التي سوف تعتمد بالبحث الحالي هي :

- تميز المرؤوسين :- يمثل درجة أتصاف اعضاء المنظمة بالحماس المتميز في تأدية مهام المنظمة بامتلاكها قدرات عقلية و أمكانيات أبداعية متميزة تساعد على تخطي العقبات التي تواجهها دونما تدمير وتشجع الآخرين على المشاركة الفعلية التي تعزز من تحقيق الاهداف الكلية للمنظمة (Burkhart , 1993 :25).
- تميز الهيكل :- يمثل درجة قدرة الاطار الهيكلي الذي يربط اجزاء التنظيم ويحدد العلاقات بين الاعمال و المركز و الاقسام و التعاون المتوقع بين أجزاء التنظيم ويوضح

خطوط السلطة والمسؤولين بشكل يساعد اداء الأنشطة المختلفة لتحقيق الأهداف المطلوبة. (السعودي ، 2008: 216).

- تميز الاستراتيجية :- درجة تميز الخطوات التي تتخذها المنظمة لتحقيق رؤيتها ورسالتها ، وتفاعلها كخطة موحدة شاملة ومتكاملة تربط مزايا المنظمة بقدراتها الاستراتيجية على مواجهة التحديات البيئية. (Kandula , 2005 : 55).

ثالثاً:- منهجية البحث واجراءاته

١- مشكلة البحث :

تبلورت مشكلة البحث في ضوء الحاجة الى ممارسات قيادة استراتيجية فاعلة من أجل تعزيز تميز المنظمة المبحوثة ولذلك يمكن ابراز مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:-
"ما هو أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية في التميز التنظيمي للمنظمة المبحوثة".

٢- أهمية البحث :-

يمكن إيجاز أهمية البحث بالآتي :

- أ- يلعب القائد الاستراتيجي دوراً فاعلاً في تعزيز التميز التنظيمي فالتعرف على الممارسات الفاعلة التي ينبغي أن يحملها القائد الاستراتيجي باتت من المسائل المهمة من أجل تعزيز التميز.
- ب- يستمد البحث أهميته من خلال كونه يساهم في التعرف على أكثر ممارسات القيادة الاستراتيجية تأثيراً في التميز ، من أجل لفت انتباه المعنيين نحو تبنيها لاجل تعزيز التميز.

٣- فرضيات البحث

يعتمد البحث على الفرضيتين الرئيسيتين الآتيتين :-

- أ- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ممارسات القيادة الاستراتيجية و التميز التنظيمي.
- ب- هناك تأثير ذو دلالة احصائية لممارسات القيادة الاستراتيجية في التميز التنظيمي.

٤- أهداف البحث :-

يهدف البحث الى تحقيق ما يأتي :-

- أ- تقديم إطار نظري مناسب يوضح أثر ممارسات القيادة الاستراتيجية في التميز التنظيمي للمنظمة المبحوثة.
- ب- تشخيص الممارسات القيادية المتبعة في المنظمة المبحوثة وكذلك الحالة للتميز التنظيمي .
- ت- تقديم توصيات ومقترحات لأصحاب القرار هدفها تعزيز تميز المنظمة المبحوثة.
- ث- تحديد العلاقة و الاثر بين الممارسات و التميز في المنظمة المبحوثة.

٥- أداة البحث :-

اعتمد البحث بشكل رئيسي على استمارة استبيان اعدّها الباحث خصيصاً لهذا الغرض تتكون الاستمارة من قسمين عرض الأول منها مقدمة عامة توضح غرض البحث وأهمّ الآخر منها بتحديد استجابات عينة البحث (المديرون العاملون ، معاونوا المديرين ، رؤساء الأقسام و الشعب و ذلك بجانبين ، اوجز الأول ممارسات القيادة الاستراتيجية (تحديد الاتجاه الاستراتيجي ، استغلال المقدرات الجوهرية والمحافظة على تطوير رأس المال البشري ، والمحافظة على الثقافة التنظيمية الفاعلة ، والتركيز على الممارسات الاخلاقية) اذ تمت الاستعانة بالنموذج المقدم من قبل (Hitt et al , 2003) وبين الثاني فقرات التميز التنظيمي (تميز المرؤسين ، تميز الهيكل ، تميز الاستراتيجية).

اذ تم الاستعانة بدراسة (السعودي ، 2008) وقد تم توزيع (٦٩) استمارة استعيد منها (٤٤) استبيان ، وتشكل بين الاسترجاع ٦٣% وهي نسبة جيدة.

٦- الوسائل الاحصائية المستخدمة.

معامل الارتباط البسيط ، الوسط الحسابي ، اختبار F.T ، معامل التحديد R^2 ، الانحدار المتعدد.

رابعاً: تحليل البيانات وتفسير نتائج البحث

١. عرض استجابات المبحوثين بصدد ممارسات القيادة الاستراتيجية :
يوضح الجدول رقم (٢) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين عن ممارسات القيادة الاستراتيجية.

جدول (٢)

الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين عن ممارسات القيادة الاستراتيجية
N=44

ت	ممارسات القيادة الاستراتيجية	\bar{X}	s
١	تحديد الاتجاه الاستراتيجي	3.29	0.95
٢	استغلال القدرات الجوهرية والمحافظة عليها	3.25	0.71
٣	تطوير رأس المال البشري	3.78	0.59
٤	تعزيز الثقافة التنظيمية الفاعلة	3.82	0.69
٥	التأكيد على الممارسات الاخلاقية	3.68	0.77
	الوسط الحسابي العام	30564	0.742

يتبين من الجدول رقم (٢) أن المتوسط الحسابي لفقرات متغير البحث المستقل (ممارسات القيادة الاستراتيجية) كان مرتفعاً مما يؤثر على أن ممارسات القيادة جاءت بدرجة مرتفعة ، واحتل بُعد تعزيز ثقافة تنظيمية فاعلة المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وانحراف معياري (0.69) ، أما بعد استغلال المقدرات الجوهرية والمحافظة عليها المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.25) وانحراف معياري (0.71). وهذا يدل على أن ممارسات القيادة الاستراتيجية موجودة في الشركة المبحوثة.

٢- عرض استجابات المبحوثين بصدد فقرات التميز التنظيمي ويوضح الجدول رقم (٣) أدناه الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين عن أبعاد التميز التنظيمي.

جدول (٣)

الأوساط الحسابية و الانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين عن أبعاد التميز التنظيمي

ت	ممارسات القيادة الاستراتيجية	\bar{X}	s
١	تميز المرؤوسين	4.99	0.50
٢	تميز الهيكل	3.21	0.70
٣	تميز الاستراتيجية	3.71	0.54
	الوسط الحسابي العام	3.76	0.58

يتبين من الجدول رقم (٣) أن المتوسط العام لفقرات متغير البحث التابع (التميز التنظيمي) كان مرتفعاً حيث بلغ (3.76) مما يؤثر على أبعاد التميز التنظيمي جاءت بدرجة مرتفعة واحتل بُعد تميز المرؤوسين المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.09) وانحراف معياري (0.50) ، أما بُعد تميز الهيكل أقل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.21) وانحراف معياري (0.70).

خامساً: اختبار فرضيات البحث

١. فرضية العلاقة بين ممارسات القيادة الاستراتيجية والتميز التنظيمي تركزت الفرضية المرتبة الأولى حول توقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الممارسات و التميز، وبلاستفادة من مصفوفة الارتباط المبينة في الجدول (٤) يمكن الوصول الى حكم على قبول الفرضية جزئياً او كلياً او رفضها ، وعلى النحو الآتي :

جدول (٤)

الارتباط بين ممارسات القيادة الاستراتيجية وابعاد التميز التنظيمي N=44

٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	المتغيرات الرئيسية للبحث	١
							١	تحديد الاتجاه الاستراتيجي	١
							٠.٧٩**	استغلال و المحافظة على المقدرات الجوهرية	٢
					١	٠.٨١**	٠.٧٩**	تطوير رأس المال البشري	٣
				١	٠.٦٨**	٠.٦٣**	٠.٧٧**	تعزيز الثقافة التنظيمية الفاعلة	٤
			١	٠.٧٤**	٠.٥٩**	٠.٦٨**	٠.٧٣**	التأكيد على الممارسات الاخلاقية	٥
	١	٠.١٢	٠.٢٧	٠.٠١	٠.٠٩	٠.١٣	٠.٠١	تميز المرؤوسين	٦
١	٠.٧٥**	** ٠.٥٤	٠.٦٨**	٠.٢٦	٠.٤٠**	٠.٤٤**	٠.٣٧*	تميز الهيكل	٧
١	٠.٤٩**	** ٠.٤٦	٠.٥٥**	٠.٦٥**	٠.٧٢**	٠.٧٣**	٠.٦٧**	تميز الاسرراتيجية	٨

* $P \leq 0.01$ ** $P \leq 0.05$

- أ- وجود ثلاث علاقات جوهرية ، إيجابية الاتجاه واحدة منها ضعيفة القوة واثنان منها جيدة القوة بحدود ثقة ($0.01 \leq P \leq 0.05$) بين تحديد الاتجاه الاستراتيجي وتميز الاستراتيجية وتميز الهيكل في حين لم تظهر باقي علاقات تحديد الاتجاه الاستراتيجي دلالة احصائية مما يعني أن التغير في قدرات القائد الاستراتيجي على تحديد الاتجاه الاستراتيجي يسهم ايجابيا في تعزيز الاستراتيجية ، الهيكل.
- ب- ارتبطت الممارسات الاستراتيجية المتعلقة باستغلال و المحافظة على المقدرات الجوهرية بعلاقة قوية مع تميز الاستراتيجية و علاقة ايجابية ضعيفة مع تميز المرؤوسين .
- ج- سجل تطوير رأس المال البشري علاقة إيجابية قوية مع تميز الاستراتيجية وعلاقة ضعيفة ايجابية الاتجاه مع تميز المرؤوسين وتميز الهيكل وبمستوى معنوي ($p \leq 0.01$) .

د- ارتباط ممارسة تعزيز ثقافة تنظيمية فاعلة بعلاقة جوهرية فاعلة مع توليد المعرفة بمستوى ($p \leq 0.01$) ولم ترتبط مع بقية المتغيرات بعلاقة ذات دلالة احصائية.

هـ- وجود علاقتين جوهريتين ايجابيتين الاتجاه ، متوسطتي القوة بين التأكيد على الممارسات الاخلاقية وتميز الهيكل و تميز الاستراتيجية بمستوى معنوي ($p \leq 0.01$) بينما لم تكن هناك علاقة ذات دلالة احصائية مع بعد تميز المرؤوسين.

تؤشر النتائج المشار اليها أنفا حكما عاما بقبول فرضية البحث المرتبة الاولى قبولاً جزئياً.

٢- فرضيات التأثير

يوضح الجدول (٥) قيم معامل التحديد لاثـر ممارسات القيادة الاستراتيجية في التميز التنظيمي وكالاتي:-

المتغير المستقل	المتغير التابع	قيمة R^2	قيمة (F)	قيمة (P)	درجة المعنوية
ممارسات القيادة الاستراتيجية	تميز المرؤوسين	٠.٦١	٩.٨٩	٠.٠٠	معنوي
	تميز الهيكل	٠.٦٥	١١.٧٤	٠.٠٠	معنوي
	تميز الاستراتيجية	٠.٦٦	٣.٥٢	٠.٠٠٧	معنوي

من خلال النتائج الواردة في الجدول (٥) يمكن أن نحدد الاتي:-

- أ- تؤثر ممارسات القيادة الاستراتيجية في تميز المرؤوسين ، اذا بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2=0.61$) وهو تأثير ذو دلالة احصائية وهذا يعني أن التباين في ممارسات القيادة يفسر (٦١%) من التباين في تميز المرؤوسين.
- ب- وجود تأثير معنوي للممارسات القيادية في تميز الهيكل وقد بلغ معامل التحديد ($R^2=0.65$) ، ويعني هذا ان ممارسات القيادة الاستراتيجية تفسر (٦٥%) من التباين في تميز المرؤوسين.
- ج- تؤشر النتائج السابقة تأثيراً للممارسات القيادية في تميز الاستراتيجية وهذا ما يعكسه معامل التحديد ($R^2=0.66$) وهو تأثير ذو دلالة احصائية ، وهذا يعني ان التباين في الممارسات يفسر (٦٦%) من التباين في الاستراتيجية.

خامساً: الاستنتاجات و التوصيات

١- الاستنتاجات

من خلال نتائج البحث يمكن تحديد الاستنتاجات الآتية:

- أ- توافر ممارسات القيادة الاستراتيجية لدى اعضاء عينة البحث ولكن بمستوى متوسط ، وقد كانت الممارسة الأكثر توافراً " تتعلق بتطوير رأس المال البشري.
- ب- وجود علاقة بين ممارسات القيادة الاستراتيجية و ابعاد التميز التنظيمي وقد كانت العلاقة الاقوى هو التأكيد على الممارسات الاخلاقية.
- ج- وجود تأثير للممارسات القيادية في أبعاد التميز التنظيمي وقد كان التأثير الاقوى على بعد تميز الاستراتيجية.

٢- التوصيات

من خلال الاستنتاجات الواردة في البحث يمكن التوصيات الآتية:

- أ- ايلاء ممارسات القيادة الاستراتيجية الاهتمام الكافي من قبل قيادات المنظمة المبحوثة من أجل الوصول الى أرقى النتائج التي تخدم العملية الانتاجية و التصنيعية.
- ب- ضرورة التزام القيادة الاستراتيجية بتغليب ثقافة الحوار المتبادل مع الموظفين و تحقيق التكامل و التوازن المطلوب بين السلطة و المسؤولية.
- ج- ينبغي ان تحرص القيادات على رسم سترراتيجية مؤسساتية واضحة و هيكل تنظيمي يعزز الشعور بالمسؤولية و يطور المهارات.
- د- على القيادات الاستراتيجية ان تسعى الى استحداث او تشكيل قوة عمل قوية وممكنة لديها القدرة على الابداع و الابتكار.

المصادر

المصادر العربية :

- ١- ابراهيم ، يحيى ، ٢٠٠١ ، " استراتيجيات النجاح و اسرار التميز " ، القاهرة ، دار التوزيع و النشر الاسلامية.
- ٢- باكال ، روبرت ، ١٩٩٩ ، "تقييم الاداء" ، ط ١ ، دار الافكار الدولية للنشر و التوزيع ، الرياض.
- ٣- جلاب ، أحسان دهش ، ٢٠٠٤ ، " التوافق بين استراتيجيات التكيف وممارسات القيادة الاستراتيجية واثرها في خدمة الزبون " ، اطروحة دكتوراه غير منشورة في ادارة الاعمال ، الجامعة المستنصرية ، العراق.
- ٤- الدوري ، زكريا مطلق ، ٢٠٠٥ ، " الادارة الاستراتيجية " ، دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن.

- ٥- السعودي ، موسى أحمد ٢٠٠٨ ، "أثر تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التميز التنظيمي في البنوك التجارية العاملة في الاردن" ، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال المجلة ٤ العدد ٣.
- ٦- القريوتي ، محمد فاهم ، ٢٠٠٠ ، " السلوك التنظيمي دراسة السلوك الانساني الفردي و الصباحي في المنظمات المختلفة "، دار الشروق للنشر و التوزيع.
- ٧- كاتز بناخ ، جون ٢٠٠٢ ، " الاداء المميز : التوافق بين العقل و القلب " ، ط ١ ترجمة محمد مشموط ، دار الجيكان للنشر.
- ٨- الهواري ، سيد ، ٢٠٠٠ ، "المدير المدير للقرن ٢١" ، ط ٣ ، مكتبة عين شمس ، القاهرة.
- ٩- ياسين ، سعد غالب ، ٢٠٠٢ ، " الادارة الاستراتيجية "، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن.
- ١٠- يوسف ، بسام عبد الرحمن ، ٢٠٠٥ ، "العلاقة بين تقنية المعلومات والاتصالات ورأس المال الفكري وأثرها في تحقيق الأداء المتميز" ، أطروحة دكتوراه جامعة الموصل.

المصادر الأجنبية

- Cambble , L.N. ,2000 , Work and organization
pasychology Aeuropean prespedtive , Btackweel publisher , Honkong .
1. Carpenter , Mason A. & Sanders , Wm .G.2006 . Strategic Management : A Dynamic perspective Hall , New Jersey .
 2. Dess , Gergory G. , Lumpkin , G.T. & Eisner , Alan B.2007. Strategic Management : Creating competitive Advantage , Mc Graw – Hill , 3rd ., New York , USA
 3. Dess , Gregory G. & Lumpin , G. T. 2003. Strategic Management : Creating Competitive Advantages , Mc Graw – Hill m New York , USA .
 4. Harrison , Jeffery S. & John , Caron H. 2008 . Foundations in Strategic Management , South 0 western , USA .
 5. Hitt , Michael A ., Ireland , R.D. & Hoskisson , Robert E. 2003 . Strategic Management : Competitiveness and Globalization South – western , 5th ed .USA.
 6. Hitt , Michael A., Ireland , R.D. & Hoskisson , Robert E. 2001. Strategic Management : Competitiveness and Globalozation , South – western 4th ed ., USA .
 7. Johnson , Gerry & Scholes , Kevan . 2002 . Exploring corporate strategy prentice Hall , 6th ed . Italy .
 8. Kidd , paul T. 1994. Agile Manufacturing , for in new frontieri Add isou Wesley .
 9. Wheelen , Thomas & Hunger , J.D. 2004 . Strategic Management and Business policy : comepts , prentice Hall , qth ed ., New Jersy .

أولاً:- ممارسات القيادة الاستراتيجية

١	تحديد الاتجاه الاستراتيجية	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
*	تقوم الشركة في الغالب بتطوير رؤية استراتيجية تستند على عملية فحص دقيقة للبيئة الداخلية والخارجية					
*	يشترك أعضاء ادارة الشركة في تطوير الرؤية الاستراتيجية					
*	تجسد رؤية الشركة تراثها ومستقبلها المتوقع					
*	تستخدم الرؤية كدليل عمل للعديد من الجوانب الاستراتيجية للشركة					
٢-	استغلال والمحافظة على المقدرات الجوهرية	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
*	تتملك الشركة موظفين من ذوي الخبرات والمقدرات العالية					
*	لدى الشركة كادر وظيفي ذو مؤهلات علمية وفنية جيدة					
*	تركز الشركة على الموظفين ذو المؤهلات العالية في العملية الانتاجية					
*	تعمل الشركة على تطوير وتوفير مناخ تنظيمي ملائم لموظفيها					
٣-	تطوير راس المال البشري	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
*	تساعد الشركة موظفيها على تطوير مهاراتهم بشكل مستمر					
*	تعقد الشركة مؤتمرات وندوات متعددة لمناقشة الأفكار وتطوير مهارات الموظفين					
*	يشترك اغلب الموظفين في دورات تدريبية لتحسين مهاراتهم وخبراتهم					
*	تكافئ الشركة الموظفين الحاصلين على تقديرات عالية في تقويم الأداء السنوي					
٤-	تعزيز ثقافة تنظيمية فاعلة	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة

*	تشجع ثقافة الشركة على التصرف بحرية واستقلالية						
*	تدعم ثقافة الشركة الافكار الجيدة وغير المألوفة						
*	تشجع ثقافة الشركة على تحمل مخاطر محسوبة أثناء متابعة الفرص الريادية						
*	تدعم ثقافة الشركة المبادرات التي تحقق التفوق التنافسي على الشركات الأخرى						
٥-	التأكيد على الممارسات الأخلاقية	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	
*	تأكد اهداف الشركة على المعايير الأخلاقية أثناء أنجاز العمل						
*	تعمل الشركة على تنقيح وتحديث معايير السلوك الأخلاقي استناداً الى المدخلات من اصحاب المصالح						
*	تنشر الشركة أدلة خاصة توضح معايير السلوك الأخلاقي التي تلتزم بها						
*	تقوم الشركة بتطوير نظام مكافآت يعزز الالتزام بالسلوك الأخلاقي						

ثانياً:- التميز التنظيمي

١	تميز المرؤوسين	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	
*	موظفي الشركة بمتازون بالحماس والمثابرة بأنجاز الأعمال المناطة بهم						
*	موظفي الشركة يمتلكون القدرات العقلية والأبداعية الكفيلة بمواجهة التحديات الداخلية والخارجية للشركة						
*	تؤمن الإدارة العليا بالمشاركة الفعلية لموظفيها في صناعه القرارات التي تكفل تحقيق اهداف الأفراد والشركة معاً						
*	تسعى الإدارة العليا الى تطوير موظفيها بصورة مستمرة						
٢-	تميز الهيكل	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة	

					* هناك درجة عالية من المشاركة للموظفين في اتخاذ القرارات	
					* بإمكان الموظفين الاتصال مع زملائهم في الأقسام الأخرى	
					* تمنح الإدارة العليا الثقة الكاملة بأراء الموظفين حول مشاكل العمل ومقترحات التطوير	
					* تحرص الشركة على امتلاك موظفيها الصلاحيات اللازمة لأداء العمل (توزيع السلطة)	
	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق بشدة	٣- تميز الاستراتيجية	
					* تؤمن الشركة بأن عملية صياغة الاستراتيجية تستند الى تعاون أكثر من جهة واحدة (الإدارة،الموردين،الزبائن)	
					* تسعى الشركة الى خلق نوع من الأنسجام والاتفاق بين الاستراتيجيات المعتمدة والمستويات التنظيمية	
					* تعمل الشركة على صياغة الاستراتيجية قادرة على خلق نوع من التوازن بين نقاط القوة والضعف لبيئتها الداخلية والفرص والتهديدات لبيئتها الخارجية	
					* تسعى الشركة الى اشاعه القيم والمعتقدات التي تتناغم مع محتوى الاستراتيجية المعتمدة	

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القادسية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم إدارة الأعمال

م/ أستمارة أستبيان

السادة المدراء المحترمون

تمثل هذه الأستبانة الأداة التي تمكن الباحث من الأيفاء بمتطلبات أعداد البحث الموسوم (ممارسات القيادة الأستراتيجية ودورها في تعزيز التميز التنظيمي) دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية / بغداد أن تفضلكم بالأجابة المناسبة يساهم في الحصول على نتائج دقيقة بما يعزز تحقيق أهداف البحث علماً بأن الأجابة تستخدم حصراً لأغراض البحث العلمي دون ضرورة بذكر الأسم

شاكرين تعاونكم معنا.....

الباحث

أثير عبد الأمير حسوني



مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية

الرقم الدولي: 1999-558X

المواصفة النوعية العراقية للطحين المنتج محلياً وامكانية
تحديثها - دراسة مقارنة

م.زراعي اقدم / حسين فاضل خليف
الشركة العامة لتصنيع الحبوب
مطحنة المتنبي الحكومية

2010

العدد الثاني

المجلد الاول

المواصفة النوعية العراقية للطحين المنتج محليا و إمكانية تحديثها (دراسة مقارنة)

حسين فاضل خليف

مهندس زراعي اقدم / الشركة العامة لتصنيع الحبوب

مطحنة المنتبي الحكومية

Abstract :

The production of flour has historically driven technological development, as attempts to make gristmill more productive and less labor-intensive led to the watermill and windmill, terms now applied more broadly to uses of water and wind power for purposes other than milling .

Flour contains a high proportion of starch, which are complex carboheydrat. Leavening agents are used with some flours, especially those with significant gluten content, to produce lighter and softer baked products by embedding small gas bubbles .

We know there are economical importnce to specification quality of flour by correctly .In some markets, the different available flour varieties are labeled according to the ash mass ("mineral content") that remains after a sample was incinerated in a laboratory oven (typically at 550 °C or 900 °C, see [international standards ISO 2171](#) and [ICC 104/1](#)). This is an easily verified indicator for the fraction of the whole grain that ended up in the flour, because the mineral content of the starchy endosperm is much lower than that of the outer parts of the grain. Flour made from all parts of the grain (extraction rate: 100%) leaves about 2g ash or more per 100g dry flour. Plain white flour (extraction rate: 50–60%) leaves only about 0.4g .

المقدمة :

تختلف مادة طحين الحنطة عن غيرها من المنتجات الغذائية في طبيعة استهلاكها فالطحين كمادة غذائية لا يتناول بشكل مباشر إلا بعد إن يتم تصنيعه الى منتجات غذائية متنوعة بتنوع الشعوب والبلدان وتطورها. وهي تتأثر تأثراً مباشراً " بالمواصفة النوعية للطحين الداخل في إنتاجها، ومن هنا كان اهتمام الشعوب ومنذ أقدم الحضارات الإنسانية بصناعة الطحين وتطوير المواصفات النوعية المختلفة وإنتاج أنواع ودرجات متعددة منه .

و تحرص الدول الصناعية على الاهتمام بالجانب الغذائي و الاقتصادي في انتاج الطحين و وضع مواصفات نوعية قياسية متعددة بتعدد انواع الطحين المنتج كي تلبي حاجة المستهلك. ، إذ يلاحظ في بعض البلدان مثل دولة الإمارات العربية ولبنان الاستفادة من هذه الصناعة بالقيام باستيراد الحبوب وانتاج الطحين وتصديره على الرغم من كونها بلدانا غير زراعية .

وعند متابعة تاريخ انتاج الطحين في العراق نجد أنه كان تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية للبلد. ومنذ أكثر من عقدين تعتمد الدولة على سياسة اقتصادية خاصة في مجال انتاج الطحين جعلته يراوح في مكانه دون تطور مقابل ما يشهده العالم من تقدم وتطور في جميع المجالات الاقتصادية وهذه السياسة تلتزم في الوقت الحاضر بتوفير نوع واحد من الطحين متباين في المواصفة النوعية وبكمية ٩ كغم دون الأخذ بالحسبان الحاجة الحقيقية للمواطن او رغبته في اختيار نوعية الطحين المطلوبة .

ولأنني من العاملين في هذا القطاع لأكثر من خمسة عشر سنة اجد من الضروري ان يتغير انتاج الطحين نتيجة لتغير الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وان يكون خاضعاً للضوابط والمعايير الدولية ، لذا فقد تضمن البحث الاطلاع على بعض أنواع الطحين المختلفة لبعض الدول المتقدمة و اجراء بعض التجارب العملية من اجل تقديم طريقة لوضع المواصفة النوعية المناسبة للطحين .

ومن المهم ان اشير الى ان المصادر والبحوث في هذا المجال قليلة لذا فقد تم الاستعانة بالمراسلة عبر الانترنت مع الدكتور السويسري جيرالد هابرلي الذي يعمل الان خبيراً في تكنولوجيا الحبوب لدى منظمة اليونيدو الدولية .

مشكلة البحث :

يعاني قطاع انتاج الطحين في العراق من حالة تعثر في تلبية حاجة المواطن في الوقت نفسه الذي يشهده البلد من التغيرات السياسية والاقتصادية إذ ما تزال المواصفة النوعية العراقية لانتاج الطحين تعاني من وجود حالة تباين واضحة في نوعية الطحين المنتج محلياً.

هدف البحث :

يهدف البحث كمحاولة علمية متواضعة الى تسليط الضوء على المواصفة النوعية العراقية لانتاج الطحين في العراق وإمكانية بنائها بشكل علمي ورصين يلبي طموح المواطن العراقي ويحميها من الالتفاف والتحايل من قبل قطاع المطاحن .

وكذلك انتاج درجات متعددة من الطحين تستعمل لدعم انتاج الخبز و(الصمون) بدلا من الاعتماد على الطحين المستورد لتساهم من خلال ذلك في بناء اقتصاد البلد .

حدود البحث :

يتناول البحث المشكلة خلال مدة تنفيذ العقد المبرم من قبل قطاع المطاحن الاهلية مع الشركة العامة لتصنيع الحبوب في محافظة واسط بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١ ولغاية وقت كتابة البحث.

المبحث الاول :

مفهوم المواصفات :

اولا : تعريف المواصفة النوعية :

تعرض مفهوم المواصفات الى العديد من الاجتهادات التنظيرية باتجاه تعريفها وظهرت العديد من وجهات النظر المختلفة في محاولة التوصل الى تعريف يشمل اكبر قدر من الجمع و المنع ، ولعل منشأ الاختلاف يعود في جوهره الى فكرة احتمال التقاطع بين مصالح الاطراف المعنية بتعريف المواصفة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، فقد عرف ركز (Riggs) المواصفة بانها (المعايير الجوهرية التي تستخدم في قياس النوعية و الاداء ، وتوضع من قبل المستهلكين بالموافقة او بقرار من هيئة متخصصة وتستخدم كأسس للمقارنة خلال فترة زمنية معينة)^٣ .

اما المنظمة الدولية للتقييس (ISO) فقد قدمت تعريف يتسم بالشمولية عندما عرفت المواصفة بانها (عرض موجز لمجموعة من المتطلبات التي ينبغي ان تتحقق في منتج او مادة او عملية ما فيما اذا كان هناك اسلوب يحقق الايفاء بهذه المتطلبات ويجعل العملية ممكنة)^٤

^٣ التقييس والسيطرة النوعية ص ٤٥

^٤ نفسه المصدر السابق

ثانيا : تاريخ تطور المواصفة النوعية للطحين :

من خلال استقراء تاريخ تطور المعرفة التكنولوجية في حياة البشرية لصناعة الطحين نلاحظ انها مرت بمراحل تطور مستمرة ابتداءً (من تاريخ زراعة محاصيل الحبوب قبل اكثر من ٩٠٠٠ سنة قبل الميلاد مروراً باكتشاف اول مطحنة بدائية حجرية وذلك عند قدماء المصريين قبل حوالي ٣٠٠٠ سنة قبل الميلاد ثم ظهر استخدام المطاحن الهوائية wind mill في اوروبا ثم في اليونان وقبل ٣٠٠ سنة قبل الميلاد تطورت المطحنة الحجرية البدائية الى تصاميم افضل بحيث يسهل تحريكها باليد وفي هذا الوقت ايضا بداءت المواصفة النوعية بالتحسن وذلك بعزل القشور عن السويداء وتعد مرحلة القرن السادس عشر والسابع عشر من المراحل التاريخية التي اتسمت بالوعي العلمي والاكتشافات العلمية وكان في مجال المطاحن انتاج كميات كبيرة من الطحين والخبز وبنوعيات جيدة ومواصفات مختلفة وذلك لتغير النمط الاستهلاكي للخبز في أوروبا . الى ان دخلت التكنولوجيا الحديثة في صناعة الطحين والتي من خلالها يمكن السيطرة على الانتاج والمواصفة النوعية بشكل كبير مما ادى الى انتاج انواع مختلفة من الطحين حسب الغرض والاستعمال^٥ ففي سويسرا مثلاً يتم انتاج اكثر من ١٣٢ نوع من الطحين^٦ .

ثالثاً : العوامل التي تحدد المواصفة النوعية للطحين :

هناك عدة اعتبارات يجب ان تؤخذ بالنظر عند وضع المواصفة النوعية للطحين المنتج واهم هذه الاعتبارات هي الغرض من استعمال الطحين مع مراجعة الجانب الاقتصادي فضلاً عن ملاحظة القيمة الغذائية والصحية .

لذا فان المواصفة النوعية لانتاج واستهلاك الطحين في العالم وكأي منتج اخر تتأثر بعدة عوامل اهمها^٧ :

- ١ . مستوى التقدم التكنولوجي في البلد
- ٢ . مستوى الدخل للفرد والعائلة في المجتمع
- ٣ . تأثير العادات والتقاليد في عادات الغذاء والتغذية
- ٤ . توفير الاغذية المختلفة في البلد وبدائلها
- ٥ . اسعار ونوعيتها الاغذية المطروحة في الاسواق بالنسبة لسعر الطحين المنتج
- ٦ . الدعم الحكومي لاسعار الحبوب ومنتجاتها

من الملاحظ ان نسبة كبيرة من استعمال الطحين في العراق يستهلك على شكل رغيف الخبز العراقي والذي تقرب نسبة استخلاصه من ٩٠%^٨ في حين يتم استيراد كميات كبيرة من الطحين عن طريق التجار يدخل في اغراض أخرى تأتي بالدرجة الاولى منها صناعة الصمون الحجري ثم صناعة المعجنات والحلويات .

^٥ تكنولوجيا الحبوب ص٢٣٨- ٢٣٩

^٦ مراسلات خاصة مع د. هابرلي

^٧ تكنولوجيا الحبوب ص٢٧

^٨ نفس المصدر ص٢٩٨

وقد تركز اهتمام الحكومة في توفير مفردات البطاقة التموينية على اساس انتاج الطحين وتجهيزه للمواطنين ضمن المواصفة المشار اليها في المحور الاول من دون ان تكون لدى المستهلك حرية في اختيار المنتج الذي يرغبه او يكون لديه اطلاع بالمواصفة النوعية عدى ما هو متوفر في الاسواق التجارية والذي يكون باسعار غير مدعومة .

في حين يلاحظ في الدول المتحضرة ان انتاج الطحين يعتمد القوانين الاقتصادية من حيث نظرية السوق في العرض والطلب و تعتمد الحاجة الفعلية للمستهلك من هذه المنتجات على الرغم من تعدد انواعها والتي تعكس ثقافة الشعوب في نمط التغذية وتسويق هذه المنتجات يكون خاضعا" لمبدء المنافسة على اساس تحقيق الحد الاعلى من المواصفة لذلك يجب ان تكون هذه المواصفة دقيقة جدا في بنودها لكي تحقق رغبة المستهلك على الرغم من تعدد انواع الطحين المنتج وبذلك تكون هذه المواصفة هي التي تحمي نفسها من دون الحاجة الى اجهزة متعددة في مراقبة .

رابعا : درجات الطحين القياسية المختلفة:

من اجل حماية انتاج الطحين من الغش والتلاعب يتم تصنيف الطحين تحت ارقام ودرجات ولكل صنف مواصفة خاصة به يتم عن طريقها تحديد مجال استعمال الطحين علما ان هذه الاصناف او الدرجات من الطحين تكون تحت تصنيف دولي موحد او متقارب ويحسب على اساس نسبة الرماد في الطحين إذ توجد بعض المعادلات لتقييم عملية الطحن منها هذه العلاقة الرياضية التي تسمى بقيمة رقم الرماد وتعد هذه القيمة هي الصنف او النوع للطحين بموجب المعادلة التالية^٩ :

نسبة الرماد في الطحين

$$\text{قيمة رقم الرماد} = \frac{\text{نسبة الاستخلاص}}{1000000} *$$

نسبة الاستخلاص

وبذلك يكون لكل نوع من انواع الطحين رقما خاصا به وكلما انخفض الرقم كان نوع الطحين افضل . لذا نلاحظ عدم وجود تفاوت في نوعية الطحين التي تحمل الصنف نفسه .

وهنا ندرج بعض النماذج للمواصفة النوعية التي تستخدم في بعض الدول المتقدمة :

^٩ تكنولوجيا الحبوب ص ٢٨٠

اولا : النموذج السويسري :

حيث يصنف الطحين الى عدة اصناف كما يلاحظ في الجدول رقم (١) حيث يكون لكل نوع رقم خاص به يحتوي على عدة معلومات تطلب حسب الاستعمال والغرض

جدول رقم (١)

Examples of different requirements for bread flour

Type of flour	400	550	750	1000
Moisture content %	14-15	14-15	14-15	14-15
Ash content %	0.37-0.44	0.48-0.55	0.64-0.72	0.96-1.05
Sedimentation test ml	35-50	32-47	30-45	25-40
Wet gluten %	26-29	26-29	26-30	27-31
Water absorption %	60-66	61-67	63-69	66-72
Weakening in FU	30-70	40-80	50-90	60-100
Energy in cm2	110-140	100-130	90-130	70-110
Gelatinization AU (Amylogram)	300-800	300-700	250-650	200-600

المصدر : محاضرات دورة الامن الغذائي / عمان د. هابرلي

ثانيا : النموذج الألماني والفرنسي

يلاحظ في هذا النموذج التركيز على نسبة البروتين وكذلك على نسبة الرماد في الطحين بالدرجة الأساس كما يلاحظ في الجدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

The following table shows some typical examples of how protein and ash content relate to each other in wheat flour:

Ash	Protein	Wheat flour type		
		USE	German	French
~0.4%	~9%	pastry flour	405	40
~0.55%	~11%	all-purpose flour	550	55
~0.8%	~14%	high gluten flour	812	80
~1%	~15%	first clear flour	1050	110
>1.5%	~13%	white whole wheat	1600	150

الموسوعة العالمية الحرة

من خلال الاطلاع على المواصفات النوعية الدولية في الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) نجد ان المواصفة العراقية المعمول بها الان تضع الطحين العراقي تحت الصنف ١٠٠٠ والذي تكون نسبة الاستخلاص فيه تقترب من ٩٠% حسب نوعية الحبوب الداخلة في الخلطة .

خامسا : المواصفة العراقية قبل نظام التعاقد مع المطاحن الاهلية :

بالامكان الاستفادة من بعض الجوانب في انتاج الطحين في مرحلة زمنية سابقة إذ كان هناك نوعان من انتاج الطحين^{١٠} هي ٣٠% نمرة صفر تجهز الى الافران و ٥٥% طحين اولى تجهز الى الوكلاء وتكون نسبة النخالة ١٥% . من هنا نجد ان نسبة الاستخلاص للطحين المنتج لإغراض الخبز العراقي هي على اساس استخلاص ٨٥% يسحب منه ٣٠% طحين نمرة صفر مدعوم السعر يتم تجهيزه الى الافران والمخابز بشرط ان يكون انتاج الطحين بشكل فني .

المبحث الثاني

اولا : استعراض المواصفة العراقية الحالية:

يتم انتاج الطحين في العراق عن طريق قطاعين صناعيين هما المطاحن الحكومية العائدة الى الشركة العامة لتصنيع الحبوب التي يتميز انتاجها بانه يحقق الحد الاعلى من المواصفة النوعية والقطاع الثاني هو قطاع المطاحن الاهلية عن طريق ابرام عقد تشغيل مع الشركة العامة لتصنيع الحبوب وهذا القطاع يكون انتاج الطحين فيه متفاوتا^{١١} في المواصفة النوعية .

وهنا نستعرض النقاط التي تحدد المواصفة النوعية للطحين المنتج التي تضمنتها بعض بنود عقد التشغيل المبرم بين الشركة العامة لتصنيع الحبوب واصحاب المطاحن الاهلية^{١١}:

١. تقضي المادة الثانية من العقد بان يلتزم الطرف الثاني (مالك المطحنة) بانتاج الطحين بنسبة استخلاص قدرها ٨٠% من كمية الحبوب المجهزة .
٢. تشير المادة الخامسة بان تؤول نواتج طحن الحبوب من (النخالة والشوائب واية مخلفات اخرى) الى الطرف الثاني ويتصرف بها وفق طريقته الخاصة .
٣. تقضي المادة السابعة بان يلتزم الطرف الثاني بنسبة رطوبة الطحين المنتج بحيث لاتزيد على ١٤,١ كحد اعلى . ويتم رفض الطحين في حالة تجاوزه النسبة المقررة ابتداءا من ١٤,٦ فما فوق واعادته الى المطحنة المخالفة لمعالجته واستبداله بنوعية جيدة وضمن المواصفات النوعية .
٤. تقضي المادة الثامنة الى ان نسبة الطحين الناتج المار من منخل قياس 10XX ما يعادل (١٣٢ مايكرون) لا تقل عن ٤٠% ومن منخل قياس 50GG ما يعادل (٣٥٥ مايكرون) لا تقل عن ٩٧% كحد ادنى . وفي حالة تجاوز النسبة المقررة من ٩٤% فما دون يتم رفض الطحين المنتج ويعاد الى المطحنة المخالفة لاعادة طحنه . اما عندما تكون النسبة ٩٥% فما فوق ويمثل سميد فقط يتم تنبيه

^{١٠} تكنولوجيا الحبوب ص ٢٧٩

^{١١} عقد التشغيل

المطحنة لمعالجة الخلل بشرط اجتياز فحص الرماد . ان هذا الفحص عادة يعد مؤشر لدرجة نعومة الطحين .
٥. تقضي المادة التاسعة الى ان يلتزم الطرف الثاني بإنتاج طحين تكون نسبة الرماد فيه كما يلي :

اولا - لا تتجاوز نسبة الرماد ١% كحد اعلى في حالة تجهيز المطاحن بحبوب استرالية او كندية ومثيلاتها من الانواع الاخرى المستوردة ذات نفسها المواصفات .

ثانيا - لا تتجاوز نسبة الرماد ١,١% كحد اعلى في حالة تجهيز المطاحن بحبوب امريكية او بمثيلاتها ونفسها المواصفات .

ثالثا - لا تتجاوز نسبة الرماد ١,٢ كحد اعلى في حالة تجهيز المطاحن الحبوب محلية بنسبة ١٠٠% .

رابعا : في حال خلط نسبة من الحنطة المحلية مع الحنطة الاسترالية او الكندية او مثيلاتها (محلي + صنف واحد) اكثر من ١٠% ولغاية ٣٥% عندما تكون نسبة الخلط اكثر من ٣٥% تكون نسبة الرماد المسموحة (١,١) كحد اعلى على ان تكون نسبة الرماد المسموحة (١,٢) كحد اعلى في حال زيادة الحنطة المحلية الى اكثر من ٣٥% ولغاية ١٠٠% .

خامسا : في حالة خلط نسبة من الحنطة المحلية مع اكثر من صنف من الحنطة المستوردة تعامل نسبة الرماد بذات معاملة الفقرة الرابعة وحسب نسبة الحنطة المحلية في خلطة الحبوب .

و يتم استبدال الطحين الناتج عندما تكون نسبة الرماد ١,٣% فما فوق لل فقرات أعلاه مع استيفاء الشرط الجزائي .

ثانيا : علاقة المواصفة النوعية الحالية بحالة التباين في نوعية الطحين المنتج:

تعد نوعية الحبوب الداخلة في الانتاج والحالة الفنية للمطحنة وكفاءة الكادر الفني من اهم الاسباب الرئيسية في تباين نوعية الطحين في الظروف الاعتيادية ، الا انه من المفروض ان تزول هذه الاسباب في حالة التعاقد مع المطاحن الاهلية لانتاج الطحين بسبب الالتزام بشروط العقد في تحقيق المواصفة النوعية . ولكن عندما تكون حدود هذه المواصفة بمرونة كبيرة في تحقيقها اثناء الانتاج مما يسهل الالتفاف والتحايل عليها فهذا يكون سببا كبير يسمح ايضا بوجود حالة تباين في نوعية الطحين المنتج في المطحنة الواحدة نفسها بل احيانا لوجبة الانتاج نفسها .

فعندما تكون الدولة هي المجهزة للحبوب فهنا يصبح التعامل بالمال العام ضمن عقود عمل مع المطاحن الاهلية و اصبح لزاما على اصحاب المطاحن ان يحدثوا ويطوروا مطاحنهم وملاكاتهم الفنية تحقيقا^٢ لشروط العقد ومن ثم المحافظة على المال العام . بينما يلاحظ استقرار نوعية الانتاج

في المطاحن الحكومية نتيجة الحالة الفنية الجيدة وكذلك وجود ملاكاتهم الفنية المتخصصة في الوقت نفسه تكون نوعية الحبوب هي نفسها المجهزة للمطاحن الأهلية .

و من خلال الاطلاع على نتائج الفحص المختبري لنماذج الطحين المسحوبة من المطحنة الحكومية والمطاحن الأهلية العاملة في محافظة واسط لثلاثة اشهر مختلفة يمكن ان نلمس حالة التباين في نوعية الطحين المنتج .

ففي مطحنة واسط جدول رقم (٣) نلاحظ بان نسبة المار من منخل 10xx تتراوح من ٤٠ % الى ٥٧ % في حين ان المواصفة ٤٠ % . و نسبة المتبقي على منخل 355 تراوحت من صفر % الى ١٠,٨ % في حين ان المواصفة هي ٣ % ، اما نسبة الرماد فقد تراوحت بين ٠,٨ % الى ١,٢ % عندما كانت نسبة الحنطة المحلية ٢٤ % وان المواصفة هي ١,٢ % و كذلك تراوحت نسبة الرماد بين ١ % الى ١,٢ % عندما كانت نسبة الحبوب المحلية في الخلطة اكثر من ٥٠ % وان المواصفة هي ١,٢ % .

جدول رقم (٣)

ت	تاريخ السحب	الرطوبة %	المار من منخل 10xx %	المتبقي على منخل 355mn %	الرماد %	نوع الحبوب
١	١/١٣	١٤	٤٥	١	١	٢٥ % امريكي ٢٥ % روسي
٢	١/١٥	١٢,١	٤٠	١	٠,٩	٢٥ % روماني ٢٤ % محلي
٣	١/١٩	١٤	٤٣	١	١	= = = =
٤	١/٢٦	١٢,٦	٤٤	١	٠,٩	= = = =
٥	٥/١٧	١٢,١	٤٥	صفر	٠,٨	
٦	٥/١٨	١١,٣	٤٧	١	١,٢	
٧	٥/٢٤	١٢,٧	٥٧	٠,٧	١,١	
٨	٥/٣١	١٢,٤	٥١	٠,٨	٠,٩	
٩	١٠/٥	١٠,٦	٤١	١	١	٥٩ % محلي ٢٠ % كندي ٢٠ % استرالي
١٠	١٠/٧	١١,٩	٤٥	١,٨	١,١	= = = =
١١	١٠/١٣	١١,٤	٤٥	٠,٣	١,٢	= = = =

عينه عشوائية من نتائج الفحص المختبري لنماذج طحين مسحوبة من مطحنة واسط خلال سنة ٢٠٠٩ :
أخذت النتائج من مختبر الشركة في فرع واسط

وفي مطحنة العزيرية (الجدول رقم ٤) نجد ان حالة التباين تتكرر في فحص النعومة وكذلك في نتائج فحص الرماد

الجدول رقم (٤)

عينه عشوائية من نتائج الفحص المختبري لنماذج طحين مسحوبة من مطحنة العزيرية خلال سنة ٢٠٠٩ :

ت	تاريخ السحب	الرطوبة %	المار من منخل 10xx %	المتبقي على منخل 355mn %	الرماد %	نوع الحبوب
١	١/٨	١٤	٥٢	١	١	٩٠% امريكي ٩% محلي
٢	١/١١	١٤	٤٩	١	١	=
٣	١/١٢	١٣,٨	٤٩	١	١	=
٤	١/١٨	١٣,٧	٥٠	١	١	=
٥	٥/٢٤	١٢,٨	٤١	٣	١	٥٠% كندي ٢٥% روماني ٢٤% محلي
٦	٥/٢٥	١٣	٤٤	٢	٠,٩	=
٧	٥/٢٦	١٢,٣	٤١	٢	٠,٩	=
٨	٥/٢٨	١٢,٨	٤٢	١,٥	٠,٩	=
٩	١٠/١٢	١٣,٧	٤٢	٢	١	٥٩% محلي ٤٠% استرالي

أخذت النتائج من مختبر الشركة في فرع واسط

وفي مطحنة الصويرة نلاحظ ان التباين يكون واضحا" مع وجود بعض التجاوزات في المواصفة ولاسيما في نسبة المتبقي على المنخل 355mn حيث يصل الى ٧% جدول رقم (٥) .

الجدول رقم (٥)

عينه عشوائية من نتائج الفحص المختبري لنماذج طحين مسحوبة من مطحنة الصويرة خلال سنة ٢٠٠٩ :

ت	تاريخ السحب	الرطوبة %	المار من منخل 10xx %	المتبقي على منخل 355mn %	الرماد %	نوع الحبوب
١	١/٤	١٤	٤٢	١,٥	١,١	٩٠% امريكي ٩% محلي
٢	١/٨	١٢	٥٨	١	١	=
٣	١/١٢	١٤	٥٣	١,٥	١	=
٤	١/١٨	١٤	٤٥,٥	١,٥	١,١	=
٥	١/٢٤	١٤	٦٠	١,٢	١,٢	=
٦	٥/٢٥	١١,١	٣٨	٤	١,١	٥٠% كندي ٢٥% روماني ٢٤% محلي
٧	٥/٢٨	١٢,٦	٥٠	٢,٥	١,١	=
٨	١٠/١	١٣,٣	٣٩	٥	١,٢	٥٩% محلي ٤٠% استرالي
٩	١٠/٦	١٢,٨	٣٦	٧	١,٢	=
١٠	١٠/١٢	١٣,٤	٤٠	٥	١,١	=

اخذت النتائج من مختبر الشركة في فرع واسط

وفي مطحنة الخلود يتكرر التباين ايضا في نتائج الفحص المختبري (جدول رقم ٦)

الجدول رقم (٦)

عينه عشوائية من نتائج الفحص المختبري لنماذج طحين مسحوبة من مطحنة الخلود خلال سنة ٢٠٠٩ :

ت	تاريخ السحب	الرطوبة %	المار من منخل 10xx %	المتبقي على منخل 355mn %	الرماد %	نوع الحبوب
١	١/٨	١٤	٥٠	١	١	٩٠% امريكي ٩% محلي
٢	١/١٢	١٣,٥	٤٤	١,٢	١	=
٣	١/١٨	١٢,٥	٤٧	١,٣	١,٢	=
٤	١/٢٤	١٤	٤٧	١	١,١	=
٥	٥/٢٥	١٣,٥	٤٧	٢	٠,٩	٥٠% كندي ٢٥% روماني ٢٤% محلي
٦	٥/٢٨	١٢,٩	٥٢	٢,٥	١,١	=
٧	١٠/١	١٣,٣	٤٨	٢	١,٢	٥٩% محلي ٤٠% استرالي
٨	١٠/٦	١١,٨	٤٦	٢	١,١	=
٩	١٠/١٢	١٢,٦	٤٠	٢	١,١	=

أخذت النتائج من مختبر الشركة في فرع واسط

اما في مطحنة المتنبى الحكومية نلاحظ من خلال نتائج الفحص المختبري (جدول رقم ٧) ان الصورة تختلف حيث تتلاشى ظاهرة التباين واستقرار نوعية الانتاج عند قيم عالية من المواصفة النوعية الموضوع .

جدول رقم (٧)

عينه عشوائية من نتائج الفحص المختبري لنماذج طحين مسحوبة من مطحنةالمتنبي الحكومية خلال سنة ٢٠٠٩ :

ت	تاريخ السحب	الرطوبة %	المار من منخل 10xx %	المتبقي على منخل 355mn %	الرماد %	نوع الحبوب
١	١/١٢	١٢	٧١	صفر	٠,٧	٢٥% امريكي ٢٥% روسي ٢٥% رومانية ٢٤% محلي
٢	١/١٣	١٢,٢	٧٣	صفر	٠,٧	= = = =
٣	١/١٤	١٢	٧٠	صفر	٠,٧	= = = =
٤	١/١٩	١٣,٧	٧٤	صفر	٠,٧	= = = =
٥	١/٢٦	١٣,٨	٧١	صفر	٠,٧	= = = =
٦	٥/١٧	١٣,١	٦٨	صفر	٠,٧	
٧	٥/٢٠	١٢,٤	٧١	٠,٢	٠,٨	
٨	٥/٢٤	١٢,٧	٦٩	صفر	٠,٨	
٩	١٠/٤	١٢,٢	٦٦	صفر	٠,٨	٢٠% كندي ٢٠% استرالي ٣٥% محلي ١ ٢٤% محلي ٢
١٠	١٠/٧	١٢	٦٤	صفر	٠,٨	= = = =
١١	١٠/١٤	١٣,٢	٦٦	صفر	٠,٨	٤٠% استرالي ٣٥% محلي ١ ٢٤% محلي ٢

أخذت النتائج من مختبر الشركة في فرع واسط

ومن خلال عملنا الميداني في هذا المجال ولمدة طويلة يمكن ان نؤشر هنا بعض الملاحظات المهمة حول العمل ضمن هذه المواصفة :

١. لا يمكن عمليا في مطاحن القطاع الخاص السيطرة من قبل الطرف الاول (الشركة العامة لتصنيع الحبوب) على نسبة الاستخلاص المقررة ومع اعطاء هذه المطاحن الحق في التصرف في احد النواتج (النخالة والشوائب) لا يوجد هناك ضامن من عدم التلاعب في نسبة الاستخلاص و من السهل جدا العمل بنسب استخلاص عالية تصل الى اكثر من ٨٥ % من دون ان يحصل تجاوز في المواصفة النوعية مما ينعكس سلبا على نوعية الطحين الناتج وان كان ضمن حدود المواصفة علما انه لا يوجد شرط جزائي في العقد في حال عدم الالتزام بنسبة الاستخلاص المقررة. وان الرجوع الى فحص الرماد بوصفه مؤشرا الى نسبة المعادن (النخالة) في الطحين الناتج لا يمكن ان يعطي قراءة دقيقة لنسبة الاستخلاص، فلو كانت نسبة الاستخلاص ثابتة لما حصل تفاوت في نسبة الرماد كما مر علينا في نتائج الفحص المختبري، صحيح ان الشركة قد راعت ظروف مطاحن القطاع الخاص من ناحية تقادمها الزمني ومن ناحية اخرى اهتمام الدولة بالقطاع الخاص بشكل عام لكن للأسف لم يتم الاستفادة من هذه الميزة بل على العكس أحيانا نلاحظ بعض مطاحن القطاع الخاص تقوم بالتحايل على المواصفة النوعية من خلال التلاعب بنسبة الاستخلاص فعند الاطلاع على جداول نتائج الفحص المختبري لمجموعة من المطاحن (الجدول رقم ٣، ٤، ٥، ٦، ٧) نلاحظ التباين الواضح بين نتائج المطاحن الأهلية والمطحنة الحكومية لاسيما في نسبة الرماد وكذلك في نسبة المتبقي على منخل 355mn ونسبة المار من منخل 10xx

٢. بسبب السيطرة على الإنتاج وأتباع الأسلوب العلمي في عملية الطحن والعمل ضمن نسبة الاستخلاص المقررة في المطحنة الحكومية علاوة على الجرودات المخزنية لكل المواد الداخلة في الإنتاج (الحبوب ، الطحين ، النخالة) نجد ان نسبة الرماد الحقيقية والتي تتسجم مع نسبة الاستخلاص هي النسب التي تحققها المطحنة الحكومية ، وهذا يؤكد ان نسب الاستخلاص التي تعمل بها المطاحن الاهلية اكثر من النسبة المقررة علما ان الارقام العشرية في نسبة الرماد تعني الشئ الكثير من المبالغ المخصصة لشراء الحبوب .

٣. تكررت عبارة رفض الطحين المجهز للوكلاء وإعادته إلى المطحنة المخالفة لغرض معالجته كإجراء في بعض الحالات المخالفة للمواصفة النوعية أن هذا الإجراء من الصعوبة جدا أن يطبق عمليا داخل المطحنة لأسباب فنية بالإضافة إلى ان تنفيذ هذا الإجراء يحتاج الى متسع كبير من الوقت وعدد كاف من المراقبين .

٤. على الرغم من وجود الشرط الجزائي في حال وجود تجاوزات في المواصفة والذي قد لا يقابل حجم الضرر الذي لحق بالحبوب التي تكلف الدولة كثيرا لكن هذا الشرط الجزائي لم يكفل حق المواطن في الحصول على طحين بالمواصفة المطلوبة

٥. ان تطبيق هذه المواصفة بحاجة الى جيش من المراقبين يعملون ليل نهار لمنع المطاحن الاهلية من التلاعب والتحايل في عملية انتاج الطحين .

المبحث الثالث :

أولاً : الأهمية الاقتصادية في تطوير قطاع انتاج الطحين في العراق:

ان التكنولوجيا الملائمة من وجهة النظر الاقتصادية هي تلك التي تضمن افضل استغلال ممكن للموارد المتوفرة في الانتاج ، وان المعوقات الرئيسية للتنمية الصناعية والاقتصادية هي المستوى المنخفض للتطور التكنولوجي او ادخال النوع الخاطئ من التكنولوجيا ، إذ ان المصالح الشخصية للأفراد والمجموعات الذين يحتلون مراكز التأثير تدعو الى الحفاظ على الوضع القائم في حين يتطلب ادخال التكنولوجيا الجديدة علاوة على الفنيين رجال اعمال ومديرين اكفاء يقومون باتخاذ القرارات على اساس من المصالح الاقتصادية الحقيقية لا على اساس المصلحة الشخصية^{١٢} . لذلك نلاحظ ان اصحاب المطاحن الاهلية يستأنسون للمواصفة الحالية للطحين والتي تأخذ بنظر الاعتبار الحالة الفنية السيئة لمعظم المطاحن الاهلية وان المصلحة العامة في هذا المجال تدعو اصحاب المطاحن الى تطوير مطاحنهم بما ينسجم وتحقيق الحد الاعلى من المواصفة النوعية. فاذا كانت قيم المواصفة النوعية لنسبة الاستخلاص هي تلك التي تحققها المطحنة الحكومية عندها سنعرف حجم الهدر والضياع في نسبة من الحبوب التي تجهز للمطاحن الاهلية والتي تكون نتائجها نفسها نسبة الاستخلاص .

ثانياً : الحصة التموينية والحاجة الحقيقية للفرد من مادة الطحين :

ان مخصصه البطاقة التموينية للمواطن من مادة الطحين وهي ٩ كغم في الشهر الواحد هي كمية ثقيلة على المواطن والحكومة في الوقت نفسه فالحاجة الحقيقية للمواطن بشكل عام هي اقل من هذه الكمية وهي تتأثر بنمط استهلاكه مع توفر البدائل من المنتجات الاخرى لذلك نلاحظ احيانا وعندما يكون التجهيز شهريا من دون تاخير لاي سبب وجود فائض من الطحين المجهز لدى المواطنين يصبح مشكلة في خزانه يتم بيعه عادة الى الباعة المتجولين بأسعار زهيدة جدا مقارنة مع ما تنفقه الدولة في هذا المجال من سعر الحنطة المستوردة او المحلية وتكاليف انتاج الطحين.

لذا نرى انه مع وجود البدائل لدى المواطن وتعدد الخيارات في حصول المواطن على انواع من الخبز او الصمون الحجري وبأسعار مدعومة سوف يسهم ذلك في تقليل حاجة المواطن من مادة الطحين وكذلك يؤثر في التقليل من الجهد والمشقة التي تكلف المواطن عند عمل الخبز في البيوت .

ان هذه البدائل والخيارات لا يمكن توفيرها الا مع تحديث المواصفة النوعية وتقليل نسبة الهدر والضياع في كمية الحبوب الداخلة في الانتاج عند المطاحن الاهلية .

^{١٢} العلم والتكنولوجيا في العالم الثالث ص ٣٣

الاهمية الاقتصادية في تحديث المواصفة النوعية للطحين :

ان اهمية تحديث المواصفة النوعية للطحين وتأثيرها على البنية الاقتصادية للبلاد تكمن في عدة نقاط مهمة :

١. تحديد الحاجة الحقيقية للبلد من الحبوب الخام المحلية والمستوردة من خلال اعتماد نسبة استخلاص لانتاج الطحين الذي ينسجم مع صناعة رغيف الخبز العراقي وكذلك اعتماد نسب استخلاص لانتاج الصمون بدلا من الاعتماد على الطحين المستورد من قبل التجار .
٢. عندما يكون انتاج طحين بنسبة استخلاص محددة يستعمل لانتاج الصمون وبسعر مدعوم من قبل الحكومة هذا يساهم في تقليل الاعتماد على الطحين المستورد لهذا الغرض وبذلك يمكن الاستفادة ايضا من مادة النخالة المنتجة كعلف حيواني فضلا عن ان سعر الحبوب عادة يكون اقل من سعر الطحين بسبب تكاليف الانتاج.
٣. عندما تكون المواصفة النوعية محكمة و رصينة فهذا يدفع اصحاب المطاحن الى تحديث مكانهم ومعداتهم بشكل جيد لغرض ان يحقق انتاجهم المواصفة وكذلك فتح ابواب جديدة للاستثمار في هذا المجال .و يكون انتاج وتسويق الطحين في المطاحن على اساس المنافسة في تحقيق الحد الاعلى من المواصفة النوعية . وهذا ما يؤدي الى تقليل حالات التلاعب والغش اثناء الانتاج بشكل كبير .

الاستنتاجات :

بما ان المنتجات العرضية من نخالة وشوائب تمنح لاصحاب المطاحن ولهم حق التصرف بها كما نص العقد فانه من الصعب جدا ان تتم المطالبة او السيطرة على كمياتها الحقيقية لذلك فان المطلوب بناء مواصفة نوعية محكمة ورصينة و كما هو معمول به في معظم الدول المتحضرة يصعب الالتفاف والتحايل عليها ومن ثم يمكنها ان تلبي حاجة المواطن وكذلك تساهم في المحافظة على المال العام من الهدر والضياع وبذلك يمكن الاستغناء عن عدد كبير من المراقبين لعمل المطاحن. من هنا فان الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من خلال البحث هي :

اولا : ان يكون تحديث المواصفة النوعية للطحين المنتج كما يلي :

١. ان افضل نسبة للاستخلاص يمكن العمل بها هي نسبة ٨٤% طحين وهذه النسبة كفيلة بان تضع الطحين المنتج افضل من الصنف ١٠٠٠ في التصنيف السويسري وهو ما ينسجم مع انتاج رغيف الخبز العراقي إذ يجب ان يحتوي على بعض المعادن والفيتامينات التي توفرها نسبة قليلة من النخالة .
٢. تبقى نسبة الرطوبة المسموح بها في الطحين الناتج وهي ان لا تتجاوز نسبة ١٤%، على ان لا تقل رطوبة الطحين المنتج (بوري الانتاج) عن نسبة رطوبة الحبوب الخام .
٣. نسبة الطحين الناتج المار من منخل قياس 10XX ما يعادل (١٣٢ مايكرون) لا تقل عن ٥٠% ومن منخل قياس 50GG ما يعادل (٣٥٥ مايكرون) لا تقل عن ٩٧% كحد ادنى .
٤. تكون نسب الرماد كما يلي :

- أ. لا تتجاوز نسبة الرماد ١% كحد اعلى في حالة تجهيز المطاحن حبوب استرالية او كندية .
- ب. لا تتجاوز نسبة الرماد ١,١% كحد اعلى في حالة تجهيز المطاحن بحبوب امريكية.
- ج. — لا تتجاوز نسبة الرماد ١,٢ كحد اعلى في حالة تجهيز المطاحن حبوب محلية بنسبة ١٠٠% او عندما تكون نسبة الخلط اكثر من ٥٠% حنطة محلية مع حنطة امريكية او كندية.

ثانيا : التجارب العملية :

١. من خلال تجربة اجريت بنسبة استخلاص ٨٤% وبخلطة حبوب من الحنطة المحلية بنسبة ٤٠% مع خلطة حبوب استرالية وكندية وكانت نتائج الفحص المختبري هي : نسبة الرماد ١% نسبة المار على المنخل 10xx% هي ٦٤% ونسبة المتبقي على منخل 355mn % هي ٠,٣% وهذا يعني ان هذه المواصفة يمكن تحقيقها بنسبة استخلاص تصل اعلى من ٨٥% وهي نتائج افضل من نتائج المطاحن الاهلية عند استخلاص ٨٠% . من هنا تكمن الجدوى الاقتصادية لتحديث المواصفة إذ ان الفرق في نسبة الاستخلاص يعني الشيء الكثير من سعر الحبوب المستورد والمحلية .

٢. أجريت تجربة أخرى بنسبة استخلاص ٨٥% لخلطة حبوب ٧٥% حنطة استرالية و ٢٤% حنطة أمريكية وكانت نتائج الفحص المختبري هي : نسبة الرماد ٠,٩% ونسبة المار من المنخل 10xx % هي ٧٠% ونسبة التبقى على المنخل 355mn هي ١% .

الخلاصة :

وان انتاج الطحين بشكل عام ولجميع الاستعمالات و الاغراض يشهد تطوراً ومواكبة للتقدم الحضاري للبلدان والشعوب . الا ان انتاج الطحين في العراق مازال يراوح في مكانه وان المواصفة النوعية العراقية تتحمل مسؤولية التفاوت في نوعية الطحين المنتج محليا .

لذلك فان البحث يسلط الضوء على المواصفة النوعية العراقية وامكانية تحديثها من خلال الاطلاع على بعض المواصفات النوعية الدولية ، وكذلك اجراء بعض التجارب العملية للوصول الى حالة افضل تضمن عدم وجود هدر للمال العام وكذلك طرح بدائل للمواطن في نمط الاستهلاك اليومي

ثالثا : التوصيات

من خلال الدراسة في هذا المجال نجد ان هناك بعض التوصيات المهمة :

١. نوصي ان يكون هناك دعم في صناعة المخابز و الافران و ان يكون توزيع المخابز على اساس توزيع وكلاء الطحين كي يسمح هذا بتسهيل حصول العوائل على الخبز و الصمون تدريجيا بتقليل كمية الطحين ضمن مفردات البطاقة التموينية .
٢. نوصي ان تكون الاولوية للتعاقد مع اصحاب المطاحن الاهلية على اساس التنافس في تحقيق الحدود العليا من المواصفة النوعية لالزامهم من تحديث مطاحنهم .
٣. نوصي ان يراعى في استيراد الحبوب الوزن النوعي ورطوبة الحبوب النسبية كونها عوامل تؤثر تأثير مباشر على تحقيق نسبة الاستخلاص للطحين من دون وجود ضائعات .
٤. نقترح ان يتم انتاج طحين بدرجات مختلفة وذلك بان تتبنى الدولة مقترحا يقضي بان تختزل حصة الفرد من الطحين المخصص في البطاقة التموينية تدريجيا والاستفادة من الحبوب المتبقية والفائض من تغيير نسبة الاستخلاص لانتاج طحين مدعوم بدرجات أخرى ليكون عامل اطمئنان لدى المواطن من توفر البدائل لحصة الطحين يستعمل لانتاج الخبز او الصمون بكل انواعه بدل ان يكون الاعتماد على الطحين المستورد فقط .

المصادر والمراجع :

١. الدكتور محمد عبد السعيد ،تكنولوجيا الحبوب ،مطبعة جامعة الموصل ،١٩٨٣
٢. الدكتور عبد الستار محمد العلي ،الدكتور بسمان فيصل محجوب ،التقييس والسيطرة النوعية في المنشآت الصناعية ،مطابع التعليم العالي /الموصل ،مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٠ .
٣. كلينز نادر / ا. ب. زحلان / ثريا انطوانيس د. ابراهيم بسيوني ترجمة : إبراهيم عصمت مطاوع ، العلم والتكنولوجيا في العالم الثالث ، بيروت ، ١٩٧٥ .
٤. عقد التشغيل للمطاحن الاهلية مع الشركة العامة لتصنيع الحبوب .
٥. نتائج الفحص المختبري في مختبر السيطرة النوعية لفرع الشركة في محافظة واسط .
٦. الموقع الالكتروني للموسوعة العالمية الحرة Retrieved from <http://en.wikipedia.org/wiki/Flour> .
٧. المراسلات عبر البريد الالكتروني مع البروفسور السويسري جيرالد هابرلي gerold.haeberli-csnt@bluewin.ch .

الملاحق:

المراسلات بالبريد الالكتروني :

Dear Mr. Hussein

Many thanks for your e-mail. An ash content of 1.2% equals a whole meal flour. If you can achieve 0.9% with an extraction of 80% it is great. On the other side please think also about our daily nutritional requirements and do not forget that we need minerals and vitamins which occur mainly in the outermost layers of the wheat kernel. So your 0.9% ash content with an extraction rate of 80% is an excellent proof for you as a professional miller. You see that we can consider a problem from different sides - technologically or nutritionally. Best wishes and regards

Dr. Gerold Haeberli
---Ursprüngliche Nachricht----

Von: husseinf12@yahoo.com

Datum: 10.11.2009 20:02

An: <gerold.haeberli-csnt@bluewin.ch>

Betreff: Re: AW: Re: AW: Re: Thanks for your mail

Dear Dr. Haberlli

Thank you very much

We are depend on extraction rate in classification of flour there for we work on 80% extraction and max. ash content

1.2% and moisture 14% but in my governmental mill ash content not more o. 9 % so I think the value about 0.3% that

mean mach in pries of flour for same extraction . There for I'm where I will have presentations about classification of

wheat flours depend on according to the ash-number

And what do you think ash- number to this specificity .

Thank you so much

Hussein .F

--- On Sun, 11/8/09, gerold.haeberli-csnt@bluewin.ch <gerold.haeberli-csnt@bluewin.ch> wrote:

From: gerold.haeberli-csnt@bluewin.ch <gerold.haeberli-csnt@bluewin.ch>

Subject: AW: Re: AW: Re: Thanks for your mail

To: husseinf12@yahoo.com

Date: Sunday, November 8, 2009, 8:20 AM

Dear Mr. Hussein

Many thanks for your e-mail. The classification of wheat flours according to the ash-number (400, 550, 600 etc.) is just the real ash content divided by 1000. There is of course a certain range which is defined as follows:

- White flour 400 can have an ash content up to 0.48%
- White flour 550 can have an ash content between 0.49% to 0.58%
- Half white flour 720 may have an ash content between 0.64% to 0.76%
- Dark flour 1000 may have an ash content between 1% to 1.15%
- Whole meal flour may have an ash content between 1.7% to 2.15%

The ash content is expressed on dry matter basis. The deviation must

not be bigger than +/- 50 mg
per 100 g of flour.

I hope that I could more or less answer your question and I am looking forward to hearing from you again.

After my mission to North Korea I will go to Cuba at the end of this month, where I will have presentations about food

preservation and drying technologies.

I hope that you are well and I remain with my best wishes and regards
Dr. Gerold Haeberli

----Ursprüngliche Nachricht----

Von: husseinf12@yahoo.com

Datum: 08.11.2009 16:06

An: <gerold.haeberli-csnt@bluewin.ch>

Betreff: Re: AW: Re: Thanks for your mail

My dear Dr.Haeberli

I'm happy very much when I show up letter arrive from great man he is Dr.Haeberli specially he is talk about his activities and in many times I hope I been with him in field of work and in same time I much apologize to I been late me off reply or exchange of letters .

Im work program about develop a quality specificity for flour wheat in my country so my question about relation when account type of flour wheat (400 -550 -600 –etc) is it ash rate divided by extraction rate or there are anther relation

thank you for help me

Hussein f

Iraq

On Fri, 11/6/09, gerold.haeberli-csnt@bluewin.ch <gerold.haeberli-csnt@bluewin.ch>

بسم الله الرحمن الرحيم

(1)

وزارة التجارة
الشركة العامة لتصنيع الحبوب

((عقد تشغيل))

الطرف الأول: مدير عام الشركة العامة لتصنيع الحبوب إضافةً لوظيفته السيد محمد علي مصطفى داخل
الطرف الثاني: مالك المطحنة أو المدير المفوض السيد

* مدة العقد (6) سنة أشهر تنتهي اعتباراً من 2008/6/1 ولغاية 2008/12/31 .
* إتفق الطرفان على مايلي :

المادة الأولى: يلتزم الطرف الثاني بإسلام الحبوب من السائloat والمواقع التابعة إلى الشركة العامة لتجارة الحبوب ونقلها إلى المطحنة على حسابه الخاص لغرض تنظيفها وترطيبها وطحنها وتسليمها مكيسة إلى الوكلاء أو من ينوب عنهم قانوناً بموجب قوائم قطع أصولية صادرة عن الطرف الأول طبقاً للمواصفات المثبتة بالعقد .

المادة الثانية: يلتزم الطرف الثاني بإنتاج الطحين بنسبة أستخلاص قدرها 80% (ثمانون بالمائة) من كميات الحبوب المجهزة بحقق للطرف الأول أليعايز الطرف الثاني لإنتاج الطحين الصففر أو طحين الحصة التموينية وفق المواصفات المطلوبة خلال مدة نفاذ العقد .

المادة الثالثة: الحنطة المجهزة من الطرف الأول تكون بنسب خلط وفقاً للشهادات الصادرة عن مختبرات السيطرة النوعية للشركة العامة لتجارة الحبوب وضمن المواصفات المقررة وفقاً لما متوفر على أن لا تتجاوز نسبة الشوائب 3% في كل الأحوال .

(2)

المادة الرابعة:- يلتزم الطرف الأول بتسديد أجور الطحن بمقدار 10 (عشرة دولارات أمريكية) عند تحويلها لحساب الشركة المصرفي إلى الطرف الثاني عن طحن الطن الواحد من الحبوب على أساس كمية الطحين المجهزة بعد إنتهاء إنتاج الحصة الشهرية ومطابقة وتدقيق القوائم الخاصة بالمطحنة أستاندا" الى عملية الجرد الشهري على أن تكون المطحنة خالية من الحبوب ومنتجاتها وأن تسلم الأوليات إلى قسم المطابقة بعد إنتهاء عملية الجرد بخمسة أيام وبخلافه لا يحق للطرف الثاني المطالبة بأجور الطحن في موعدها المقرر .

المادة الخامسة:- تؤول النواتج عن طحن الحبوب من (النخالة والشوائب وأية مخلفات أخرى) إلى الطرف الثاني ويتصرف بها وفق طريقته الخاصة على أن يلتزم بتسليم نسبة (13%) ثلاثة عشر بالمائة للطرف الأول من إجمالي كميات النخالة المتحققة وبالغلة (20%) من كميات الحبوب المجهزة .

المادة السادسة:- في حالة تصرف الطرف الثاني بكميات الحنطة المجهزة إليه من قبل الطرف الأول يلتزم بتسديد قيمة الشرط الجزائي الذي يعادل ضعف السعر الاستيرادي للحبوب المجهزة بعد تحديده من قبل الطرف الأول على أن لا يخل ذلك بحق الطرف الأول في إتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة بحق الطرف الثاني .

المادة السابعة:- يلتزم الطرف الثاني بنسبة رطوبة الطحين الناتج بحيث لا تزيد على (14% + 0.1%) كحد أعلى وفي حالة المخالفة تتخذ الإجراءات التالية:-

أولاً:- يلتزم الطرف الثاني بتسديد قيمة الشرط الجزائي بمقدار (2000) ألفي دينار عن كل طن من الطحين مخالف للمواصفة النوعية أعلاه من إنتاج وطاقة المطحنة المقررة بموجب الخطة ليوم واحد (يوم المخالفة) لكل (0.1%) عشر زيادة عن النسبة المقررة .

ثانياً:- يتم رفض الطحين الناتج في حالة تجاوزه النسبة المقررة أبتداء" من (14.6%) فما فوق وأعادته الى المطحنة المخالفة لمعالجته وإستبداله بنوعية جيدة وضمن المواصفات المطلوبة ويقع على الطرف الثاني تحمل كافة المصاريف المترتبة على ذلك من نقل وتحميل وتفريغ عل أن لا يخل ذلك

(3)

المادة الثامنة:- نسبة الطحين الناتج المار من منخل قياس 10 xx مايعدل (132 مايكرون) لا تقل عن 40% (أربعون بالمائة) ومن منخل قياس 50 جي مايعدل (355 مايكرون) لا تقل عن 97% (سبعة وتسعون بالمائة) كحد أدنى أي المتبقي فوق المنخل 3% كحد أعلى وفي حالة حدوث تجاوز عن النسب المحددة في الطحين المار من منخل 50 جي جي فيطبق بحق الطرف الثاني وفقاً لما مبين في أدناه :-

أولاً:- عند تحقق تجاوز على النسبة المقررة في أعلاه في حالة حدوث مخالفة يلتزم الطرف الثاني بتسديد قيمة الشرط الجزائي بمقدار (3000) ثلاثة آلاف دينار عن كل طن طحين من إنتاج المطحنة وطاقتها المقررة بموجب إنتاج المطحنة لذلك اليوم واحد (يوم المخالفة) لكل 1% (واحد بالمائة) أقل من النسبة المقررة في حالة فشله في فحص الرماد .

ثانياً:- في حالة تجاوز النسبة المقررة في فحص المنخل أعلاه من (94% فما دون أي 6% فما فوق) فبغض النظر عن نتيجة فحص الرماد يتم رفض الطحين المنتج وبعاد الى المطحنة المخالفة لإعادة طحنه وأستبداله بنوعية مطابقة للمواصفات المطلوبة ويتحمل الطرف الثاني كافة المصاريف المترتبة على ذلك .

ثالثاً:- في حالة حصول تجاوز في النسب المقررة في فحص المنخل أعلاه وكانت نسبة المتبقي فوق المنخل 5% (خمسة بالمائة) ويمثل سميد فقط يتم تنبيه المطحنة لمعالجة هذا الخل وبشرط اجتياز المنتج اختبار فحص الرماد بنجاح وفي حالة فشل النموذج في (فحص الرماد + فحص المنخل 50 جي جي) في أن واحد فينفذ بحقه بالشرط الجزائي الاعلى قيمة .

مادة التاسعة:- يلتزم الطرف الثاني بإنتاج طحين تكون نسبة الرماد فيه كما يلي :-

- أولاً:- لا تتجاوز نسبة الرماد (1%) كحد أعلى في حالة تجهيز المطاحن بحبوب (أسترالية أو كندية) ومثيلاتها من الأنواع الأخرى المستوردة ذات نفس المواصفات .
- ثانياً:- لا تتجاوز نسبة الرماد (1.1%) كحد أعلى في حالة تجهيز المطاحن بحبوب (حنطة أمريكية) أو بمثيلاتها وبذات المواصفات .
- ثالثاً:- لا تتجاوز نسبة الرماد (1.2%) كحد أعلى في حالة تجهيز المطاحن بحبوب (حنطة محلية) ونسبة 100% .

(4)

رابعاً:- في حالة خلط نسبة من الحنطة المحلية مع الحنطة الاسترالية أو الكندية أو مثيلاتها (محلي + صنف واحد) أكثر من 10% ولغاية 35% تكون نسبة الرماد المسموحة (1.1%) كحد أعلى على أن تكون نسبة الرماد المسموحة (1.2%) كحد أعلى في حالة زيادة نسبة الحنطة المحلية المخلوطة عن (35%) ولغاية (100%)

خامساً - في حالة خلط نسبة من الحنطة المحلية مع أكثر من صنف من الحنطة المستوردة تعامل نسبة الرماد بذات معاملة الفقرة الرابعة وحسب نسبة الحنطة المحلية في خلطة الحبوب .

سادساً:- في حالة خلط نسبة من الحنطة المحلية مع الحنطة الامريكية أو مثيلاتها (محلي + صنف واحد) أكثر من (10%) فما فوق تكون نسبة الرماد المسموحة (1.2%) كحد أعلى .

سابعاً:- يتم استبدال الطحين الناتج عندما تكون نسبة الرماد ال(1.3%) فما فوق لأنواع الحنطة الواردة في الفقرات (5.4.2.1) مع استيفاء قيمة الشرط الجزائي عن مقدار التجاوز عن النسب المسموحة والمحددة .

ثامناً:- يتم استبدال الطحين الناتج عن طحن الحنطة المحلية المجهزة ونسبة 100% عندما تكون نسبة الرماد (1.4%) فما فوق مع استيفاء قيمة الشرط الجزائي عن مقدار التجاوز عن النسب المسموحة والمحددة .

تاسعاً:- في حالة إنتاج طحين من حنطة محلية ونسبة (100%) وكانت نسبة الرماد (1.3%) يتم استيفاء قيمة الشرط الجزائي عن مقدار التجاوز فقط ولا يتم الاستبدال شريطة أن يكون الطحين ناجح في فحص الخبازة (غير سيال) أما إذا كان الطحين فاشل في فحص الخبازة أو سيال يتم استبداله أضافاً الى استيفاء قيمة الشرط الجزائي عن نسب التجاوز النوعية .

المصادر:

- 1- د. طارق العكيلي، الاقتصاد الجزئي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ٩٦-٩٧ .
- 2 - المصدر السابق ، ص ٩٦-٩٧ .
- 3 - نجيب عيسى ، سياسة الإصلاح الاقتصادي والخصخصة في لبنان، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط / الجزائر، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١، بيروت، ١٩٩٩، ص ٤٦٦-٤٦٧ .
- 4- المصدر السابق، ص ٤٦٧ .
5. وزارة المالية ، دائرة الموازنة، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥ .
- 6 - وزارة المالية ، دائرة الموازنة، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٦ .
- 7 - الموازنة الفيدرالية للدولة العراقية لعام ٢٠٠٦، في ٢٣/١١/٢٠٠٥، ص ٤ .
- 8 - The world bank , World debts tables , 2002- 2003 , Washington ,D.C.
- 9 - Iraq external debt stands at 104 -129BN, Middle East Economics Survey, 14/4/2003.
- 10 - خليل العناني، ديون العراق .. هم ثقيل، ص ١. بحث منشور على شبكة الانترنت ، /www.ala7rar.net/
- 11 - البنك المركزي العراقي، قسم الأبحاث والإحصاء، نشرات متفرقة.
- 12 - البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للاتفاقات والقروض، نشرات متفرقة.
- 13 - زيد العلي ، ترجمة د. عبد الوهاب حميد النجار، صندوق النقد الدولي ومستقبل العراق، ص ١-٦، بحث منشور على الانترنت، /www.iraqconomy.org/
- 14 - المصدر السابق، ص ١-٦ .
- 15 - د. السيدة إبراهيم محمد مصطفى، اقتصاديات الموارد والبيئة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية ، مصر، ١٩٩٦، ص ١١٤-١١٥ .
- 16 - د. صبحي تادرس قريصة وآخرون، مقدمة في علم الاقتصاد، دار الجامعات المصرية، مطبعة الرشاد، ١٩٧٨، ص ٣١-٣٨ .
- 17 - د. هاشم علوان السامرائي، اقتصاديات الموارد الطبيعية، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٩٩٧، ص ٨٢ .
- 18 - انظر في هذه العوامل : ثامر الغضبان، من اجل إصلاح قطاع توزيع المنتجات النفطية في العراق، ورقة مقدمة إلى الندوة التي عقدها المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي في وزارة الإسكان، ٢٠٠٥، ص ١ - ٥ .
- * - تشير الوقائع إلى تشابك المشكلتين في أن واحد وعليه اتخذت الحكومة العراقية قراراً برفع أسعار المشتقات النفطية وإنهاء احتكار الدولة.
- 19 - ثامر الغضبان، مصدر سابق، ص ١٢ .
- 20 - د. سالم توفيق ألنجفي، التطور الحديث للاقتصاد من خلال بيئة نظيفة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السابع لمجلس البحث العلمي العراقي المقام في ١٨/٢/١٩٨٤، في بناية جامعة بغداد، ص ١٨ .
- 21 - انظر في ذلك :
- 22 - د. علي عبد الأمير علاوي، بيان حول الموازنة الفيدرالية لجمهورية العراق ٢٠٠٦، في ١٥/١١/٢٠٠٥، ص ٨ .
- 23 - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، شبكة الحماية الاجتماعية في العراق، منشورات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، ٢٠٠٦، ص ٣-٧ .
- 24 - الموازنة الفيدرالية للدولة العراقية لعام ٢٠٠٦، مصدر سابق، ص ٦-٧ .
